

www.kotobarabia.com
الدولة وإعادة إنتاج الفقر
شحاته صيام
www.kotobarabia.com

# الدولة وإعادة إنتاج الفقر

شحاتة صيام

# الفصل الأول

# النظام العالمي والعالم الثالث:

# الأدبيات والسياسات

## المحتويات

**مقدمة:**

**أولاً:** في التخلف والنظام العالمي: رؤية عامة.

**ثانياً:** حول تراث التبعية: القضايا الأساسية.

**ثالثاً:** تأثير آليات التبعية على بنيات الدول الوطنية في العالم الثالث: النظرية والواقع.

**رابعاً:** تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على البنية الاجتماعية في العالم الثالث: التأثير والتأثر.

**مقدمة:**

أضحت قضية التنمية فـي الدولـة الناميـة غـداة حصولها على الاستقلال السياسي، من القضايا الملحة التـي طرحت نفسها بإلحاح شديد علـى الصـعيدين الاقتصـادي والاجتماعي، باعتبارها الآلية الرئيسية للتقـدم والتحـديث، وتجاوز التخلف الذي غلف كل أركان الوجود. وتعد التنميـة المجتمعية الطريق الذي تتفاعل في إطاره كل مـن الأبعـاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن منظومـة شـاملة تشكل الجسر التاريخي بين حالات الانكسار والتـدني التـي تعيشها، وتحقيق التنمية الشاملة. وإذا كانت أدبيـات التنميـة المعاصرة تجمع على أن التخلف ما يزال يمثل عقبة صـعبة أمام تقدم بلدان العالم الثالث، وأن آلياتها للتخلص من واقعها المتخلف يتمثل في إنجاز التنمية المجتمعيـة، فـإن تحقيـق العدالة الاجتماعية وإشباع الاحتياجات الاجتماعية تمثل لـب هذه التنمية، بما تحمله من دلالات عديدة، مثل تغييـر القـيم والعلاقات الاجتماعية، وتغيير الهيكل الاقتصادي والطبقـي، وزيادة عملية المشاركة السياسية، وتعديل العلاقات الخارجية مع المنظومة العالمية. ويجدر أن نشير إلى أن تحقيق التنمية

المجتمعية تتوقف على الحصول على الاستقلال، أي تأمين الإرادة القومية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً عن إرادة العوامل الخارجية المسيطرة.

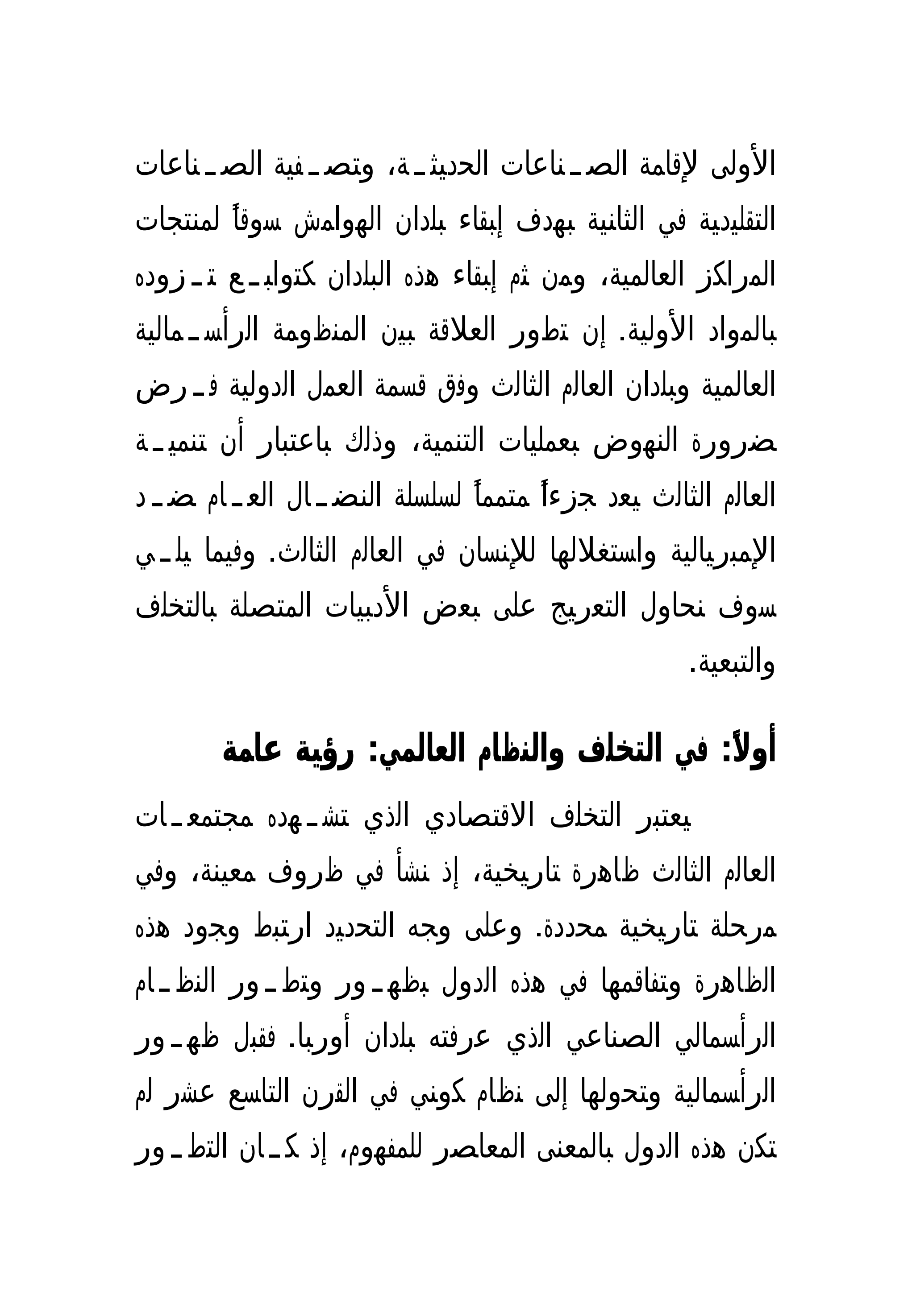
لقد أدركت بلدان العالم الثالث بعد إحراز استقلالها السياسي، أن التنمية بأبعادها الشاملة هي الوسيلة الناجعة للقضاء على الاختلالات التي لحقت بهياكلها الاقتصادية، وتصحيح العلاقة بين الموارد المادية والطاقات البشرية، فضلا عن تنويع الاقتصاد القومي، واستيعاب فائض قوة العمل الزراعي، وتقليل عملية اعتماد الاقتصادية القومية على السوق الرأسمالية العالمية. وعلي الرغم من وضوح أسباب اندفاع العالم الثالث لطي سنوات التخلف وإنجاز التنمية، إلا أن هناك من يرى أن هذه البلدان تسعى إلى إيجاد ثلاثة أهداف محورية هي: رفع مستوى معيشة السكان، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وتحسين ميزان المدفوعات.

ويبدو أن دوافع بلدان العالم الثالث واضحة وضوح الشمس في إنجاز عملية التقدم والتحديث، إلا أن هذه العملية تتوقف على مجموعة كبيرة من المتغيرات المحلية والعالمية

( الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ). ويمكـن فـي هـذا الإطار أن نذكر أنه من بين هذه المتغيـرات، نـدرة رءوس الأموال، وضيق الأسواق، وعجز الزراعة عن تحقيق فائض اقتصادي، وانخفاض المهارات وارتفاع الأمية، ناهيك عـن الطابع الاحتكاري الذي تتمتع به التكنولوجية العالمية، التـي عن طريقها باتت الدول المتقدمة " مصنعاً " عالميـاً، بينمـا أضحت الدول النامية " الريف " الذي يؤدي وظيفته التقليدية المتمثلة في ضخ مواده الأولية اللازمة لإدارة عجلـة هـذا المصنع.

إن التقسيم الدولي للعمل بين المصنع العالمي والريف خلق علاقات غير طبيعية تقوم علـى أسـاس النمـو غيـر المتكافئ بين دول المركز والمحيط، وسير الأخير في كنـف الأول من خلال علاقة الاعتمـاد والتبعيـة، تلـك العلاقـة التاريخية التي تعد وجهين ( التقدم والتخلق ) لعملة واحدة.

إن طرح شعار التنمية والتحديث على صعيد بلـدان العالم الثالث يعتبر رد فعل طبيعياً وانعكاساً للفارق الحـادث بين تطور المركز الرأسمالية والهوامش المحيطة، ذلك الذي ارتبط طويلاً بعدم وجود صناعات وطنية نتيجـة محاربـة



الأولى لإقامة الصناعات الحديثة، وتصفية الصناعات التقليدية في الثانية بهدف إبقاء بلدان الهوامش سوقاً لمنتجات المراكز العالمية، ومن ثم إبقاء هذه البلدان كتوابع تزوده بالمواد الأولية. إن تطور العلاقة بين المنظومة الرأسمالية العالمية وبلدان العالم الثالث وفق قسمة العمل الدولية فرض ضرورة النهوض بعمليات التنمية، وذلك باعتبار أن تنمية العالم الثالث يعد جزءاً متمماً لسلسلة النضال العام ضد الإمبريالية واستغلالها للإنسان في العالم الثالث. وفيما يلي سوف نحاول التعريج على بعض الأدبيات المتصلة بالتخلف والتبعية.

## أولاً: في التخلف والنظام العالمي: رؤية عامة

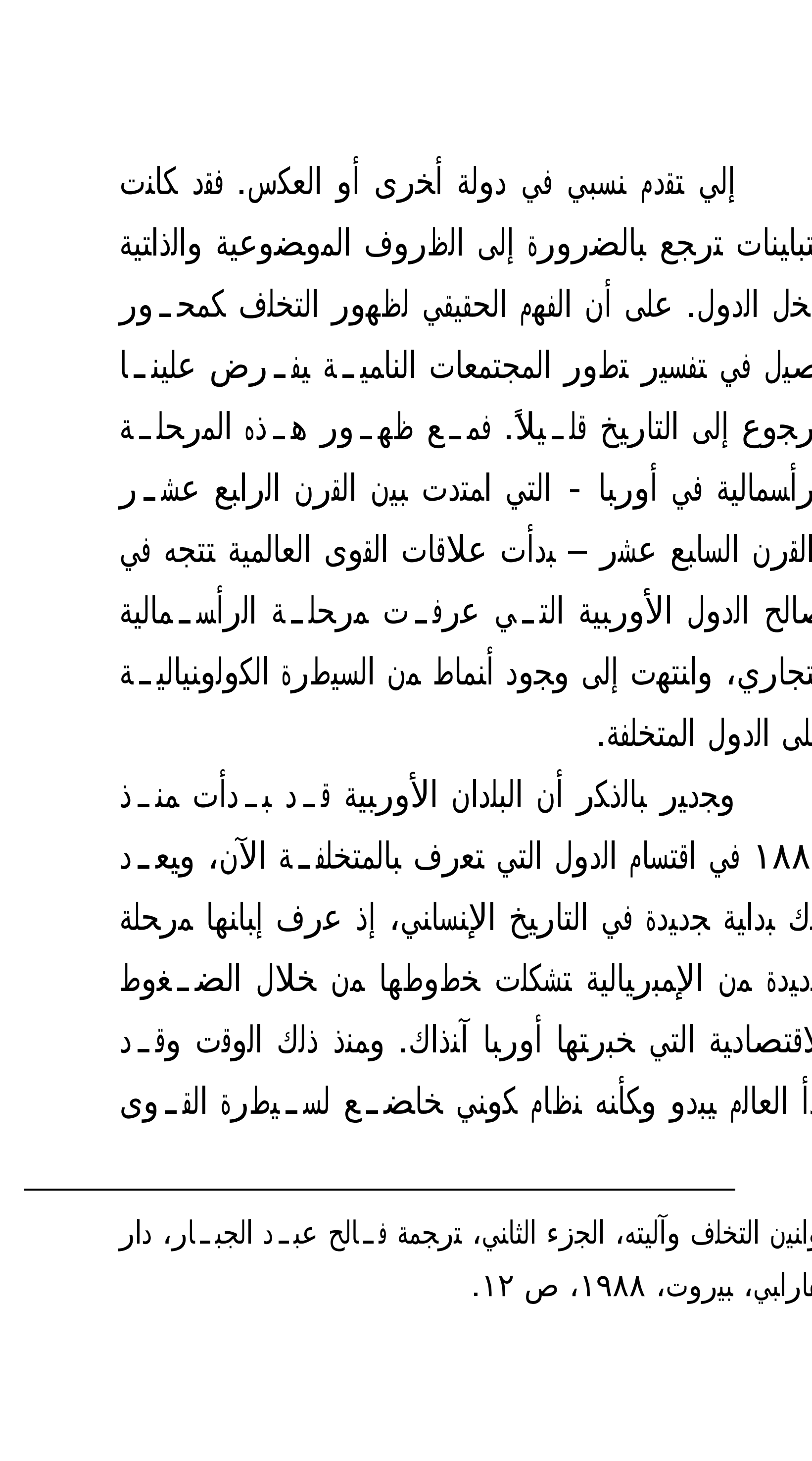
يعتبر التخلف الاقتصادي الذي تشهده مجتمعات العالم الثالث ظاهرة تاريخية، إذ نشأ في ظروف معينة، وفي مرحلة تاريخية محددة. وعلى وجه التحديد ارتبط وجود هذه الظاهرة وتفاقمها في هذه الدول بظهور وتطور النظام الرأسمالي الصناعي الذي عرفته بلدان أوربا. فقبل ظهور الرأسمالية وتحولها إلى نظام كوني في القرن التاسع عشر لم تكن هذه الدول بالمعنى المعاصر للمفهوم، إذ كان التطور

الاقتصادي والاجتماعي بطيئاً ويمتد لفترات طويلة في ظـل التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية. وعلى الرغم مـن أن التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية التي ران عليها الركود فترة طويلة كانت عوامل التطور فيها بطيئة وئيـدة، وأن التحول من نمط إنتاجي إلى آخر كان يتم فـي فتـرات زمنية متباعدة، إلا أنها لم تكن متماثلة وكاملة فـي حلقـات التطور، إذ كان هناك فروق كمية واضحة بينها.

ويوضح التطور التاريخي لاقتصاديات تشكيلات مـا قبل الرأسمالية، أنه قبل بزوغ وتبلور النظام الرأسـمالي لـم تكن هناك تباينات واضحة بين المجتمعات الأوربية وغيرها من المجتمعات الإنسانية، إذ كان مـن الطبيعـي أن يكـون نصيب المجتمعات غير الأوربية يفوق نصيب البلدان التـي تشكل اليوم مجموعة البلدان المتقدمة وذلـك بحكـم تفوقهـا الجغرافي والعددي(*).

---

(*) يذكر " س. ح باتل" أن نصيب الدول المتخلفة ( غير الأوربية ) من الدخل العالمي في عام ١٨٥٠، بلغ حوالي ٦٥%، وفـي عـام ١٩٦٠ أضحي ٢٢% في ذلك أنظر: توماس سنتش الاقتصاد السياسي للتخلف:



إلي تقدم نسبي في دولة أخرى أو العكس. فقد كانت التباينات ترجع بالضرورة إلى الظروف الموضوعية والذاتية داخل الدول. على أن الفهم الحقيقي لظهور التخاف كمحـور أصيل في تفسير تطور المجتمعات الناميـة يفـرض علينـا الرجوع إلى التاريخ قلـيلاً. فمـع ظهـور هـذه المرحلـة الرأسمالية في أوربا - التي امتدت بين القرن الرابع عشـر والقرن السابع عشر – بدأت علاقات القوى العالمية تتجه في صالح الدول الأوربية التـي عرفـت مرحلـة الرأسـمالية التجاري، وانتهت إلى وجود أنماط من السيطرة الكولونياليـة على الدول المتخلفة.

وجدير بالذكر أن البلدان الأوربية قـد بـدأت منـذ ١٨٨٥ في اقتسام الدول التي تعرف بالمتخلفـة الآن، ويعـد ذلك بداية جديدة في التاريخ الإنساني، إذ عرف إبانها مرحلة جديدة من الإمبريالية تشكلت خطوطها من خلال الضـغوط الاقتصادية التي خبرتها أوربا آنذاك. ومنذ ذلك الوقت وقـد بدأ العالم يبدو وكأنه نظام كوني خاضـع لسـيطرة القـوى

---

قوانين التخاف وآليته، الجزء الثاني، ترجمة فـالح عبـد الجبـار، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٢.

الأوربية. لقد ارتكز هذا النظام العالمي على الغزو والقـوة، وفي إطار هذه الآليات جاءت الدول الأوربية غنيـة وقويـة ومسيطرة، وغيرها من الدول فقيرة وضعيفة وخاضعة. لـذا يمكن القول إن ١٨٨٥ تمثل بداية واضحة لفترة الإمبرياليـة العليا، وعهدا جديـداً لاسـتغلال الـدول المتقدمـة للـدول المتخلفة[١].

والواقع أن الفترة التي عرفت بالكولونيالية قد لعبـت دوراً مزدوجاً، أحدهما في نمو وتطور الرأسمالية من ناحية، والآخر في أضعاف وتدني الدول الناميـة، إذ قـاد التوسـع التجاري إلى سيطرة رأس المال على الأسواق الواسعة عبر البحار ومن ثم توسيع نطاق السيطرة لتكوين السوق العالمي سيطرة الرأسمالية. أضف إلى ذلك أن ما تكون من أربـاح وثروات نتيجة النهب المنظم والمستمر كان يمثل أحد مصادر التراكم الرأسمالي في أيدي الطبقـة الرأسـمالية. إن نهـب

---

[١] السيد الحسيني، التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية، دار سـجل العرب، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٥ ... وعن العلاقـات الاستعمارية وبداية اقتسام العالم وتكون النظام الكوني للرأسمالية راجع:
Worsley P., The third world, weidefiled and Nicolson, London, ١٩٧٧ , PP., ٢١ - ٣١

الذهب والفضة وتجارة العبيد كانت تمثل العلاقات البارزة في مهد الرأسمالي.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أن الخصيصة الأساسية التي عرفتها فترة الكولونيالية تكمن في أن وسيلة نهب الشعوب تتمركز في رأس المال التجاري، تلك التي تختلف عن فترة الاستعمال التي رافقت نمو وتطور الرأسمالية الصناعية، حيث أن وسيلة الاستغلال ونهب الشعوب كانت تتمثل في رأس المال المالي. إن أساليب نهب واستغلال ثروات وخيرات البلدان المتخلفة عبر الفترة الكولونيالية كانت أساليب غير اقتصادية، إذ اعتمدت على أساليب اللصوصية والخداع واستخدام القوة والعنف في أعمال القرصنة والنهب المباشر، كما أن تحويل ثروات وموارد البلدان النامية لم يكن يحتاج إلى تغيرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية للبلدان المتخلفة في الفترة الاستعمارية، بل كان يحتاج إلى إخضاع شعوب هذه البلدان بالقوة أو عن طريق التحالفات مع الفئات الاجتماعية الموجودة في هذه البلدان التي ارتبطت مصالحها برأس المال التجاري الأوربي. إن النتيجة الأساسية التي تولدت عن ذلك أن

أصبحت البلدان النامية مجبرة على ترك فائضها الاقتصادي ليتحرك تجاه العواصم الاستعمارية، ويتحول بعد ذلـك إلـى رأسمال قائم في مجموعة الاستثمارات التـي تعمـل علـى أراضيها.

صفوة القول هنا، إنه بسبب النمو غير المتساوي بين الدول الرأسمالية والدول الناميـة فـي مرحلـة مـا قبـل الرأسمالية، فإن الدول النامية أضحت فريسة سهلة انقضـت عليها البلدان الرأسمالية وتمكنت من تحويل القسـط الأكبـر منها إلى المستعمرات وأشباه مستعمرات وبلدان تابعـة. إن النشاط الهمجي الذي عملت به البلـدان الرأسـمالية خلـف تغيرات جذرية مهمة، زلزلت به أركان بنية الإنتاج المحلي، ومن ثم إحداث تشوهات واضحة في المسـار الاقتصـادي والاجتماعي نتيجـة النهـب المـنظم للمـوارد والفـائض الاقتصادي في البلدان المتخلفة. تلـك هـي بدايـة العمليـة

التاريخية لظهور وتكوين التخلف الذي صاحب نشوء وتطور الرأسمالية على النطاق العالمي[١].

---

[١] رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية، عالم المعرفـة، العدد ٨٤، الكويت، ١٩٨٤، ص ص ٣١ – ٣٥ وحول هذه القضـايا يمكن الرجوع إلي:

Owen R. and Sutcliffe B., (eds.) , Studies in the theory of Imperialism, Longman, London , ١٩٧٢.

- هاري ماجدوف، الإمبريالية من عصر الاستعمار حتى اليوم، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى ،بيروت، ١٩٨١.
- ماركس وإنجلز، في الاستعمار، ترجمة فـؤاد أيـوب، دار دمشق، د. ت.
- لينين، الإمبريالية أعلى مراحـل الرأسـمالية، المختـارات، المجلد ( ١ ) الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو، ١٩٧١، ص ص ٢٩٧ – ٤٣١.
- السيد الحسيني، التنمية والتخلف ...، مرجع سابق، ص ١٦، وسمير أمين، حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية، في: قضايا فكرية، الكتاب الثاني ( مصريين التبعيـة والاختيـار الاشتراكي )، محمود العالم ( مشـرفاً )، القـاهرة، ينـاير، ١٩٨٦، ص ٣٠.

لقد ساهم النظام الرأسمالي العالمي منذ وجوده فـي طرح مجموعة من التحولات الأساسية على النظام العالمي، حتى أضحت هذه المنظومة مراكز أساسـية تسـيطر علـى الدول المتخلفة التي تعد توابع محيطة، ومـن خـلال هـذه العلاقة بسطت الأولى نفوذها على الثانية. إن علاقة التبعيـة بين المركز والمحيط تتمثل فـي اسـتغلال الطـرف الأول لثروات وموارد الطرف الثاني. فكانت بمثابة علاقة جـذب من المحيط وضخ في المركز(*). وجدير بالتوضيح أن معظم الدول النامية حتى النصف الأول من القرن العشرين باتـت تؤدي دوراً إيجابياً للنظام الرأسمالي العالمي، وآخـر سـلبيا لبناءاتها القومية، والذي كان من شأنه المساهمة في تـدهور هياكلها الإنتاجية، وتدني مستوى معيشة سـكانها، وازديـاد الهوة الحضارية بينها، ناهيك عن تكـريس تبعيتهـا. وثمـة مراحل ثلاث شهدتها العلاقة بين النظام الرأسـمالي وبلـدان الأطراف المحيطة" Pripheral Countries ": الأولى تتميز

---

(*) حول فكر المركز والمحيط، راجع:

- سمير أمين، أزمة المجتمع العربي، دار المسـتقبل العربـي، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ١١ – ٢٨ .

بنهب الثروات وتجارة العبيد وتصدير صناعات المركز إلى المحيط، والثانية تتضمن تصدير رأس المال والمنافسة علـى احتواء المواد الخام وازدهار الاحتكار، أما الثالثة فتنطـوي على علاقة التبعية أي ما بعد الكولونيالية التي فيهـا يلعـب رأس المال الأجنبي والشركات متعددة القوميات دوراً بارزاً في تعطيل حركة التنمية ووأد كل عمليات التنمية التحديث[١].

لقد حاولت الاتجاهات النظرية المختلفة فهم ظـاهرة تخلف دول العالم الثالث. فمن خلال تصور كل اتجاه انطلقت الرؤى وتباينت في إيجاد تفسير محـدد لهـذه الظـاهرة[٢].

---

[١] السيد الحسيني، التصنيع والتنميـة: دراسـة فـي طبيعـة النظـام الاقتصادي العالمي، مقدمة الترجمة العربيـة لكتـاب آلان منتجـوي، التصنيع في الدول النامية، ترجمة وتقديم السيد الحسيني، مطابع سـجل العرب، طبعة أولى ،القاهرة، ١٩٨٢، ص ٥ ... وأيضاً:

Bob Sutacliffe, Imperialism and Industrialism in the third world, Owen R. and sutacliffe B, studies in the theory of Imperialism, Op. Cit., PP. ١٧٢ – ١٧٣.

[٢] للمزيد عن الاتجاهات النظرية لفهم ظاهرة التخلف أنظر:

- السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق.
- طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العـالم الثالـث فـي المنهج، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣.

ويشير الواقع التاريخي والمعاصر أن القضية الأساسية التي تجابه البلدان النامية تتمحور حول قضية التخلف، وكيفية طي هذه المجتمعات سنواتها وتجاوزها لعبـور طريـق التنميـة المتكاملة أقصد الاقتصادية والاجتماعيـة والسياسـية وكـذا تجاوز وضعية التخلف التي تعيشها. لقد تشـكلت الملامـح الخاصة لتخلف العالم الثالث – كما ذكرنا من قبل – نتيجـة إدماج النظام الرأسمالي العالمي لهذه البلدان وتكريس تبعيتها، وترسيخ نظام السيطرة والاستنزاف والنهب، وذلـك بإقامـة الاقتصاديات الخادمة والتابعة للمراكز الرأسمالية العالميـة. لقد نتج عن هذا الإدماج عمليات تشـوه الهياكـل الإنتاجيـة القائمة في هذه البلـدان، وأيضـاً العمليـات الموضـوعية التاريخية التي كانت تتم داخلها مثل: عمليات تطور تقسـيم العمل الاجتماعي، وإحداث تراكم رأسمالي، والانتقـال مـن

---

- محمود عبد المولى ، العالم الثالث ونمو التخلف، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٢. وأيضاً: رمزي زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي، مجلة العلوم الاجتماعية، العـدد الثـاني، يوليو، ١٩٨٠. وأيضاً: جونار ميردال، نقد النمـو، ترجمـة عيسي عصفور، وزارة الثقافـة، دمشـق، ١٩٨٠. وأيضـاً: توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، مرجع سابق.

نمط الإنتاج الطبيعي إلى الإنتاج السـلعي، وتكـوين سـوق داخلية واسعة. لقد ترتب على إعاقة التطور الطبيعي لتلـك العمليات أن تعددت هياكلها الإنتاجية الاقتصادية، إلى جانب تكامل هذه الهياكل خارجياً مع السوق الرأسمالي العالمي. لقد تم تاريخياً إدماج مجتمعات العالم الثالث علـى نحـو غيـر متكافئ وغير متساو في النظام الرأسمالي العالمي طبقاً لنمط معين من التقسيم الدولي، بحيث أصبح التبـادل اللامتكـافئ والتبعية هما جوهر العلاقة التي تربط مجتمعات العالم الثالث بالبلاد الرأسمالية. وعلى هذا فإن ثمة شروطاً أساسية تفرض نفسها في هذا الإطار، ألا وهي ضرورة البحث في العوامـل التاريخية التي ساهمت في إيجاد هذه العلاقة غير المتكافئـة والتي قوامها النهـب والسـيطرة مـن جانـب الرأسـمالية المتطورة، والتخلف والتدني والتبعيـة فـي بلـدان العـالم الثالث[١].

---

[١] Taylor J., From Modernization to mode of production: A Critique of siociologies of Develoment and underdevelopment, The Macmillan pressm London, ١٩٨١ , P. ١٠١

## ثانياً: حول تراث التبعية: القضايا الأساسية:

يمكن تصنيف الكتابات التي تناولت العلاقة بين المراكز الرأسمالي والأطراف Peripheral إلى ثلاث مراحل أساسية. الأولى – تتمثل في كتابات ماركس وإنجلز – وتتضمن النهب للثروات والعبيد وتصدير الصناعات الرأسمالية إلى الأطراف. والمرحلة الثانية – والمثال البين عليها رؤى لينين – والتي تقوم على تصدير رأس المال، والتنافس من أجل الحصول على المواد الخام، ونمو الاحتكار. أما المرحلة الثالثة فتنطوي على علاقة التبعية ما بعد الكولونيالية، تلك المرحلة الأكثر تعقيدا عن سابقتيها إذ في هذه المرحلة يكون لرأس المال الأجنبي ( المندمجات الدولية ) International Corporation، وإعادة الأرباح إلى البلاد المصدر، وشروط التجارة غير المتكافئة، الدول المهم في تشويه وتقييد وإبطاء الحركة التنموية. وغني عن البيان أنه في كل من هذه المراحل تقوم الأطراف بتزويد المراكز بكل احتياجاتها[1].

---

[1] نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى ،بيروت، ١٩٨٢، ص ص ١٠٩ – ١٢٩

وفي هذا الإطار تجدر الإشـارة إلـى أن مفهـومي التخلف والتبعية يستخدمان لتحديد هوية وواقـع مجتمعـات العالم الثالث، وهذا الاستخدام يتم في إطار التحديد التاريخي والاجتماعي لتلك البلـدان بحسـبانها تكوينـات اقتصـادية واجتماعية تمثل درجات متدنية في سلم التطور الاجتمـاعي الاقتصادي التاريخي. إن ظاهرة العالم الثالث ووضعه القائم جاءت ( في إطارها التاريخي ) نتيجة مجموعة من العوامل يرتبط بعضها بظهور الرأسمالية الغربية وتطورها في القـرنين التاسع عشر والعشرين، والبعض الآخر يتصـل بالبنـاءات والقوى الداخلية لهذه البلدان[1]. بمعنـى آخـر أن الوضـع الراهن في العالم المتقدم اقتصادياً هو نتيجة للثورة الصناعية، والآثار المترتبة عليها في علاقات أوربا الخارجية، وتبلـور الظاهرة الإمبريالية في ارتباطها بتطور النظام الرأسمالي. إن انقسام العالم إلى متقدمين ومتخلفـين، لا يمكـن فهمـه دون إدخال البعد التاريخي في الحساب، وبـدون فهـم أن تقـدم

---

[1] Taylor J., From Modernization to Mode of Production, Op. Cit. PP. ١٠١ - ١٠٢

المتقدمين وتخلف المتخلفين هما وجهان لعملة واحدة وجـزء من عملية تاريخية واحدة[1].

والواقع أن مدرسة التبعية تقف موقفاً مضاداً لأفكـار نظرية التحديث. فإذا كانت نظرية التحديث ترجـع التخلـف الذي تعيشه بلدان العالم الثالث إلى الطبيعة الثقافية الجامـدة التقليدية لشعوب هذه البلدان، وكذا عدم الاحتكـاك بالثقافـة الغربية والنهل منها، فإن نظرية التبعية منذ البداية تـرى أن الاحتكاك كان سارياً وموجوداً حتى الآن، فكما هو ماضـي هو حاضر أيضاً، ولكنه لم يأت بجديـد، وإنمـا أدى إلـى تكريس التخلف وتنميته. إن هذا الاحتكاك من وجهـة نظـر مدرسة التبعية لم يؤد إلى التغير والتحديث، بـل أدى إلـى تكريس التخلف والدوران في فلك التبعية للمراكز الرأسمالية. والسبب في ذلك يرجع بالضرورة إلى العلاقة التاريخية بين المراكز والتوابع، تلك العلاقة غير المتكافئة التـي قوامهـا استغلال الأولى للثاني وظهور أشكال الخضوع والسـيطرة،

---

[1] على الدين هلال، الاقتصاد السياسي وقضايا التنميـة المعاصـرة، السياسة الدولية، العدد ٧٥، مركز الدراسات والاستراتيجية، القـاهرة، يناير ١٩٨٤، ص ٥٤.

أو التقدم والتخلف[١]. إن الاحتكاك بالرأسمالية طبقاً لمفهـوم نظرية التحديث الغربية، لم يؤد – طبقاً لآراء فرانـك – إلا إلى تمفصل أساليب الإنتاج، ومن ثم إلى التبعية وتداخل هذه التكوينات في فلك الرأسمالية العالمية، أو بمعنى آخر الـزج بهذه التكوينات داخل تقسيم العمل الدولي[٢].

ونتيجة لذلك يرى " رونالد شيلكوت " Chilcote أن تخلف بلدان العالم الثالث جـاء نتيجـة خـروج الاقتصـاد والسياسة بعيداً عن تأثير وسيطرة وعدم تحكم أبنـاء هـذه الدول. ولزيادة التخصيص، فإنه حينما تتحدد شـروط قيـام الاقتصاد الدولي من خلال العلاقات غير المتكافئة بين الدول، فإن هذه العلاقة تقوم على السيطرة، ومن ثم الاتساع والنمـو في الدول المتقدمة، ووأد كل عمليـات النمـو فـي الـدول

---

[١] أحمد وزايد، الدولة في العالم الثالـث: رؤيـة سوسـيولوجية، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٤٥ – ٤٦

[٢] Archie Mafeje , " Neo – colonialism , state capitalism, or Revelation " . in: Guklind P., waterman P., ( eds.) , Affrican social studies: A Radial Reader , Heinemann, London, ١٩٧٧ , P. ٤١٣.

المتخلفة. كل ذلك أضحى بمثابة الضوء الأخضر لدخول البلدان الأخيرة في فلك المنظومة الرأسمالي العالمية.

ويعتبر مفهوم التبعية في ارتباطه بمفهوم السيطرة أداة رئيسية لفهم واقع البلدان.

النامية الراهن، أي لفهم واقع التخلف. وإذا كان من الممكن تعريف التبعية الاقتصادية عموماً بأنها درجة غير متكافئة للاعتماد والتأثير في المجال الاقتصادي بين الطرف الرأسمالي والطرف المتخلف، فإنه يمكن بناء على هذا المفهوم تعريف موقف التبعية على أنه تلك العلاقة غير المتكافئة بين المتقدم والمتخلف من المنظومة العالمية، والتي بمقتضاها يعتمد المتخلف اعتماداً كاملاً على المتقدم. والمتفحص لهذا التعريف يمكنه أن يستنتج أنه يستند إلى وعي العلاقة الجدلية بين المفاهيم الثالثة " التخلف والسيطرة والتبعية ".

إن العلاقة بين التقدم والتخلف تعد نتيجة موضوعية للعلاقة غير المتكافئة – تاريخياً – بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. وفي ضوء ذلك جاء تعريف " دوس سانتوس " ( ١٩٦٨ ) للتبعية كما يلي: " ...... التبعية هي ذلك الوضع

المتدني في اقتصاديات مجموعة من البلدان، وتنمية وتوسـع اقتصاديات مجموعة أخرى من البلدان، تلك التي تكون نتيجة علاقة الاعتماد المتبادل بين اثنين أو أكثر من الاقتصـاديات في التجارة العالمية. وحقيقة الأمر أن علاقة الاعتماد والتبعية تتجلي عندما تسيطر بعض هذه الأقطار على الأخرى، الأمر الذي نتج عنه ذلك التقدم التوسع في إحداها، بينما الأقطـار الأخرى أضحت متخلفة وتعمل في فلك الأولى ، والواقع أن هذه العلاقة تأتي كانعكاس مباشر للاتساع والتقدم الذي يكون سلبيا في تأثيره على التنمية المباشرة للبلدان المتخلفة ..."[١].

---

[١] Chilcote., R., Dependency: Acritical synthesis of Literature , Latin Americal pers pectives, Vol, I, No. I, ١٩٧٦, P. ٤

ويمكن الرجوع أيضاً حول هذه القضايا إلى:

- سمير أمين، التطور اللامتكافئ دراسة في التشكيلات الاجتماعيـة للرأسمالية المحيطة، ترجمة برهان غليـون، دار الطليعـة، طبعة ثانية، بيروت، ٨٠.
- ــ ــ ــ، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلـف، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٩.

إن نموذج التبعية يفترض في الأساس وجود نظـام دينامي للتبادل غير المتكافئ، أي نمط من العلاقـات غيـر المتناسقة بحيث تكون على الدوام في مصلحة أحد الطـرفين وتؤدي إلى إضرار الطرف الآخر، أو على الأقـل تحـابي طرف أكثر من الطرف الآخر نسبياً. ونتيجة لـذلك يظهـر داخل المنظومة الدولية نمط من التفاعل بين طرف مهـيمن وآخر تابع، أو بحسب تعبير جالتونج Galtung بين المركز والهامش، أو بحسب تصور فرانك Frank بـين العواصـم والتوابع أو وفق تعبير سمير أمين بين المركز والمحيط(*).

إن النتيجة النهائية لعلاقات التبعيـة هـي التطـور الاقتصادية للمركز، ونقص النمو والتخلف للمحيط. ففي حين أن العواصم واثقة من نفسها وتعتمد على الذات إلى حد كبير، فإن التوابع تقبع تابعة في العادة وراضخة الأجنبية. إن النظام الدولي غير المتكافئ يبرز بوضوح أكثر إثارة للدهشة فـي

---

- جورج نوفاك، التطور المتفاوت والمركب والثورة في أمريكا اللاتينية: رد على فرانك، ترجمة يشير السباعي، دراسـات، القاهرة، د. ت.

(*) سوف يستخدم الباحث هذه التصنيفات كبدائل، أو بمعني واحد.



المتاجرة التي كانت قد أقيمت خلال العهد الكولونيالي، والتي ظلت منذ ذلك الحين تفعل مفعولها برغم التحرر من الاستعمار على نطاق واسع. وإذا كان مفهوم التبعية عن سانتوس قد ركز على نموذج السيطرة، وان نموذج مدرسة إلا كلا ومن بينهم راؤول بريبيش " Prebisch " قد ركز على شروط التجارة الدولية[1]، فإن أوزفالدو سنكل " Sunkel " يطور المفهوم في ضوء تفسير الشئون الأجنبية ( ١٩٧٢ ) فيرى " ...... أن العوامل الخارجية تصبح من الأمور الواضحة ليست كعامل خارجي إضافي ولكن كعامل جوهري في تفسير التبعية، تلك العلاقة التي تتنوع أحياناً، أو تختفي نتيجة للسياسات المالية والاقتصادية والتكنولوجية الثقافية، ومختلف التأثيرات الداخلية للبلدان المتخلفة أحياناً

---

(١) قد يكون راؤول بريبش " R. Prebisch " الذي أثر تحليله تأثيراً كبيرا على تفكير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية " ECLA " أو من صاغ التبعية في علاقتها بالتجارة الدولية. أنظر:

ECLA , The Economic Development of Latin American and its Principal Problems , N. Y., ١٩٥٠

وأنظر: أيضاً راؤول بريبش، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة عبده مرزوق، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، مايو ١٩٦٦.

أخرى. وهكذا فإن مفهوم التبعية جاء لربط تطورات ما بعـد الحرب العالمية الثانية بالرأسمالية العالمية، وللتمييـز بـين طبيعة العمليات المحلية للتنمية، وما يتمحور حول اتجاهـات الرأسمالية العالمية، تلك العمليات التي تتعلق بصيانة وتعزيز التراكم لامتيازات الجماعات الخاصة مثل استمرار الوجـود الفعلي للطبقات الهامشية"[1].

والمدقق لهذه الأفكار يرى أنها تركز على جـانبين، الأول منها يركز على علاقات الدول وبعضها ببعض، بمعنى خضوع نظام ضعيف لسيطرة نظام قوي عبر الحدود وهو ما يطلق عليه " بالتبعية الخارجية " أو " التبعية كعلاقـة " أمـا الجانب الآخر فيتمحور حول النظر إلى التبعية علـى أنهـا عامل أساسي لحدوث تغيرات داخلية، لعل أهمهـا تمفصـل وتداخل عناصر التكوين التابع، أو بمعنـى السـيطرة ضـد الاستقلال. وثمة فرق بين بينهما، ذلك يكمن في أن الاتجـاه الأخير يركز على الديناميات الداخلية للتكـوين الاجتمـاعي

---

[1] Chilcote , Dependency …… , Op. Cit., P. ٥

التابع، تلك التي تعد انعكاساً لديناميات التكـوين الاجتمـاعي المسيطر أو الرأسمالي[1].

ولقد طرح أيضاً فرانك " Frank " تحلـيلاً نظريـا لظاهرة تخلف العالم الثالث، والقضية المحورية التي انطلـق منها فرانك مفادها أن التخلف المعاصر – في جانـب كبيـر منه – يعتبر المحصـلة الرئيسـية للعلاقـات الاقتصـادية التاريخية بين المتقدم والمتخلف من الدول. أي أن فرانك في مقولته يرى أن التخلف نتاجا للتنمية. لقد قدم فرانك إطـاراً تصورياً استوعب فيه شبكة العلاقات الإنسانية فـي إطـار دولي، وفي ضوء هذا التصـور يـرى أن توسـيع النظـام الرأسمالية أدى به من ذلك إلى أن ثمة سيطرة من العواصـم على التوابع سواء على مستوى الدول المتخلفة الواحـدة، أو على مستوى الدول المتقدمة والمتخلفة أيضاً[2].

---

[1] السيد الحسيني، نظرية التبعية: حوار وجدل، الكتاب السنوي لعلـم الاجتماع، محمد الجوهري " مشرفاً" ، دار المعـارف، طبعـة أولـى ،القاهرة ١٩٨١، ص ٢١.

[2] السيد الحسيني، التنمية والتخلف ...... ، مرجع سابق، ص ١٤١

وبيد أن نظرية أنماط التحديث والبناء الفوقي تميـل إلى تفسير نقص النمو فقط بمصطلح اختلال التوازن البنيوي المحلي، وتتجاهل الارتباطات القاطعة بين البنيتين الداخليـة والخارجية لكل مجتمع، فإن هذا الاستبصار هو ما ينضـوي تحت إسهامات مدرسة التبعية. ولسنا بحاجة إلى القول بـأن هناك عددا كبيرا من الاختلافات بين صياغة نظرية وأخري، وهي اختلافات مهمة. نجد أن مفهوم التبعية بتعبيـر أكثـر عمومية، يهدف إلى رصد هيمنة الشعوب المتقدمـة داخـل المنظومة الدولية، وما تضعه من عراقيل في طريق التنميـة الداخلية للاقتصاديات المتخلفة. وقد عرف دوس سـانتوس " Santos " الاقتصاد التابع بأنه الاقتصاد الذي يحدده تطـور وتوسع اقتصاد آخر، بينما يرى سنكل " Sunkel " أن مفهوم التبعية يرتبط بالضغوط والتعقيدات الخارجية التي كثيراً مـا تفعل مفعولها بواسطة آليات مالية واقتصـادية وتكنولوجيـة وثقافية، بعملية نقص النمو الداخلية التـي تتميـز بتكـريس الامتيازات التي تفرز الذات من جهة، والوجـود المسـتمر لطبقة هامشية من جهة أخرى. إن القيمة الكبـرى لمختلـف صياغات التبعية تكمن في إزالتها للحدود الاصطناعية لـيس

فقط بين العملية القومية والدولية، بل وكذلك بين أبعاد التفاعل الاجتمـاعي والسياسـي والاقتصـادي والعسـكري والأيديولوجي[1].

وواقع الأمر أن كتاب مدرسة التبعية اتبعوا طـويلاً تعريف دوس سانتوس " Santos " للتبعية، ذلك الذي يركـز على أن أداء اقتصاديات البلدان التابعة هـو دالـة فـي أداء الاقتصاديات المتروبولية. والحقيقة أن مفهوم التبعية أعقد من ذلك التعريف بكثير، إذ يقتصر فهم التبعية على أنها تكيـف سلبي ويتناقض ذلك بحدة مع الاعتراف الشكلي المتضمن في شرح التعريف بأن للتبعية دينامية داخلية، وكذلك أن يجـرد البلدان التابعة من أي قدرة على التغير. إن المدخل الصحيح لأي تعريف جامع مانع للتبعية لا بد وأن يكمن في تجـاوز النزعة الاقتصادية والميكانيكية في التعريف. لـذا نجـد أن التعريف الذي أتى بـه جـيمس كابوراسـو " Caporaso " يعرف التبعية على أنها نمـط لعلاقـات القـوى " Power Relation " هو أنسب التعريفات فهو يرى أنها علاقة قـوة

---

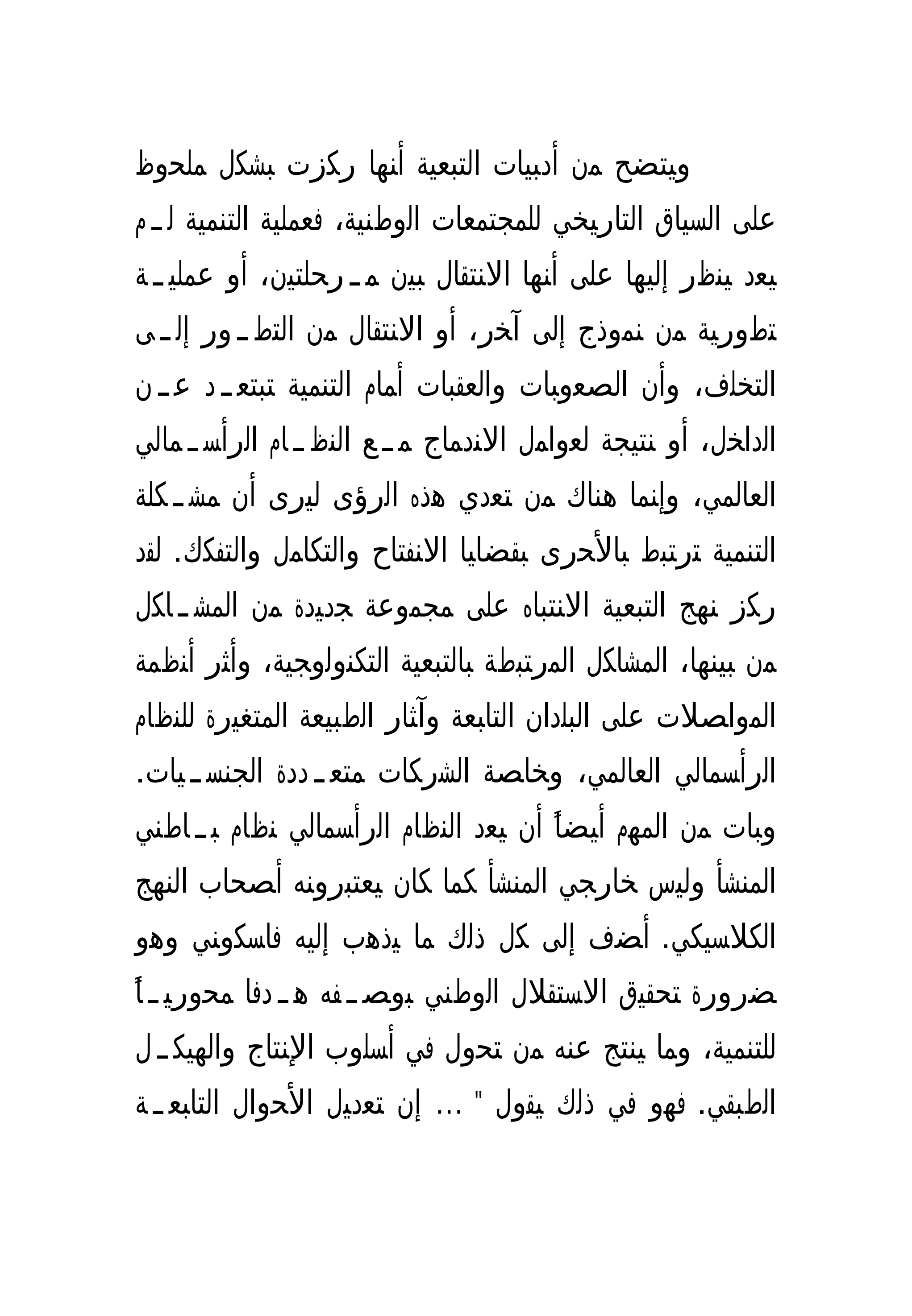
[1] Sunkel O., Big Busines and " Dependencia " , foreign affairs, Vol. ٥٠ , April ١٩٧٢ , P. ٥١٩.

غير متجانسة تنهض على درجة عالية من تعرض البلـدان التابعة لانتقام وشراسة دول المركز. وهو بهذا ينقل المفهوم إلى أدبيات القوة والسلطة، أي إلى الوضع الـذي بمقتضـاه يتفاعل طرفان في أي موقف. لذا نجد أن موقف التبعية طبقاً لهذا التعريف هو ناتج لتنظيم هيرراكي عالمي لتقسيم العمـل والتبادل بين منتجاته، الذي يفرض على منتجات تخصصـا بذاته، فيسمح لأحد الأطراف بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويصيب الآخر بالسقوط والتضعضع[١]. لذا نجد كابوراسـو يرى أن مفهوم التبعية يتسع ليشمل عدة عناصـر ومفـاهيم تحليلية مختلفة ومتشابكة، على أن يكون الإتباع الخارجي هو أحد مظاهر التبعية، أو بمعنى آخر أحد أوجه التبعية ولـيس التبعية بمعناها المتكامل.

---

[١] Caporaso J., Dependence, Dependency in Globa; system: A structural and Behavioural analysis " , International organization , Vol. ٣٢, No. I, ١٩٨١ , P. ٣, PP. ١٣ - ١٤

راجع أيضاً: محمد السيد سعيد، التبعية والشركات متعددة الجنسـيات، المنار العدد الثالث، السنة الأولى ،باريس، مارس ١٩٨٥، ص ١٠١



ويتضح من أدبيات التبعية أنها ركزت بشكل ملحوظ على السياق التاريخي للمجتمعات الوطنية، فعملية التنمية لم يعد ينظر إليها على أنها الانتقال بين مرحلتين، أو عملية تطورية من نموذج إلى آخر، أو الانتقال من التطور إلى التخلف، وأن الصعوبات والعقبات أمام التنمية تبتعد عن الداخل، أو نتيجة لعوامل الاندماج مع النظام الرأسمالي العالمي، وإنما هناك من تعدي هذه الرؤى ليرى أن مشكلة التنمية ترتبط بالأحرى بقضايا الانفتاح والتكامل والتفكك. لقد ركز نهج التبعية الانتباه على مجموعة جديدة من المشاكل من بينها، المشاكل المرتبطة بالتبعية التكنولوجية، وأثر أنظمة المواصلات على البلدان التابعة وآثار الطبيعة المتغيرة للنظام الرأسمالي العالمي، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات. وبات من المهم أيضاً أن يعد النظام الرأسمالي نظام باطني المنشأ وليس خارجي المنشأ كما كان يعتبرونه أصحاب النهج الكلاسيكي. أضف إلى كل ذلك ما يذهب إليه فاسكوني وهو ضرورة تحقيق الاستقلال الوطني بوصفه هدفا محورياً للتنمية، وما ينتج عنه من تحول في أسلوب الإنتاج والهيكل الطبقي. فهو في ذلك يقول " ... إن تعديل الأحوال التابعة

لبلاد ما والتغير في هيكله الداخلي، يعتبران جـزءين لعمليـة واحدة، ولا يمكن أن يحدث أحدهما مستقلا عن الآخر[1]".

ويتصل بكل القضايا السابقة قضية جديدة يطرحهـا تربورن " Therborn " في إطـار التصـورات المتعلقـة بالهامش والمركز. فهو يـرى أنهـا تصـورات فضفاضـة مجازية، ولا تسمح لنا بفهم التفاعل الدينامي ما بين التشكيلية الاجتماعية والنظام العالمي، لذا فهو يرى أن مدرسة التبعيـة تبدو غير ملائمة، ويستند في ذلك إلى حقيقة أن وجود نظـام رأسمالي عالمي يعني بالضرورة وجود علاقة تبعية متبادلـة بين كافة أطرافه. وهو في ذلك يرى ضرورة فهم اسـتيعاب نمط ولوج " Mode of insertion " تشكيلة اجتماعية معينة في النظام العالمي. إن ذلك يفرض علينا إذن بعـدين: الأول هو نمط الدخول، أما البعد الثاني فيتمثل في نمط التغلغـل " Mode of system Penetration " ويتعلـق البعـد الأول

---

[1] جوزي. ج. فلاميل، تخطيط التنمية والتنمية والاعتماد على الـذات، في: انريك أوتيزا وآخرون، الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى ،القـاهرة، ٨٥، ص ٩١ .

بكيفية الدخول إلى النظام الرأسمالي، بينما يتعلق البعد الثاني بكيفية تأثير الدخول في هذا النظام على العلاقات الداخلية في التشكيلة الاجتماعية. ويرى تربون أن هناك بوابتين لـ دخول العالم الرأسمالي، الأولى تتمثـل فـي عمليـة الإخضـاع " Domination "، والأخــرى تتمثــل فــي المشــاركة " Participation " ففي البوابة الأولى يتم سـحب التشـكيلة الاجتماعية إلى العالم الرأسمالي من خلال الاستعمار وآلياته المختلفة، أما البوابة الثانية وهي المشاركة فتتم عن طريـق التغلغـل الـذي يأخـذ محـورين، الأول هـو التكامـل " Integration "، والثاني هو الاحتواء. ففي ظـل المحـور الأول يعمل النظام الرأسمالي على السـيطرة علـى كافـة الجوانب الاجتماعية جاعلاً من العلاقات الاجتماعيـة فيهـا علاقات رأسمالية وسلعية. أما في المحـور الثـاني وهـو الاحتواء فيعمل على ربـط التشـكيلة الاجتماعيـة بالنظـام العالمي بأردية براقة تسمح له باستغلاله واستنزافه[١].

---

[١] يوران تربورن، سلطة الدولة: حول ديالكتيك الحكم الطبقي، ترجمة عبد ا خالد، دار المروج، الطبعة الأولى ،بيـروت، ١٩٨٥، ص ص ١٤ – ١٥.

وإذا كان مدرسة التبعية ( باران، فرانك، سانتوس، كاردوسو، سنكل، سمير أمين، والرشتاين ) تركز بالأساس على التمييز بين المركز والهامش، وأن وحدة التحليل الأساسية لديها هي الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتفسر الظواهر المختلفة في ضوء علاقتها بالنظام ككل أو بأحد جزئياته، فإن هناك نقداً يوجه لهذه المدرسة يتمثل في أنه جعل قضية العالم الثالث هي التبعية، وأنه لا يركز بالقدر الكافي على العملية التي بمقتضاها تتكون الطبقات والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالإنتاج في العالم الثالث، وكذلك عدم التركيز على العلاقة بين تكون الطبقات وسلطة الدولة والطبقة الحاكمة، تلك التي تجعلنا نغض الطرف عن فهم ديناميات التخلف والتبعية. وتذهب هذه الرؤية إلى أن أحد العوامل الفاعلة التي من شأنها أن تحقق السيطرة على المجتمع الهامشي، هو وجود طبقة متعاونة مع النظام العالمي. فدمج أي تكوين اجتماعي داخل المنظومة الرأسمالية العالمية هو شرط تفاعل هذه الطبقات مع المركز. إذن القضية الأساسية هي العلاقة بين التطورات الاجتماعية والطبقية الداخلية، والمطالب والشروط التي يحددها النظام

الرأسمالي العالمي[1]. ويتفق جالتونج مع والرشتاين في هذه القضية فيرى أنه في ضوء سراب التصـنيع يـتم تحـالف المركز والطبقات العليا في الهامش. وأن الطبقات الحاكمـة في المركز تؤثر في السياسات الداخلية في الهـوامش مـن خلال آلياتها المتعددة والمتمثلة في الشركات متعددة القوميات والبنوك العالمية[2]. وثمة فكرة أخرى تقتـرب مـن رؤيـة والرشتالين قدمها بتراس مفادها أنـه لـيس التبـادل غيـر المتكافئ أو السيطرة العالمية هي القضية المحورية، ولكنهـا قضية الاستغلال التي ترتبط بطبيعة الطبقات الحاكمة. وترى هذه الفكرة أن عمليات الاستغلال في دول الهـامش ترتكـز على وجود طبقات وسيطة بين الرأسمالية الخارجية والقـوي الإنتاجية الداخلية في المجتمع، وتكمن هذه الطبقـات بصـفة أساسية في جهاز الدولة. إن التعامل مع القوى الخارجيـة لا

---

(١) Wallerstein I., The Modern world system , Acadinlc Press, N. Y., ١٩٧٤ , P. ٢٧.

(٢) Galtung J., A structural theory of Imperialism Journal of Pease Research, Vol. ٨, No. ٢, ١٩٧١, PP. ٨١ – ١١٩.

يتم بصورة مباشرة، ولكن ثمة وسيط بينها يتمثل أساساً في هذه الطبقات. وتؤكد هذه النظرة على أن هذه النمط يعطي للدولة وظيفة دعم مصالح البرجوازية المحلية من خلال الجمع بين وظيفتين، الأولى معادية للمصالح الأجنبية، والثانية تتمثل في الدور المهيمن والمسيطر على الطبقات الاجتماعية الداخلية[1].

خلاصة ما سبق يمكن القول إن التبعية واقع مادي ملموس وحقيقة تاريخية واجتماعية واضحة. ولكن المدقق في هذه الأدبيات يلحظ تخلف الدراسات النظرية عن الواقع، كما يستطيع أن يقف على عدم وجود التحليلات المعمقة حول خصوصيات وعموميات واقع التبعية. كما أن مصطلح التبعية في الأساس مصطلح اقتصادي، وكذلك أيضاً مصطلح النظام الرأسمالي العالمي، ودول المركز والأطراف، هي مفاهيم ترمز إلى أن هذه الدول تقوم بوظائف اقتصادية محددة في نظام تقسيم العمل، حتى أن الحديث عن خصائص

---

[1] Petras J., Critical Prespectives Inperialism and Social calss in the third world, Monthly Review Press, N. Y., ١٩٧٨ , PP. ٢٤ – ٢٨ .

وواقع التبعية معظمها خصائص اقتصادية، كما أن المتغيـر الاقتصادي الخارجي يعامل على أنه العامل الرئيسي. وفـي ضوء ذلك يرى جيمس بتراس " أن دراسات التبعية تركـز بشكل أحادي على نمو قوى الإنتاج والعوامل التي تحد مـن هذا النمو. إن تحليلات التبعية بشكلها الراهن لا تسمح بـأي دراسات معمقة لطبيعة الدولة والسياسة والعلاقـات الطبقيـة التي تلازم وتؤثر على نشوء وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي التابع[1]. فهي تعطي الدور الحاسم للإنتاج في واقع التبعيـة الاقتصادية واستمرار احتواء دول الأطراف للنظام الرأسمالي العالمي. أضف إلى ذلك أنها تفتقر إلى نظرية شاملة نطلـق عليها نظرية التبعية" Dependency theory " ولكن مـا يجمع مدرسة التبعية هو رفضها لرؤى مدرسـة التحـديث، وتركيزها على السـياق التـاريخي للعلاقـة بـين المتقـدم والمتخلف في النظام الكوني، لذا نجدها تركز علـى أهميـة العامل الخارجي، فيما عدا ذلك فإن مدرسـة التبعيـة تتسـم بكثرة الرؤى والأفكار النظرية.

---

(١) Petras J., Critical Perspective on Imperialism and Social Class ., Op. CLt., P. ٤٠

ونتيجة لهذه المآخذ ذهبت مدرسة التبعيـة الجديـدة على يد جيمس بتراس وكليف توماس إلـى التركيـز علـى التحولات داخل الدولة التابعة، وليست على التحولات داخـل المركز الرأسمالي الدولي. وحقيقة الأمـر أن هـذه النظـرة لمدرسة التبعية الجديدة تعد أقرب الرؤى لميـدان العلاقـات الدولية، تلك التي تتميز بتطور القيود الداخلية فـي البلـدان النامية، وما يعوق التطور في العلاقـات لصـالح المركـز الرأسمالي. وهذه الروية ترى أن التركيب المجتمعي للبلـدان النامية يتأثر بشكل جدلي بعلاقات التبعية للمراكز الرأسمالية، ولكنه بات يشكل في تطوره الجدلي هذا قيـدا دون تطـابق المصالح بين الشريكين ليس فقط على المستوى الدولي، ولكن أيضاً على المستوى الإقليمي[1].

---

[1] أنس مصطفي كامل، العلاقات السعودية الأمريكية بـين المدرسـة الكلاسيكية والمدرسة الحديثة للتبعية، الطليعـة ( مجلـة )، العـدد ١، القاهرة، يناير – مارس ١٩٨٥، ص ٦٠. وأيضاً: عبد الخالق عبد ا ، التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية، المستقبل العربي، العـدد ٨٣، السنة الثامنة، يناير ١٩٨٦، ص ص ١٥ – ١٦.

وفي ضوء الطرح النظري السابق، يمكن القـول إن الصورة التقليدية التي نهجها الاستعمار قـد ولـت وانتهـت بانقضاء مرحلة مهمة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، وتبدلت بوجود صورة أخرى أكثر حداثة وملائمـة لطبيعـة الرأسمالية العالمية في مرحلتها الراهنة، فالاحتكارات العالمية والمندمجات الدولية والشركات متعـددة الجنسـيات، التـي تسيطر على المواد الأولية المهمة التي تعد العمـود الفقـري لاقتصاديات بلدان العالم الثالث، واحتكار التجـارة الدوليـة، وتحديد أسعار المواد الأولية. والتحكم في الاقتصاد الـوطني ونموه، كلها آليات استطاعت بهـا المنظومـة العالميـة أن تسيطر على الدول النامية.

إن هذه الأدوات لم تعد قائمة بالصورة الكلاسـيكية التي كان يستخدمها الاستعمار الاستيطاني، والتي كان يخضه بها بلدان العالم الثالث، وإنما طور النظام الرأسمالي العالمي هذه الآليات وأضاف إليها جديداً، استطاع مـن خلالهـا أن

يتدخل بشكل سافر في الشئون الداخلية للشعوب، ناهيك عـن كبح تطورها وتقرير مصيرها[1].

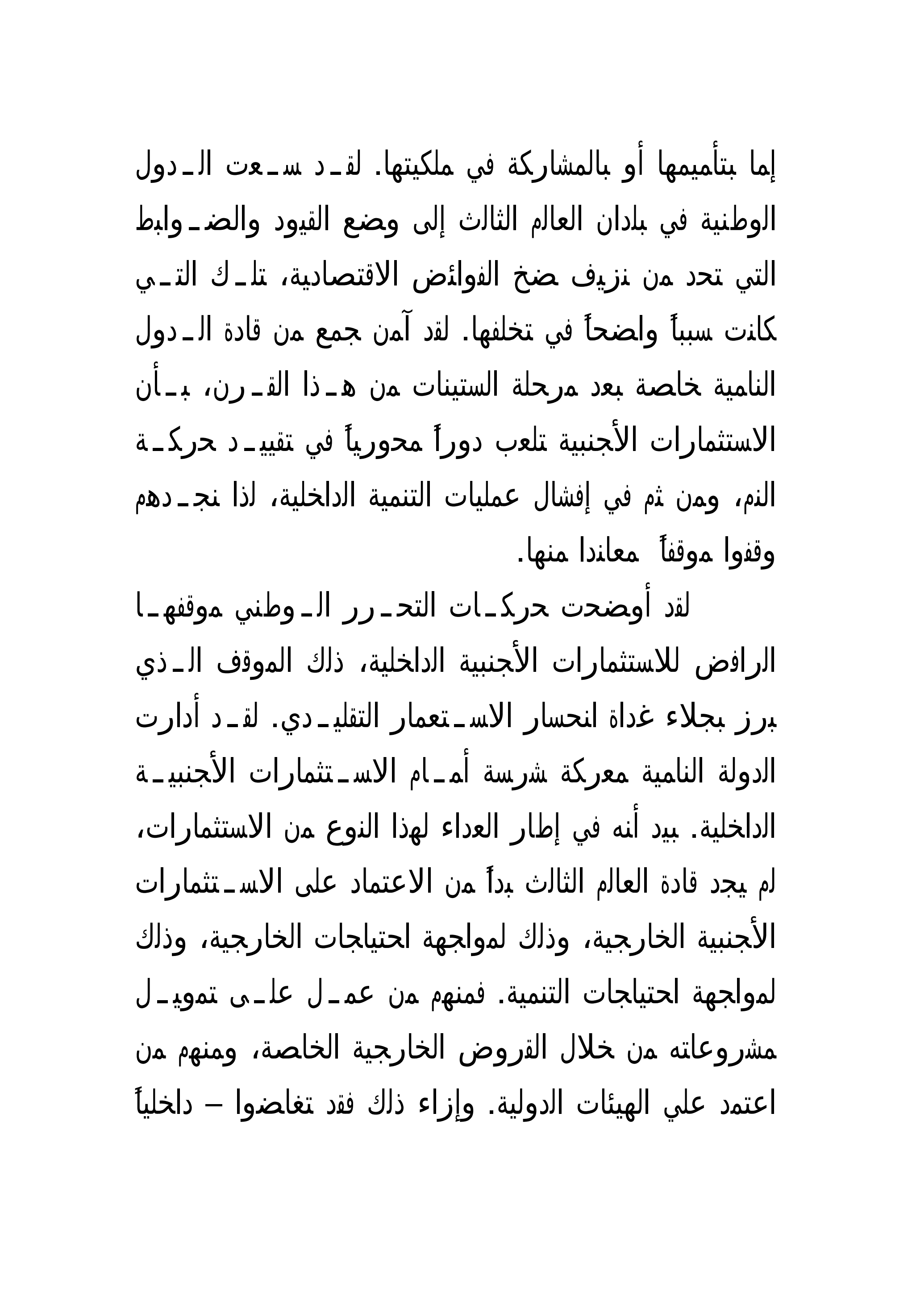
إن وقف وإبطاء البلدان المتخلفة لم يكن فـي ظـل سيادة الاستعمار فحسب، بل لاقي نفس الظروف فـي ظـل سيادة أنماط التبعية الجديدة، إن التـدويل السـريع للنظـام الرأسمالي ساهم في جر البلدان النامية إلـى فلـك التبعيـة، وعمل علي تكييف الاقتصـاديات المتخلفـة فـي عمليـات المتاجرة غير المتكافئة في السوق الرأسمالية العالمية.

## ثالثاً: تأثير آليات التبعية على بنيات الدول الوطنية في العالم الثالث: النظرية والواقع:

بادئ ذي بدء يمكن الإقرار بأنه غداة نـوال بلـدان العالم الثالث لاستقلالها السياسي والسعي إلى تدعيمـه مـن خلال إنجاز عمليات التنمية، فقـد واجهـت الاسـتثمارات الأجنبية رياح الثورات الوطنية، التي راحت تسيطر عليهـا

---

[1] نجاح واكيم، العالم الثالث والثورة، مرجع سابق، ص ١٠٩، وحول هذه الفكرة يمكن مراجعة: مجموعة الاقتصاديين والمؤرخين السوفيت، الاقتصاد السياسي للاحتكارية المعاصرة .



إما بتأميمها أو بالمشاركة في ملكيتها. لقـد سـعت الـدول الوطنية في بلدان العالم الثالث إلى وضع القيود والضـوابط التي تحد من نزيف ضخ الفوائض الاقتصادية، تلـك التـي كانت سبباً واضحاً في تخلفها. لقد آمن جمع من قادة الـدول النامية خاصة بعد مرحلة الستينات من هـذا القـرن، بـأن الاستثمارات الأجنبية تلعب دوراً محورياً في تقييـد حركـة النم، ومن ثم في إفشال عمليات التنمية الداخلية، لذا نجـدهم وقفوا موقفاً معاندا منها.

لقد أوضحت حركـات التحـرر الـوطني موقفهـا الرافض للاستثمارات الأجنبية الداخلية، ذلك الموقف الـذي برز بجلاء غداة انحسار الاسـتعمار التقليـدي. لقـد أدارت الدولة النامية معركة شرسة أمـام الاسـتثمارات الأجنبيـة الداخلية. بيد أنه في إطار العداء لهذا النوع من الاستثمارات، لم يجد قادة العالم الثالث بدأ من الاعتماد على الاسـتثمارات الأجنبية الخارجية، وذلك لمواجهة احتياجات الخارجية، وذلك لمواجهة احتياجات التنمية. فمنهم من عمـل علـى تمويـل مشروعاته من خلال القروض الخارجية الخاصة، ومنهم من اعتمد علي الهيئات الدولية. وإزاء ذلك فقد تغاضوا – داخلياً

– عن تعبئة الفوائض الاقتصادية، والاهتمام بتدبير المـوارد المالية اللازمة لإنجاز طموحاتهم التنموية.

إن الإفراط في الاعتماد على التمويل الخارجي، مع غض الطرف عن تعبئة الموارد والفوائض المحلية، وضـع بلدان العالم الثالث في مأزق الاستدانة الخارجية، تلك التـي جرت مجموعة من العواقب الوخيمة التي يمكن إجمالها فيما يلي:

**أولاً:** تعمل الديون الخارجية على استنزاف الفوائض النقديـة للدول المستقبلة لها، نتيجة تسديد أعباء هذه الديون.

**ثانياً:** تؤثر الزيادة في أعباء الديون تأثيراً واضحاً على تنفيذ برامج الاستثمار والإنتاج والتوظيف.

**ثالثاً:** يؤدي التضخم في أعباء الديون الخارجية إلى الحد من قدرة الدول النامية علـى عمليـات الاسـتيراد. إن إضعاف قدرة بلدان العالم الثالث على الاستيراد قـد ولد آثاراً انكماشية وضغوطاً داخلية، ناهيـك عـن إضعاف القدرة على تراكم رؤوس الأموال وتعبئـة المدخرات المحلية.

**رابعاً:** تلعب الديون الخارجية دوراً مهما في الحد من تقـديم الخدمات الاجتماعية في الداخل، وارتفاع مسـتويات الأسعار، وشدة الفرز الاجتمـاعي بـين الطبقـات الاجتماعية. إن التزايد في أعبـاء خدمـة الـديون، وتعثر طرق السداد، والتزايد في عملية الافتـراض، جعل الثقة في عملية إقراض هذه الدول تهتـز بـين الدائنين. الأمر الذي جعلهم يضعون شروطاً متشددة سواء من حيث السعر، أو فترات السـماح، أو مـدة الاقتراض، وحتى الفوائد المدفوعة.

إن تفاقم وتزايد شروط الديون، أدى بالدول الناميـة إلى قبول شروط الهيئات الدولية. والدائنين، تلك التي تتعلـق بإجراءات وسياسات محددة في النهج الاقتصـادي الـداخلي لهذه البلدان. إن هذه الشروط يمكن إجمالها في: الاتجاه نحو الاقتصاد الحر، وإطلاق نمو وحدود القطاع الخاص، وإنهاء وجود القطاع العام. والتخاص من التخطيط القومي الشـامل، وإطلاق قوى السوق فـي توزيـع وتخصـيص المـوارد، والتخفيف من التشريعات المالية والاجتماعية التي تحد مـن حرية عمل قوى السوق، وتقليل القيود على عمليـات النقـد

الأجنبي وتصدير الأرباح إلى الخارج، وإعطاء المزيد من الإعفاءات الضريبية، وحماية المشروعات الأجنبية من التأميم أو المصادرة، ورفع يد الدولة عن التدخل سواء في المشروعات أو حتى في عمليات التوظيف أو التعيين.

إن خضوع وإذعان الدول النامية لشروط عمليات الديون والاقتراض من المؤسسات الدولية ذات الطابع المالي، أضاف أعباء إضافية إلى خدمة الديون الخارجية[١].

إنه وفقاً لما سبق، فقد تحولت المديونية الخارجية للدول النامية إلى ظاهرة عالمية. فبعد أن كانت رءوس الأموال منذ نهاية القرن الماضي ظاهرة متصلة بالاستيلاء على الأسواق الخارجية، أضحت في نهاية السبعينات ظاهرة متصلة بالإنتاج، الأمر الذي حولها من ظاهرة عالمية إلى أزمة عالمية تديرها المنظومة الرأسمالية من أجل التمويل العكسي للموارد في البلدان النامية.

---

[١] رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٢٣ – ١٢٤

لقد تضاعفت المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث. فبعد أن كانت تقدر بحوالي ١٨ مليار دولار في عام ١٩٦٠، نجدها بعد عقد تقريباً قد تضاعفت عدة مرات، إذ بلغت نحو ٧٤ مليار دولار. وفي العقد التالي، أي في عام ١٩٨٠ بلغت نحو ٦١٠ مليار دولار. ثم في بداية التسعينات بلغت نحو ١٢٢٩ مليار دولار.

وعلى هدي ذلك – وكما يعكسه الجدول رقم ( ١ ) – فإن المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث كانت تنمو بمعدل يقدر بنحو ١٥ % في نهاية الستينات، وفي نهاية السبعينات بلغت نحو ٢٠%، ثم ما لبثت أن ارتفعت هذه النسبة إلى نحو ٢٥% في نهاية العقد نفسه. ويجدر أن نشير إلى أن مديونية العالم الثالث في منتصف عقد الستينات كانت تمثل نحو ٤% من مجموع المديونية الخارجية العالمية، أما في نهاية عقد السبعينيات فقد بلغت نحو ٢٦%. وبالنظر إلى تركيب وهيكل الديون الخارجية الخاصة، نجد أنه قد طرأ عليه تغيرا جذرياً، حيث زادت القروض غير الرسمية من ٢١,١% في عام ١٩٦٦، إلى نحو ٤١,١% وفي عام ١٩٧٦، وبعد عقد تقريباً بلغت نحو ٥٥,٧% من مجموع

المديونية الخارجية التي بلغت في العام عينة نحو ٩٩١ مليار دولار[١].

جدول رقم ( ١ ) يوضح تطور المديونية الخارجيـة للبلدان النامية وخدمتها السنوية [*]

| السنة | المديونية | الخدمات السنوية |
|---|---|---|
| ١٩٦٠ | ١٧,٩ | ٢,٦٥ |
| ١٩٦٥ | ٣٧,١ | ٤,٩ |
| ١٩٧٠ | ٧٤,١ | ٩،- |
| ١٩٧٥ | ٢٠٦,٨ | ٢٧,٢ |
| ١٩٨٠ | ٦١٠،- | ٦٨،- |
| ١٩٨٥ | ٧٩٠ | ٩٢،- |

[*] المصدر: فؤاد مرسي، الرأسمالية تجـدد نفسـها، عـالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت، ١٩٩٠، ص ٣٩٥.

إنه وفقاً لما سبق، يمكن القول إن ثمة توسـعاً طـرأ على عملية الاقتراض في الدول النامية، ولكن هناك تسـاؤل يطرح نفسه في هذا الصدد مفاده: ما الذي يدعو الدول النامية

---

[١] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفـة، العـدد ١٤٧، الكويت، ١٩٩٠، ص ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

إلى الاقتراض، وما الدواعي أيضـاً التـي تـدعو البلـدان الرأسمالية إلى تقديم القروض على هذا النحو وبهذه السـعة؟ إنه فيما يتصل بالشق الأول من التساؤل السـابق، نجـد أن الإجابة عليه تتمثل في عجز ميزان المدفوعات لـديها فـي الوفاء بالخلل الهيكلي الكامن في الاقتصاد الذي يعتمد علـى تصدير خامات واستيراد آلات وسـلع رأسـمالية ووسـيطة للإنتاج، ناهيك عن تدهور شروط التبادل نتيجـة انخفـاض أسعار صادرات المواد الخام وارتفاع أسعار الواردات. أمـا فيما يتصل بالإجابة عن الشق الآخر من التسـاؤل السـابق، فنجده يتمثل في قدرة النظام الرأسمالي العالمي على تصدير أزماته الداخلية إلى الخارج، فضلاً عن قدرته أيضـاً علـى تدوير الرأسمال العالمي لتعبئة الفائض الاقتصـادي للبلـدان النامية وتحويله إلى الخارج[1].

---

[1] فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق، ص ص ٢٩٤ – ٢٩٥ . ولنفس المؤلف راجع: في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات، اليقظة العربية ( مجلة ) ، العدد الثالث، السنة الأولـى ،مـايو ١٩٨٥، ص ص ٢٢ – ٢٤.

إنه نتيجة لظروف بلدان العالم الثالث فقد خضعت بنياتها لمنظومة الرأسمالية العالمية التي فرضت شروطها في الثمانينيات عبر ما يسمى ببرامج التصحيح أو التكييف الهيكلي " Adjustment " [*] التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والإنشاء اللذان فرضا جبالا شاهقة من الديون التي تستنزف موارد واقتصاد هذه البلدان. إن الليبرالية الجديدة التي صاغها الدائنون ومعظم المنظمات الدولية، أجبرت بلدان العالم الثالث على الخضوع لقواعد برامج التكييف والتصحيح والانفتاح والتوجه إلى الخارج. إنه في ظل هذه البرامج فقد توارت مصطلحات التنمية والتحرر الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. إن الانصياع لشروط قوى السوق والاندماج في السوق العالمي، ساهم في إضعاف بلدان العالم الثالث، والموافقة على كل المتطلبات المفروضة عليها، الأمر الذي أدى أيضاً إلى

---

[*] يعتبر مصطلح التكييف الهيكلي من المصطلحات التي راجت أخيراً في أدبيات المنظمات المالية الدولية، والواقع أنها ليست ظاهرة جديدة، فهي تعود إلى بدايات القرن التاسع عشر.

تهميش بعض الفئات الاجتماعية، وخلق جيوش جرارة مـن البطالة، وأطاحت بعيداً بشروط العادلة الاجتماعية[1].

إنه وفقاً للشعارات التي تطرحها سياسات الليبراليـة الجديدة، أو للخطاب الأيديولوجي للمشروع الأممي الليبرالي، استطاعت المنظومة الرأسمالية أن تتدخل فـي كثيـر مـن الشئون الداخلية لبلدان العالم الثالث، ومن ثم أصبحت الأخير لقمة سائغة أمام المتروبولات الرأسمالية التي عملـت علـى تكييف وتطويع، بل وإخضاع هذه البلـدان لسـيطرتها. إن الموقف الضعيف وغير المتكافئ في قسمة العمـل الدوليـة، الذي ولدته جبال الديون الشاهقة، ساهم بشـكل فعـال فـي انخفاض مستوى المعيشة للفئات الدنيا، ومن ثم سـاهم فـي صياغة خريطة طبقية جديد، ناهيك عن تغير طبيعـة ودور الدولة ووظائفها وتحالفاتها الاجتماعية[2].

---

[1] رمزي زكي، الليبرالية المستبدة: دراسة فـي الآثـار الاجتماعيـة والسياسية لبرامج التكييف في الدولة النامية، سينا للنشر، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ١٤ – ١٦

[2] رمزي زكي، الليبرالية المستبدة ...، المرجع نفسه، ص ٦٢.

وإذا كان هناك من حاول دراسة هذه التـأثيرات – بطريقة تجزيئية قطاعية – على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل البطالة وتوزيع الدخل والرفاهية والفقر، دون الالتـزام بالرؤية الكاملة، فإننا هنا سوف نحاول أن نجمل هذه الرؤية، بحيث نقدم رؤية شاملة عن تأثير هذه البرامج علـى البنـاء الاجتماعي ككل مع إيضاح تأثيرهـا علـى الفئـات الـدنيا ( وخاصة الفقراء ) موضوع اهتمامنا.

## رابعاً: تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

## على البنية الاجتماعية في العالم الثالث: التأثير والتأثر

نظرا لما تحتله الدولة في العالم الثالث مـن مكانـة متعاظمة، فينبغي ألا يفوتنا أن نشـير إلـى أن تـأثير هـذه البرامج على الدولة وطبيعة تحالفاتها قبل أن نتعرض لقضيتنا الأساسية هنا. ومنذ البداية نسلم بأنه نتيجة ما تخلفه بـرامج التثبيت والتكيف الهيكلـي مـن تحـولات فـي الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، فإن المؤسسات الماليـة الدولية تشترط دائماً توافر الإرادة السياسـية القـادرة علـى إنجاز هذه التحولات. ولكن ينبغي ألا يغيب عن أذهاننا، أنـه

على الرغم من أن الدولة في العالم الثالث تبدو قوية في الداخل، إلا أنها في الوقت عينه هي هشة وضعيفة أمام إرادة الدائنين. إنه نتيجة لذلك فقد تم تجريد الدولة عن استقلالها النسبي الذي سعت إلى تحقيقه غداة نوالها استقلالها الوطني. لقد تم استبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادية نتيجة الاعتماد على آليات السوق والتجارة الحرة، كما أنها في الوقت ذاته أجبرت على التخلي عن كثير من توجهاتها وأهدافها الاجتماعية.

إنه بذلك تكون الدولة قد فقدت أهم وظيفة لها، ألا وهي الاستيلاء على الفائض الاجتماعي الذي كانت تستفيد منه في دعم استقلالها النسبي وإجراء التوازنات الاجتماعية. لقد تحولت هذه الفوائض إلى القطاع الخاص الذي أضحى يعيش في بحبوحة واضحة، سواء فيما أتيح له من نشاط، أو في حجم الإعفاءات الضريبية التي منح إياها. إن التزام الدولة في العالم الثالث بإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي انطوي على نوع من عدم العدالة الاجتماعية، وتزايد من حجم البطالة، وارتفاع أسعار الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وغير من قوانين الإصلاح الزراعي، وتزايد

أسعار الفوائد، وتخفيض قيمة العملة، وتحديد العلاقـة بـين المالك والمستأجر، والعودة لقوانين السوق[1].

إن الدولة إزاء تطبيقها لبـرامج التثبيـت والتكيـف الهيكلي الناتج عن جبال الديون الشاهقة، قد غير من طبيعـة الدولة وتحالفاتها الاجتماعية، لذا نرى أنهـا يطلـي عليهـا وصف الدولة التابعة، التي تستند في تحالفاتها مع الشـرائح الغنية من التجار والكومبرادور، ناهيك عن غلبـة الطـابع الإذعاني لمطالب برجوازية المركز العالمي[2].

وإذا كنا قد أوضحنا توا ما لحق بالدولة فـي العـالم الثالث نتيجة خضوعها لتطبيق بـرامج التثبيـت والتكيـف الهيكلي، أو ما تسـمي بالليبراليـة الجديـدة، أو سياسـات الخصخصة Privatization، فإنه مما لا شك فيه، أن البناء الاجتماعي لهذه الدول قد انتابه مجموعة من التحولات. إنـه

---

(1) رمزي زكي، الليبرالية المستبدة ... مرجع سابق، ص ص ٩٠-٩٤

(2) حولي توصيف الدولة التابعة وأدوارها راجع:

أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصـر، مركـز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٢، ص ص ٧٥-٧٩

نتيجة لإضعاف دور الدولة، فقد تأثرت عملية توزيع الدخل والثروة، ومصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية المكونة لها.

لقد طرأ تغير واضح في مستويات المعيشة نتيجة تطبيق سياسات الخصخصة. ففي الوقت الذي حابت هذه السياسات المستويات العليا، فإنها في المقابل أثرت سلبياً على دخول ومستويات معيشة الطبقات الوسطى والدنيا. وحرى بنا أن نشير إلى أنه على الرغم من أن تأثير سياسات الخصخصة يظهر بوضوح وفق الإحداث الأفقي ( أي الطبقات المتباينة والرئيسية في المجتمع )، فإنه أيضاً كان تأثيرها أكثر وضوحاً وفق الإحداث الرأسي ( أي على حساب الشرائح المتعددة في داخل صفوف الطبقة الواحدة ).

فبالنسبة إلى الطبقات العليا في هذه البلدان نجد أن البرجوازية الصناعية المحلية قد تأثرت أوضاعها نتيجة تحملها أعباء إضافية، لذا نجدها قد أغلقت مصانعها وذهبت بأموالها إلى ميادين أخرى تدر أرباحاً أكثر، ألا وهي تجارة الاستيراد. لقد تحولت الشريحة البرجوازية التي تعمل في إطار الصناعة المحلية إلى برجوازية تجارية ذات علاقة قوية بالوكالات والشركات الدولية متعددة القومية. وإذا كانت

الشريحة التجارية من الطبقة العليا قد غنمت مـن التصـاقها بالوكالات والشركات متعددة الجنسيات، وإلغاء الرقابة علـى الأسعار وتحرير التجارة، فإنها في المقابل قد أضيرت أيضاً في ظل زيادة أسعار الطاقة والنقـل والاتصـالات وزيـادة أسعار الفوائد التي يقترضـون بهـا، فضـلاً عـن زيـادة الضرائب. إن ارتفاع التكاليف نتيجة ما ذكرناه أثرت بشـكل بالغ علي عمليات الطلب، الأمر الذي دعي هذه الفئة إما إلى تصفية أعمالهم، أو توفير العمالة التي تعمل لـديهم، وكـذا تخفيض أجورهم، والتوسع في البيع وفق نظام الأقساط.

وما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضاً علي الفئة التـي تعمل بالاستيراد والتصدير، لأنه نتيجة للتضخم فـي أعـداد الممثلين التجاريين للمصالح والشركات الأجنبية، وتقليل قيمة العملة، ومن ثم ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، فقد تركت هذه الفئة هذا المجال، وراحـت تعمـل فـي السـوق السـوداء والمضاربة وأعمال السمسرة، والنقد وتهريب الثـروة إلـى الخارج.

وبالنظر إلى أوضاع الفئة التي تعمل بمجال العقارات من الطبقة العليا، نجد أنها الفئة الوحيدة التي اسـتفادت مـن

السياسة الليبرالية الجديدة، فبيد أنها قد أضيرت نتيجة تطبيق السياسات الوطنية غداة الحصول على الاستقلال السياسـي، فنجد أنها في ضوء إعادة النظـر فـي قـوانين الإصـلاح الزراعي والسماح بالملكيات الكبيرة، ورد الأراضـي إلـى مالكيها القدامى ، وتعديل العلاقة الإيجاريـة بـين المالـك والمستأجر، وترك هذه العلاقة لآلية العرض والطلـب، قـد استفادت استفادة كبيرة، لذا نجد أن حجم الريع الزراعي لديها قد أصابه الانتفاخ، الأمر الذي جعلها تذهب إلى شراء قطـع الأراضي الكبيرة، ناهيك عن المتاجرة في عمليات الأراضي والبناء خاصة بعد أن رفعت الدولة يدها عن ذلك[١].

وإذا كنا قد أوضحنا تـأثير هـذه السياسـات علـى الطبقات العليا والدنيا في الحضر، فإنه بالنظر إلى التأثيرات التي طرأت على الطبقة البينية، أعني الطبقة الوسطى ، فنجد أن نظرا لتميزها بعدم التجانس، فإننا نجد أن التـأثير كـان متفاوتا بين شرائحها. فعلى سبيل المثال نجـد أن الشـريحة العليا منها لن يطرأ عليها أي تغير إذ بقيت أحوالها كما هي. وبيد أن هذه الشريحة قد تأثرت من جراء السياسات نتيجـة

---

[١] رمزي زكي، الليبرالية المستبدة ......، مرجع سابق، ص ٩٩

إلغاء الدعم وزيادة الأسـعار وارتفـاع الضـرائب أسـعار الخدمات التي يقدمونها، عوضت لـديهم مـا طـرأ علـى أوضاعهم من تغير. أما الشـريحة الوسـطى مـن الطبقـة الوسطى ، فنجد أن أوضاعهم قد ساءت اجتماعياً واقتصادياً، وذلك نتيجة إلغاء المـالي عـن السـلع والمـواد الغذائيـة الضرورية، وارتفاع أسعار منتجات القطاع العـام والطاقـة والانتقال والخدمات، وكذا تدهور المرتبات والأجور الحقيقة. أما بالنسبة للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، فنجد أن مـا أصاب الشريحة السابقة قد أصابها، بـل لأن قـدرتها علـى مواجهة التدهور في مستوى المعيشة محدود للغاية، فنجد أنها انجذبت إلى مصاف الطبقة الدنيا، أو بمعنى آخر، أن جـزءا كبيرا منهم وقع تحت خط الفقر المطلق[١].

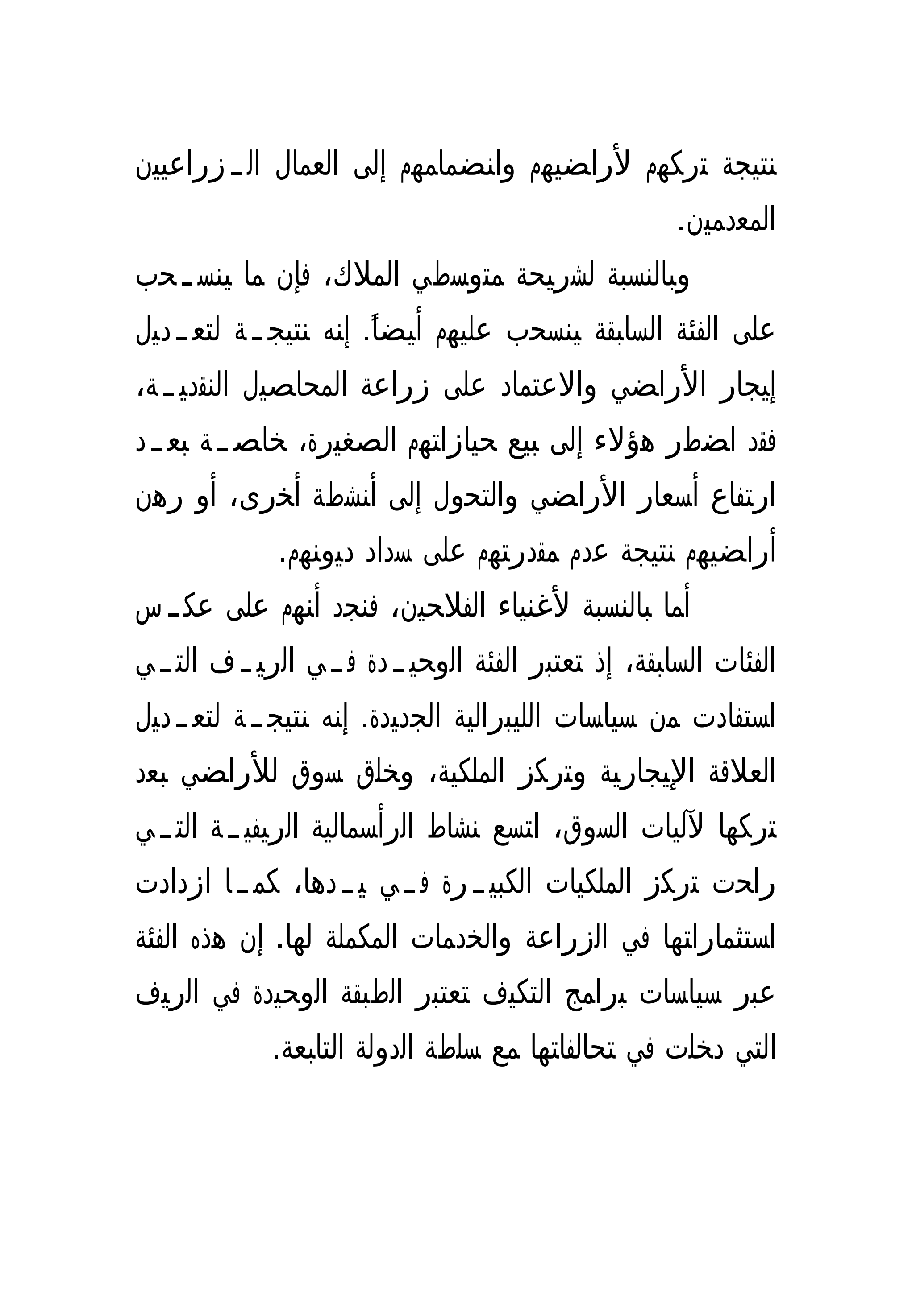
وبالنظر إلى الطبقـات الاجتماعيـة فـي الريـف المصري، نجد أن فقراء الفلاحين الـذين يشـكلون الكتلـة الرئيسية من سكان الريف هم أكثر القوى الاجتماعية تـأثرا بالسلب من سياسات الليبرالية الجديدة، فباعتبار أنهم يتبعـون قوة عملهم ولا يملكون أو يحوزون أرضاً، فإنهم قد تـأثروا

---

[١] رمزي زكي ، الليبرالية ......، المرجع السابق، ص ١١٨ .

بارتفاع أسعار الطعام وإلغاء الدعم والتسعير الحكومي للسلع الاستهلاكية، أضف إلى ما سبق تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومشروعات تنمية الريف، ولا يفوتنا أن نشير أيضاً في هذا الصدد إلى أن سياسات الخصخصة أو صدرت كل أبواب الرزق الجانبية أمام هؤلاء الفقراء، الأمر الذي حولهم إلى كتلة من المعدمين الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق.

وبالنسبة لصغار ملاك الأرض، أي الذين يملكون أو يستأجرون قطعاً صغيرة من الأراضي الزراعية، والذين في الوقت نفسه، يعملون في أراضي الغير مقابل أجر، فإنهم لاعتمادهم على الدولة في عمليات الاقتراض والمدخلات الوسيطة، وسياسات التسعير الحكومي، إنه نتيجة لدفع يد الدولة عن كل ذلك، فقد ترك ملاك الأرض الصغار لآلية العرض والطلب، ومن ثم للتضخم في الأسعار، وإلغاء القروض الميسرة، والدعم الحكومي للمدخلات الزراعية، واحتكار عملية استيراد المستلزمات الزراعية. إن ذلك ساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج. وبالتالي أدى إلى تدهور الدخول الصافية. إن كل ما سبق دفع بهذه الفئة إلى مصفوفة الفقراء



نتيجة تركهم لأراضيهم وانضمامهم إلى العمال الزراعيين المعدمين.

وبالنسبة لشريحة متوسطي الملاك، فإن ما ينسحب على الفئة السابقة ينسحب عليهم أيضاً. إنه نتيجة لتعديل إيجار الأراضي والاعتماد على زراعة المحاصيل النقدية، فقد اضطر هؤلاء إلى بيع حيازاتهم الصغيرة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الأراضي والتحول إلى أنشطة أخرى، أو رهن أراضيهم نتيجة عدم مقدرتهم على سداد ديونهم.

أما بالنسبة لأغنياء الفلاحين، فنجد أنهم على عكس الفئات السابقة، إذ تعتبر الفئة الوحيدة في الريف التي استفادت من سياسات الليبرالية الجديدة. إنه نتيجة لتعديل العلاقة الإيجارية وتركز الملكية، وخلق سوق للأراضي بعد تركها لآليات السوق، اتسع نشاط الرأسمالية الريفية التي راحت تركز الملكيات الكبيرة في يدها، كما ازدادت استثماراتها في الزراعة والخدمات المكملة لها. إن هذه الفئة عبر سياسات برامج التكيف تعتبر الطبقة الوحيدة في الريف التي دخلت في تحالفاتها مع سلطة الدولة التابعة.

وإذا كنا قد عرجنا على مجمل الخريطـة الطبقيـة سواء في الريف أو الحضر، فإنه يتبقى لدينا الآن، أن نقـف على تأثيرات سياسات الليبرالية الجديدة على فئات المهمشين أو ما يطلق عليهم بالعمالة المهمشة، أو القطاع غير الرسمي. لقد تأثرت هذه الفئة بإجراءات بـرامج التثبيـت والتكيـف الهيكلي نتيجة ارتفاع أسعار الطعام خاصة مع إلغاء الـدعم، وزيادة أسعار المنتجات التي يبيعها القطاع العام، فضلا عن تخفيض الإنفاقات الحكومية التي كانت توجه إلى الخـدمات الاجتماعية الضرورية في مجالات التعليم والصحة والمرافق والإسكان والزيادة في أسعار الكهربـاء والغـاز والبنـزين والمواد الخام، وأسعار النقل وضرائب. إنهم إزاء كل هـذه السياسات، فقد عجز هذا القطاع من السـكان عـن تـأمين احتياجاتهم الضرورية، الأمر الذي جعل قسطا كبيرا مـنهم يميلون إلى ممارسة العنف والجريمة. كما أن بعض الحالات منهم من ذوي الأصول الريفية اضطروا إلى العـودة إلـى قراهم مرة أخرى، مما يعني زيادة تضخم الجيش الاحتياطي للبطالة في الريف. إنهم بجانب الفقراء سواء في القريـة أو المدينة يعدون من أكثر الشرائح الاجتماعيـة التـي تـأثرت

بسياسات الليبرالية الجديدة، أو مـا يطلـق عليـه بأدبيـات المؤسسات الماليـة الدوليـة، ببـرامج التثبيـت والتكيـف الهيكلي[1].

جماع ما سبق، أن التأثيرات التي أنتجتهـا بـرامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي أفردنا لها في الصفحات السابقة " جد " واضحة " ولكن ما يهم أن تشدد عليه في نهاية هـذا الفصل، هو أن هذه التأثيرات تتباين من طبقة إلى أخرى، بل ومن شريحة إلى أخرى. إن هذه التأثيرات يتحكم فيهـا وزن كل طبقة اقتصادياً واجتماعياً، بل قل وزن كل شريحة أيضاً. إن التأثيرات المختلفة التي أحدثتها السياسية الليبرالية الجديدة ساهمت في إحداث فرز اجتماعي بين الطبقات الاجتماعيـة، ففي حين ساهمت في تقوية فئات اجتماعيـة معينـة، فإنهـا أعادت إضعاف أخرى.

---

[1] رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجهـا، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولـى ،القـاهرة، ١٩٨٠ ، ص ص ٥٨٢ – ٥٨٣. وحول نفس القضية راجع لنفس المؤلـف، الليبراليـة المستبدة، المرجع السابق، ص ١٤٦

# الفصل الثاني

# الدولة والنظام الاجتماعي في مصر:

# الاستقلال والتبعية

**المحتويات مقدمة:**

**أولاً:** في الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري: الطبيعة والاستمرار.

**ثانياً:** الدولة والنظام الاجتماعي: من الأسرات الفرعونية حتى أسرة محمد علي.

**ثالثاً:** الدولة والنظام الاجتماعي عشية عام ١٩٥٢: التناقض والتبعية.

**رابعاً:** الدولة والغباء الاجتماعي في الحقبة الناصرية: الاستمرار والتحول.

**خامساً:** الانفتاح الاقتصادي وطبيعة الدولة ونظامها الاجتماعي: التبعية مرة أخرى.

مقدمة:

تتميز المجتمعات الإنسانية كافة بالصيرورة الاجتماعية. فأي وضع اجتماعي ليس أبدياً، بل هو بالضرورة وضع انتقالي من المنظور التاريخي. فالعوامل الاجتماعية لا تعرف الثبات، وإنما هي دائماً في صيرورة وتغير مستمرين، ويرجع ذلك بالأحرى إلى عدم تماثل المجتمع، ومن ثم احتوائه على تناقضات اجتماعية بين الطبقات التي يحتل كل منها موقعاً منفرداً داخل عملية تقسيم العمل الاجتماعي. وغني عن الإثبات أن هذه الحركة تنشط حينا، وتسكن وتهدأ أحياناً أخرى. فثمة مجتمعات تأخذ مسحة استقرار حيث يتسيد نمط اجتماعي معين على بقية الأنماط الاجتماعية الأخرى التي تمسى هامشية أو محيطية. وفي المقابل توجد مجتمعات لا تتمتع بمثل هذا الثبات وتتعايش فيها أنماط إنتاجية متجاورة أو متمفصلة مع بعضها، إذ لا يستطيع أي نمط إنتاجي أن يسيطر على بقية الأنماط الإنتاجية الأخرى، أو أن يحسم موقفه منها. وفي هذه الحالة يصعب على الباحث تحديد كنهه النظام الاجتماعي ككل،

وكذا الوقـوف علـى أي مـن التكوينـات الاقتصـادية – الاجتماعية المصنفة يقع في دائرتها.

تلك هي القضية التي دار حولها كثير من الجدل بين المفكرين. لقد دار حوار طويل حول تحديد طبيعـة النظـام الاجتماعي في مصر. هل عرف المجتمع المصري الإقطاع؟ وهل كان إقطاعاً بالمعنى الأوربي أم بالمعنى الشرقي. أم أنه كان آسيوياً أم خراجياً. أم أنه كـان يشـهد عمليـة تحـول رأسمالي أم أنه كان رأسمالية متخلفة تحمل مخلفات إقطاعية، أم أنه نظام انتقالي بين الإقطاع والرأسمالية؟ وما الوصـف الصحيح للنظام الاجتماعي فـي الحقبـة الناصـرية؟ هـل رأسمالية دولة أم هو اشتراكية دولة؟ أهو تحول رأسمالي أم تحول اشتراكي؟ وما هي طبيعة النظام الاجتماعي في مصر السبعينيات؟ أهو نظام الرأسمالي مشـوه وتـابع لمنظومـة الرأسمالية العالمية، أم رأسمالية دولة تابعة؟ إن مثـل هـذه التساؤلات كانت – وما تزال – قضايا خلافية بين كثير مـن

المفكرين من المفكرين والباحثين ولم تحسم ولـم يـتم فيهـا الفصل[1].

---

[1] حول القضايا الخلافية والجدل الدائرة حول طبيعة النظام الاجتماعي في مصر – يمكن الرجوع إلى:

- إبراهيم العيسوي، مستقبل مصر، دراسة في تطور النظـام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، كراسـات دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣.
- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدر المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.
- محمود عودة، الفلاحون والدولة: دراسات في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، دار النهضة العربية
- ، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٤.
- سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسـة فـي التشـكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، مرجع سابق.
- أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، ترجمة محمود حداد وميخائيل خوري، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٧٤.
- محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر مـن ٤٥ – ٧٠، دار الطليعة للطباعة والنشر، طبعة أولى ،بيروت، ١٩٧١.

والحقيقة أنه حتى الوقت الراهن لم يطرأ تحول جـاد لمعرفة النظام الاجتماعي الذي ساد مصر خـلال المسـيرة التاريخية الألفية، لذا نجد أن مفهوم الإقطاع بات التعريـف الإجرائي للنظام الاجتماعي السائد عشية ثـورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢، برغم أن هذا المفهوم قد اسـتخدم وفـق أغـراض سياسية معينة دون أي دلالة اقتصادية – اجتماعية محـددة. والواقع أن كثيرا من الكتاب المصـريين لـم يتفـادوا فـي محاولاتهم التنظيرية الوقوع فـي هـذا المنزلـق، حينمـا استخدموا هذا المفهوم وحاولوا تطبيق الأدبيات النظرية على مراحل التطور الاجتماعي في مصر.

فإذا كانت الأدبيات النظرية تعلمنا في مراحل التطور الاجتماعي لأوربا أن نمط الإنتاج الرأسمالي يعد نمطا أرفـع في التطور من نمط الإنتاج الإقطاعي ويـأتي فـي مرحلـة متقدمة منه، فإن هذا لا يتماشى مع واقع المجتمع المصري. فثمة فارق كبير بين نشأة البرجوازية في مصر ونشأتها فـي أوربا. فبينما نشأت البرجوازية الأوربية معاندة لنمط الإنتاج الإقطاعي ومتقدمة عليه، فإن البرجوازية المصرية نهضـت من خلال نماك الأرض الزراعية ملكية خاصة أولاً، ثم على

ريع الأرض في الاستثمارات المصرفية والصناعية ثانيـة. وبذا أضحينا أمام طبقة تجمع بـين النقيضـين، " أي طبقـة برجوازية زراعية – صناعية " وليس أمام طبقتين متناقضين ولحسم هذه القضية يمكن بناء على مـا تقـدم أن نـزعم أن تطور المجتمع المصري إلى نظام اجتماعي متقدم على نمط الإنتاج القائم الذي استند على ملكية الدولة لـلأرض ولبقيـة وسائل الإنتاج لم يمر بالمرحلة الإقطاعية(*)، ولكنـه كـان مشروطا بنمو نظام " التبادل السلعي – النقدي " الذي يـأتي

---

(*) في ضوء الخصوصية للمجتمع المصري لم يشهد المجتمع المصري مرحلة الإقطاع التي شهدتها المجتمعات الأوربية. بذا يمكن القـول إن المجتمع المصري لم يشهد الإقطاع بشكله الكلاسيكي، وأنه عرف مـا يطلق عليه بالإقطاع الشرقي، أو ما يطلق عليـه بعـض الماركسـيين المصريين بمرحلة شبه الإقطاع. ولكن تمييزاً عن ذلك كله فإننا سوف نطلق عليه بالنظام الإقطاعوي ونحن في ذلك نحاكي مكسيم رودنسون – الذي أطلق على المجتمعات السابقة على الرأسمالية التـي شـهدت رأس المال الصناعي ورأس المال النقدي بالمجتمعات الرأسـمالية ... أنظر في ذلك:

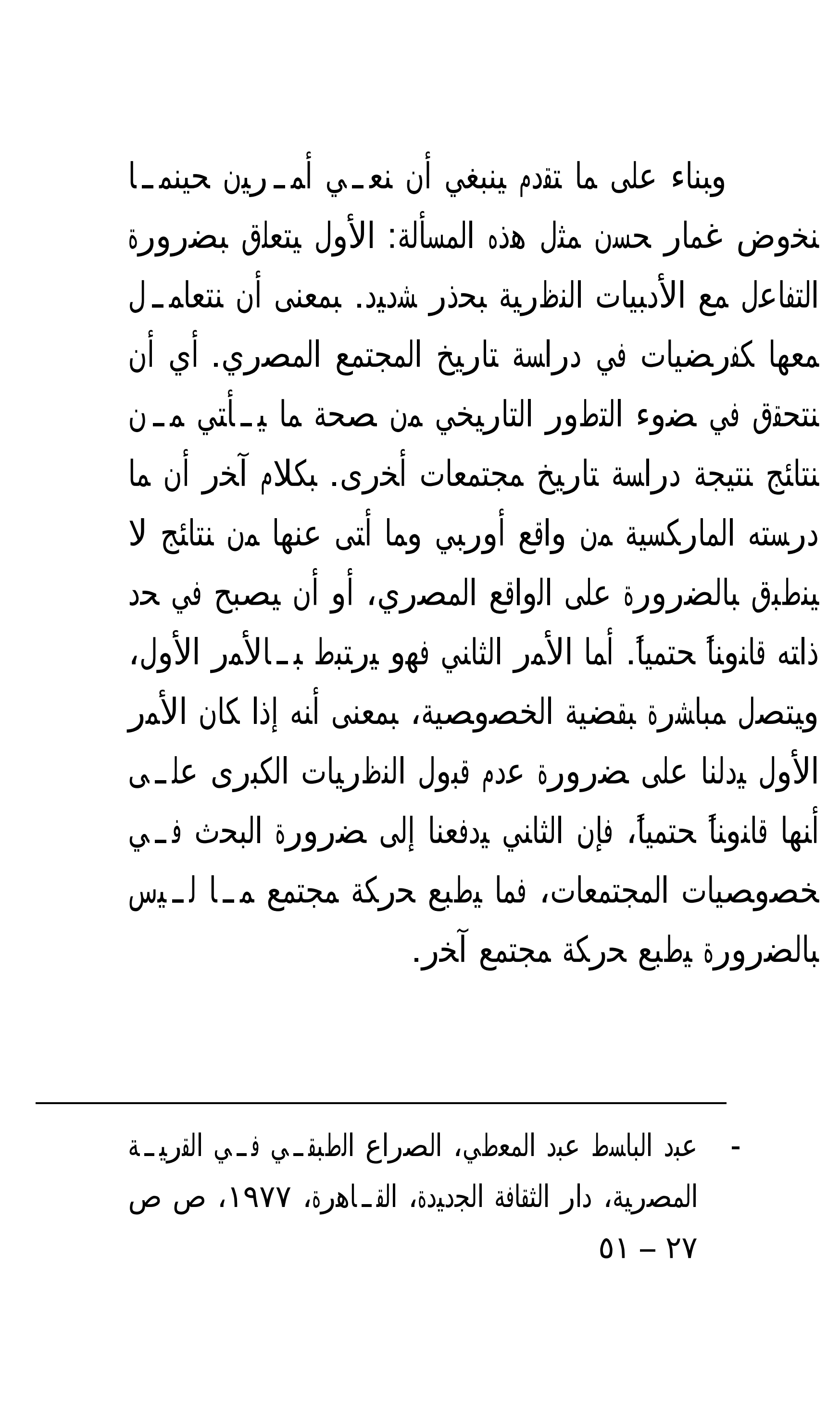
- مكسيم رودنسون، الإسلام والرأسـمالية، ترجمـة نزيـه الحكيم،دار الطلعية، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٠.

بعناصر رأسمالية يكون تراكمات رأسمالية تسـمح بوجـود الملكية الخاصة من جانب، ويقوي ويسمح لانتشـار نظـام التبادل السلعي النقدي من جانب آخر، الأمر الذي ترتب عليه إنهاء احتكار الدولة لملكية وسائل الإنتاج دون القضاء علـى صفه مركزية الدولة ( شرط الوحدة والقومية والاستمرارية ) التي أخذت مسحة ومضموناً اجتماعياً مغايراً وجديداً[1].

---

[1] هناك من نعت النظام الاجتماعي الذي ساد مصر عشية ثـورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بأنه نظام إقطاعي، وآخر ذهب إلى أنه إقطاع شـرقي، وثالث يرى أنه شبه إقطاعي، ورابع يرى أنه نظام خراجي أو محيطي، وخامس يرى أنه تحول رأسمالي – إلى آخر هذه التصنيفات ... حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى:

- محمود عوده، الفلاحون والدولة ...، مرجـع سـابق، ص ص ١٤٦ – ١٥٤
- طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصـرية: قـراءة جديدة لتاريخ مصر، دار الفكر للدراسات والنشر، طبعـة أولى ،القاهرة، باريس، ١٩٨٦، ص ص ٣٦ – ٣٧
- أحمد زايد، حول دراسة البناء الاجتمـاعي لمصـر فـي مرحلة ما قبل الرأسمالية، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع – محمد الجوهري مشرفا – العـدد الأول، دار المعـارف، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص ١١٢ – ١١٩



وبناء على ما تقدم ينبغي أن نعـي أمـرين حينمـا نخوض غمار حسن مثل هذه المسألة: الأول يتعلق بضرورة التفاعل مع الأدبيات النظرية بحذر شديد. بمعنى أن نتعامـل معها كفرضيات في دراسة تاريخ المجتمع المصري. أي أن نتحقق في ضوء التطور التاريخي من صحة ما يـأتي مـن نتائج نتيجة دراسة تاريخ مجتمعات أخرى. بكلام آخر أن ما درسته الماركسية من واقع أوربي وما أتى عنها من نتائج لا ينطبق بالضرورة على الواقع المصري، أو أن يصبح في حد ذاته قانوناً حتمياً. أما الأمر الثاني فهو يرتبط بـالأمر الأول، ويتصل مباشرة بقضية الخصوصية، بمعنى أنه إذا كان الأمر الأول يدلنا على ضرورة عدم قبول النظريات الكبرى علـى أنها قانوناً حتمياً، فإن الثاني يدفعنا إلى ضرورة البحث فـي خصوصيات المجتمعات، فما يطبع حركة مجتمع مـا لـيس بالضرورة يطبع حركة مجتمع آخر.

---

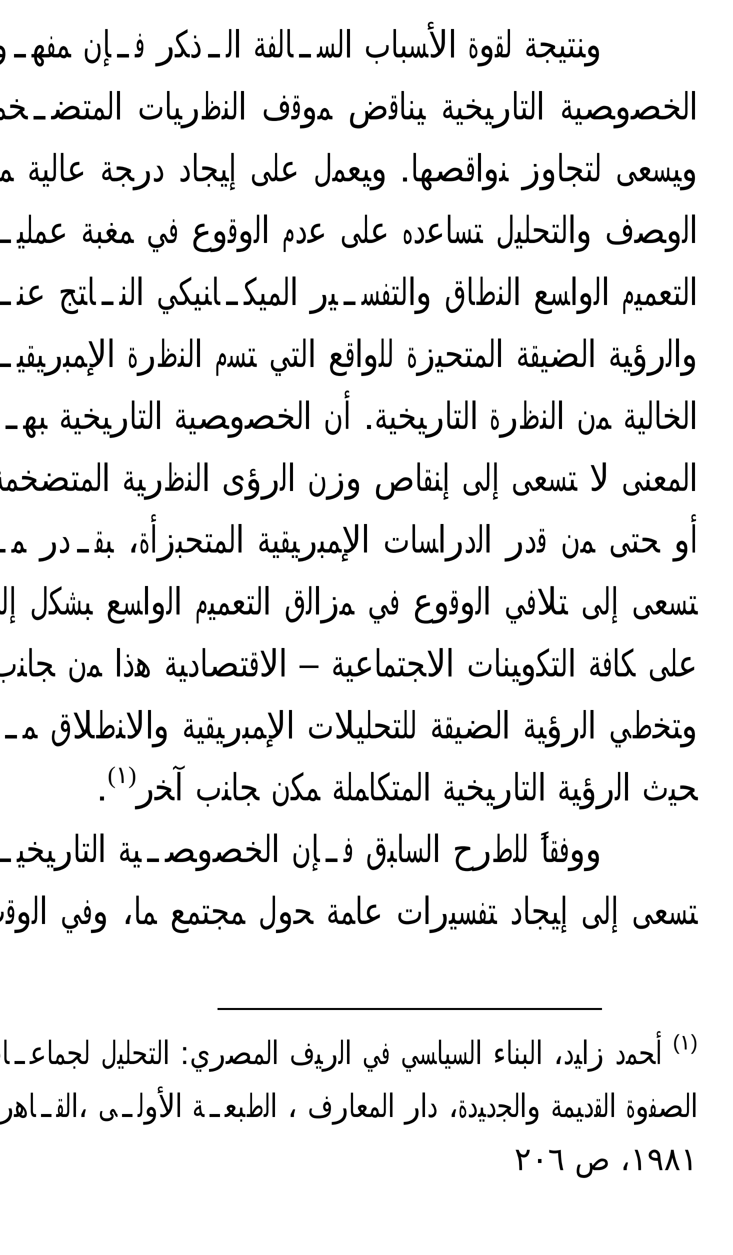
- عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقـي فـي القريـة المصرية، دار الثقافة الجديدة، القـاهرة، ١٩٧٧، ص ص ٢٧ – ٥١

وفي ضوء هذا الطرح ينبغي أن نقف قليلاً عند ماذا نقصد بالخصوصية على أن نعقب ذلك عرض لأطروحـات الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري:

## أولاً: في الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري: الطبيعة والاستمرار:

### أ-حول الطرح النظري للخصوصية التاريخية:

ثمة أسباب ثلاثة جاء مفهوم الخصوصية التاريخية ". Historical specificity انعكاساتها الأول ما يسميه علماء الاجتماع بالنظريات الكبرى " Grand theory التي تـأتي بمواقف نظرية واسعة التعميم بغض النظـر عـن مسـتوى الصدق الإمبريقي. والسبب الثاني أن هـذا المفهـوم جـاء انعكاساً لتطبيق هذه النظريات المتضخمة بصورة آلية علـى واقع اجتماعي مغاير عن الواقع الـذي مـن خلالـه أتـت تعميماتها الإمبريقية الواسعة. أما السبب الأخيـر فيتمحـور حول غض طرف النظريات المتضـخمة عـن التعميمـات التاريخيـة والاقتصـار فقـط علـى التعميمـات الآتيـة " Synchronic " أو اللاتاريخية.



ونتيجة لقوة الأسباب السالفة الذكر فإن مفهوم الخصوصية التاريخية يناقض موقف النظريات المتضخمة ويسعى لتجاوز نواقصها. ويعمل على إيجاد درجة عالية من الوصف والتحليل تساعده على عدم الوقوع في مغبة عملية التعميم الواسع النطاق والتفسير الميكانيكي الناتج عنه والرؤية الضيقة المتحيزة للواقع التي تسم النظرة الإمبريقية الخالية من النظرة التاريخية. أن الخصوصية التاريخية بهذا المعنى لا تسعى إلى إنقاص وزن الرؤى النظرية المتضخمة، أو حتى من قدر الدراسات الإمبريقية المتحبزأة، بقدر ما تسعى إلى تلافي الوقوع في مزالق التعميم الواسع بشكل إلى على كافة التكوينات الاجتماعية – الاقتصادية هذا من جانب، وتخطي الرؤية الضيقة للتحليلات الإمبريقية والانطلاق من حيث الرؤية التاريخية المتكاملة مكن جانب آخر[1].

ووفقاً للطرح السابق فإن الخصوصية التاريخية تسعى إلى إيجاد تفسيرات عامة حول مجتمع ما، وفي الوقت

---

[1] أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري: التحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة، دار المعارف ، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٠٦

ذاته فهي لا ترى أن التكوينات الاجتماعية الاقتصادية متماثلة الأجزاء، فما ينطبق على أحدهما ينطبق على الآخر، بل هي ترى أن لكل منها خصوصيتها التاريخية الخاصـة وشـكلها البنائي الذي يسمها. وحرى بنا أن نلفت النظر إلى أن مفهوم الخصوصية التاريخية لا يسعى أن يكون موقفاً بينياً " وسطا " بين النظريات المتضخمة والنزعة الإمبريقية، بل جاء منبثقاً من رؤية سوسيولوجية مخالفة تسعى إلى تطوير النظرة إلى المجتمعات في صورة غير آلية. بمعنى آخر أن الخصوصية كنظرة جاءت لإثراء النظرة إلى المجتمعات في ضوء واقعها التاريخي، وعدم تطبيق التعميمات بصورة آلية علـى كافـة المجتمعات آنيا وتاريخياً، تلـك النظـرة التـي اسـتخدمتها النظريات الكبرى أو المتضخمة[1].

وحقيقة الأمر أن مفهوم الخصوصية التاريخية تطور بفعل الاتهام الذي وجه إلى الماركسية بأنها صورة المـذهب التاريخي، تسعي إلى الأنماط العامة أو الإيقاعات والقـوانين العامة التي تحكم تطور التاريخ من أجـل التنبـؤ بمسـاره. ويعتبر كارل بوبر أول من أسدى بنقده في هذا الإطار. ولكن

---

[1] المرجع السابق، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

أصحاب هذا الاتجاه لم يقفوا مكتوفي الأيدي عـاجزين، بـل ذهبوا لمحاصرة أوجه النقد إلى أن الماركسية ليست نظريـة عامة تنسحب بصورة ميكانيكية على كل الأطر والظـروف التاريخية. بمعنى أن الماركسية التي جاءت مقولاتهـا مـن خلال دراسة الواقع التاريخي لأوربا في القـرن التاسـع، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تناسب البنيـات الاجتماعيـة التي تخرج عن إطار التكوينات الاجتماعية الأوربية، أو حتى في حقب تاريخية مغايرة. وقد حدا بالبعض أن يصف كل من يسعى إلى التطبيق الميكانيكي للماركسية على كل الحـالات بالفجاجة. إن مثل هذه الآلية مستحيلة لأنه ليس هناك تـاريخ عام، وإنما يوجد أبنية خاصة تقـوم علـى وجـود أنمـاط اجتماعية متميزة، أي أن هذه الأبنية لها خصوصيتها التـي تميزها.

وعلى هدى ما سبق فإن ما أتى بـه مـاركس مـن قوانين تاريخية ترتبط ببنيات اجتماعية معينة لها خصوصيتها التي تسمها، ولا تصلح على جميع الظروف التاريخية، وفي هذا الإطار يصح الاعتقاد الذي يذهب إلى أن الماركسية تفقد هويتها وأهميتها وكذا وظيفتها إذا طبقت على أنهـا نظريـة

عامة. وانطلاقاً من ذلـك الاعتقـاد كـان وجـود مفهـوم الخصوصية التاريخية الذي يعني بالأسـاس عـدم إمكانيـة التعميم بصورة واسعة، بل أضحت الخصوصـية التاريخيـة نهجا وأسلوباً للتنظير السوسيولوجي للتكوينات الاجتماعيـة المختلفة.

## ب- في الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري:

تتعدد الاهتمامات بالخصوصية التاريخيـة للمجتمـع المصري من خلال التخصصات المختلفة في العلوم الإنسانية مثل ( التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع )، وكذلك تعـددت وجهات نظرهم، فجاءت بعضـها إمـا انطباعـات عامـة، والبعض الأخر كانت عبارة عن صياغات نظرية منظمـة. وفي هذا الصدد سوف نطـرح بعـض الآراء فـي قضـية الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري.

وتتضح الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري عند " أنور عبد الملك " خلال المرحلة الأولى من نهضة مصـر، تلك المرحلة التي تبدأ من بدايات عهد لأسـرات الفرعونيـة وبدايات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية، تلك المرحلة التي كانت قضيتها الأولى تأمين الوحـدة الوطنيـة

أولاً، ثم انبثاق الفئات الاجتماعية التي كانت تنتقل من الإقطاعات ذات النمط الشرقي إلى الرأسمالية المتخلفة التي تتسم بالطابع الزراعي، ووصولها إلى سدة الحكم. وفي ضوء ذلك فإن التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري عند أنور عبد الملك شهد تحولا بينا نراه واضحاً في تحوله من المجتمع المائي والدولة المركزية التي تحكم قبضتها على الاقتصاد، إلى بداية انبثاق الطبقات الاجتماعية منذ بداية القرن التاسع عشر، وهي الطبقات التي اتسمت بالطابع الإقطاعي الشرقي. ثم الطابع الرأسمالي الاستعماري فيما بعد، نتيجة سيادة نمط الزراعة على الاقتصاد وتوجيهه من أجل خدمة المصالح الاستعمارية والتي كانت السلطة السياسية والاقتصادية مقصدا لها[1].

---

[1] محمود عودة، الفلاحون والدولة...، مرجع سابق، ص ص ١٢٣ – ١٢٤ وأيضاً راجع:

- Anowar Abdel – Male, Sociology and Economic: A History, An Essay of Midiation, in Cook (ed.) studies in the Economic History of Middle East, oxford univ. press, London , ١٩٧٠ , PP. ٢٧٧ - ٢٨٢

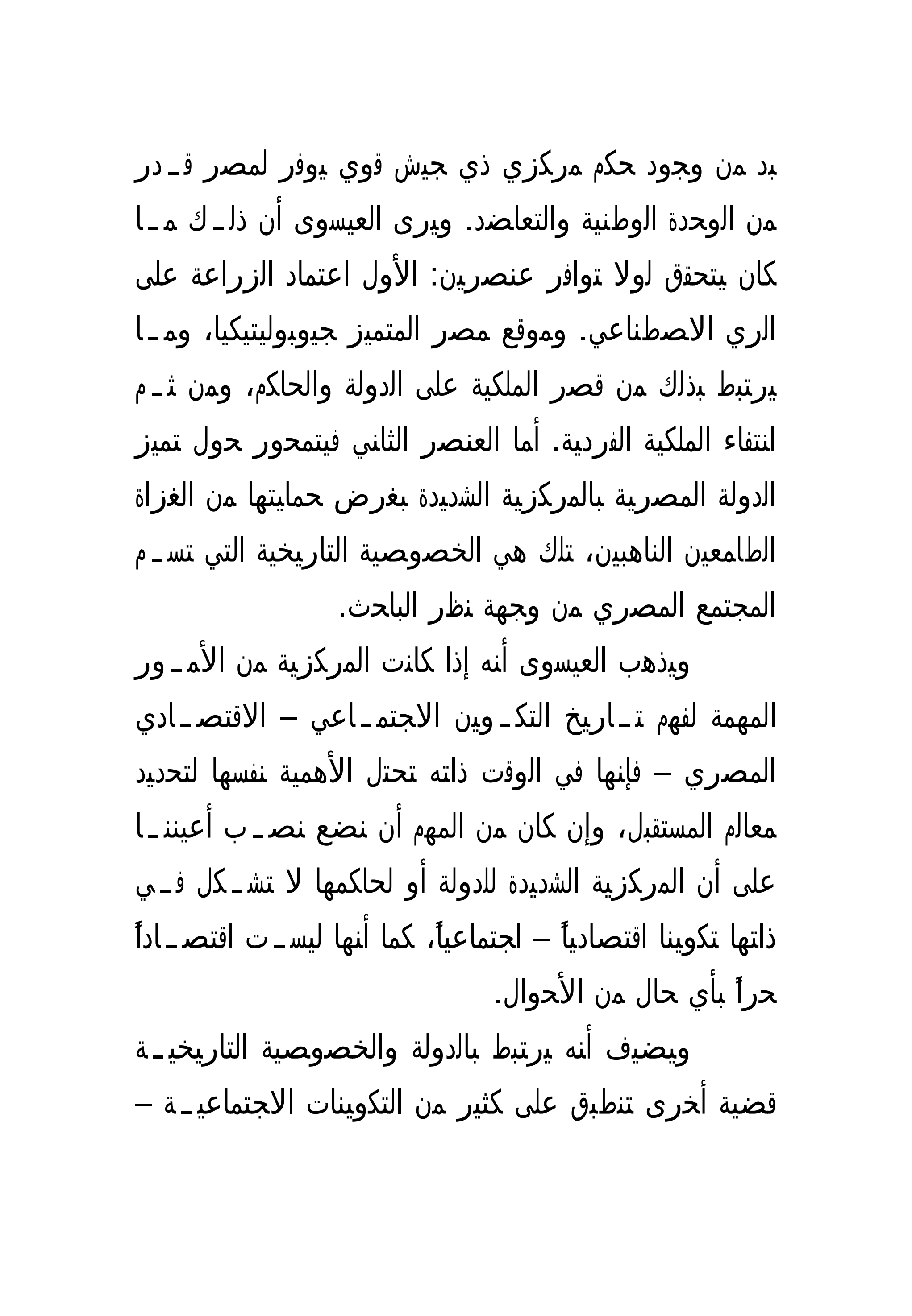
ويضيف عبد الملك أن تاريخ مصر تشكل حول المركزية المفرطة، وعلى الرغم من دخول الاقتصاد الرأسمالي إلى مصر، إلا أن ذلك لم يقض على السيطرة المركزية، فحتى التغيرات التي أتت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فلم تتغير قط النواة الأساسية للمجتمع المصري. فقد وصف عبد الملك الاقتصاد الذي ظهر خلال فترة الخمسينيات والستينات بأن هجين من الاقتصاد الرأسمالي ورأسمالية الدولة، وهو خليط اجتماعي أثر في شكل التركيب الطبقي، حيث تقلص البرجوازية وظهور كادرات جديدة من الضباط والخبراء والمديرين والمنظمين تكاملت وتضامنت فيما بينها فشكلت صفوة جديدة وحاولت أن تفرض نفسها بقوى على الساحة، وأن تحقق نوعاً من التناسق والتكامل الأيديولوجي، الأمر الذي سمح بوجود نوع من المركزية لا تتباين كثيرا عن المركزية الهرمية التي عرفتها مصر في العصور القديمة[1].

---

[1] أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري، مرجع سابق، ص ٢١٩.

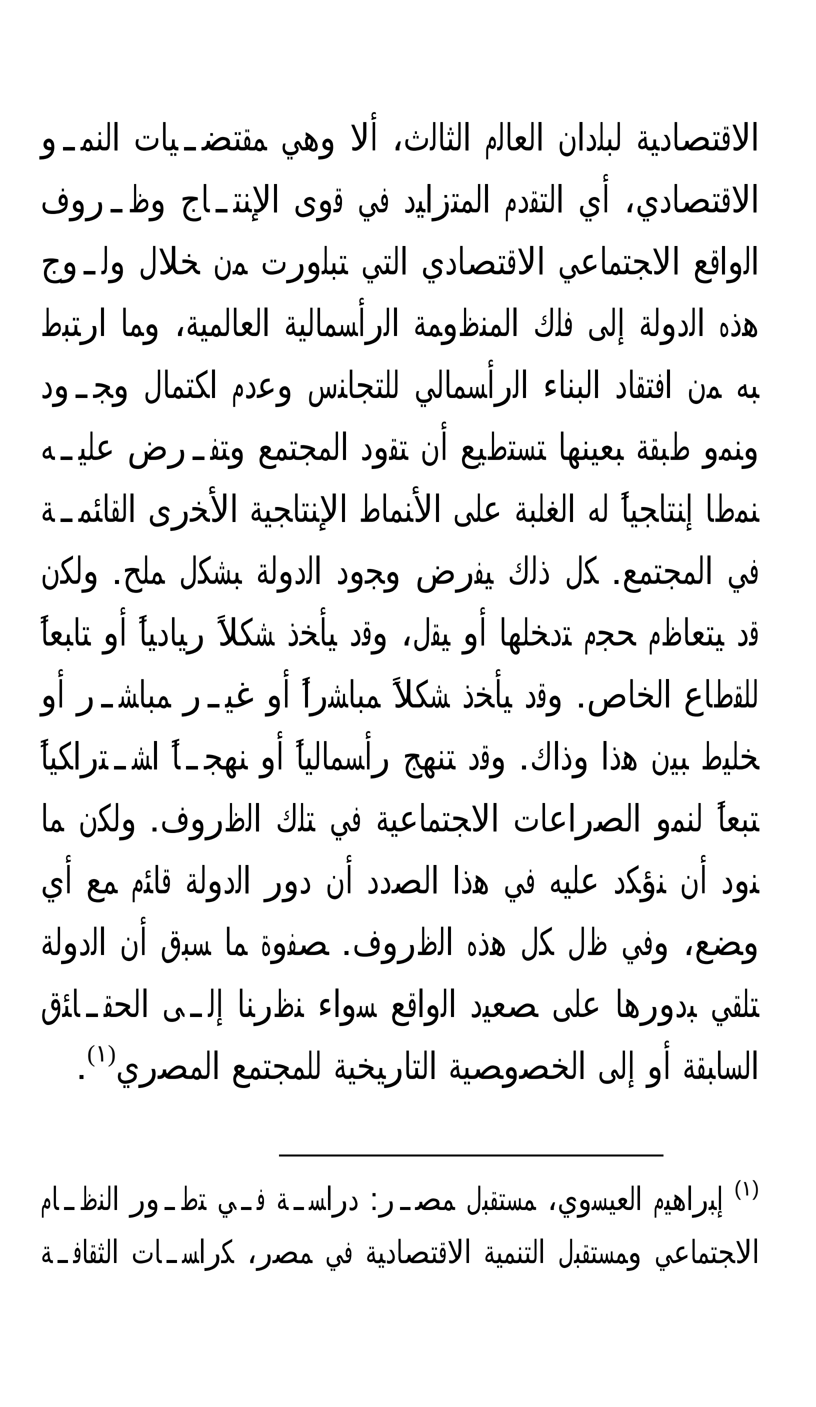
والواقع أن عبد الملك في رؤيته المجردة للخصوصية التاريخية لم يشر من قريب أو من بعيد إلى مفهوم النواة، بل أتى بمفهوم آخر جديد هو " نمط الاستمرارية المجتمعية " بمعنى أن كل مجتمع يشكل استمراره ( إعادة إنتاجه ) من خلال نمط متميز أو نواة متميزة تطل بتأثيرها بشكل قوى على البناء الاجتماعي ولا تتغير إلا بحدوث تغيرات أساسية في هذا البناء، ومن خلال هذه النظرة حاول أنور عبد الملك أن يطبق رؤيته النظرية حول الخصوصية في دراساتهم المتعددة. والمتطلع إلى هذه الدراسات يجدها قد أجمعت على أنه طبق مفهوم الخصوصية على المجتمع المصري ليس بهدف إثبات أن مصر تتمتع بالخصوصية وإنما كان بغرض تحديد نوعية الخصوصية المصرية بما لها من استمرارية تاريخية حتى الآن.

وفي محاولة لدراسة تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية في مصر، حاول إبراهيم العيسوي أن يتطرق لموضوع الخصوصية في صدر دراسته، فذهب إلى أن الدولة في مصر تتمتع بمكانة فارقة منذ آلاف السنين. فنظرا لمتطلبات الوجود والحياة على أرض مصر، كان ولا


بد من وجود حكم مركزي ذي جيش قوي يوفر لمصر قدر من الوحدة الوطنية والتعاضد. ويرى العيسوى أن ذلك ما كان يتحقق لولا توافر عنصرين: الأول اعتماد الزراعة على الري الاصطناعي. وموقع مصر المتميز جيوبوليتيكيا، وما يرتبط بذلك من قصر الملكية على الدولة والحاكم، ومن ثم انتفاء الملكية الفردية. أما العنصر الثاني فيتمحور حول تميز الدولة المصرية بالمركزية الشديدة بغرض حمايتها من الغزاة الطامعين الناهبين، تلك هي الخصوصية التاريخية التي تسم المجتمع المصري من وجهة نظر الباحث.

ويذهب العيسوى أنه إذا كانت المركزية من الأمور المهمة لفهم تاريخ التكوين الاجتماعي – الاقتصادي المصري – فإنها في الوقت ذاته تحتل الأهمية نفسها لتحديد معالم المستقبل، وإن كان من المهم أن نضع نصب أعيننا على أن المركزية الشديدة للدولة أو لحاكمها لا تشكل في ذاتها تكوينا اقتصادياً – اجتماعياً، كما أنها ليست اقتصاداً حراً بأي حال من الأحوال.

ويضيف أنه يرتبط بالدولة والخصوصية التاريخية قضية أخرى تنطبق على كثير من التكوينات الاجتماعية –



الاقتصادية لبلدان العالم الثالث، ألا وهي مقتضيات النمو الاقتصادي، أي التقدم المتزايد في قوى الإنتاج وظروف الواقع الاجتماعي الاقتصادي التي تبلورت من خلال ولوج هذه الدولة إلى فلك المنظومة الرأسمالية العالمية، وما ارتبط به من افتقاد البناء الرأسمالي للتجانس وعدم اكتمال وجود ونمو طبقة بعينها تستطيع أن تقود المجتمع وتفرض عليه نمطا إنتاجياً له الغلبة على الأنماط الإنتاجية الأخرى القائمة في المجتمع. كل ذلك يفرض وجود الدولة بشكل ملح. ولكن قد يتعاظم حجم تدخلها أو يقل، وقد يأخذ شكلاً رياديا أو تابعاً للقطاع الخاص. وقد يأخذ شكلاً مباشراً أو غير مباشر أو خليط بين هذا وذاك. وقد تنهج رأسمالياً أو نهجاً اشتراكياً تبعاً لنمو الصراعات الاجتماعية في تلك الظروف. ولكن ما نود أن نؤكد عليه في هذا الصدد أن دور الدولة قائم مع أي وضع، وفي ظل كل هذه الظروف. صفوة ما سبق أن الدولة تلقي بدورها على صعيد الواقع سواء نظرنا إلى الحقائق السابقة أو إلى الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري[١].

---

[١] إبراهيم العيسوي، مستقبل مصر: دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، كراسات الثقافة

وفي إطار محاولة أخرى يرى " سعد الدين إبراهيم " أنه لفهم الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري ينبغـي أن نجيب على التساؤل التالي: ما المفاتيح الحاكمة لفهم الكيـان المصري المعقد؟ ويرد على هذا التساؤل فيـرى أن قصـة مصر هي التفاعل الجدلي بين الثوابت والمتغيرات. أي بـين الاستمرار والتغير فمبادئ الثبـات والاسـتمرارية قوامهـا: النسق الإيكولوجي، ومركزية السلطة وهيمنة البيروقراطيـة وتغلغل الدين. أما مبادئ التغيـر والتحـول فتسـتند علـى استراتيجية الموقع، وعمق التاريخ وطوله، وتـراكم وتعقـد منظومية القيم، والقدرة الجماعية على التغير. ويـرى سـعد الدين إبراهيم أن مبادئ الثبات والاستمرارية مـن ناحيـة، ومبادئ التغير والتحول من ناحية أخرى، هما اللذان أفـرزا التكوين الاقتصادي – الاجتماعي المصري بكل ما يحويه من قيم ومؤسسات، ومن ثم هو الذي هيكـل الطـابع القـومي

---

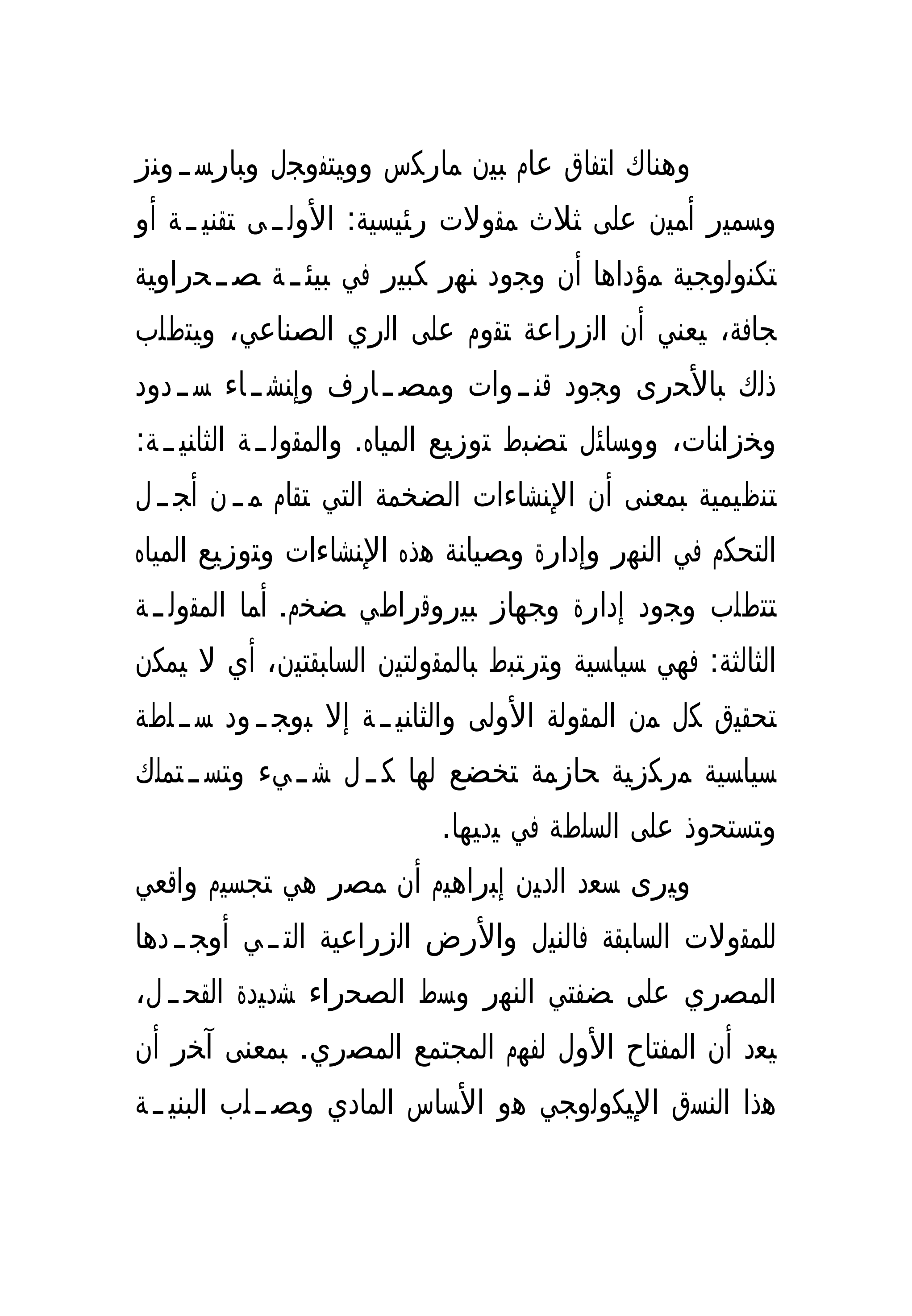
الجديدة، دار الثقافة الجديـدة، القـاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٧ – ١٨

ويمكن أيضاً حول هذا الطرح أن معالجة مشابهة في:

طاهرة عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية...، مرجع سابق، ص ص ٤٧ – ٥٥.

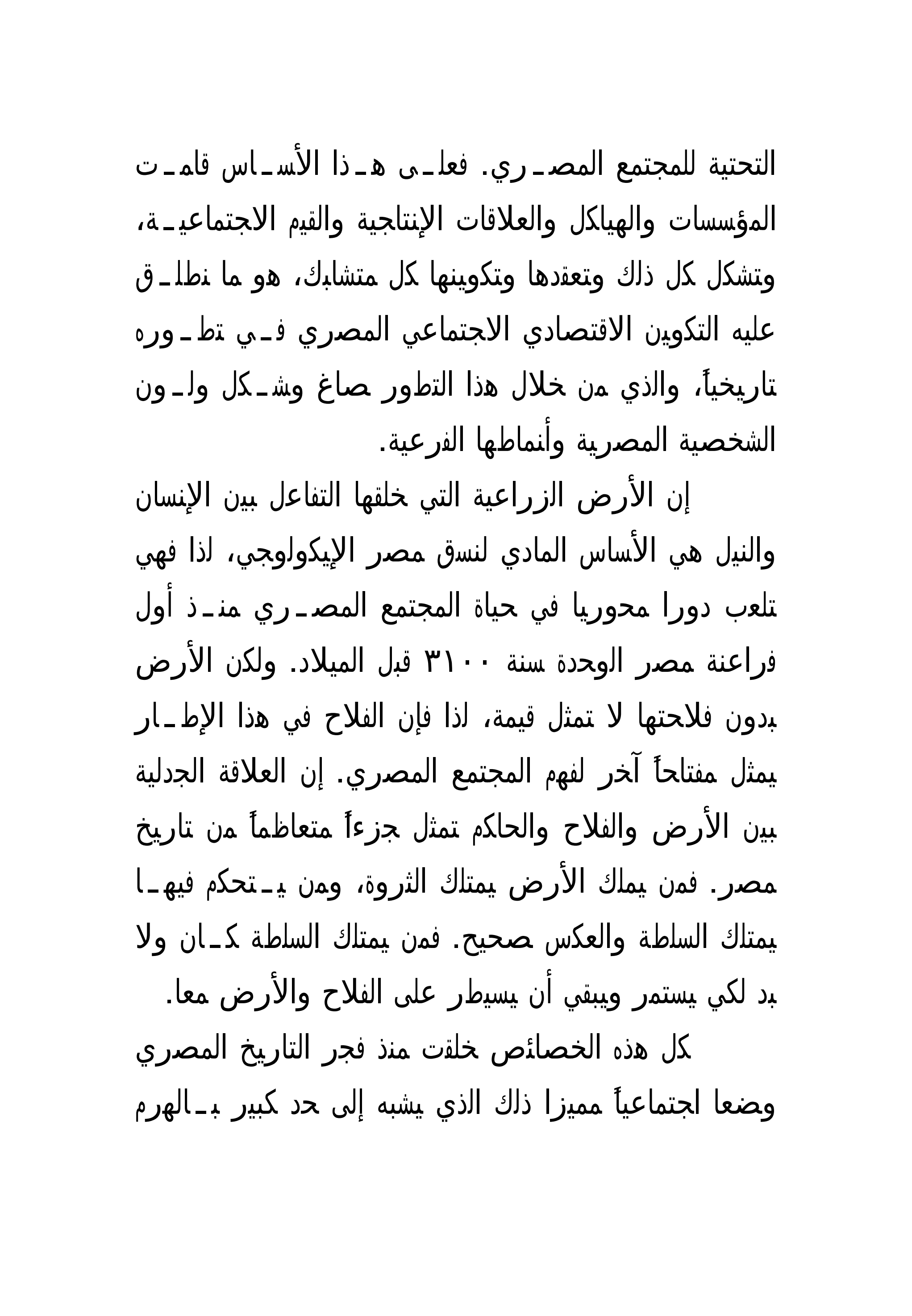
للشخصية المصرية، وهو المسئول الأول عن القضايا والمشكلات الآتية في المجتمع المصري.

ويذهب صاحب هذه المحاولة إلى أن التفاعل بين الطبيعة ومجموعة بشرية معينة، أو ما يسمى بالنمط الإيكولوجي أو بالأساس المادي للمجتمع يتحدد في المجتمع المصري بوجود نهر كبير في بيئة يسودها الصحراء بعمق، الأمر الذي يعني قيام الزراعة وفق نظام ري صناعي. وجدير بالذكر أن ثمة اصطلاحات لهذا النمط في أدبيات علم الاجتماع. فكارل ماركس يطلق عليه النمط الآسيوي للإنتاج " Asian Mode of Production "، ويسميه ويتفوجل بالطغيان الشرقي " Oriental Despotism " ويسميه آخرون بالنظام النهري " Hyadroulic system ". ورغم اختلاف المفكرين حول هذه الاصطلاحات، إلا أن ثمة إجماعاً على أن هذا النمط الإيكولوجي يرتبط ويترتب على مجموعة من المؤسسات والقيم الفوقية التي تجعل من البنية الاجتماعية للمجتمع وتطورها تتباين عن غيرها من المجتمعات الأخرى التي تستند وتقوم الزراعة فيها على مياه الأمطار.



وهناك اتفاق عام بين ماركس وويتفوجل وبارسونز وسمير أمين على ثلاث مقولات رئيسية: الأولى تقنية أو تكنولوجية مؤداها أن وجود نهر كبير في بيئة صحراوية جافة، يعني أن الزراعة تقوم على الري الصناعي، ويتطلب ذلك بالأحرى وجود قنوات ومصارف وإنشاء سدود وخزانات، ووسائل تضبط توزيع المياه. والمقولة الثانية: تنظيمية بمعنى أن الإنشاءات الضخمة التي تقام من أجل التحكم في النهر وإدارة وصيانة هذه الإنشاءات وتوزيع المياه تتطلب وجود إدارة وجهاز بيروقراطي ضخم. أما المقولة الثالثة: فهي سياسية وترتبط بالمقولتين السابقتين، أي لا يمكن تحقيق كل من المقولة الأولى والثانية إلا بوجود سلطة سياسية مركزية حازمة تخضع لها كل شيء وتستملك وتستحوذ على السلطة في يديها.

ويرى سعد الدين إبراهيم أن مصر هي تجسيم واقعي للمقولات السابقة فالنيل والأرض الزراعية التي أوجدها المصري على ضفتي النهر وسط الصحراء شديدة القحل، يعد أن المفتاح الأول لفهم المجتمع المصري. بمعنى آخر أن هذا النسق الإيكولوجي هو الأساس المادي وصلب البنية



التحتية للمجتمع المصـري. فعلـى هـذا الأسـاس قامـت المؤسسات والهياكل والعلاقات الإنتاجية والقيم الاجتماعيـة، وتشكل كل ذلك وتعقدها وتكوينها كل متشابك، هو ما نطلـق عليه التكوين الاقتصادي الاجتماعي المصري فـي تطـوره تاريخياً، والذي من خلال هذا التطور صاغ وشـكل ولـون الشخصية المصرية وأنماطها الفرعية.

إن الأرض الزراعية التي خلقها التفاعل بين الإنسان والنيل هي الأساس المادي لنسق مصر الإيكولوجي، لذا فهي تلعب دورا محوريا في حياة المجتمع المصـري منـذ أول فراعنة مصر الوحدة سنة ٣١٠٠ قبل الميلاد. ولكن الأرض بدون فلاحتها لا تمثل قيمة، لذا فإن الفلاح في هذا الإطـار يمثل مفتاحاً آخر لفهم المجتمع المصري. إن العلاقة الجدلية بين الأرض والفلاح والحاكم تمثل جزءاً متعاظماً من تاريخ مصر. فمن يملك الأرض يمتلك الثروة، ومن يـتحكم فيهـا يمتلك السلطة والعكس صحيح. فمن يمتلك السلطة كـان ولا بد لكي يستمر ويبقي أن يسيطر على الفلاح والأرض معا.

كل هذه الخصائص خلقت منذ فجر التاريخ المصري وضعا اجتماعياً مميزا ذلك الذي يشبه إلى حد كبير بـالهرم

الذي كان من أهم معالم الثقافة المصرية القديمة. على قمة هذا الهرم ينفرد الحاكم إلا له أو المؤله، أو الخليفة، أو السلطان، أو الرئيس المؤمن. ثم يأتي بعده مباشرة بقية أفراد الأسرة الحاكمة أو أقارب الحاكم الذين يتمتعون بقسط وافر من مكانته وقدسيته. ثم في مرتبة ثالثة يأتي كبار الكهنة أو رجال الدين وكبار البيروقراطية. هذه المراتب الثلاث يكونون فيما بينهم الراق الأعلى من الهرم الطبقي المصري، أما الراق الأدنى فيتكون من شرائح متوسطي رجال الإدارة والنجار، والصناع والحرفيين والفلاحين الذين يشكلون أكبر الطبقات حجما وأدناها وضعا.

مما سبق يتضح أن البنية التحتية التي كانت انعكاساً لإيكولوجية المجتمع المصري، تتمحور حول الأرض الزراعية وعلاقات الإنتاج التي كان طرفاها الفلاح والحاكم. وقد ساعد في توضيح هذه المعالم التحتية هياكل وقيم وعلاقات فوقية متعددة ( سياسية دينية وبيروقراطية) وجدير بالتوضيح أن هذه المعالم التحتية كانت تلعب دوراً وسيطا بين طرفاً البنية التحتية ( الفلاح والحاكم ) بعضها بعمق شعور الطاعة من الطرف الأول تجاه الثاني، والبعض الآخر

يضبط سلوك الأول ( الاجتماعي والاقتصادي ) ويحوله إلى ثروة مادية يكون الخير الكبير من فائضها إلى الحاكم ومـن حوله.

وثمة فترات في تاريخ مصر كانت قوة الحاكم فيهـا تضعف وتوهن، في المقابل الذي تزيد فيه سـيطرة الفئـات الوسيطة التي تتعامل مع الفلاح مباشرة، ويصبح منهم مـن أشبه بالملاك الإقطاعيين. وفي حالات استثنائية أكثر نـدرة، كانت سيطرة هذه الفئات الوسيطة تفتر، وهـذا مـا أعطـي الفلاح القدرة على حيازة الأرض، وتحوله إلى شبه مالك لها، ولكن المتفحص بعناية لتاريخ مصر حتى القرن الثامن عشر يستطيع أن يقف على أن الملكية الخاصة للفلاحـين كانـت غائبة، ومن ثم غياب الإقطاع بـالمعنى الكلاسـيكي الـذي عرفته أوربا، وسيادة ملكية الحاكم على الأرض الزراعيـة. كان الفلاح حائزا للأرض لكي يفلحها ولا يملكها، ويعود لـه منها ما يكفي لبقائه جسدياً. ولكن الفائض برمته يذهب إلـى الحاكم أو الدولة وهذا الفائض لا يتم جمعه مباشرة من الفلاح إلى الحاكم، ولكن كان هناك وسطاء بيروقراطيون يقومـون بهذه المهمة. وكان الفائض يقع تحت مسميات الضـرائب أو

العشور أو الخراج أو الميري. ولكن مهما تغيرت المسميات فإن طبيعته وجوهره باق لا يتغير[1]. هذه هي الملامح العامة لخصوصية المجتمع المصري التاريخية مـن وجهـة نظـر صاحب هذه المحاولة.

وثمة رؤية أخرى لجبرائيل بيير " Baer " لا تختلف كثيرا عن الأعمال السابقة. إذ تنطلق من افتـراض أسـاس يتمحور حول المركزيـة كأسـاس لخصوصـية المجتمـع المصري، والمدخل النظري الملائم لدراسته. وهذه الرؤيـة

---

(1) سعد الدين إبراهيم، مدخل إلى فهم مصر، في: سعد الدين إبراهيم " محرراً" مصر في ربع قرن، مرجـع سـابق، ص ص ٢٠ – ٣٠ ... ويتفق مع سعد الدين إبراهيم في هذا المدخل لفهم مصر بعض الكتـاب المصريين منهم:

- نزيه نصيف الأيوبي، تطور النظام السياسـي والإداري فـي مصر ( ٥٢ – ٧٧ )، في: مصر في ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ٥٧ – ٥٩
- صالح محمد صالح، حول أسلوب الإنتاج الآسيوي ، دار ابن خلدون، طبعة أولى ،بيروت، ١٩٧٨، ص ص ٥٥ – ٥٨.
- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٧.

ترى أن مركزية السلطة تؤثر على الشكل الذي ينتظم حوله البناء الاجتماعي ونمط التغير الذي يلحق بمكوناته البنائيـة. لقد اتخذ " بيتر " من مركزية السلطة والسيطرة على الأرض والتحكم فيها لحقب زمنية طويلة مدخلا مناسباً لفهم طبيعـة المجتمع المصري. لذا فهو يذهب إلى أن المركزيـة تـؤثر بشكل قوي وواضح في الأسلوب الـذي يعمـل بـه البنـاء الاجتماعي، ومن ثم يتغير وفقا لها.

ولكن تحليل "بيير " للمركزيـة أوقعـه فـي مغبـة الافتراض القبلي " Oprori " فعلـى الـرغم مـن حقيقـة المركزية كخصوصية تسم البنية الاجتماعية المصـرية، إلا أنه افتراض وجودها ينبغـي أن يـتم بعـد تحليـل البنيـة الاجتماعية والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تلعب الـدور الأكبر في سيادتها، والتي قد تكون إحـدى نتائجهـا وجـود مركزية في السلطة. وجدير بالتوضيح أنه بدون البحث فـي البنية الاجتماعية والمؤثرات الداخليـة والخارجيـة، سـوف تكون المركزية وكأنها موجودة في الهواء، طالما أن وجودها لا يوضح بشكل كاف وبارز تناقضات البنيـة الاجتماعيـة، ناهيك عن أن الخصوصية التاريخيـة ليسـت بالضـرورة

خصوصية جغرافية، وإلا كانت أحد مسالك التمركز حـول السلالة. أن جوهر الخصوصية التاريخية هو معرفة ما يسـم المجتمع المصري في إطاره الشامل مع عدم إغفال التباينات الداخلية داخل هذا الإطار الشامل، بحيث لا يبـدو التـاريخ وكأنه زمن مستمر[١].

وهناك رؤية أخرى طرحها "جمال حمـدان" لفهـم الخصوصية، إذ يرى " أنه لتفسـير خصوصـية المجتمـع المصري ينبغي أن نأخذ بعدين أساسيين في كيانهـا وهمـا: الموضع " Site " والموقع " Situation " ويقصد بالموضع البيئة بخصائصها وحجمها ومواردها في ذاتهـا، أي البيئـة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة وجسـم الـوادي بشـكله وتركيبه ... الخ. أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسـبة إلى توزيعات الأرض والناس والإنتاج وتضـبطه العلائـق المكانية التي تربطه بها ... الموضع إذن خاصـية محليـة داخلية، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة".

---

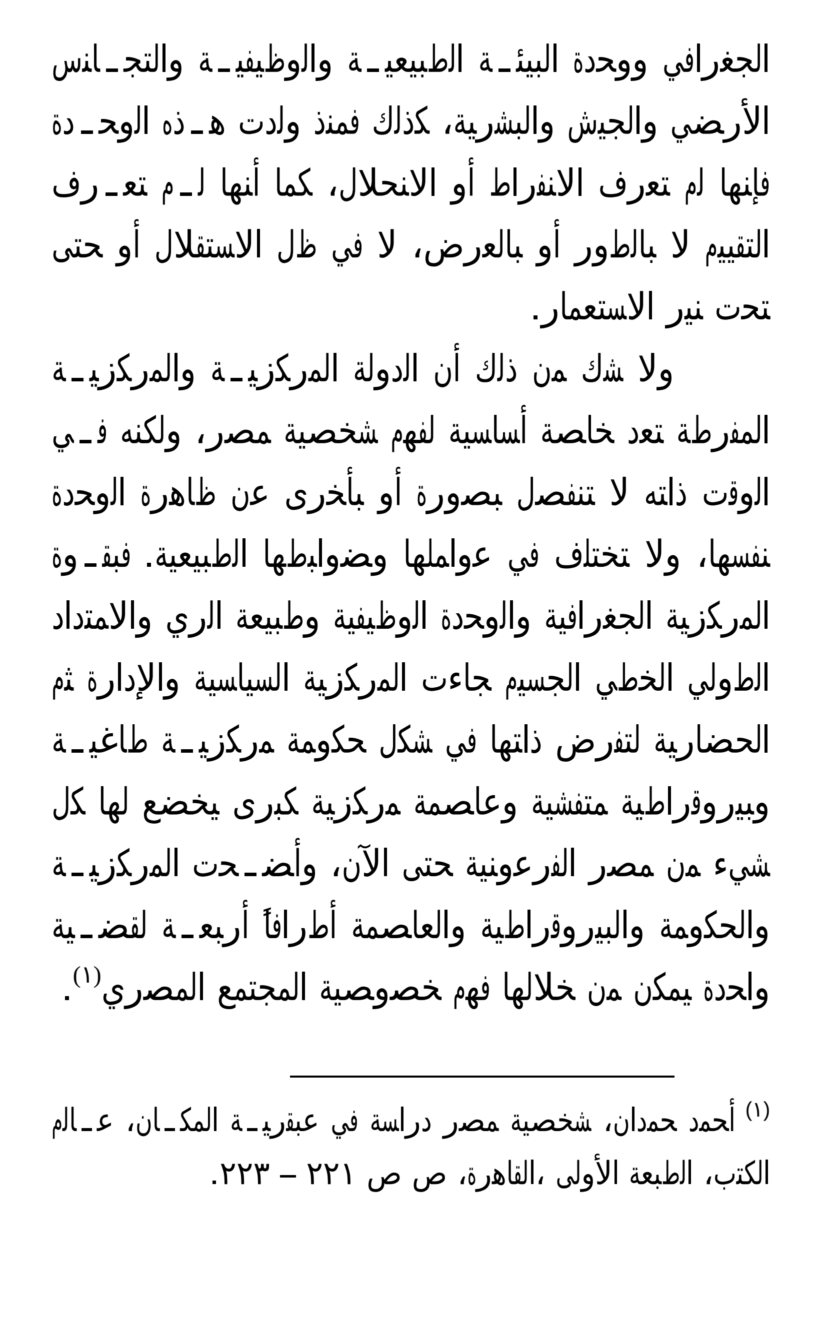
[١] أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري ...، مرجع سـابق، ص ص ٢٢١ - ٢٢٣

ويضيف جمال حمـدان " إنـه بهـذين العنصـرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما تفسر شخصية مصـر. فهما يختلفان من حيث نجد مثلا أن حجم الموضـع كـان لا يتكافأ دائماً مع خطورة الموقع الحاسم على ناصـية العـالم، وحين نجد أن الأول ينتظم قدراً ما من عزله، فالثاني فيضـاً من الاحتكاك. وهما يأتلفان في الأثر حين يدعوان إلى الوحدة السياسية والمركزية العنيفة، ومن حيـث أن زمامهـا لـيس محليا تماماً، وإنما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة. وبين هـذا الشد والجذب تخرج شخصية مصر الكامنة كفلته جغرافيـة نادرة".

إن عالم الري الصناعي التام وتجسيم بيئـة الـري المطلقة والمجتمع الهيدروليكي البحث، وحكم مصر كواحـة صحراوية ( أو بمعنى أنها في الصحراء ولـيس منهـا)[*]، وبحكم موقعها على ناصية العالم، بزغت مصر كأمة وطنية واحدة في شكل أحادي ( الأمة – الدولـة )، أو قـل وحـدة سياسية. إن هذه الوحدة السياسية توضـح عوامـل التبلـور

---

[*] يذهب جمال حمدان إلى أن مصر واحة ضـد الصـحراء " Anti desert " أو أنها شبه واحة.



الجغرافي ووحدة البيئـة الطبيعيـة والوظيفيـة والتجـانس الأرضي والجيش والبشرية، كذلك فمنذ ولدت هـذه الوحـدة فإنها لم تعرف الانفراط أو الانحلال، كما أنها لـم تعـرف التقييم لا بالطور أو بالعرض، لا في ظل الاستقلال أو حتى تحت نير الاستعمار.

ولا شك من ذلك أن الدولة المركزيـة والمركزيـة المفرطة تعد خاصة أساسية لفهم شخصية مصر، ولكنه فـي الوقت ذاته لا تنفصل بصورة أو بأخرى عن ظاهرة الوحدة نفسها، ولا تختلف في عواملها وضوابطها الطبيعية. فبقـوة المركزية الجغرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الري والامتداد الطولي الخطي الجسيم جاءت المركزية السياسية والإدارة ثم الحضارية لتفرض ذاتها في شكل حكومة مركزيـة طاغيـة وبيروقراطية متفشية وعاصمة مركزية كبرى يخضع لها كل شيء من مصر الفرعونية حتى الآن، وأضـحت المركزيـة والحكومة والبيروقراطية والعاصمة أطرافاً أربعـة لقضـية واحدة يمكن من خلالها فهم خصوصية المجتمع المصري[1].

---

[1] أحمد حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقريـة المكـان، عـالم الكتب، الطبعة الأولى ،القاهرة، ص ص ٢٢١ – ٢٢٣.

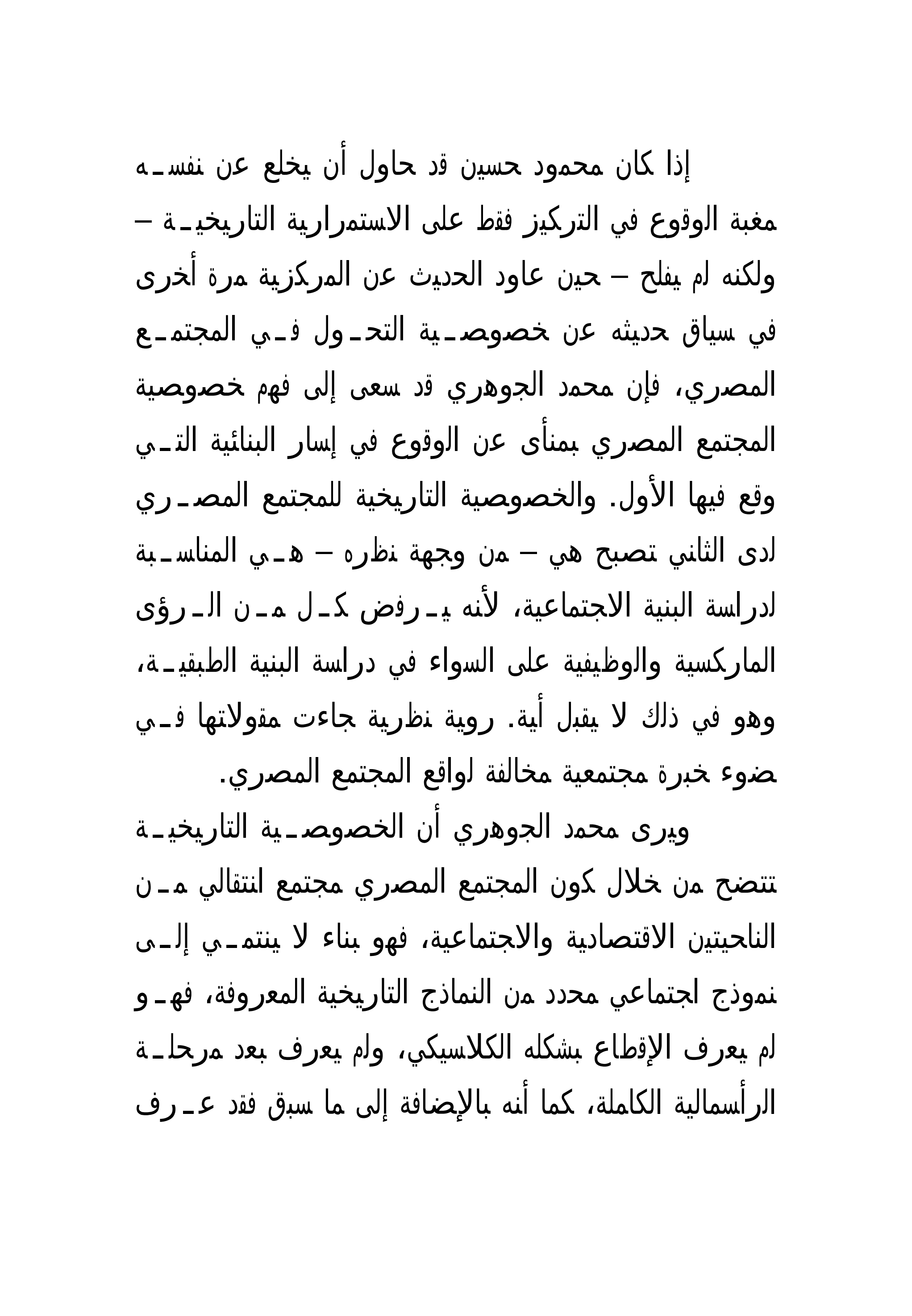
وعلى الرغم من أن كل الأطروحات السابقة جـاءت مشددة على المركزية المفرطة وطبيعـة الوحـدة السياسـية والحكم المركزي، لفهم خصوصية المجتمع المصري، فـإن ثمة أطروحة أخرى تنظر إلى خصوصية المجتمع المصري من وجهة مخالفة، إذ ينظر محمود حسين إلى أن خصوصية المجتمع المصري تكمن فيما تمتاز به البنية الاجتماعية مـن خصيصة التحول. وفي إطار محاولته انتقد المحاولات التـي سعت إلى طرح الخصوصية بالشكل الذي عرضنا له، حيث أنهم أغفلوا إمكانية وجود نسق يتسم بالتحول غير المتساوق " Uneven " من الضغط الإقطاعي إلى الـنمط الرأسـمالي. ويري محمود حسين أن واقع المجتمع المصري يوضح مـا انتابه من تحولات، برغم أن الظروف التي تعرض لها أدت إلى تعطيل تحول بنيته الاجتماعية بشكل طبيعـي. ويرجـع محمود حسين سبب هذا التعطل إلى عدم إمكانية تحول كبار ملاك الأرض الزراعية إلى طبقة برجوازية بالمعنى الأوربي نتيجة وقوع التكوين الاجتماعي الاقتصادي برمته تحت وطأة المنظومة الرأسمالية العالمية. أن تعطيل هذا التحول – كمـا يرى محمود حسين – قد أدى إلى ظهـور مجموعـة مـن

المتناقضات وآليات التفكك. لقد نتج عن ذلك تناقض واضـح بين التطور الرأسمالي في المدن وبين الأبنية الإيديولوجيـة والسياسية قبل الرأسمالية التي وأدت هذا التحول. وبشكل عام فإن هذا التناقض اتضح بشكل جلي بين الأساس الاقتصـادي المتحول وبين البنية الفوقية التقليدية الصارمة. وإضافة إلـى مجموعة التناقضات السابقة فقد وضح تنـاقض آخـر بـين العاصمة حيث مركزة المناشط الاقتصادية والقوة السياسـية وبين الأقاليم الأخرى التي تخضع لسيطرة الأول.

مما سبق يمكن القول إن وجهة نظر محمود حسـين في خصوصية المجتمع المصري تتلخص على ثلاثة محاور هي: إن ما يتميز به تحول البنيـة الاجتماعيـة الاقتصـادية للمجتمع المصري لم يمر بسهولة، بل اتسم بعـدم التسـاوق واعترضه كثير من المعوقات، وأن هذه المعوقات ارتبطـت بشكل جلي بعقوبات النظام الرأسمالي العالمي مـن جانـب، والبناء الفوقي المتجمد التقليدي من جانب آخر[1].

---

[1] محو حسين، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ – ١٩٧٠، مرجـع سابق، ص ص ٣٥ – ٤٠



إذا كان محمود حسين قد حاول أن يخلع عن نفسه مغبة الوقوع في التركيز فقط على الاستمرارية التاريخية – ولكنه لم يفلح – حين عاود الحديث عن المركزية مرة أخرى في سياق حديثه عن خصوصية التحول في المجتمع المصري، فإن محمد الجوهري قد سعى إلى فهم خصوصية المجتمع المصري بمنأى عن الوقوع في إسار البنائية التي وقع فيها الأول. والخصوصية التاريخية للمجتمع المصري لدى الثاني تصبح هي – من وجهة نظره – هي المناسبة لدراسة البنية الاجتماعية، لأنه يرفض كل من الرؤى الماركسية والوظيفية على السواء في دراسة البنية الطبقية، وهو في ذلك لا يقبل أية. روية نظرية جاءت مقولاتها في ضوء خبرة مجتمعية مخالفة لواقع المجتمع المصري.

ويرى محمد الجوهري أن الخصوصية التاريخية تتضح من خلال كون المجتمع المصري مجتمع انتقالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فهو بناء لا ينتمي إلى نموذج اجتماعي محدد من النماذج التاريخية المعروفة، فهو لم يعرف الإقطاع بشكله الكلاسيكي، ولم يعرف بعد مرحلة الرأسمالية الكاملة، كما أنه بالإضافة إلى ما سبق فقد عرف

أحد أنماط التخطيط الاشتراكي أو رأسمالية الدولـة، الأمـر الذي أوجد أنماطا إنتاجية متجاورة، يرجع بعضها إلى أشكال قديمة وأخري جديدة، وأحياناً أخرى تتداخل هـذه الأنمـاط الإنتاجية وتوجد بجانب بعضها البعض. بمعنى آخر أن البنية الاجتماعية الاقتصادية تحتوي على صفات أكثر من نمـوذج اجتماعي واحد. أن هذه الخصيصة ( تنوع أشكال الإنتـاج ) التي تسم البنية الاجتماعية للمجتمع المصري سمحت بوجود بناء طبقي متعدد ومتباين نتيجة تعدد أنماط الإنتاج القائمة[١].

---

[١] محمد الجوهري، نحو إطار نظري لدراسة الطبقـات فـي الـبلاد النامية مع إشارة خاصة للمجتمع المصري، مقدمة الترجمـة العربيـة لكتاب بوتومور، الطبقات في المجتمع الحديث، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار الكتاب للتوزيع، الطبعة الثـاني، القـاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٤٠ – ٤٢.

- في ذلك يتفق جمال مجدي حسنين مع محمد الجـوهري فـي طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية. حول هذه الرؤية راجع:
- جمال مجدي حسنين، البناء الطبقـي فـي مصـر ( ٥٢ – ١٩٧٠ )، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١، ص ٥.

## موقف نقدي من دعاة الخصوصية التاريخية:

تنطلق فكرة الخصوصية التاريخية من قضية أساسية مفادها أنه في تاريخ أي مجتمع مـن المجتمعـات القوميـة ظاهرة ثابتة تصفه، بغض النظر عن التحـولات التاريخيـة التي خبرها، وهذا الشيء الثابت هو الذي يختلف فيـه عـن المجتمعات الأخرى، أو بالأحرى هي خصوصية التاريخية. معنى كهذا أن الحركة التاريخية مـن حيـث هـي حركـة ديالكتيكية لا تعد سوى حركة ظاهرة من الظاهرة الثابتة التي جوهر الخصوصية الدائمة، أي أن هذا التناقض قـد تحـرك دون أن يستطيع أن يفعل فعله، ويسمح بالتغيير أو أن يعجل به. إذا كانت المجتمعات قد شهدت تغيرا واضحاً في أنمـاط الإنتاج ( قانون تغير مراحل أنماط الإنتاج ) وأن التنـاقض هو سمة حركـة المجتمعـات، وان القاعـدة لـدى دعـاة الخصوصية هي الاستمرارية، فإنهم قد قبلوا قضية مراحـل الإنتاج، وجعلوا ما يسم المجتمعات هو الثبات، بـرغم مـا تشهده الحركة التاريخية من تغير.

إن دعاة الخصوصية جعلوا من الماركسية كنظريـة عامة، ماركسية إقليمية تتحدد وفق القومية، أو بمعنى آخـر

جعلوها تتماشى مع ما هو ظاهر من الثابت في أي مجتمـع من المجتمعات. فالثبات عند هؤلاء ما يطلق عليه خصوصية المجتمع القومي في استمراريته التاريخية. أي أن هذه الرؤية ترى أن الثابت واستمراريته طـوال المراحـل التاريخيـة المتباينة هو جوهر خصوصية المجتمعات القومية. وفي هذه النظرة يتضح أنه بدلا من اعتماد على الماركسـية العلميـة فإنها عودة إلى الاعتماد على التناقض الهيجلي. لقد اعتمدت الخصوصية التاريخية في نظرتها على المنطق الهيجلي لفهم الظاهرة في حركتها التاريخية التي هي حركة عودة الثابـت في أشكاله المتباينة[*].

وبالنظر إلى الخصوصية التاريخية عند أنـور عبـد الملك نجد أن الثابت والمستمر هو سلطة الدولـة المركزيـة التي من وجهة نظره هي المفتاح الوجود القومي كلـه، وأن

---

[*] برغم اعتماد اتجاه الخصوصية على المنطلق الهيجلـي، ألا أنهـم يذهبون إلى أنه ذهب بغير رجعة عصر الاتجاهات النظرية الصـارمة التي تقوم على الرد النظري، وأن الخصوصية لا يمكن أن تـتم فـي إطار نظرية معرفية عامة أو في سمات نظرية محضة. راجع حـول ذلك:

أحمد زايد، المرجع السابق، نفس المكان.

الجيش هو اليد القوية والذراع الطويلة لحماية أمن الدولـة. بمعنى آخر أن دور الدولة وجهازها الواقي ( الجيش ) مـا زال قائما ولم يطرأ عليه أي تغيـر منـذ عهـد الأسـرات الفرعونية الحاكمة حتى الآن، وأن هذا الـدور هـو مفتـاح الاستمرارية والخصوصية التاريخية للمجتمع المصري.

ووفقاً لأدبيات الماركسية، يتضح أن أنور عبد الملك نظر إلى الخصوصية في ضوء البنيـة القوميـة، وغـض الطرف وأغفل البنية التحتية، فهو لم ينظر إلى القاعدة المادية أي علاقات الإنتاج. لقد فسر عبد الملـك القاعـدة الماديـة الخاصة للمجتمع المصري بظاهرة أيديولوجية، وحـاول أن يسلخ هذه الظاهرة الأيديولوجية عن البنيـة التحتيـة التـي تحددها. لقد عزل الظاهرة الأيديولوجية أو ظاهرة الدولة عن وجودها الاجتماعي في علاقتها البنيوية الضرورية بعلاقات الإنتاج التي تحددها كأحد ظواهر البنية الفوقية. وكـان مـن الأجدى لعبد الملك أن يفتش جيدا عن علاقات الإنتاج بـدلاً من الاعتماد على الظاهرة الأيديولوجية، بمعنـى آخـر أن يفتش ويبحث عن استمرارية علاقات الإنتاج التي هي فـي حركة انتقالها من نمط إلى آخر تنـاقض مسـألة اسـتمرار

الظاهرة الأيدلوجية التي تحدث عنها، وكان عليه أن يوضـح إذا كان مهتما فقط بقضية استمرارية البناء الفوقي، أن يضع في ذهنه ويوضح للقارئ ما أنماط الإنتـاج التـي عرفهـا المجتمع المصري طوال تاريخه الألفي.

والواقع أن ما يأتي به عبد الملك عـن خصوصـية المجتمع المصري وكذلك دعاة الخصوصية هو اسـتمرارية لظاهرة أيديولوجية تتحـدد فـي أنمـاط إنتاجيـة واحـدة، واستمرارية لظاهرة واحدة في أكثر من نمط إنتاجي واحـد. أي أن الاستمرارية التاريخية وخصوصيتها لا تنفـرد بهـا مصر وحدها.

ويرى أنور عبد الملك وغيره من دعاة الخصوصية أن دور الدولة والجيش في المجتمـع المصـري يتمحـور حولهما استمرارية المجتمع المصري كمجتمع قومي راسـخ معنى ذلك أن تأمين استمرارية أي بنية اجتماعية اقتصادية لا بد وأن يسمح ذلك بإعادة إنتاج علاقات الإنتاج القائمة، ومن ثم تحكم طريقة اجتماعية بعينها في علاقات الإنتـاج. ومـن خلال أدبيات الماركسية فإن دور الدولـة هـو دور طبقـي بالضرورة، وأن الدولة هي أداة الطبقة المسيطرة، ومن ثـم

فلا بد من تحديد الشكل الطبقي لهذه الدولة، لأن كل تغير في الطبقة المسيطرة يسمح بتغير مماثل في شكل الدولة. وبكلام آخر فإن أي تغير في علاقات الإنتاج يحدث في المقابل تغير مماثل في نمط الإنتاج القـائم، وهـذا هـو سـر ضـعف الخصوصية التاريخية. والذي يمكن قبوله أن الدور الطبقـي للدولة والجيش ليس حكرا على الواقع المصري، بقـدر مـا تشترك فيه كل المجتمعات الطبقية. فالذي تتصف به مصـر يركز على دور الدولة والجيش بشكل فج، ولكن الذي تغافله ما تلعبه الدولة وجهازها القمعي في الحفاظ علـى سـيطرة طبقة دون أخرى، وما يطبع هذه السيطرة الطبقية وما ينـتج عنها من صراع طبقي لطبيعة البنية الاجتماعية.

وبناء على ما سبق فإن منطق دعـاة الخصوصـية وخاصة عبد الملك فيه رفض للمادية التاريخية وخاصة فـي تحليله لدور الدولة والجيش وعدم ربطه لعلاقات الإنتاج، كما أن مفهوم الاستمرارية التاريخية يقطع العلاقة بـين البنـاء الفوقي والبناء التحتي ويعطي الظاهرة الأيدلوجية اسـتقلالاً وتفرداً واضحاً. لقد وضع دعاة الخصوصية الدولة والجـيش في مكان يعلو كثيرا على المجتمـع أو وفـق مـا عرفـوه

بالمجتمع القومي الثابت. أي أنهـم وضـعوا الدولـة فـوق الطبقات، وأن الجيش وفق ما بينوه هو أداة قمع طبقي وليس أداة تثبيت فوقي. والمجتمع عندهم في مشواره التاريخي هو الدولة لا يختلف عنها، والدولة هي سـلطة قوميـة وليسـت بمفهوم الماركسية سلطة طبقية.

وعوضا عن محاولة عبد الملك ودعاة الخصوصية، فإنه لفهم استمرارية المجتمع المصري تاريخيـاً، ينبغـي أن نضعها في إطارهـا التـاريخي البنـائي للـنمط الآسـيوي للإنتاج(*)، حتى يتضح من هذا التحليـل فهـم دور الدولـة المركزية، وأنه لفهم دور الدولـة والجـيش فـي المجتمـع

---

(*) هناك الكثير من المحاولات حاولت أن تفهم دور الدولـة والجـيش فغي ربطها ببنية علاقات الإنتاج الاستبدادية السابقة على الرأسـمالية، أو ما أسماه ماركس النمط الإنتاجي الآسيوي ، وهؤلاء جميعاً اقتربوا من نظرية ويتفوجل في تفسـيره للمجتمـع المـائي أو الهيـدروليكي والاستبداد الشرقي – راجع في ذلك: إبراهيم عامر، الأرض والفـلاح، مرجع سابق.

- شهدي عطية الشافعي، تطور الحركـة الوطنيـة، مرجـع سابق.
- صبحي وحيده، في أصول المسألة المصرية، مرجع سابق.

الحاضر ينبغي أن نبحث في الإطار البنيوي التاريخي لـنمط الإنتاج الكولنيالي القائم في المجتمع، تلك الوجهة التي يمكـن أن تساعدنا في فهم الدور الطبقي للدولة، وكذا موقع القـوى الطبقية الأخرى في تناقضها مع الطبقـة المهنيـة سياسـياً واقتصادياً[1].

وبالنظر في عجالة على المحاولـة الأخـرى التـي عرضنا لها في سياق الحديث عن الخصوصـية التاريخيـة للمجتمع المصري نجد أن النقد الموجه إلى أنور عبد المـلك ينسحب عليها أيضاً، حيث اعتمدت تقريباً على الفهم الخاص لأنور عبد الملك الذي يـتلخص فـي تفسـير الخصوصـية التاريخية في ضوء فهم البناء الفوقي دون الاعتمـاد علـى علاقات الإنتاج، فمثلاً نجد العيسوي يعتمد على نفس القضايا السابقة في تفسير الخصوصية، ولكنه يختلف عن الثاني فـي أنه ركز على موقع مصر الجيوبولتيكي، والري المركـزي

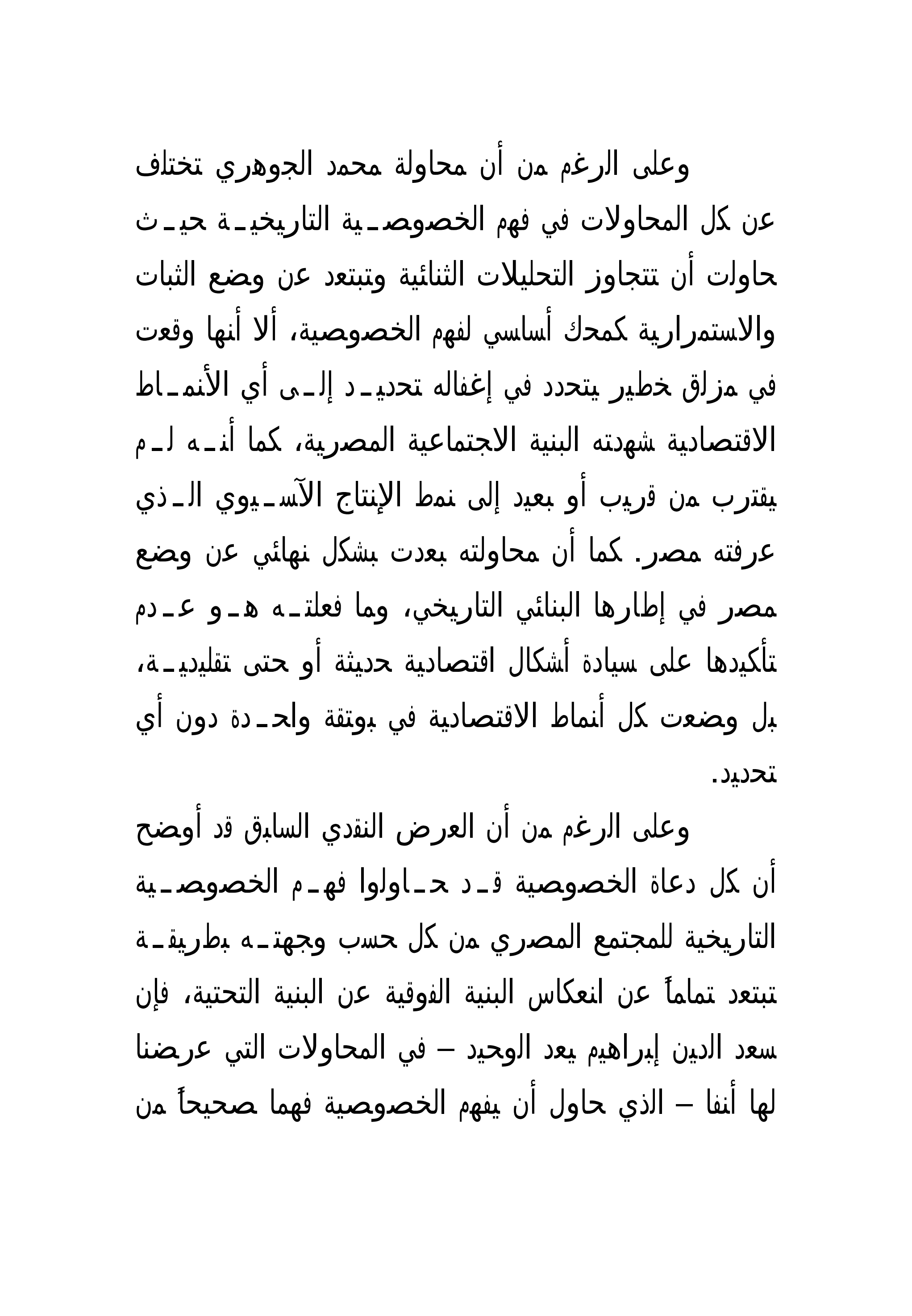
---

[1] مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازية العربيـة، دار الفارابي، الطبعة الرابعة، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٢١٥ – ٢٢٠ وأيضاً:

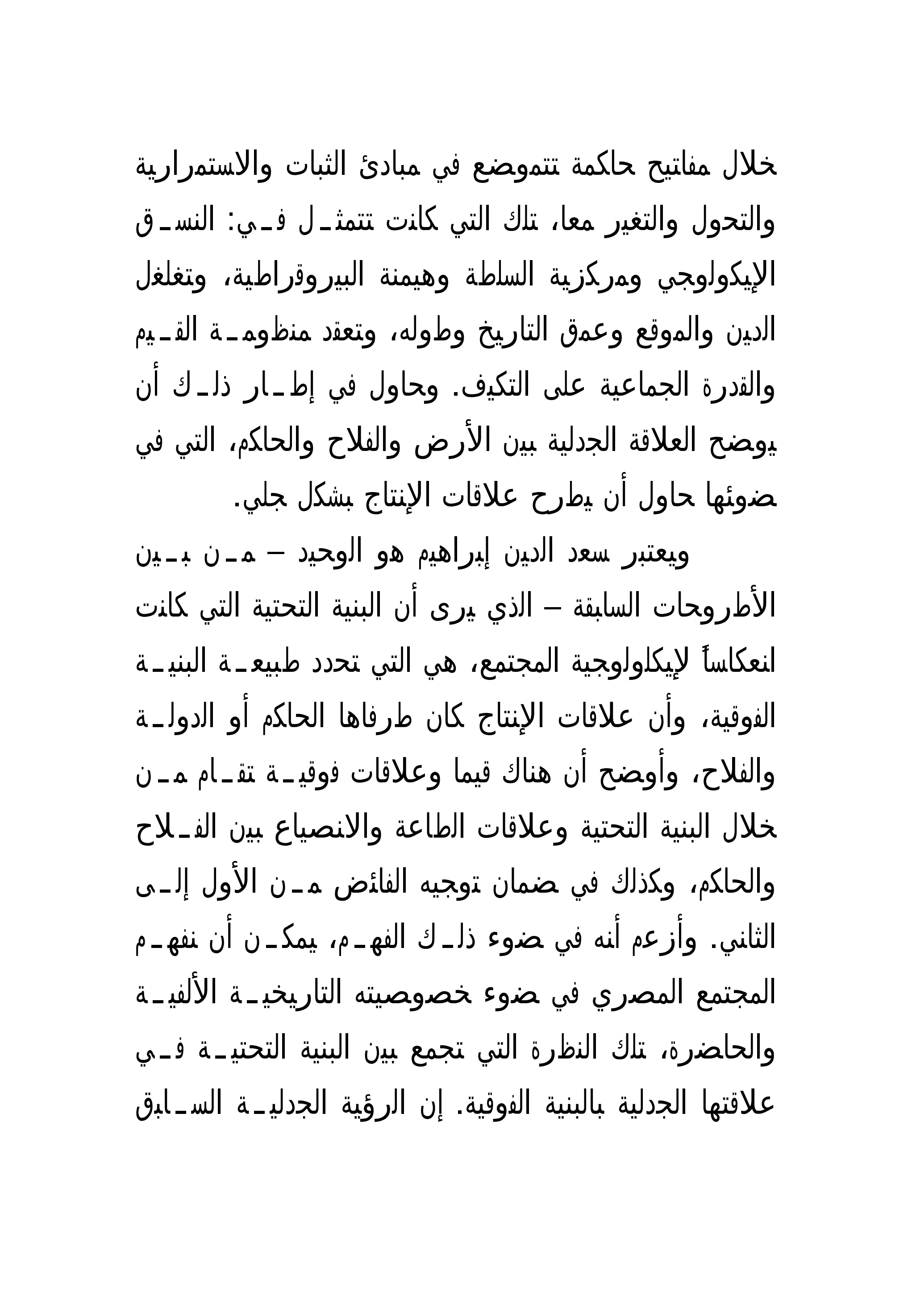
محمود عوده، الفلاحون والدولة ...، مرجع سابق، ص ١٤٨

الصناعي، وكذلك في محاولته ربط الخصوصـية بـدخول مصر في فلك الرأسمالية العالمية. ويتفق جمال حمدان مـع العيسوي في ذلك التفسير، ويقع فيما وقـع فيـه العيسـوي، وكذلك في مغبة التفسير الثنـائي لخصوصـية مصـر. ولا يختلف جبرائيل ببير عن سابقيه كثيرا، فما ينسحب عليهم من نقد، يقع هو أيضاً أسيره.

أما محمود حسين فإنه يختلف عن الرؤى السـابقة. فعلى الرغم من أنه يركز على المستويات الاقتصادية لفهـم البناء الفوقي ويحاول ربط التحولات التـي طـرأت علـى التكوين الاجتماعي الاقتصادي في ضوء الاقتصاد السياسي، إلا أنه لم يقدم تحليلاً كافيا للجوانب المختلفة للبناء الفـوقي، وكيف أن البناء الفوقي يسـهم بشـكل مباشـر فـي خلـق التناقضات الأساسية في المجتمـع، وكيـف تتخلـق هـذه التناقضات. كما أنه نظر إلى العلاقة بين البناء الفوقي والبناء التحتي في ضوء نظرة ثنائية، ولم ينظر إليهـا فـي ضـوء الجدل. أن عدم اهتمام محمود حسين إلى تحليل البنية الفوقية أفقد تحليله القدرة على إبراز التناقضات التي وقعت في البنية الاجتماعية وما نتج عنها من آثار.


وعلى الرغم من أن محاولة محمد الجوهري تختلف عن كل المحاولات في فهم الخصوصية التاريخية حيث حاولت أن تتجاوز التحليلات الثنائية وتبتعد عن وضع الثبات والاستمرارية كمحك أساسي لفهم الخصوصية، ألا أنها وقعت في مزلق خطير يتحدد في إغفاله تحديد إلى أي الأنماط الاقتصادية شهدته البنية الاجتماعية المصرية، كما أنه لم يقترب من قريب أو بعيد إلى نمط الإنتاج الآسيوي الذي عرفته مصر. كما أن محاولته بعدت بشكل نهائي عن وضع مصر في إطارها البنائي التاريخي، وما فعلته هو عدم تأكيدها على سيادة أشكال اقتصادية حديثة أو حتى تقليدية، بل وضعت كل أنماط الاقتصادية في بوتقة واحدة دون أي تحديد.

وعلى الرغم من أن العرض النقدي السابق قد أوضح أن كل دعاة الخصوصية قد حاولوا فهم الخصوصية التاريخية للمجتمع المصري من كل حسب وجهته بطريقة تبتعد تماماً عن انعكاس البنية الفوقية عن البنية التحتية، فإن سعد الدين إبراهيم يعد الوحيد – في المحاولات التي عرضنا لها أنفا – الذي حاول أن يفهم الخصوصية فهما صحيحاً من



خلال مفاتيح حاكمة تتموضع في مبادئ الثبات والاستمرارية والتحول والتغير معا، تلك التي كانت تتمثـل فـي: النسـق الإيكولوجي ومركزية السلطة وهيمنة البيروقراطية، وتغلغل الدين والموقع وعمق التاريخ وطوله، وتعقد منظومـة القـيم والقدرة الجماعية على التكيف. وحاول في إطـار ذلـك أن يوضح العلاقة الجدلية بين الأرض والفلاح والحاكم، التي في ضوئها حاول أن يطرح علاقات الإنتاج بشكل جلي.

ويعتبر سعد الدين إبراهيم هو الوحيد – مـن بـين الأطروحات السابقة – الذي يرى أن البنية التحتية التي كانت انعكاساً لإيكلاولوجية المجتمع، هي التي تحدد طبيعـة البنيـة الفوقية، وأن علاقات الإنتاج كان طرفاها الحاكم أو الدولـة والفلاح، وأوضح أن هناك قيما وعلاقات فوقيـة تقـام مـن خلال البنية التحتية وعلاقات الطاعة والانصياع بين الفـلاح والحاكم، وكذلك في ضمان توجيه الفائض مـن الأول إلـى الثاني. وأزعم أنه في ضوء ذلـك الفهـم، يمكـن أن نفهـم المجتمع المصري في ضوء خصوصيته التاريخيـة الألفيـة والحاضرة، تلك النظرة التي تجمع بين البنية التحتيـة فـي علاقتها الجدلية بالبنية الفوقية. إن الرؤية الجدليـة السـابق

الإشارة إليها تسمح لنا بالوقوف على طبيعة الدولة من حيث الاستقلال والتبعية، ناهيك عن وضع أيدينا علـى تحالفاتهـا الاجتماعية.

إنه وفق ما سبق، وفي ضوء خصوصـية المجتمـع المصري. والتطور التاريخي العام الأسلوب الإنتـاج، فـإن التكوين الاجتماعي – الاقتصادي في مصر يجد حالة خاصة ومعقدة وصعبة للفهم، خاصة إذا ما عرفنـا أن فهـم هـذه التكوينة ينبغي أن يتم في إطار المتغيرات الخارجية. فليست المؤثرات الداخلية فحسب هي التي تعفينا على تقـديم فهـم شامل لمكونات البنية الاجتماعية الاقتصادية وتحالفات القـوة الاجتماعية فيها.

وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلـى أن التغيـرات التي لحقت بالبنية الاجتماعية للمجتمع المصري لم تتم بشكل عفوي تلقائي، بل لعبت المؤثرات الخارجية في تضافرها مع المؤثرات الداخلية دوراً مهما فـي تشـكيل البنيـة التحتيـة والفوقية معا. لقد ترتب على هـذا الاتحـاد الخـاص بـين المتغيرات الداخلية والخارجية، أن شكلت تناقضـاً واضـحاً اتضح بشكل جلي في ثنائية البنية الاجتماعية، أو ما يسـميه

أحمد زايد بالتطور غير المتساوق Uneven الـذي يعنـي الجمع بين عناصر القديم والحديث معا، وتداخل هذه العناصر مع بعضها أو تجاوزها، وتفوق عناصر علـى أخـري، أو تناقضها مع بعضها. إن هذا الوضع يسم البناء الاجتمـاعي بالتعددية. ولكن ليس القصد هنا العقودية الوظيفيـة، ولكـن المراد بها تجـاور وتمفصـل وتنـاقض مكونـات البنيـة الاجتماعية المتمثلة بالأساس في أشكال الإنتـاج والطبقـات الاجتماعية وأنماط القيم والثقافة والأيدلوجية، ومـا يتصـل بذلك من عدم الاستمرارية وعدم الأنساق[1].

إن معالجة التحول فـي طبيعـة الدولـة ونظامهـا الاجتماعي يفرض علينا ضرورة إتبـاع منهجيـة التحليـل المرحلي. ولما كان التاريخ الاجتماعي للمجتمـع المصـري تاريخ متصل غير منفصل، فإن ضرورة الوقوف على طبيعة النظام الاجتماعي ليس في الوقت الراهن فحسب، بل علـي طول مشواره التاريخي، يجعلنا نفصل حقبه التاريخية إلـى حلقات منفصلة لغرض تسـهيل عمليـة عـرض عمليـات

---

[1] أحمد زايد، البناء السياسي في الريف المصري ...، مرجع سـابق، ص ٢٢٧.

الاستقلال والتبعية التي شهدتها الدولة ونظامها الاجتماعي، تلك التي تفصح عنها عمليات التحول في شكل ملكية الأرض الزراعية وأشكال استغلالها، وانتشار علاقات السوق، ونمو سوق العمل، والاندماج في السوق الدولية، ناهيك عن التحالفات بين الدولة والقوى الاجتماعية القائمة.

## ثانياً: الدولة والنظام الاجتماعي:

### من الأسرات الفرعونية حتى أسرة محمد على:

ثمة تشخيص شائع لهيكل النظام الاجتماعي في مصر، يرى أن مصر عرفت حسب التطور التاريخي الأنماط التالية: النمط الإقطاعي والعبودي والآسيوي، وأن النمط الأول هو أقدم هذه الأنماط وأوسعها انتشاراً. ويؤكد على ذلك إحدى الدراسات التي ترى أن التركيب الطبقي للمجتمع المصري قديماً عرف النظام الإقطاعي الصرف، الذي عرفه المجتمع الأوربي، الذي فيه ينقسم المجتمع إلى طبقتين: طبقة تملك ولا تعمل ( طبقة كبار ملاك الأرض الزراعية )، وطبقة تعمل ولا تملك ( الفلاحين الذين يعملون في أرض كبار الملاك )، وأن الطبقة الثانية تخضع لتعسف

واستغلال الأولى. والمحقق أن هذه الدراسة تنطلق من نفس المقولات النظرية التي تنطبق تماما على الواقـع الأوربـي، فهي تماثل بين الظروف التي خبرهـا المجتمـع المصـري والمجتمع الأوربي. لقد وقعت هذه الدراسة في خلط فادح، إذ لم تفرق ما بين نمط الإنتاج والاستغلال الاقتصـادي وبـين شكل علاقة الملكية وتبعية الفـلاح[١]. إن وصـف النظـام الاجتماعي في مصر القديمة بأنه نظام إقطاعي خطأ نظـري مبين. ووفقاً للخصوصية التاريخية للمجتمع المصري فإنـه عرف ما يطلق عليه بالإقطاع الشرقي، الذي يختلف بشـكل جوهري عن الإقطـاع الأوربـي الـذي نعرفـه بالنظـام الإقطاعوي. أن المجتمع المصري لم يعرف النظام الإقطاعي بالمعنى الأوربي طوال تاريخه الألفي، كما أنه لـم يعـرف نظام القنانة، فما شهدته مصر من مركزية سياسية وتوحيـد قومي تبدو مقولة الإقطاع في شكله الأوربي[٢].

---

[١] Emery W. B., Arachic Egypt, Penguin, London, ١٩٦٥ , PP. ١١٠ - ١١٢

[٢] إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ...، مرجع سابق، ص ٢٩.

ولكن على أية حال فإن التكـوين الشـرقي تكـوين طبقي. فيه طبقات مستغلة وطبقات مستغلة، ناهيك عن وجود الدولة. أي أنه يدخل في مصفوفة التكوينات المتحضرة أو قل في مرحلة الحضارات. ويختلف التكوين الشـرقي بطبيعـة الحال عن المجتمع المشاعي البـدائي الأول نظـرا لوجـود الطبقات فيه، وكذلك أيضاً لوجود الدولة، تلك التي تمـارس القهر تحت اسم المجتمع، أو بمعنى آخـر لصـالح الطبقـة المهيمنة. وإذا كان التاريخ الإنساني قد عرف العديـد مـن المجتمعات الطبقية ذات الدولة، فإن ثمة فارقا واضحاً بـين هذه المجتمعات الطبقية ( والمجتمعات العبودية، والإقطاعية، والرأسمالية في أوربا وغيرها )، وبين المجتمع الشرقي القائم على النمط الآسيوي للإنتاج، يتمحـور حـول أن علاقـات الإنتاج في هذه المجتمعات الطبقية هي علاقات فرديـة، أي بين أفراد وبعضهم أي أن صاحب العبيد يملكهم فـردا دون أي تنظيم اجتماعي يضمهم، في مقابل أن علاقات الإنتاج في المجتمعات الآسيوية تقوم على علاقـات بـين مشـتركات وبعضها. فعلى الرغم من أن العلاقات الفردية موجـودة، إلا أنها ليست الصفة الفردية المسـيطرة والمقـررة للعلاقـات

الإنتاجية، بل هي السمة المشتركة القاطعـة فـي المناشـط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية[1].

لقد عرفت مصر منذ فجر التاريخ نظـام المملكيـة المركزية دون وجـود إقطـاع أو أرسـتقراطية أو حتـى برجوازية بالمعنى الدقيق لها. بمعنى آخر أن مصر لم تعرف بنية طبقية متبلورة المعالم بالمعنى الدقيق، وكان الصراع هو صراع الحكام وكبار الملاك ضد قبضة الملك، ومـن أجـل التحول إلى ملاك إقطاعيين حقيقيين. وقد بقي ذلك الوضـع قائما حتى بداية مصر الحديثة التي يؤرخ لها بعهـد محمـد على التي فيها ظهرت ولأول مرة في تاريخ مصر الحـديث نواة الإقطاع والرأسمالية. فإذا كان التطور في أوربا جاء من الإقطاع إلى الملكية والرأسمالية الفردية، فإن التطـور فـي مصر أتى من الملكية ورأسمالية الدولة إلى الإقطاع. فبينمـا كان الإقطاع في أوربا هو البداية والوحدة المركزيـة هـي

---

[1] أحمد صادق سعد، تاريخ العـرب الاجتمـاعي، تحـول التكـوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي، دار الحداثة، طبعة أولى ،بيروت، ١٩٨١، ص ص ١٠ – ١١

نهاية الصراع، فإن الوضع في مصر عكس ذلك، إذ كانـت الوحدة المركزية هي البداية والإقطاع هو نهاية المطاف.

وكل ما يمكن القول عنه في صـدد الحـديث عـن الانقسام الطبقي الأساسي، أنه كان منقسم بين حاكم ومحكوم، أي بين الطبقة الحاكمة " القلة " وبين المحكومين " السـواد " من الفلاحين. وكانت المهمة الأساسية للنظام تـتلخص فـي تحويل فائض عمل الفلاحين إلى الحكام. والواقع أن المجتمع لم يعرف سوى الطبقتين السالف ذكرهما، فلـم يعـرف أي طبقة بينية بينهما. بعبارة أخرى كانت مصـر تنقسـم إلـى فراعنة وفلاحين، وبقدر قوة وقسوة وثـراء ونفـوذ الطبقـة الأولى ، بقدر انسحاق وفقر وتبعية الطبقة الثانية. أن ذلـك يعني أن المجتمع كان منقسما إلى أقلية مالكـة ولا تعمـل، وأكثرية تعمل ولا تملك. وغني عن البيان أن مصر القديمـة عرفت حدود طبقية صارمة وجامدة تقل بـل ينتفـي فيهـا الحراك الاجتماعي[1].

---

[1] جمال حمدان، شخصية مصر ...، مرجع سـابق، ص ص ٢٦٢ – ٢٦٤.

والواقع أن النظام الاجتماعي والتركيب الطبقي في مصر الآسيوي لم يتباين كثيرا عما كان سائدا في مصر الفرعونية، فالأرض كما هي ملكا للدولة، ملك السلطان، والملكية الفردية ضعيفة جدا، فضلاً عن أن نظرة السلطان والأمراء والمماليك إلى الدولة كانت نظرة إلى متاع خاص يملكونه[1]. والمتفحص للسياسيات التي عرفتها مصر الإسلامية من دولة المعز حتى المماليك يرى أنها نسخة طبق الأصل من الطغيان الشرقي. أما ثالوث الطبقة الحاكمة، أو شبه المالكة تحت السلطان، فلم تزل كما كانت تحت الفرعون رغم التحديثات الجديدة في الأشكال. فقد أضحى الفلاحون تحت أمرة السلطان وعبيده، بعد أن كانوا عبيد فرعون. إن الذي تغير في الأصل هو الأسماء، وإنما الشكل واحد، وثمة استمرارية ولكن الاختلاف الوحيد الذي ظهر هو جنوحه قليلاً تجاه الإقطاع، ولكن دون أن يصل إلى المعنى الأوربي، لقد تسيد نمطاً مفاده أن يقطع الحاكم قطع من الأراضي الزراعية لأفراد أو لفئات معينة في أشكال وتحت ظروف

---

[1] صبحي وحيده، في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة د. ت، ص ٩٧.

وشروط مختلفة، ولكنها لا تزيد عن حق رقبة وقابلة للرد في أي وقت، فهي منحة من الدولة كجزء من ملكيتهـا العامـة، ومؤقتة لوقت زمن معين، وهما طال ذلك الوقـت أو قصـر فهي مردودة لأنها غير وراثية[١].

وفي إطار ذلك فمن السهولة بمكان أن ندرك مـدى قوة ونفوذ ثالوث الطبقة الحاكمة في وجود الإقطاع الشرقي " النظام الإقطاعوي " في هذه الفتـرة، وتحـت أوتوقراطيـة السلطان المكونة من أرستقراطية العسكر، بيروقراطية عمال الدولة، ثيوقراطية عمال الدين. فـالأمراء، أمـراء الأحيـاء والمماليك، والجيوش والسلاطين الصغار، كان لكـل مـنهم إقطاع وديوان يديره مماليك يقودهم. وهـم ساسـة الحكـم الحقيقيون، الصراع الدموي بينهم قاعدة الحكم، بمعنى أنهـم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم، ومن منهم يقتله يخلفـه. وفي خضم هذه الفوضى السياسية تحولوا إلى قـوة تسـتغل جماهير الشعب في المدن والريف. وفـي أواخـر العصـر التركي – المملوكي بلغ مجموع إقطاعـات المماليـك ثلـث

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر ...، مرجع سابق، ص ٥٦٨

الأراضي المزروعة في مصر[1]. وفي مقابل هؤلاء أي عند قاعدة الهرم كانت تقع كتلة المحكومين جملة هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة. أما بالنسبة للطبقة الوسـطى فهـي كعادتها عديمة الفعالية رغم أهميتها فـي التجـارة، ورغـم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصـحاب الحرف. أما الجزء الكبير من السكان وسواده الفلاحون فهـم أكثرية مستغلة، ناهيك عما يقع عليهم من مظالم واسـتغلال يتمثل في الضرائب والسـخرة والتعـذيب. ووفقـاً لتقسـيم المقريزي للطبقات في العصور الوسطى فإن الناس في مصر تنقسم إلى سبعة أقسام: أهل الدولة، وأهل اليسار من التجـار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية، والباعة وتضـم متوسـطي الحال من التجار وما يلحق بهم من أصحاب وهـم السـوقة، وأهل الزراعات والحرث وسكان القرى والريف، والفقـراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم والكثير مـن أجنـاد الحلقـة ونحوهم وأرباب الصنائع والإجراء وأصحاب المهـن، وذوو

---

[1] صبحي وحيده، في أصول المسألة المصرية، مرجـع سـابق، ص ١٩٥.

الحاجة والمساكين والطبقات الفقيرة المعدمة. أما الفلاحـون فعنده انزلقوا إلى مرتبة الأقنان أو ما يشبه ذلك[(١)].

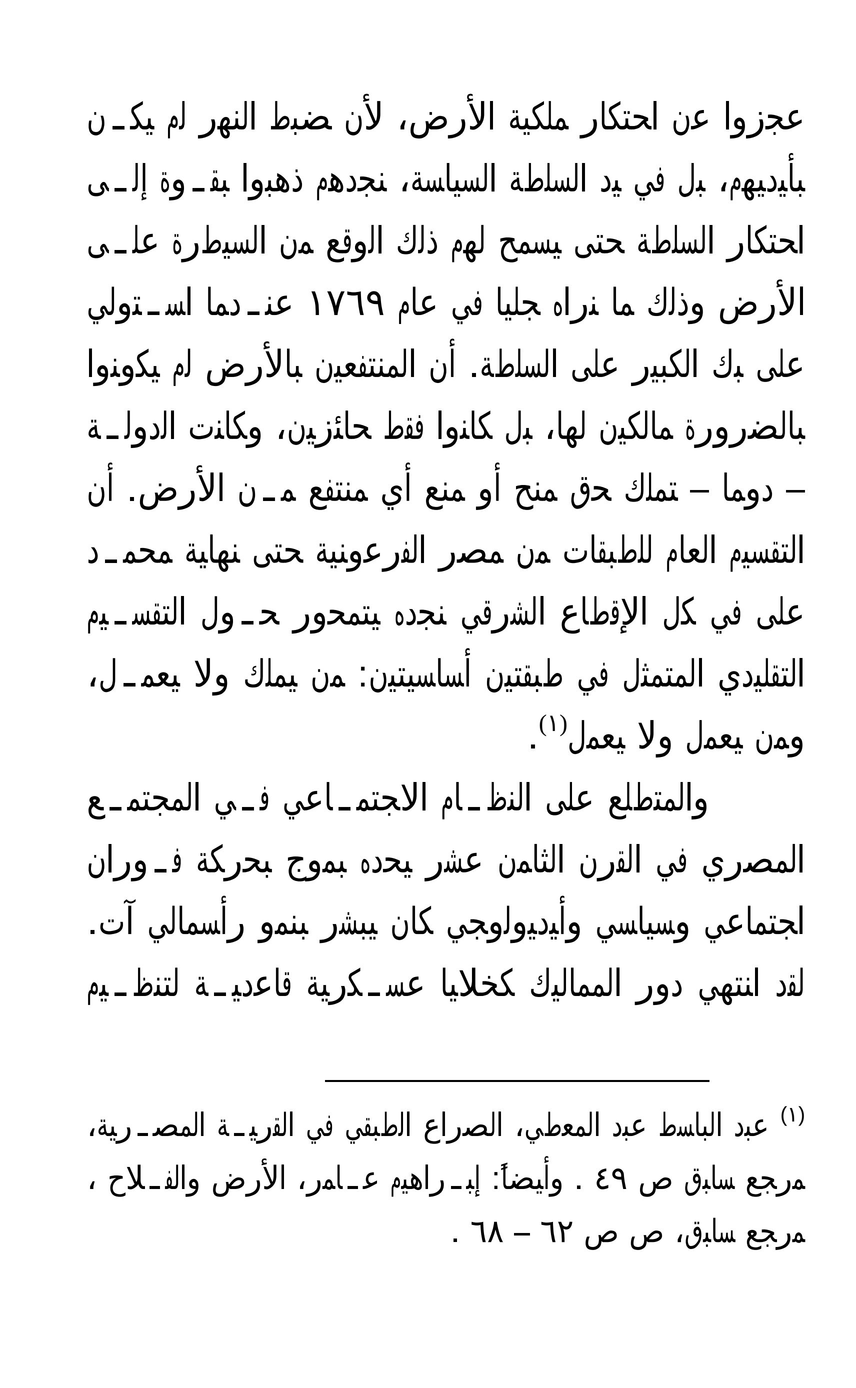
وعلي أية حال فإن العصور الوسطى لا تختلف كثيرا عن العصور القديمة إذ كانت تحمل صورة الطغيان الشرقي والاستبعاد، تلك التي ساهمت في اندلاع المقاومـة الشـعبية التي كانت مقدمة لإرهاصات تسلم محمد على الحكـم فـي ١٨٠٥ حينما أسندت الجماهير القيادة إلى كبار رجال الـدين وخاصة الدين وخاصة علماء الأزهر[(٢)].

صفوة ما سبق أن النظام الاجتماعي قبل حكم محمد على لم يقترب من مفهوم الإقطاع بالمعنى الأوربي. ولكنهـا كانت تدخل فيما يعني بالإقطاع الشرقي، ذلك الإقطاع الـذي فرض على النظام الاقتصادي في مصر أنه بات الحاكم هـو المالك الحقيقي للأرض. وهذا ما يجعلنا نستدل على وجـود نظام مركزي لعب دوراً مهما في ضبط النهر والري ومـن ثم التحم في ملكية الأرض. لذا نرى  أن المماليـك حينمـا

---

[(١)] جمال حمدان، شخصية مصر ...، جزئي ثاني، مرجع سـابق، ص ٥٧٢

[(٢)] المرجع السابق، ص ٥٧٣



عجزوا عن احتكار ملكية الأرض، لأن ضبط النهر لم يكـن بأيديهم، بل في يد السلطة السياسة، نجدهم ذهبوا بقـوة إلـى احتكار السلطة حتى يسمح لهم ذلك الوقع من السيطرة علـى الأرض وذلك ما نراه جليا في عام ١٧٦٩ عنـدما اسـتولي على بك الكبير على السلطة. أن المنتفعين بالأرض لم يكونوا بالضرورة مالكين لها، بل كانوا فقط حائزين، وكانت الدولـة – دوما – تملك حق منح أو منع أي منتفع مـن الأرض. أن التقسيم العام للطبقات من مصر الفرعونية حتى نهاية محمـد على في كل الإقطاع الشرقي نجده يتمحور حـول التقسـيم التقليدي المتمثل في طبقتين أساسيتين: من يملك ولا يعمـل، ومن يعمل ولا يعمل[١].

والمتطلع على النظـام الاجتمـاعي فـي المجتمـع المصري في القرن الثامن عشر يحده بموج بحركة فـوران اجتماعي وسياسي وأيديولوجي كان يبشر بنمو رأسمالي آت. لقد انتهي دور المماليك كخلايا عسـكرية قاعديـة لتنظـيم

(١) عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي في القريـة المصـرية، مرجع سابق ص ٤٩ . وأيضاً: إبـراهيم عـامر، الأرض والفـلاح ، مرجع سابق، ص ص ٦٢ – ٦٨ .

خراجي بحث وتحولوا إلى أرستقراطية سياسية تعمـل فـي إطار علاقات معايشة مع كبار التجار والصـناعة هـذا وأن قدر للمرحلة الصناعية التي بلغتها مصر في تلك الأيـام أن تجاوزت مرحلة الصناعية اليدوية وهي المرحلة الانتقالية بين الخوف والصناعة الرأسمالية، وتواجد التجارة والصناعة في المجتمع جنباً إلى جنب مع سلطة سياسية أرستقراطية حاكمة وكذا دعم الأخيرة من خلال المناشط الاقتصادية المزدهـرة القائمة في المجتمع، لكادت مصر أن تبلغ نموذج التكوينـات المركنتلية ( أي الرأسمالية التجارية ) الأوربية التي شـهدتها هذه الفترة. وبالنظر إلى التناقضات الطبقية في هذه التكوينات نجدها تتركز بين البرجوازية الكبيرة الناشئة ( وهي جزء من التحالف الذي يضم الأرستقراطية المملكوية وكبـار التجـار والصناع )، وبين جمهور البرجوازية المتوسطة المكونة من عناصر ثلاث هي: أغنياء الفلاحين ( من طراز الكـولاك ) والحفيون والأعيان ( من الشيوخ أساسـاً ) الـذين يمثلـون العنصر الثقافي والفكري في المجتمع.

لقد شهدت هذه الفترة توسعاً كبيراً في السوق الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى – على وجه الخصـوص فـي

الوجه البحري – إلى تدعيم الملكية الخاصة للأرض، فأوجد زيادة في التفاوت وانقسام الفلاحين إلى أغنياء مـن طـراز الكولاك من جهة، والفقراء غير المالكين الذين يعملون لـدى الفئة الأولي. كذلك أدى توسع السوق إلى تفكك التنظيمـات المهنية التقليدية، وإلي ظهور عمليات التحول من الحرف إلى الصناعات اليدوية، كل ذلك ساعد في إحداث تغيرات هيكلية اجتماعية عميقة نسبياً، ومن ثم أحدثت غليـان أيـديولوجي وقيمي وديني لبدء تجديد ثقافي يمكن القول عنه أنه النهضـة الأولى التي سبقت نهضة القرن التاسع عشر الشهيرة[1].

لقد عرف المجمع المصـري فـي نهايـة العصـر المملوكي بروز قيادة وطنية مصرية تمثلت في المشايخ أو ما يعرف باسم حركة العلماء، تلك القيادة التي ارتكبت بصـفة اجتماعية على فئتي التجار وأرباب الحرف، وهمـا فئتـان يمكن تسميتها بالطبقة الوسطى المدنية التـي يرجـع إليهـا الفضل كل الفضل في نمو نظام التبادل السـلعي – النقـدي،

---

[1] سمير أمين، أصول ازدواجية في الثقافـة المصـرية فـي: أزمـة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، الطبعـة الأولـى ،القـاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٦

والتي في الوقت نفسه كانت مهيأة لأن تلعب دورا محوريـاً لأحداث تراكم أولي يسمح بوجود نمط إنتاجي رأسمالي ينهي وجود نمط الإنتاج القديم القائم على احتكارية الدولة المركزية لملكية كل وسائل الإنتاج وقوة العمل ويجيز إمكانية قيام دولة رأسمالية عصرية تكون محصلة لعملية التطـور الطبيعـي للمجتمع المصري[١].

وإذا كان محمد على قد وصل إلى الحكـم بفضـل البرجوازية المصرية، واستخدمها في التخاص من الأتـراك والمماليك، فإنه انقلب وقضـى عليهـا ليـأتي بـدلا منهـا بالبرجوازية الشرقية التي اعتمد عليها. لقد رأي محمد علـى أن هذه الطبقة غير قادرة على منافسته في حكمة المطلق وأن الاعتماد على البرجوازية المصرية يفرض عليه قـدراً مـن التنازل عن جزء من حكمة لصالحها. وكذا في ميدان تحديث الدولة والجيش، نجده لم يستعن ( محمد علي ) إلا بـالفنيين الأجانب، إذ تفادى الركون والاستعانة بالبرجوازية المصرية. ولم يقف محمد على عند هذا الحد بل ذهب بعنف إلى تصفية

---

[١] Marsot A. L. S., Egypt in the reign of Momammed Aly, Op. Cit., PP. ٢٧٠ - ٢٧٧

مراكزها الاقتصادية. ففي الريف أوجد مرة أخـرى النظـام الإقطاعوي حيث دعم سيطرته على الزراعـة مـن خـلال نظامه الاحتكاري، وفي الحضر أقام مصانعه الآليـة التـي تملكها الدولة بدلا من المصانع التي تؤول ملكيتها إلى أفـراد البرجوازية المصرية[1]. أن هذه المواقف العلوية ساهمت في تقويض الانطلاق بنظامه إلى اقتصاد السوق، ومن ثم وهـن القوى الاجتماعية وعطل قيادتها للتحولات الاجتماعية، ممـا أدى إلى واد كل محاولات قيام علاقات إنتاجية ناضجة.

لقد شهدت السنوات الأخيرة من فترة محمد على نموا واضحاً في اقتصاد السوق القائم علـى التبـادل السـلعي – النقدي، ذلك وضح فيه إدخال المحاصيل النقديـة وخاصـة القطن طويل التيلة. أن نمو اقتصاد السوق وتـراكم فـائض نقدي لدى كبار المنتفعين بـالأرض سـاعدهم فـي إجـراء تحولات جذرية في علاقتهم بالأرض. فبعد أن كانوا مجـرد

---

[1] على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصـر ١٨١٣ – ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٥٣. وأيضاً:

سمير أمين، أصول ازدواجية المصرية، مرجع سابق، ص ١٢٨

منتفعين أضحوا مالكين لها، ويتضح ذلك بصفة أساسية فـي عهد إسماعيل فيما عرف باسم قانون المقابلـة. والواقـع أن انتعاش اقتصاد السوق في مصر في وقت محمد على ما كان يحدث لولا تدخل الرأسمالية حينما أجبرت محمد علـى فـي معاهدة لندن ١٨٤٠ على إلغاء نظامه الاحتكاري. ولكن هذا الدور تعاظم في وقت الخديو إسماعيل حينمـا توسـع فـي عمليات الإنشاءات التي بها استدان وباع بها مصر وسـمح للتدخل الأجنبي في شـئون مصـر الداخليـة[1]. والجـدير بالملاحظة أن هذه الفترة تعد بحق بداية التحولات الاجتماعية العنيفة التي غيـرت مـن شـكل التكـوين الاقتصـادي – الاجتماعي المصري.

لقد سمحت الأرضية الرأسـمالية بتشـكيل النظـام الاجتماعي في حقبة محمد على تلك التي كانت تمثل مرحلـة انتقالية بين الإقطاعية بالمفهوم الشرقي والرأسمالية، واتجاها لرأسمالية داخلية تدعم بتدخل الرأسمالية العالمية منذ أواخـر عهد محمد على إن نشأة النظام الرأسمالي ونموه في مصـر

---

(١) طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، مرجع سابق، ص ص ١٣٩ – ١٤١.

قد استغرق نحو مائة عام، بدأت بإصـلاحات محمـد علـى الزراعية، لذا فإن نظامه جمـع بـين النظـام الإقطـاعوي والرأسمالي. أن التطور الرأسمالي بطبيعة الحال يرجع إلـى قيام الملكية الفردية للأرض منذ أواخر عهد محمد على. فإذا كان المخاض يؤرخ له بالحملة الفرنسية، فإن الولادة جاءت في أواخر عهد محمد على. وعلى هذا الأساس فـإن عهـد محمد على كان نظاما مؤقتا يجمع بين الإقطاع والرأسمالية، أي أن المجتمع المصري كان يمر بمرحلـة مـن مراحـل ازدواجية التطور، بمعنى أنه كان نظامـا إقطاعويـا يمـر بمرحلة الاضمحلال والانهيار، ويتولد بداخله عناصر نظـام رأسمالي قائم على اقتصاد السوق[1].

---

[1] صالح محمد صالح، الإقطاع والرأسمالية في مصر من عهد محمد على إلى عبد الناصر، دار بن خلدون، الطبعة الأولى ،بيـروت، ٧٩، ص ص ٤٣ – ٤٤ وأيضاً:

- على بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية، مرجع سـابق، ص ٥٢ ... وأيضاً:
- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ...، مرجع سابق، ص ٧٧ وأيضاً:

وعلى هدي ما سبق يرى " جمال حمدان " أن محمد على يعتبر آخر المماليك العظام، وأول الفراعنة الجدد، فـإذا كان محمد على قد جاء بمزيج من الثورة الشعبية والانقلاب العسكري، فإنه جاء بنظام سياسي واقتصـادي واجتمـاعي خليط بين الفرعونية والمملوكية معا، بحيث أضـحى طبعـة جديدة من الاستبداد الشرقي وعلما حديثاً على الأوتوقراطيـة المطلقة. وإذا كان عهد محمد على يعد بداية تبلـور نظـام طبقي شبه كامل، وشبه حديث فإنه مـن خـلال تشـريعات عباس وسعيد جاءت طبقة الفلاحين، أما سياسـة إسـماعيل فكانت تعمل بشكل واعـي ومتزايـد علـى خلـق طبقـة أرستقراطية أراد أن يبث فيها كل مظاهر العظمة والمظهرية والتأورب. ويضيف حمدان " أن القصة بعد ذلك لا تخـرج بعد ذلك لا تخرج عن تدعيم هذا الهيكل الإقطـاعي الجديـد وتأكيده باطراد، مع دخول الاستعمار الأجنبـي طرفـا فـي المعادلة، ثم هي لا تخرج في النهاية عن تطعيمه برأسـمالية

---

- سعد الدين إبراهيم، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة؟ دراسة عن أزمة الطبقة المتوسطة الجديدة ،في المنار ( مجلة )، العدد السادس، السنة الأولى ،يونيو ١٩٨٥، ص ١٩.

محلية نامية. وفي مرحلة اكتماله، كان بناء النظام يـتلخص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي والطغيان السياسـي، يقـوم على ساقين من اللاندوقراطية " Landocracy " ( الإقطاعية الثقيلـة ) والبنكوقراطيـة " Bankocracy " ( الرأسـمالية البازغة ). وهذا يكاد يتكرر هيكل البناء الفرعوني فيما عـدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد جاء مكانهـا بنكوقراطيـة المال والصناعة. أن الصفة العامة لهذه الفترة تنطبق تمامـا إذا ما قورنت صورتها بهيكل العصور القديمة[١].

وحري بنا أن نشير إلى أنه على الرغم مـن تبلـور الطبقة العاملة سواء في الريف أو الحضر، إلا أن أهـم مـا يميزهم هو وقوعهم تحت وطأة السخرة. ومع أن الفلاحـين كانوا قد تخلصوا من المماليك الملتزمين، فإن الجـيش كـان يأخذهم إجباراً إلى الحرب التي قام بها محمد علـى. وفـي ضوء الغبن والظلم الواقع على كل من الفلاحـين والعمـال ( الحقل والمصنع ) لقد نتج عـن وجـود رؤوس الأمـوال والاستثمارات الأجنبية في مصر، وزيادة الطلب على القطن

---

[١] جمال حمدان، شخصية مصر ...، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص ٥٧٤ – ٥٧٧

المصري وجود طبقة من التجار والمرابين والوسطاء، وطبقة كبار رجال المال. أن هذه الأوضاع الجديدة ما كانت تـأتي لولا تغير النظام الاقتصادي وأساليب الإنتاج[1].

أما عن الطبقة البينية التي تقع بين مـن يملـك ولا يعمل، ومن يعمل ولا يملك، فينبغي القول في هذا المقـام أن نشأة الصناعة المصرية في وقت محمد علـى فـي كنـف رأسمالية الدولة أو نظامه الاحتكاري، وفي كنـف الجـيش العلوي، عوضا عن إنشائها في كنف الاستثمار الفردي أولا، ثم في كنف الشركات المساهمة ثانياً، قد ساهم فـي ظهـور الطبقة المتوسطة العسـكريين والصـناعيين أو التجـاريين بمستوياتهم المختلفة، ومن الطبقة البيروقراطية التي تتكـون من الكتبة والإداريين. وهؤلاء يدخلون في عداد المـوظفين

---

(1) عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي في القريـة المصـرية، مرجع سابق، ص ٥٥ وأيضاً:

- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، مرجع سـابق، ص ص ٥٤ – ٥٧ راجع أيضاً:
- على بركات، رؤية على مبارك لتاريخ مصـر الاجتمـاعي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٥٤، القاهرة، ١٩٨٢، ص ص ٣٦ – ٦٩

ذوي الدخول الثابتة الذين يبيعون حريتهم واسـتقلالهم فـي مقابل الأمان المادي. وما ينطبق على هؤلاء ينطبـق علـى البروليتاريا المصرية التي تشوهت ملامحها وصورتها كطبقة مستقلة نتيجة نشأتها في كنف محمد على[١].

إن تاريخ المجتمع المصري منذ قيام الدولة المركزية عام ٣٢٠٠ ق.م وحتى نهاية حكم محمد على هو تاريخ نظام اجتماعي يقوم على محاور ثلاثة هي: احتكار الدولة لملكيـة وسائل الإنتاج وخاصة الأرض الزراعية، وملكية قوة عمـل السكان، وملكية فائض العمل. والحقيقة أن المجتمع المصري تعرض لكثير من التغيرات، ولكن هذه التغيرات لم تؤثر في هذه الأركان الثلاثة، ولم تتعد هذه التغيرات حـدود وجـود أسرة محل أخرى في الحكم دون القضـاء علـى التنظـيم الاجتماعي القائم. وفيما يتعلق بالبنيـة الفوقيـة والمحتـوى

---

[١] لويس عوض، تاريخ الفكري المصـري الحـديث، الجـزء الأول، مرجع سابق، ص ص ٣٥٣ – ٣٤٥. وأيضاً:

- سعد زهران، في أصول السياسة المصرية، مثال تحليلي نقدي في التاريخ السياسي، دار المستقبل العربي، الطبعـة الأولـى ،القاهرة، ١٩٨٥، ص ص ٨٣ – ٨٨

الثقافي فإن الأيديولوجية ظلت المعضدة للنظـام الاجتمـاعي القائم. من خلال صيغ دينية وضعت الحاكم أما في صـورة الإله، أو ممثلاً للإله في الأرض. وظلت السلطة السياسية في قبضة رأس الدولة، معتمداً في ذلك على احتكـاره لملكيـة وسائل الإنتاج والأرض ومصادر الثروة، والتجارة والحرف، ومستندا من الناحية الفكرية على علاقته بالسماء. لقد أخـذت الدولة عبر الحقب التاريخية المختلفة مسحة بيروقراطية لهـا جناحان: أحدهما إداري والآخر عسكري، كان كـل منهمـا يتفانى في استمرارية النظام وتأمين وجوده والحصول علـى الفائض أو الخراج[1].

وإذا كانت كل من العوامل الداخلية والخارجية فـي عهد محمد على قد ساهمت في تحول الاقتصاد المصري إلى السوق[2]، فإن هذه العوامل نجدها ما زالت واضحة في عهد عباس الأول الذي في عهده صدرت لائحة ١٨٤٦، تلك التي

---

[1] طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية ...، مرجع سـابق، ص ص ١٢٥ – ١٣٠

[2] Clawson P., The development of capitalism in Egypt Khamsin, No, ٩, ١٩٨١, PP. ٧٩ – ٨٠

سمحت بحرية التعامل في الأرض التي يزرعهـا الفـلاح، واعترفت بملكية فردية محدودة. وتعد هذه اللائحـة إشـارة البدء لصدور لائحة ١٨٥٤ التي عدلت بعض بنـود لائحـة ١٨٤٦، وخاصة في إقرارها لحق التوريث في الأرض. لذا فإن فترة عباس الأول ( ١٨٤٨ – ١٨٥٤ ) تعد بداية التحول الأساسي في الملكية الفردية، والاتجاه نحو الاستقرار والتمتع القانوني للأطيان الزراعية التي هي العمود الفقري للاقتصاد المصري آنذاك، ونمو الإدارة المصرية وتعقـدها وظهـور طبقة الموظفين والإداريين، ودخولهم فـي غمـار العمليـة الاقتصادية نظرا لتمـتعهم بـالنفوذ الإداري والاجتمـاعي، وظهور المهن الحرة التي أدت إلى وجـود قـوى عجلـت بالتحول الرأسمالي كالتجار والأطباء والمحامين والصحفيين والأدباء تلك المهن التي جاءت نقلا عن الواقـع الأوربـي، وتراكم رأس المال لدى التجار نتيجة الاشتغال بالمحاصـيل النقدية وخاصة القطن، أضـف إلـى ذلـك إقامـة البنـوط والمصارف واتجاه رأس المال الأجنبي بقوة إلى مصر، هذه الأشياء جميعا تعد بدايات الطريق إلى التحول الرأسمالي[١].

---

[١] عبد الباسط عبد المعطي، الصراع الطبقي في القريـة المصـرية،

ومن الأهمية بمكان أن نعي أن هذه المرحلة شهدت حراكا اجتماعيا موسعا ساهم في تحول نظار أقسـام وعمـد ومشايخ قري يتحولون بسرعة إلى ملاك كبار بما تجمع في أيديهم من أراضي الفلاحين. وحينما استقرت الملكية بشـكل تام في أيام إسماعيل خاصة بعد صدور قانون المقابلة، كانت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري تعج بفئـات اجتماعيـة أهمها: الأرستقراطية الأجنبية الحاكمة التركية والشركسية في المواقع العليا من جهاز الدولة والجـيش ومعهـم الأرمـن واليهود والمرابون الأجانب والأرستقراطية الزراعية المحلية ( كبار ملاك الأرض )، وفئة الأعيان أي متوسطي المـلاك وصغار الملاك الميسورين[1]. وإذا كانت العناصر المملوكية قد انتهت مع عهد محمد على، وأن السلطة العليا تقوقعت بين أيدي العناصر الألبانية والتركية والشركسية، فإن ثمة طبقـة جديدة أخرى شهدها المجتمع المصري من أواخر حكم محمد

---

مرجع سابق، ص ٥٢ وأيضاً: - محمد متولي، الأصـول التاريخيـة للرأسمالية المصرية ، مرجع سابق، ص ٦٢ .

[1] طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية ...، مرجع سـابق، ص ١٤٤

على حتى نهاية عصر إسماعيل، وهذه الطبقة الجديدة هـي المكونة من التجار والماليين المصريين والفرنسيين والإنجليز وغيرهم من العناصر الأوربية التي دخلت في صراع مرير مع البرجوازيـة المصـرية. وجـدير بالـذكر أن الطبقـة البرجوازية المصرية. وجدير بالذكر أن الطبقة البرجوازيـة قد تحولت بمختلف توجهاتها التي جـاءت نتيجـة مناصـب الدولة المختلفة، أو التي جاءت نتيجة العمـل فـي التجـارة والمهن الحرة إلى كبار ملاك، أما الشريحة الأخرى من كبار الملاك فقد نشأت في الريف وانتقل معظمها إلى الإقامة فـي المدن وأصبحوا متغيبين عن الملكية فيما بعد، لقد أصـبحت طبقة كبار الملاك في أوائل القرن العشرين تحـوي أسـرة محمد علي، والبرجوازية الإدارية والعسكرية، وبعض رجال العلم ورجال الدين، والبرجوازية الماليـة والتجاريـة مـن الأجانب والمتمصرين، وأغنياء المدن ومعظمهم من الأقباط، وأعيان الريف ومشايخ البدو[1].

---

[1] محمود عودة، دراسة في علـم الاجتمـاع الريفـي، دار النهضـة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ص ١٤٦ – ١٥٧ وأيضاً:

أن اتجاه الرأسمالية والأوربية في عصر إسـماعيل إلى الاستثمار في قطاع التمويل ( الإقراض ) وفـي قطـاع الخدمات السريعة الربح من دون الاستثمار فـي الصـناعة، وقيام الاستثمار الأجنبي في مصر على غير المصريين، كان عاملاً أساسياً في عدم تبلور البرجوازية المصرية، وكذا في وأد عملية نمو الملكية بين المصريين لـذا بقيـت الطبقـات المتوسطة الزراعية في مصر هي الطبقات الوحيـدة التـي امتلكت القوة حيث الملكية الفردية، وذلك حتى نهاية الحـرب العالمية الأولى ، ومعها طلائعها من أصحاب المهن الحـرة، وهم الأبناء الشـرعيون لطبقـة العمـد وأوسـاط المـلاك الزراعيين[1].

---

- على بركات، تطور الملكية الزراعية ، مرجـع سـابق، ص ٢٧١

[1] لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث ...، مرجع سابق، ص ٣٥٤ ... ويتفق تحليل عوض هنا مع تحليل روجراوين، الذي يرى فيه أن المجتمع المصري شهد مع تحول اقتصاده تغيرات هامة في مواقـع الفئات لا الطبقات الاجتماعية، وهي الجاليات الأجنبية وملاك الأراضي المصرية والبيروقراطية، والطبقة التركية – الشركسية. أنظر:

وإذا كان القول السابق ينطبق على الطبقة التي تملك ولا تعمل، فإن الطبقة غير المالكـة والتـي تعمـل نجـدها تتعرض لعملية إفقار مستمرة. فنجد الفلاحين قـد انخفـض متوسط ما يملكه الفرد حتى ١٩١٤ يتراوح بين فدان وفدانين تقريباً، كما أنه من بين عدد الفلاحين المـلاك كـان هنـاك ١٢٧٧٥٣٦ فلاحا يملك كل منهم أقل من فدان، وأن متوسط ما يملكه الفرد منهم يبلغ ٠,٤١% من الفدان. وأن نسبة مـا يملكونه من المساحة يبلـغ ٧,٦% وهـو اشـتباه العمـال الزراعيين. وفي مقابل ذلك كان هناك اتساع ملحـوظ مـن نصيب طبقة الفلاحين المعدمة التي جـاءت خـلال القـرن التاسع عشر[1]. لقد كان للظروف البالغة القسوة التي لاقاهـا افلاحين من العمل الزراعي ولمعيشتهم المتدنيـة، وزيـادة السكان والهجرة إلى المدن، أن أضحى هؤلاء الفلاحون نواة للطبقة العاملة. لقد شكل المهاجرون من الريف نواة الطبقـة العاملة في الحضر المصري فيما بعد. أما الطبقة العاملة فقد

---

Owen R., Eggtpt and Europe …, Op. Cit., PP. ٢٠٣ - ٢٠٥

[1] على بركات، تطور الملكية الزراعية …، مرجع سابق، ص ٣٤٢

لاقت نفس ما لاقته طبقة الفلاحين، إذا كان نتيجة إغلاق المصانع التي بقيت من عهد محمد على أن انتهت مسألة تجمع هذه القوى العمالية، وتخليق طبقة بروليتارية بالمفهوم السوسيولوجي الدقيق.

وما إن هيأت الأسرة العلوية المناخ للتدخل الأجنبي حتى بدأت مرحلة جديدة في التاريخ الاجتماعي، وفي تشكيل البنية الطبقية للمجتمع المصري. وبقدوم الاحتلال الإنجليزي إلى مصر وبسط نفوذه بصورة جلية خاصة في الريف المصري، بعد أن فرض المحصول النقدي الرئيسي للبلاد وهو القطن خلق نوعا خاصا من العلاقات الاجتماعية، وكذا في إيجاد طبقة جديدة سواء من المصريين أو المتمصرين أو من الأجانب. لقد سيطرت الرأسمالية الإنجليزية على مصر وفرضت بالقوة المسلحة مصالحها، ولم يكن ذلك ممكنا إلا حينما ضربت الأساس الاقتصادي وأخضعته للسير في فلكها، ومن ثم السيطرة على وسائل الإنتاج. لقد كانت القوانين التي أصدرها الاحتلال بعد فرض السيطرة على مصر بمثابة الهزة العنيفة التي صدعت أركان الملكية. لذا يذهب البعض إلى أنه لم يمض مائة عام على حكم محمد على حتى أضحت

الأرض الزراعية في مصر ملكية فردية تسير نحو التركـز، حتى أنه في عام ١٩١٤ كان ٩١,٧% مـن مـلاك الأرض يملكون ٢٦,١% من الأرض، ٧,٥% مـن مـلاك الأرض يملكون ٣٠% من الأرض، ٠,٨% يملكـون ٤٣,٩% مـن الأرض؟ وتوضح هذه النسب أن ٨,٣% من الملاك يملكون حوالي ١/٤ الأرض الزراعية، في حين أن أكثر مـن ٩٠% من الشعب لا يملك سوى ١/٤ الأرض الزراعية فقط، ممـا يشير بوضوح إلى التناقض الواضح بـين أوضـاع ملكيـة الأرض الزراعية. ووفق لتوزيع السابق للملكية الزراعية وما صاحب ذلك من صور للاستغلال، يمكـن الـزعم أن خـط الملكية الزراعية هـو المحـك الأساسـي لتقسـيم القـوى الاجتماعية في الريف، وأن صور استغلال الفلاح ما هي إلا وسائل يستخدمها الملاك ضـد الفلاحـين. هكـذا نجـد أن الاحتلال الإنجليزي أخذ يدعم ملاك الأرض أو ما أسـماهم كرومر " بطبقة المصالح الحقيقية"[1].

---

[1] رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشـتراكية فـي مصـر ١٩٠٠ – ١٩٢٥، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الخامسة، القـاهرة، ٨٠ ، ص ص ١٥ – ١٦ وأيضاً.

لقد عمل كرومر على دعم طبقة أصحاب المصـالح الحقيقية، وزيادة ثرائها كي يربطها به من تبعيتها له. لكن ما حدث لم يأت بما يشتهيه كرومر، لان الذين أثـروا بسـرعة أرادوا مزيداً، الأمر الذين دفعهم إلى الصدام مـع الاحـتلال فيما بعد ولكن الصدام مع الاحتلال لم يكن الجميع ملتزما به، فثمة فئات من الذين اعتلوا قمة السلم الطبقي كانـت تهـادن الاحتلال وتخضع له، وكانت هذه الفئات تتمثل فـي كبـار الموظفين. وما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضاً على الوزراء وكبار موظفي الدولة الذين يقعون في مصفوفة كبار الملاك، وتعتمد مكانتهم في أعلى السلم الطبقـي علـى بقـائهم فـي وظيفتهم أو على رضا سلطات الاحتلال عنهم[1].

---

- عبد الباسط عبد المعطي، الصـراع الطبقـي فـي القريـة المصرية، مرجع سابق، ص ٥٩ راجع أيضاً:
- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح، مرجع سابق، ص ص ٨٨ – ٨٩.

[1] رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية في مصـر ...، مرجـع سابق، ص ١٩. وأيضاً:

- طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، مرجع سابق، ص ١٧٩.

وإذا كان الحديث السابق يخص الريف، فإذا انتقلنـا إلى المدينة نجد أن الرأسمالية الإنجليزية قد أفسدت محاولات التنمية المحلية. وكان ذلك بهدف امتلاك ناصـية الاقتصـاد المصري وإبقائه تابعا لها. كما أنها سـعت إلـى توظيـف رأسمالها بصورة متعاظمة. لذا نجـد أن الاسـتثمار تزايـد بصورة ملحوظة. ففي عام ١٨٩٢ بلغت حـوالي ...٧٣٢٦ جنيه، وفي عام ١٩٠٧ بلغت ...٨٣١٧٦ جنيه، وفـي عـام ١٩١٢ بلغت... ١٠٠١٥٢ جنيه، وبعد ذلـك بعـام بلغـت حوالي ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه. فإذا كانت الرأسمالية الإنجليزية قد أحكمت سيطرتها على الاقتصاد المصري، فإنها فرضـت أيضاً سيطرتها على السلطة السياسية. لقد وجـدت بجانـب الرأسمالية المصرية أخرى أجنبية تمتلك عددا من المصـانع وبجانبها رجال المال والمـرابين[1]. لقـد سـعت السياسـة البريطانية من كل ذلك أن تحطم كل المحاولات التي يقوم بها المصريون لاستثمار مدخراتهم في الشركات الصـناعية أو حتى التجارية. وإن كانت السياسة البريطانية تحمـل دلالـة

---

[1] شهدي عطية الشفعي، تطور الحركة الوطنية المصرية ...، مرجع سابق، ص ص ١١ – ١٢ .

الحرية الاقتصادية لأصحاب المشروعات، إلا أن ذلك كـان يمثل الوجه القبيح للرأسمالية الأجنبيـة، حيـث أن أغلـب المشروعات الصناعية كانت مملوكة للأجانـب حتـى عـام ١٩١٤. وتتجلي هذه الحقيقة ( موقف بريطانيا مـن النمـو الرأسمالي المصري ) إذا ما عرفنا أن مجمـوع المقـاولات التي كانت لمصر في عام ١٩٠١ حوالي ١٧,٥% بحـوالي ٣٢ ألف جنيه مصري، بينمـا كـان للرأسـمالية الأجنبـي الأوربي نصيب ضخم منها، وكانت بريطانيا تستحوذ علـى نصيب الأسد بحوالي ٣٤٢,٥٠٠ جنيه [١].

إن رأس المال الأجنبي الذي سـيطر علـى الحيـاة الاقتصادية هو الذي سعى إلى احتواء رأس المال المصـري في بداية الحرب العالمية الأولى ، وتعطيله عن ولوج مجال الاستثمار المالي والصناعي، كما هو ذاته الـذي حـدد لـه

---

[١] عاصم الدسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعيـة ودورهـم فـي المجتمع المصـري ١٩١٤ – ١٩٥٢، دار الثقافـة الجديـدة، رسـالة دكتوراه منشورة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١١. وأيضاً:

طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، مرجـع سـابق، ص ١٨٠

اتجاهه حتى حينما تجمع في أبهي صور إرادته، أي في بنك مصر. لقد هدف رأس المال الأجنبي باحتوائه لرأس المال أن يعمل على استحالة تغيير الطابع الكولونيالي الذي اتسـم بـه الاقتصاد المصري، ومن ثم إفساد عمليات التنمية. ويبـد أن الرأسمالية المصرية الصناعية قد لاقت بعض الانتعاش بسبب ظروف الحرب ( تأليف لجنة التجارة والصناعة فـي عـام ١٩١٦ )، إلا أنها كانت أضعف من أن تقود الحركة الوطنية والاقتصادية، وذلك يرجع إلى سطوة الأجانب على النشـاط الاقتصادي.

ويمكن القول إن سنوات الحرب العالمية الأولى كانت سببا في تكوين الثروة الوطنية خاصة وأن منافذ الدخل كانت سريعة الأداء. في حين كانت منافـذ الإنفـاق تكـاد تكـون مسدودة. أن الحرب العالمية الأولى تعـد البدايـة الحقيقـة لظهور البناء الرأسمالية المصري. أن الحرب العالمية الأولى تعد البداية الحقيقية لظهور البناء الرأسمالي المصـري. وإذا كانت أحد نتائج الحرب هي مبادرة الحكومة فـي الاقتصـاد الوطني حيث تكون لجنة الصناعة والتجارة، فإننا نعتبـر أن

إعلان تكوين هذه اللجنة هو الخاص الأول لميلاد الرأسمالية المصرية(*).

إن المجتمع المصري لم يكن يستطع التحكم في مصادر ثروته، أطف إلى ذلك تعرضه للاستيطان الأجنبي " الإنجليزي "، الذي كان بمثابة الكارثة سواء في تخصيص

---

(*) قدمت اللجنة في أول سبتمبر وأول ديسمبر من عام ١٩١٦ تقريرين أحدهما يبحث في تأثير الحرب في التجارة والآخر في الصناعة، ثم قدمت آخرين يختص بالرقي التجاري والصناعي في مصر في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٧. ورأت اللجنة فيهما: أنه من الواجب تعديل نظام الجمارك وفتح المدارس الصناعية وإعفاء الصناعات من جانب من الضرائب الداخلية والتوسع في خفض أجوار النقل بالسكك الحديدية، وفي منح التسهيلات الخاصة بنقل المصنوعات المعدة للتصدير والاستهلاك المحلي، ومنح الأفضلية للمناقصات الحكومية للحاصلات والمصنوعات المصرية ما دامت الأثمان مناسبة، كذلك اقترحت اللجنة تقديم بعض التسهيلات للمشروعات الصناعية الخاصة باستخراج المعادن وإنشاء معهد للأبحاث الصناعية، وتقديم المعلومات الفنية بما يكفل تنشيط الرقي الصناعي وإنشاء النقابات ومصرف يعجل بمساعدة عمليات التصنيع. وبرغم تشكيل اللجنة لم يكن يضم سوى ثلاثة مصريين، إلا أنه كان يمثل محاكمة للاحتلال. وتعتبر اللجنة دستور البرجوازية الصناعية والتجارية المصرية.

مصر في زراعة القطن أو في إتيان مبدأ الحرية الاقتصادية التي كانت كفيلة بهدم أي محاولة يقوم بها رأس المال الوطني. لقد كان على مصر أن تصبح قابعة في براثن الاستعمار، وأن تقنع بقدرها المحتوم. لقد سعى الاستعمار بكل آلياته إلى تثبيت الشكل الاقتصادي للمجتمع المصري لما قبل الرأسمالية، كما أنه في الوقت نفسه ساعد على وجود نوعا من العلاقات الرأسمالية في الريف حيث أصبح الإنتاج من أجل السوق، وتراكم رأس المال في جيوب كبار الملاك الذين ربحوا من القطن كثيرا، وحاولوا استثمار هذه الأرباح في الصناعة والتجارة بعد أن هبطت عائدات الحاصلات الزراعية وخاصة القطن. وإذا كانت الحرب العالمية تعتبر بداية تبلور الرأسمالية المصرية، فإنها في الوقت ذاته تعد الفرصة الحقيقية تتذوق الرأسمالية المصرية لطعم الربح، ذلك الذي بقي طويلا حكرا على الأجانب. فقبل الحرب كانت البلاد سوقا دولية تتنافس فيه الدول الصناعية الكبرى، مما ابتعد كثيرا أمل قيام الصناعات التي يعتمد ويرتكز عليها الاقتصاد القومي. ولكن بمجرد قيام الحرب تبدلت الظروف لصالح رأس المال الوطني. فبسبب اضطراب المواصلات،

واختلال الإنتاج نتيجة توجه الجهود إلى الحـرب، وتعـذر استيراد المنتجات الصناعية وارتفاع الأسعار كان لا بد مـن الاتجاه إلى سد النقص الذي حدث في الواقع الاقتصادي.

لقد استغلت الرأسمالية المصرية كل ذلك، فاتجهـت رؤوس الأموال إلى الاستثمارات الصناعية في ظل الحمايـة المؤقتة التي كفلتها ظروف الحرب، فقامـت المشـروعات الصناعية من النوع الفردي المحدود لسد حاجة الشعب مـن الغذاء والكساء ولسد حاجة الجيش مـن الـذخيرة وصـيانة الأسلحة. لقد استفادت الرأسمالية المصرية من الظروف التي أتيحت لها[1]. ولا تقف تأثير الحرب العالمية الأولـى علـى خدمة الرأسمالية الصناعية والتجارية فقط، بل امتدت لخدمة الرأسمالية الزراعية أيضاً، وتتجلي هذه الخدمة فـي أربـع صور هي: انخفاض ديونها، وانخفاض مسـاحة الأراضـي التي يملكها الأجانب، وانكماش نشـاط شـركات الأراضـي

---

[1] عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات ...، مرجع سـابق، ص ص ٩٤ – ٩٦ وأيضاً:

سيراتيان: مصر ونضالها من أجل الاستقلال ...، مرجع سـابق، ص ٣٢.

والرهن والعقارات، زيادة مساحة الأراضي التي تملكهـا[1].
وعلى أية حال فإن كبار الرأسماليين الزراعيين أو من دخل منهم المجال الصناعي أو التجاري على أثر الحـرب كـانوا يحتلون قمة الهرم الاجتماعي، وكانت هـذه الفئـات تشـكل القاعدة الاجتماعية لاستمرار السيطرة الإنجليزيـة، وكـان بالطبع على رأس هذه الفئات الملك ورجال السـراي مقـر القيادة الرجعية المصرية والإنجليزية معا.

وبالنظر إلى أوضاع الطبقات الفقيرة، وخاصة الطبقة العاملة، نجد أنها برغم الظروف القاسية التي عاشتها إلا أنها كانت معلما وملهما لكل فئات الشعب الأخرى فـي القضـايا الوطنية. لقد عاشت هذه الطبقات في ظروف شديدة القسـوة، إذ تعرضوا للإجراءات التعسـفية، فضـلاً عـن تعرضـهم لإجراءات رفع الأسعار وانخفاض الأجور والبطالـة. لقـد تعرضت هذه الطبقات لأبشع عملية إفقار واسـتغلال، فـي الوقف الذي كان فيه الوضع يختلف تمامـا بالنسـبة لكبـار

---

[1] عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات ...، مرجع سابق، ص ٧٧

الملاك الزراعيين في الريف، والبرجوازية الصـناعية فـي المدن[1].

## ثالثاً: الدولة والنظام الاجتماعي عشية عام ١٩٥٢: التناقض والتبعية:

وإذا كنا فيما مضى قـد أوضـحنا طبيعـة الدولـة وتحالفاتها حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحالي، فإنه مع بداية العقد الثالث يكون المجتمع المصري قد شهد مجموعـة من الإشكاليات على كافة الأصعدة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية، نتيجة للتناقضات والمأزق التي حلت بالمجتمع المصري بسبب وضعه التبعي للنظام الرأسمالي العالمي، ذلك الوضع الذي ساهمت في وجوده مجموعـة مـن العوامـل الداخلية والخارجية. وتتمثل العوامل الخارجية في السـيطرة الاستعمارية ( البريطانية ) والتغلغل الرأسمالي. أما العوامل

---

[1] حول أوضاع الطبقة العاملة يمكن الرجوع إلى:

أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشـأتها حتـى ١٩١٩، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت ، وأيضاً لنفس المؤلف، تاريخ الطبقة العاملـة المصـرية ١٩١٩ – ١٩٢٩ ، دار الشـعب ، القاهرة، ١٩٦٩.

والرأسمالية العالمية. هذا في مقابل الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى التي كانت تكابد ظروف القهر والاستغلال من القوة الأجنبية وشريكاتها المحلية.

لقد كانت هذه الطبقات – أقصد الطبقات المستغلة – تنتظر بفارغ الصبر نوال الاستقلال الاقتصادي، فهي على عكس الطبقات المحلية المرتبطة والمتحالفة مع المصالح الاستعمارية والمنخرطة معها على المستوى الاقتصادي والسياسي. لذا نجد أن الاستعمار والقوى المتحالفة معها كانت في مواجهة مع القوى الأخرى التي تعيش تحت سيطرة واستغلال الأولى ، الأمر الذي جعل المجتمع المصري يحفل بالعديد من المتناقضات الاجتماعية والوطنية من أجل الاستقلال تارة، ومن أجل التخلص من الاستغلال المحلي والأجنبي تارة أخرى.

لقد عرف المجتمع المصري خلال تلك الفترة بنية اجتماعية مشوهة، بنية انتقالية[1]، فيها تلازمت مع بعضها

---

[1] يرى محمود حسين أن بنية المجتمع المصري كلها كانت محدودة بالوضع الانتقالي المتدرج، وهو بعبارة أدق وضع انتقالي محجوز، لأن تبلور نمط الإنتاج لا يتضمن فقط تحولا في العلاقة بين مالكي وسائل

وتعايشت أنماط مختلفة للإنتاج، أنماط قديمة وحديثـة، ولـم يستطع أي منها ( أي القديم أو الحديث ) أن يقوي ويفـرض سيطرته على الآخر. لذا نجد أن هذه الأنماط استطاعت بقدر تناقضها أن تعيش جنبا إلى جنب مع الأخرى. ففـي داخـل القديم تباينت العلاقات الإنتاجية وفيه جاءت ملامـح الـنمط الإقطاعوي ( شبه الإقطاعي ) ونمط الإنتاج الخراجي ( وإن لم يكن إنتاجا خراجياً بالمعنى الـدقيق )، وأيضـاً علاقـات إنتاجية سلعية بسيطة. أما الحديث، فقد أخـذ مسـحة النمـو الرأسمالي للإنتاج، ولكنه لم يكن نمطا إنتاجيا رأسماليا نقيـا، ماخلا جزء محدود الحجم في القطاع الصناعي، وآخر آخـذ في النمو في القطاع المالي والتجاري. هذا ما يجعلنا نـذهب بقوة إلى أن هذه الفترة لم تشهد تماما نمطا رأسماليا خالصـاً له القدرة على الهيمنة على الواقع الاجتمـاعي الاقتصـادي. وإن كان ذلك ينطبق بصورة جلية على الواقـع الاجتمـاعي

---

الإنتاج الرئيسية وبين المنتجـين المباشـرين، بـل يتضـمن أيضـاً وبالضرورة، تحولاً في سباق الإنتاج نفسـه، أي فـي العلاقـة بـين المنتجين المباشرين ووسائل عملهم، أي يتضمن تحـولاً فـي القـوى المنتجة.

الريفي، فإن هذا الوضع يبعد الحضر قليلاً عن هذه الحقيقة، إذا كان نمو الرأسمالية فيه جليا ناهيك عن الارتباط عضوياً بتبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمية، والتداخل المصلحي بين القوى الاجتماعية المحلية والأجنبية[1].

لقد اتضح هذا النمط ( أقصد النمط الرأسمالي المشوه والتابع ) خلال فترة ما بـين الحـربين الأولـى والثانيـة، ونضجت وتفجرت تناقضاته خلال الحرب العالميـة الثانيـة على الصعيدين الطبقي والوطني بل والقـومي. ولـيس أدل على ذلك من المعارك الوطنية والطبقية التي خبرها المجتمع المصري فـي الأعـوام ١٩٤٧,٤٦, ٥٠ – ١٩٥١ وحـرب فلسطين عام ٤٨ – ١٩٤٩ وهزيمة النظام الملكي فيها أضف إلى ذلك عجز الطبقة الحاكمة ( البرجوازية الكبيرة وكبـار الملاك ) وقلة حيلتها عن الإتيان بحل للقضية الوطنية ( يناير ٥٠ – ٢٦ يناير ١٩٥٢ )، زد على ذلك وقوفهـا مكتوفـة الأيدي أمام حل المعضلة البنيوية للتطور الرأسمالي، وذلـك

---

[1] إبراهيم العيسوي، مستقبل مصر ...، مرجع سابق، ص ص ٢١ – ٢٤

كله أبان أن غاف الضعف هيكل الطبقة العاملـة ( سياسـياً وتنظيمياً )[1].

لقد عرف المجتمع خلال هذه الفترة صنوفاً عدة من الاستغلال الاقتصادي والقمع السياسـي والثقـافي لصـالح طرفين حليفين من البرجوازية الأجنبية والمحلية معا فبفضل دمج مصر عضوياً في النظام الرأسمالي الكـوني خضـعت البنية الاقتصادية الاجتماعية برمتها لآليـات وقـوانين هـذا النظام، فوضع الأول ( النظام الرأسمالي العـالمي ) مصـر واقتصادها وسياستها بين أنيابه وحافظ بكل الوسائل عليهـا بين جفنيه. لذا نجـد أن الحيـاة الاقتصـادية الاجتماعيـة والسياسية كانت تتبع بصورة مباشرة في تنظـيم علاقاتهـا بالسوق العالمية. لقد خضعت مصر للقهر الأجنبي وفـرض على الطبقات والقوى الاجتماعية الخضوع والتدني. كمـا أن هذا الوضع وجد لنفسه تبريراً في اسـتمرار هـذا الوضـع التبعي. فبقدر ما كان الأجنبي يتمتع بمركز متفوق سياسـياً

---

[1] محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر ...، مرجع سـابق، ص ١٠٦

وأيديولوجيا، فإن كان ما هو وطني على عكس ذلك تمامـاً، ناهيك عن استغلال الأجنبي لكل ما هو وطني[1].

لقد كانت البنية الاقتصادية للمجتمع المصري تتميـز بالطابع شبه الإقطاعي ( الإقطـاعوي ) وشـبه الرأسـمالي ( تابع ) ويمكن إيجاز قسماتها فيمـا يلـي: أولا: اسـتمرار المكونات شبه الإقطاعية وأنماطها الإنتاجيـة فـي العمليـة الاقتصادية وتخلف أساليب الإنتاج الرأسمالي في الزراعـة، وسيادة العلاقات الإنتاجية الإقطاعوية ( شبه الإقطاعية ) في الريف. ثانياً الثنائية الواضحة في هيكل الإنتاج القومي التـي يتجاوز فيها الإنتاج السلعي الصغير بجانب الصناعات الآلية الحديثة. ثالثاً: سيطرة الاحتكارات الاسـتعمارية والارتبـاط بالسوق الرأسمالي العالمي، الـذي سـمح بنهـب الفـائض الاقتصادي للمجتمع، والقضاء على تراكمات رأس المال التي تسمح للمجتمع المصـري الخـروج مـن مـأزق التخلـف الاقتصادي الاجتماعي. رابعـاً: التـداخل العضـوي بـين القطاعات المحلية من البرجوازية المصـرية والاحتكـارات العالمية مما جعل كل أهداف ومخططات التصنيع والاستثمار

---

[1] محمود حسين، المرجع السابق، ص ٦٢

تخضع لهوى الاحتكارات الأجنبيـة لا لمتطلبـات الواقـع المحلي. وأبرز مثال على ذلك بنك مصر الذي وقع فريسـة للاحتكار الأجنبية بعد المشاركة الأجنبية في كل مشروعاته. خامساً: كانت السياسة الاقتصادية التي تتبعهـا الحكومـات المتعاقبة في خدمة الطبقات الحاكمة المتشابكة المصالح مـع الإمبريالية[1].

وفي ضوء هذا التحديد السابق لنمط الإنتاج فيمكننـا أن نتصور أن توزيع القوى الطبقية كانت أشبه مـا يكـون بهرم اجتماعي متدرج الفئات، كان يتربع على قمـة كبـار مـلاك الأرض والبرجوازيـة التجاريـة والماليـة ( الكومبرادور ) وكانت هذه القـوى هـي السـند الحـامي للمصالح الاستعمارية. ولكن ينبغي ألا يفوتنا أن فـوق هـذه القوى كلها كانت تقف الرجعية والاستعمار. ثم في وسط هذا الهرم كانت تقع الفئات البينية مثل صغار التجار والمقـاولين

---

[1] ط. ث . شاكر، قضايا التحرر الوطني والثـورة الاشـتراكية فـي مصر، دار الفارابي، بيروت، د . ت ، ص ص ٨٧ – ٨٨ وأيضاً:
بريما كوف وبيليايبيف ، مصر في عهد عبد الناصر، مرجع سابق، ص ص ٩ – ١٢ .

والسماسرة وصغار الملاك في الريف والحرفيين والبيروقراطيين وكبار الموظفين وصغار المنتجين. أما في ذيل أو أسفل هذا الهرم فكانت تقبع البروليتاريا وأشباههم في الريف والحضر.

إن ولوج مصر إلى حظيرة النظام الرأسمالي العالمي، وكونها طرفا في القسمة الدولية للعمل وجزءاً متكاملاً منه، وكذا التشجيع الذي دفعت به الإدارة البريطانية للملكية الخاصة للأرض سمح بتواجد طبقة من كبار الملاك الزراعيين، وأخرى جنينية من المهنيين ورجال الأعمال ( انبثقت من داخل الطبقة الأولى ، لهما السيطرة على معظم الأحزاب السياسية، والفائض الاقتصادي الذي دفعت به هي الأخرى إلى الخارج بعد أن حجزت لنفسها ما يشبعها[1].إن هذه الطبقات الاجتماعية في هذه الفترة كانت أداة طيعة في يد الإدارة البريطانية تشكلها كما تريد. لقد نتج عن ذلك أن أضحت الأولى هي الحامي الأمين لمصالح الثانية، والمنادي

---

[1] نزيه نصيف الأيوبي، تطور النظام السياسي والإداري في مصر ٥٢ – ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ٦٣ ... وأيضاً:

سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال، مرجع سابق، ص ٣٧.

بوجوب تسهيل دخول رؤوس الأموال الأجنبية لتكـون لهـم معينا ومساعدا في النمو والاتساع والتكاثر[1].

لقد كان لاندماج مصر في النظام العالمي الكثير من النتائج المهمة نجملها في وجود تراكم رأسمالي كبيـر لـدى شريحة تقليدية من أعيان الريف كانت تضـم كبـار مـلاك الأرض وبعض العمد ومشايخ القرى، وخلق وعي طبقي بين أعضاء هذه الشريحة نتيجة تحولهم من محاصـيل الإعاشـة المتنوعة إلى محصول نقدي واحد، وخروجهم إلى المنـاطق الحضرية كالقاهرة والإسكندرية، ثم جعلهم ملاكا غائبين فيما بعد، ونشوء طبقة جديدة من المصريين – الأتـراك، نتيجـة اندماج كبار الملاك المصريين مع الطبقة التركيـة، والـذي أدى فيما بعد إلى الانتهاء التـدريجي للسـلطة الاقتصـادية والسياسية للقوى السياسية التركية التي كانت تدور في فلـك الخديوي[2]. ولا يقف تأثير الاندماج العضوي لمصـر فـي

---

(1) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ٤٥ – ٥٢، دار الشرق، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٨٧.

(2) اريك دافيز، مأزق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ٢٣.

الكيان الرأسمالي العالمي عند هذا الحد، وإنما امتـد بعيـدا ليخلق نوعا مـن المشـاركة بـين رأس المـال المصـري والأجنبي، بين رأي المال الأجنبي وبين قطاعات طبقة كبار الملاك، فضلاً عن إنجازه لوظيفة اجتماعية مهمة تتمثل فـي تعريف بعض عائلات كبار الملاك بأساليب العمل الرأسمالي في المشروعات، تلك الوظيفة التي تميزت بها عائلات ملاك الأرض الذين عملوا في الصناعة عن غيرهم ممن ابتعـدوا عن هذا المضمار، زد على ذلك خلق شريحة من الإداريين. وإذا كانت هذه الأشياء من الإيجابيات التي خلفتهـا مسـائل اندماج مصر في السوق العالمية خاصة فيما يتعلق بـإبراز مسائل الوعي الطبقي للرأسمال الوطني، فإن هنـاك أيضـاً أثاراً سلبية اتضحت خاصة فيما يتصل بمسائل مديونية ملاك الأراضي المصرية التي بلغت حدا كبيرا، والتـي وضـعت هؤلاء في وضع خاضع للبنـوك العقاريـة وللـدائنين مـن الأجانب، ومن المؤسف أن يبلغ حجم المديونيـة فـي عـام ١٩٣٦ حوالي ٣٥ مليون جنيه، تلك المديونية التي كان مـن جرائها أن ترك ملاك الأراضي أراضيهم للدائنين[١].

---

[١] عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات في مصر ...، مرجع سابق،

إن وضع التبعية في مصر كان يقوم علـى وجـود طبقة محلية مسيطرة – طبقـة كبـار المـلاك العقـاريين والبرجوازيين الكبار – جاءت ونمت تحـت ضـغط الإدارة البريطانية ووفقاً لأهدافها التي تتمحور حـول صـف هـذا المجتمع بجانب غيرهـا مـن المجتمعـات الأخـرى فـي الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس. إن كبار المـلاك العقاريين يشكلون القاعدة الأساسية لمجمل الطبقـة المحليـة المسيطرة، وفي الوقت ذاته المساعدين في دمـج الجمـاهير العريضة في سياق استغلال رأسمالي منظم، والواقفة بقوة – وفقا لمصالحها – أمام نمو القوى الإنتاجية الضرورية لتبلور نمط إنتاج رأسمالي واضح المعالم ( التصنيع والتكنولوجيا )، والمدمرة لكل قاعدة نمو مصري مستقل، وهي أيضـاً التـي جذبت إليها بكل وسـيلة الجـزء المتعـاظم مـن الفـائض الاجتماعي المنتج، فألحقت الشلل لكل نمو مستقل. لذا نتفـق مع " محمود حسين " في أن الانتقال المصري إلى الرأسمالية تحت سيطرة كبار الملاك، وفي إطـار التبعيـة المصـرية للسوق الرأسمالي العالمي كان انتقالا محجوزا. فهي لم تحجز

---

ص ٣٧.

فقط القوى الإنتاجية التكنولوجية فحسب، بل أيضاً حجـزت تحول البني القومية ( الإيديولوجية والسياسية في المجتمـع ) وعلى وجه الخصوص في الريف.

لقد تربع على قمة الهرم الاجتماعي في مصر كبـار الإقطاعيين وكبار البرجوازية الاحتكارية المالية والصناعية. وكما ذكرنا قبل قليل فإن هذه الفئات تشكل القاعدة الاجتماعية لديمومة السيطرة الأجنبية. فكان على رأس هذه الفئات يأتي الملك ورجال السراي مقر القيادة الرجعية المصرية والقـوى الإنجليزية. ودلالة ذلك ما تم أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها من تعيين كل من أحمد حسنين باشا وحافظ عفيفي باشا وهما من ذوي الميول الإنجليزية المتعصبة في منصب رئيس الديوان الملكي. ويعد فاروق الأول ملك مصـر مـن أكبـر الإقطاعيين في البلاد، حيث كان يمتلك ٢٨,١٠٩ ألف فـدان من الأرض الزراعية، كانت تدر له ريعا سنويا يقدر بحوالي ٢ مليون جنيه، وحوالي ٨٠٠ ألف جنيه كانـت تـأتي مـن أرض الأوقاف وهناك حوالي ٤٢٥ مـن أعضـاء العائلـة الملكية امتلكوا ١٧٩,١٥٧ فدان. وهنـاك عـائلات أخـرى امتلكت أكثر من ١٠ آلاف فدان مثـل البـدراوي عاشـور

وسراج الدين، وعمرو.. وطبقاً لسيد مرعـي فـإن ١,٧٥٨ مصريا امتلكوا أكثر مـن ٢٠٠ فـدان، وهـؤلاء امتلكـوا ٦٥٦,٦٤٠ فدان أو تقريبـاً ١/١٠ المسـاحة المشـروعة، وهؤلاء يعدون من أكبر ملاك الأرض[١].

والواقع أن طبقة كبار الملاك كانت تبلغ في حجمهـا حوالي ١٢ ألف مواطن تزيد حيازة كل منها عن ٥٠ فـدانا. ومن بينهم حوالي ٢١٤٥ من كبار الملاك[*]. تزيد ملكية كل منهم على ٢٠٠ فدان وحوالي ١٩٨ من أضخم كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على حوالي ألف فدان. ومن بـين هـذه الطبقة كان هناك أفراد تلعب أدواراً سياسية متميزة في حياة المجتمع سياسيا، إذ كان منهم يتم تعيين رؤساء الحكومـات

---

(١) Tignor R., " Equity in Egypt's Recent Post: ١٩٤٥ – ١٩٥٢ , im: Gouda Abdel – Khalek and Robert Tignor ( Eds,) , The Political Economy income Distribution in Egypt, Holmed and Meier Publishers, Inc., U. S. A., ١٩٨٢, P. ٢٢.

(*) هناك اختلاف في حساب سيد مرعي لعدد الحائزين لأكثر من ٢٠٠ فدان، وحساب سيرانيان. فالأول يرى أنهم ١٧٥٨، والثاني يرى أنهـم يبلغون ٢١٤٥، أي بزيادة ٤٨٧ فرداً.

مثل: أحمد زيوار، وعبد الفتاح يحيى وإسـماعيل صـدقي، وتوفيق نسيم، وعلى ماهر، وحسـنين صـبري، وحسـين سري[1]. هذا يوضح ما أشار إليه عبد الناصر حينما ذهـب في أحد أحاديثه إلى أن السلطة السياسية في العهـد الملكـي كانت بين أيدي ١٤ عائلة، خـرج منهـا جميـع رؤسـاء الحكومات والوزراء وكبار رجال الدولة. لقد كان نصيب قمة الهرم الاجتماعي في مصر ما يقرب من ٦٠% من الثـروة القومية. فعلى سبيل المثال وصلت أرباح كبار المـلاك مـن الإيجارات الزراعية في عام ١٩٤٥ حوالي ٣٠٨ مليون جنيه من مجموع الدخل القومي البالغ ٥٠٢ مليـون جنيـه. وقـد استمر هذا الوضع حتى يوليو ١٩٥٢[2].

ويشهد تطور أوضاع الملكية الزراعيـة فـي هـذه الفترة، أن كبار الملاك الحائزين على ٢٠٠ فدان فأقل كانوا

---

[1] سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ...، مرجع سابق، ص ٣٤.

[2] جمال مجدي حسنين، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٧٨، ص ١٤.وأيضاً:

طاهر عبد الحكيم، الشخصية الوطنية المصرية، مرجـع سـابق، ص ١٩٣.

أقل من ١,١% من جملة عدد الملاك واستحوذوا على ٣٠% من الأرض الزراعية، وامتلكوا مع متوسطي الملاك ( مـن خمسة أفدنة إلى خمسين فدانا ) حوالي ٦٥% مـن الأرض. في مقابل فئة أخرى تمثل الأغلبية وتمثل ٩٤,٤% لم تستحوذ إلى على ٣٥% من إجمالي مسـاحة الأرض. والمـتفحص لأوضاع الملكية منذ عام ١٩٠٠ حتى ١٩٥٢ ( انظر الجدول رقم ٤٨ ) يستطيع أن يستدل على أن متوسط حجـم عـدد صغار الملاك وكذا نصيبهم من إجمالي المساحة الزراعية لم يحدث له تغير يذكر، بينما ارتفع عدد صغار المـلاك بمـا يفوق على ثلاثة أضعاف خلال خمسين عاما وزاد نصـيبهم من إجمالي المساحة المزروعة من حوالي ٢٢ إلى حـوالي ٣٥%، وانخفض متوسط حجم الملكيـة إلـى ٤٥%. لقـد انخفض نصيب الملكية الزراعية الكبيرة بشكل ملحوظ وبات توزيع ملكية الأرض الزراعية أكثر تبايناً[١].

---

[١] مراجع حول ذلك في:

- Baer G., History of Landowner Ship in Modern History Egypt: ١٨٠٠ – ١٩٥٠ , oxford univ. Press, London , ١٩٦٢ , PP. ٢٢٨ – ٢٢٩

إن الهيمنة الكاملة لكبار الملاك الزراعيين على الأرض جعل منها أيضاً الشخصيات المسيطرة على مفاتيح السلطة في المجتمع. بمعنى آخر أن كبار الملاك الزراعيين الحائزين على مائة فدان فأكثر المسيطرون على السلطة التنفيذية[1].

وإذا كانت هذه الفترة تعد حداً فاصلاً بين عهدين، الأول عرف بوقت التخصص وحرية التجارة، والثاني يعتبر بداية التدخل الحكومي والتوجه الاقتصادي، فإنه في الوقت ذاته يعتبر الفترة بذهبية لولوج الرأسمالية المصرية في مجالات غير الزراعية، حين سمحت الظروف الاقتصادية والاجتماعية باستقلال جزئي في الأمور السياسية.

وينبغي أن نسعى أنه نتيجة للظروف السائدة آنذاك، فقد اتجهت أغلبية دخول كبار الملاك نتيجة عن تأخير

---

- أنور عبد الملك، المجتمع المصري والجيش، مرجع سابق، ص ٨٤

(١) Baer G., History of Landownership …, Op, Cit., P. ١٣٠

أراضيهم إلى مجال الصناعة ورغبة فـي الحصـول علـى الأرباح العالية. أو بمعنى آخر الاستفادة من الأربـاح التـي كان يحصل عليها الأجانب وتوقفت نتيجة ظروف الحرب[1].

والجدير بالتوضيح فـي هـذا الصـدد أن الصـفة الاحتكارية أهم حقيقة تنفرج بها الرأسمالية المصرية، تلـك الصفة التي ظهرت غداة الحرب العالمية الأولى ، واستمرت في التطور المضطرد وقت سنوات الحرب العالميـة الثانيـة ( وهذه سمة مخالفة تتميز بها البرجوازية في بلـدان آسـيا وأفريقيا ومعظم البلدان الغربية ). وتتضح هذه الحقيقة بشكل قوى إذا ما دققنا النظر في تطور الفروع الأساسية للصناعة المصرية في الثلاثينيات والأربعينيات مثل العزل والنسـيج والأسمنت والسكر، ويتجلى هذا بوضوح أكثر في مجموعـة بنك مصر ومجموعة أحمد عبود. كما غدت صفوة العناصر الرأسمالية التي تسيطر على ميدان الصناعة والمال والتجارة، بالإضافة إلى العناصر الأجنبية المتحكمين في مسائل الحيـاة السياسية. ونضيف في هذا الإطار أنـه بقـدر مـا كانـت

---

[1] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية ...، مرجع سابق، ص ص ١٦١ – ١٦٦٣.

البرجوازية المصرية تكتسي الصفة الاحتكارية كانـت فـي الوقت نفسه تفقد هويتها القومية والوطنية. وتذهب برضـاء خاطر إلى الاتحاد الوثيق مع الاحتكارات الأجنبيـة. ولعـل أبرز مثال على ذلك تأسيس الاتحاد المصري للصناعات في عام ١٩٢٤، الذي جمع بين البرجوازيـة المصـرية ورأس المال الأجنبي في مصالح مشتركة، بالإضافة إلى الخاصتين السابقتين فإن البرجوازية المصرية كانت تسعى إلى تـدوير رأسمالها في المشروعات غير الإنتاجية مثل شراء الأراضي وبناء الفنادق والمطاعم والملاهي والاشتراك فـي عمليـات التهريب والمضاربات،÷ تلك المجالات التي كانت تدر عائدا سريعا وفاحشاً، كما أن مشروعاتها التي أقامتها كانت تتميـز بصغر حجمها وضعفها الاقتصادي[١].

وعلى هذا يمكن القول بأن هذه الطبقة التي نمت على وسادة الرأسمالية العالمية كانت ذات مصالح مترابطة معها، بل ومتكئه بصورة مباشرة على المصالح الإمبرياليـة، ثـم

---

[١] سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ...، مرجع سـابق ، ص ص ٢٣ – ٢٤. وأيضاً: بريماكوف وبليابييف، مصر في عهد عبد الناصر، مرجع سابق ، ص ص ٨ – ١٢

انخرطت فيها. بمعنى آخر أن علاقات الإنتاج التـي كانـت الطبقة المسيطرة تسطرها لاستغلال الجماهير الشعبية، كانت علاقات مكملة لبنية التبعية، إذ كانت ترتبط عضويا بتبعيـة مصر للسوق الرأسمالي العالمي، ومتعمدة بصـورة خاصـة على علاقات التبعية السياسية والاقتصادية أحادية الجانب مع بريطانيا[١].

وإذا كانت هذه الفترة قد أصابت الطبقات العليا سواء في الريف أو الحضر براوجا واضحاً، فإن هذا الوضـع لـم يكن كذلك بين الطبقات الوسطى ، إذ كانت هذه الطبقة تقسم بعدم الاتصال يبين مستوياته، ناهيك عن أنها كانت تمثل سدا فاصلا بين الجماهير والطبقة المسيطرة.

إن تطور العلاقات الإنتاجية خاصة في مصر التابعة باتجاه علاقات السوق إبان فترة ما بين الحربين العـالميتين، وبدرجة خاصة وقت الحرب العالمية الثانية، فقد تطور جهاز الدولة، ومن ثم تضخم أعداد هـذه الطبقـة نتيجـة زيـادة المشروعات والتوسع في التعليم. وعلى الرغم مـن تعـاظم

---

[١] محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر ...، مرجع سـابق، ص ص ٤٠ – ٤١.

أعداد الطبقـة الوسـطى ، إلا أن الوضـع الاقتصـادي – الاجتماعي لهما كان مزعزعا للغاية. فبسبب سيطرة المصالح الكبيرة والاحتكارية على الحياة الاقتصادية للـبلاد، تـردت أحوال الطبقة البينية. وإذا كان ما سبق يخص أوضاع الطبقة البينية في الحضر، فإن أوضاعها في الريف لا تختلف كثيرا عن أوضاع الحضر، اللهم فيما يتصل بالشريحة العليا منهـا التي تعتبر بحكم موقعها جزاء متمما للبرجوازية الكبيرة[1].

وبالنسبة للجماهير البروليتارية وأشـباههم فنجـدهم يشكلون الأكثرية العددية سواء في الريف أو فـي المدينـة، والذين يقع عليهم الاستغلال من كل جانب.

وبالنظر إلى طبقة الفلاحين التي خرجت من تحـت ربقة العلاقات الإقطاعوية ( شبه الإقطاعية ) التـي كانـت تعمل على إبقائهم في الأرض وتجذبهم إلى مالكها، نجـدهم مجردين من كل ما يمكنهم من القيام بأي عمل مسـتقل، ولا يملكون سوى ربع قوة عملهم، ويمثلون ١/٣ سكان الريـف. وهناك من الفلاحين الذين يملكون عددا ضعيفا من القراريط

---

[1] سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ...، مرجع سابق، ص ٤٦.

التي تميزهم عن المعدومين من الفلاحين ولكنهم لا يختلفون كثيرا عن سابقيهم، إذ يتحدون معهم في بيع قـوة عملهـم. وتشكل هذه الفئة حوالي ٦% من سكان الريف. لقد بلغ عدد الفلاحين في مصر في عام ١٩٤٧ حوالي ١٤ مليون فـلاح من جملة ١٩ مليون نسمة. وكانت الزراعة تشـكل ركيـزة الاقتصاد القومي في مصر عشية الثورة، لذا نجدها قد ارتبط بها ما لا يقل عن ٧٥% من سكان البلاد. وعلى الرغم مـن الكم الهائل من عدد الفلاحين، فهناك أكثر من ثلثهم بقي دون عمل وخضعوا لشروط قاسية في الحياة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن فقراء الفلاحين كانوا يشكلون في مجموعهم ٧٢,٢% من عدد الفلاحين. وتكونت من فقراء الفلاحين مع جزء من المعدمين، طبقة تزرع الأرض بنظام المشاركة بلغ مقـدارها من ١,٧ إلى ٢ مليون فلاح. وبالإضافة إلى ذلك كان يوجـد طبقة واسعة من الإجراء والعمال الزراعيين الذين أما أبعدوا عن الأرض أو أفلسوا، والذين عانوا أبشع أنواع الاستغلال، فكان يقدر أعدادهم بحوالي ١,٩٠٨٠٠٠ فـي عـام ١٩٣٧، وفي عام ١٩٤٧ بلغوا ١,٧٤٣,٠٠٠ فلاح[1].

---

[1] المرجع نفسه، ص ١٧. وأيضاً:

ويقول سيرانيان " إنه حتى عـام ١٩٥٢، اسـتمرت عملية تجريد الفلاحين من أراضيهم بشكل مكثـف، فمـثلاً ازداد عدد صغار الفلاحين وفقا للإحصائيات الرسـمية فـي الفترة من ١٩٣٧ حتى عـام لمقـدار ٢٦٣,٤٠٠ وخـلال السنوات من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٥٢ بمقدار ١٤,٠٠٠، كما تناقص عدد الفلاحين بشكل مطرد مـع تجزئـة الملكيـات الصغيرة، واشتد الفقر بسرعة كبيـرة نسـبياً فـي الريـف المصري في الفترة ما بين الحربين العالميتين وبالتالي تزايد عدد البروليتاريا الزراعية، وأساساً عن طريق تناقص عـدد المستأجرين ... فكان الفلاح يقاسى أبشع أنواع القهـر مـن الاستغلال المزدوج من جانب الرأسمالي المحلية والأجنبيـة في مجال الري والافتراض والتسويق[1].

ولمعرفة الوضع المتدني للفلاحين، لتقديرات محمود عبد الفضل لتطور عدد الأسر المعدمة في الريف المصـري كما هو موضح بالجدول رقم ( ٢ )، نجد أنه في عام ١٩٢٩

---

محمود حسين، صراع الطبقات في مصر ...، مرجع سابق، ص ٥٢

[1] سيرانيان، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ...، المرجع السابق، ص ٢٠ .

بلغت جملة السكان ١٠٥٧٩ نسمة، كانت جملة الأسر الريفية ٢١١٦ أسرة، وأن جملة عدد الأسر الحائزة للأرض ١٢٠٧ أسرة، وأن مجموع الأسر المعدمة ٥٠٨ أسرة، ونسبة هـذه الأسر من جملة الأسر الريفية ٢٤% وبعد عشـر سـنوات أضحى عدد سكان الريف حوالي ١١١٦٤ نسمة وأن عـدد الأسر الريفية أصبح ٢٣٣٣ أسرة، كانت الأسر المعدمة فيها ٢٧٩ أسرة، ونسبتهم من إجمالي السكان حـوالي ٣٨%، أي بزيادة قدرها ١٤% عن العقد السـابق. وفـي عـام ١٩٥٠ تزايدت نسبة هذه الأسر ( أقصد المعدمة ) بحوالي ٦% عن العام السابق أي أصـبحت حـوالي ٤٤% وهـذا التزايـد المضطرد في عدد الأسر المعدمة يمكننا إسناده إلـى ثلاثـة عوامل بنائية: أولاها فرض ريع مرتفع جدا لـلأرض مـن كبار ملاك الأرض، وسيطرة هؤلاء على المـوارد الماليـة نتيجة مركزهم الاحتكاري. وثاني هذه العوامل، احتكار كبار الملاك لمعظم القروض بينما بقي صغار الفلاحـين خـارج نطاق خدمات سوق الائتمان الحديث، لذا سعى هـؤلاء إلـى الاقتراض بفائدة تصل إلى أكثر من ١٠٠% في السنة، ممـا أدى إلى ضعف الدخل للفلاحين الصغار ومـن ثـم تـراكم

المديونية، وفي النهاية إلى بيع أراضيهم أو رهنها. أما آخـر هذه العوامل فتدور حول المضـاربة الشـديدة فـي سـوق الأرض، والتي أدت إلى ارتفاع أسـعارها دون أي زيـادة إنتاجية، حيث أن الأرض كانت تشتري ليس للإنتاج أو توليد الدخل، وإنما كان اقتنائها رمزا للوجاهة وطريقـاً للسـلطة والنفوذ، إذ كانت السلطة السياسية والقوة الاقتصادية وجهين لعملة واحدة.

## جدول رقم ( ٢ ) يوضح تطور أعداد الأسر المعدمة

## في الريف المصري قبل الثورة(*)

| السنة | جملة سكان الريف | جملة عدد الأسر الريفية | جملة عدد الأسر الحائزة | جملة عدد الأسر المعدمة | نسبة الأسر المعدمة إلى إجمالي الأسر الريفية% |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٢٢٩ | ١٠٥٧٩ | ٢١١٦ | ١٢٠٧ | ٥٠٨ | ٢٤ |
| ١٩٣٩ | ١١٦٦٤ | ٢٣٣٣ | ٩٩٣ | ٨٨٧ | ٣٨ |
| ١٩٥٠ | ١٣٧٠٠ | ٢٧٤٠ | ٩٩٧ | ١٢١٧ | ٤٤ |

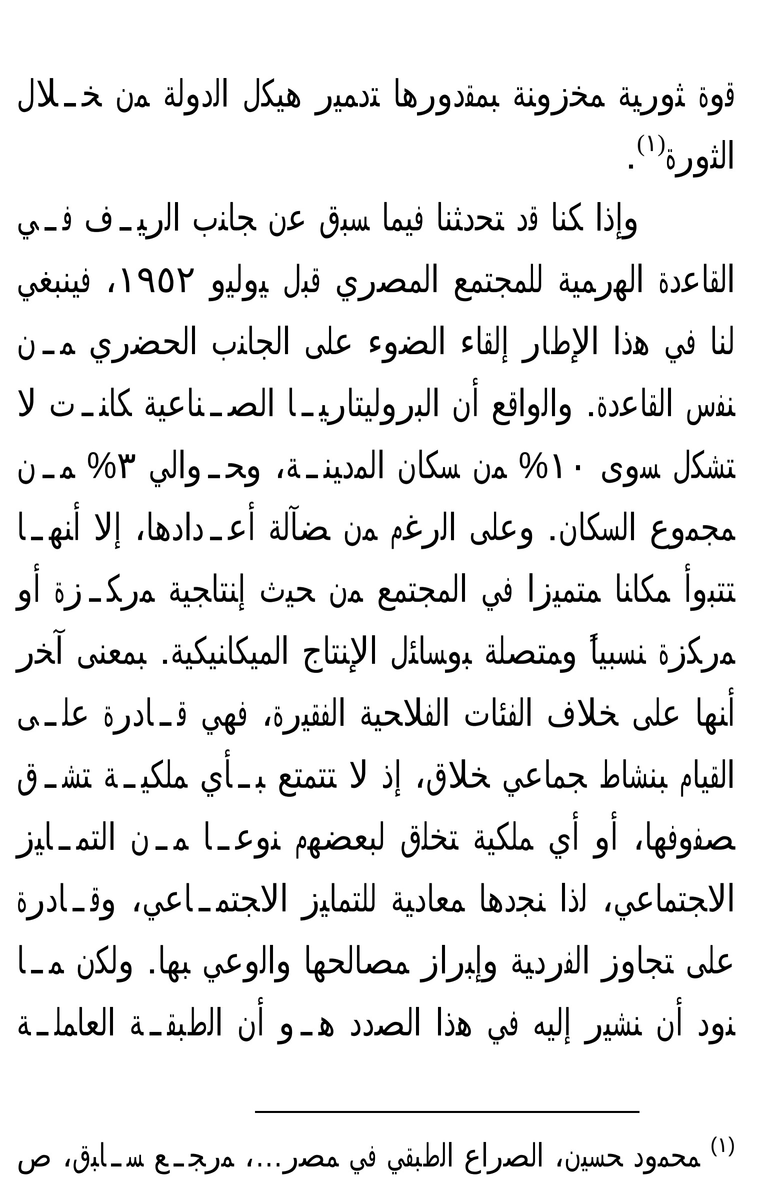
والحقيقة أنه نتيجة للفقر المدقع والحاجة الشديدة التي لاقاها الفلاحون في الريف، تكون في النهاية تيار هجرة قوى إلى المدينة مجرد من كل رأس مال ومن كل وسيلة للعمـل، أو حتى من أي عمل ثابت. والواقع أن الخروج الريفي إلـى الحضر حينما تم في بداية كان هربا مـن الحاجـة والفقـر

---

(*) المصدر: محمود عبد الفضيل، التحويلات الاقتصادية والاجتماعيـة في الريف المصري ( ٥٢ – ١٩٧٠ )، دراسة فـي تطـور المسـألة الزراعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولـى ،القـاهرة، ١٩٧٨، ص ١٢.

وسعيا وراء العمل والمال وبريق المدينة. ولكن لم يكن حال المهاجرين إلى المدينة أسعد حظا إذ ظـل يطـاردهم الفقـر والمرض، وبقي ثلث من هاجر دون عمل. وحتى من عمـل منهم فلم يجد سوى القطاعات الهامشية أمامه لكي تستوعبه، فعملوا في أحقر الأعمال ( الباعة المتجولون، خدم المنـازل، البوابون ...الخ ) أو ما يطلق عليه بالأعمال الهامشية الرثة.

وهؤلاء جميعاً كانوا يشكوا أكثر من نصف سـكان المدن. ويرى محمود حسين أن هؤلاء يعبرون عـن وضـع انتقالي محجوز – كما أن الطبقة المسـيطرة متجهـة إلـى الطريق الرأسمالية دون أن تصلها بعد، فإن هذه الجماهير في طريقها إلى البروليتاريا دون أن تكون في وسعها الانضـمام إلى هذه الطبقة الثورية. وذلك راجع بالضرورة إلى عجـز النظام السائد عن استيعابها في سياق إعادة الإنتاج الموسـع للرأسمال. ويري محمود حسين أنه برغم أن هذه الطبقة تقف بعيداً عن إطار العلاقات الطبقية، ألا أنها تشترك مع الطبقات المشتغلة. فهي بحكم موقعها خارج النظام فهي قادرة علـى إدانته، ومن ثم تغييره بالعنف. وبمعني آخر، فهو يرى أنهـا



قوة ثورية مخزونة بمقدورها تدمير هيكل الدولة من خلال الثورة[1].

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن جانب الريف في القاعدة الهرمية للمجتمع المصري قبل يوليو ١٩٥٢، فينبغي لنا في هذا الإطار إلقاء الضوء على الجانب الحضري من نفس القاعدة. والواقع أن البروليتاريا الصناعية كانت لا تشكل سوى ١٠% من سكان المدينة، وحوالي ٣% من مجموع السكان. وعلى الرغم من ضآلة أعدادها، إلا أنها تتبوأ مكانا متميزا في المجتمع من حيث إنتاجية مركزة أو مركزة نسبياً ومتصلة بوسائل الإنتاج الميكانيكية. بمعنى آخر أنها على خلاف الفئات الفلاحية الفقيرة، فهي قادرة على القيام بنشاط جماعي خلاق، إذ لا تتمتع بأي ملكية تشق صفوفها، أو أي ملكية تخلق لبعضهم نوعا من التمايز الاجتماعي، لذا نجدها معادية للتمايز الاجتماعي، وقادرة على تجاوز الفردية وإبراز مصالحها والوعي بها. ولكن ما نود أن نشير إليه في هذا الصدد هو أن الطبقة العاملة

---

[1] محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر...، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٦ .

المصرية نشأت في وعاء البرجوازيـة سـواء المحليـة أو الأجنبية الأمر الذي يعني أنه مع كل نمو للرأسمالية كانـت الطبقة العاملة تنمو أيضاً.

## رابعاً: الدولة والبناء الاجتماعي في الحقبة الناصرية:

الاستمرارية والتحول يثور جدل حاد بين الدارسـين حول تحديد طبيعة الدولة وعلاقات الإنتاج السائدة في الفترة الناصرية. فهناك من يرى أنها استمرار للـنمط الرأسـمالي التابع خاصة في الفترة المنحصـرة بـين عـامي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ وكوكبة أخرى تذهب إلى أن هذه الفتـرة – أي مـن ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ – شهدت مرحلتين متمايزيتين، الأولـى تعرف باسم مرحلة التدخل المباشر في النظـام الاقتصـادي ( ١٩٥٢ – ١٩٥٦ )، والثانية مرحلة رأسمالية الدولة ( من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ ) وهناك فريـق يـرى أنهـا مرحلـة الرأسمالية الوطنية. وفريق رابع يذهب إلى أنهار رأسـمالية الدولة القائدة. وعلى النقيض من هؤلاء فثمة مجموعة نـرى أنها رأسمالية الدولة التابعة.

لقد عرفت المرحلة الأولى من تجربـة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ التدخل غير المباشر من الدولة في عمليات التنميـة الاقتصادية. والواقع أن مجموعة الضباط الأحـرار الـذين جاؤوا إلى الحكم لم يكن في جعبتهم أي برنامج واضح فيمـا عدا المبادئ الستة التي أعلنت في فجر حركتهم، تلك المبادئ التي سعت إلى تهـديم الأسـس الاقتصـادية والاجتماعيـة للرأسمالية الزراعية المسيطرة والقائمة في المجتمع، بهـدف إعادة تشكل نمط العلاقات الاجتماعية السائدة، وتهيئة المناخ لعمليات الاستثمار[1]. ولكن برغم كل ذلـك فـإن الضـباط الأحرار لم يتخلصوا من دائرة نمط الإنتاج القائم، إذ باتوا في هذه الفترة أسيرين لنمط الإنتاج القائم عشية حركتهم، فضـلاً عن عدم امتلاك ناصية قوانينه نتيجة التناقض المباشر بينهم وبين السلطة التقليدية التي كانت قائمة آنذاك. لذا نجدهم أمام هذه القضية عملوا بسرعة على شق صفوف القوى السياسية ( الأحزاب ) القائمة والمرتبطة بالطبقة المسـيطرة، وقمـع

---

[1] نادية رمسيس، النظرية الغربية والتنمية العربية، في: التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، عادل حسين " مشـرفا " مركـز الدراسـات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ،بيروت، ١٩٨٤، ص ١٨٧.

التشكيلات النقابية والسياسية المرتبطة بها وحتى المرتبطـة بالبروليتاريا ( حادث إعدام خميس والبقري )[1].

لذا يمكن القول إن هذه الفتـرة ( ٥٢ – ١٩٥٦ ) لا تعدو أن تكون مجرد ذبذبات متفاوتة الشدة حول اتجاه عـام غالب هو الاتجاه الرأسمالي. ومع أنـه قـد حـدث بعـض التغيرات في هيكل البنية الاجتماعية، إلا أن هذه التغيرات لم تحدث قطعية كلية مع النظام القائمة، وذلك راجع إلى سببين: الأول هو قدرة القوى الرأسمالية على التكييف والتلاؤم مـع الظروف المتغيرة وطاقتها على احتواء القوي الساعية إلـى التغير، بل وتفريغ خطوات التغير من مضمونها الحقيقي. أما السبب الآخر فيرجع إلى ضعف القـوى المناوئـة للتوجـه الرأسمالي تنظيمياً. ففي ضوء ذلك يمكن أن نذهب إلى أنـه برغم الخطوات التقدمية التي أتت بها حركة يوليو ١٩٥٢ في مهدها، إلا أن النظام الذي تكون حتى النصف الثـاني مـن

---

[1] محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر... ، مرجع سـابق، ص ص ١١٢ – ١١٣ .

الخمسينيات لا يزيد عن كونه نظاما للرأسمالية التابعة الـذي تسعى فيه الدولة إلى تدعيم القطاع الخاص دون تغييره[1].

لقد تمتعت الفترة الأولى من حركـة يوليـو ١٩٥٢ حتى منتصف الخمسينيات بمشاركة بين السلطة القديمة عشية ١٩٥٢ ( تحالف كبار ملاك الأرض ورأس المـال الكبيـر والاحتكارات ورأس المال الأجنبي ) وبين العسكريين قـادة حركة يوليو ١٩٥٢، وأقل أنه سادت ما يسـمى بازدواجيـة السلطة بين السلطة القديمة والسلطة الجديدة. وجدير بالـذكر أن السلطة القديمة كانت ترتكز على مجلس الوصـاية علـى العرش المشكل من الزمير محمد عبد المنعم، وبهـي الـدين بركات ( من كبار الملاك الزراعيين ) ورشاد مهنا ( عضو الإخوان المسلمين المرتبط بأسر كبار الملاك )، كما كانـت هذه السلطة ترتكن إلى مجلس الوزراء برياسة على مـاهر " باشا " أحد أقطاب السلطة القديمـة ( سياسـياً واقتصـادياً )

---

[1] إبراهيم العيسوي، ثلاث مستقبلات مصرية بديلة ...، مرجع سابق، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٦ وأيضاً: لنفس المؤلف، انفجار سكاني أم أزمـة تنمية ، دراسة في قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر، دار المستقبل العربي، طبعة أولى القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٢٧.

والوزراء الفونس جريس وزير الزراعة وأحد كبار الملاك، والدكتور زهير جرانه وزير الشئون الاجتماعية والعمل وهو محامي أحمد عبود باشا. أما السلطة الجديدة فكانت تقوم على تنظيم الضباط الأحرار الذي يرأسه محمد نجيـب ويتـولى زعامته الفعلية جمال عبد الناصر. إن المشاركة بين السلطة القديمة والسلطة الجديدة لدليل دامغ على استمرارية الظاهرة الرأسمالية في المجتمع المصري حتى بعد أن هبـت ريـاح التغيير، وكذا تعد عاملاً مهما في تفسير استمرارية الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في المجتمع المصري قبل يوليو ١٩٥٢. وحتى بعد انتقال السلطة من يد التحالف الرأسـمالي التابع إلى يد العسكريين، وأما الإصلاح الزراعي، وتأميم قناة السويس، وتمصير البنوك، وتوجيـه الضـربات المتتاليـة للرأسمالية الكبيرة والمتوسطة، فإن هذه التغيرات لم تحـدث تغيرا واضحاً في الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجيـة، كمـا أنها لم تقطع مل أواصر العلاقات الاستغلالية، كما أنها لم تلغ عملية التوالد المستمر للرأسمالية، أو بالأحرى لم تجتثها من الجذور، كما أنها لم تلغ عملية التوالد المستمر للرأسمالية. لقد شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر فـي هـذه

الفترة تعايشا لأشكال متعددة، بل ومتنـاقض مـن أسـاليب الإنتاج، وترابطاً عضويا بين البرجوازية المصرية الجديـدة والسلطة القديمة ( الرأسمالية المحلية والأجنبية )[1].

وإذا كنا في السطور السابقة قد حاولنا التعرف على طبيعة الدولة ونظامها الاجتماعي من خلال السائد والعلاقات الإنتاجية بدءاً من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦، فإنه في هذا الإطـار يتبقى لنا محاولة التعرف علـى طبيعـة الدولـة ونظامهـا الاجتماعي من خلال نمط الإنتاج السائد في مصر والعلاقات الإنتاجية التي تحكمها بدءاً من ١٩٥٦ حتى نهايـة الحقبـة الناصرية. وتتميز هذه الفترة ببداية تقويـة سـلطة الدولـة واحتكارها السياسي الداخلي خاصة بعـد أن أتـاح الـدعم الشعبي الذي اكتسبته السلطة القائمـة، مضـافاً إليـه فشـل العدوان الثلاثي على مصر تحت وطأة الاتجـاه السـوفيتي

---

[1] ط . ث شاكر، قضايا التحرر الوطني والثـورة الاشـتراكية فـي مصر... ، مرجع سابق، ص ص ٧ – ٩ ... وحول هـذا الموضـوع يمكن الوجوع إلى.

Abdel-fadil M., The Polotocal Ecomno my of Nassirism: Study in employment and income distribution and income distribution policies in urban Egypt, Cambridge univ. press, London, ١٩٨٠ , p- ١٠٧

الجديد والضغط الأمريكي على إنجلترا وفرنسا وإسرائيل[*].
لقد منحت الظروف العالمية والداخليـة للسـلطة السياسـية الجديدة فرص المناورة الداخلية والخارجية، ومن ثم اكتساب درجة من الاستقلال الاقتصـادي وإنشـاء قطـاع الدولـة الاقتصادي وتدعيم سيطرة الدولة علـى الممتلكـات التـي صودرت عقب العدوان، ونشوء ما يسمى ببرجوازية الدولة التي سمحت لها الطبقة المسيطرة بالنمو نتيجة للحماية التـي وفرتها لها. ويمكن القول في هذا المقام أن عام ١٩٥٦ يعـد البداية الأولى لنمو ما يسمى ببرجوازية الدولة.

وإذا كانت السلطة الجديدة وبرجوازية الدولة منذ عام ١٩٥٦ قد بدأت ترث وتحل محل البرجوازية والاحتكـارات الأجنبية غداة عمليات التمصـير ولاسـيما فـي مجـالات المقاولات والتشييد والاستيراد والتصدير والتجارة الداخليـة والمهن الحرة وبدءاً مـن ذلـك العـام ( ١٩٥٦ ) وجـدت الحكومة الجديدة صعوبة في توفير الاسـتثمارات اللازمـة لتدوير عجلة الإنتاج في القطاعات الممصرة، لذا نجدها كانت

---

[*] راجع في ذلك: محمد حسنين هيكل: ملفـات السـويس ... حـرب الثلاثين سنة مؤسسة الأهرام، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٨٦ .

في مأزق يهددها ولم يكن أمامها إلا أحد أمرين: إما أن تعلن فشلها، أو أن تبحث عن بديل. فرأت الثاني واختارت طريق رأسمالية الدولة الذي به احتكرت برجوازية الدولة والطبقـة الحاكمة القسم الأكبر من الوظائف الاقتصـادية والسياسـية المؤثرة التي كانت تقع على كاهل المشروع الخاص. وتعتبر قرارات يوليو ١٩٦١ هي النقلة المتممة لعملية التحول إلى ما يسمى برأسمالية الدولة، والتي فيها بدأت الدولة تتحول مـن مجرد جزء من البنية الفوقية في المجتمع إلـى جـزء مـن علاقات الإنتاج، أي من قاعدة المجتمع الاقتصادي بـذاتها. بمعنى آخر أصبحت الدولة بصفة مباشرة تقوم بتوجيه النشاط الإنتاجي والتحكم في عملية إعادة الإنتاج، وكذا في توزيـع الفائض الاقتصادي[١].

وعلى الرغم من قيام الدولة بعملية توزيع الفـائض الاقتصادي والتحكم في العملية الإنتاجية، إلا أن القطاعـات

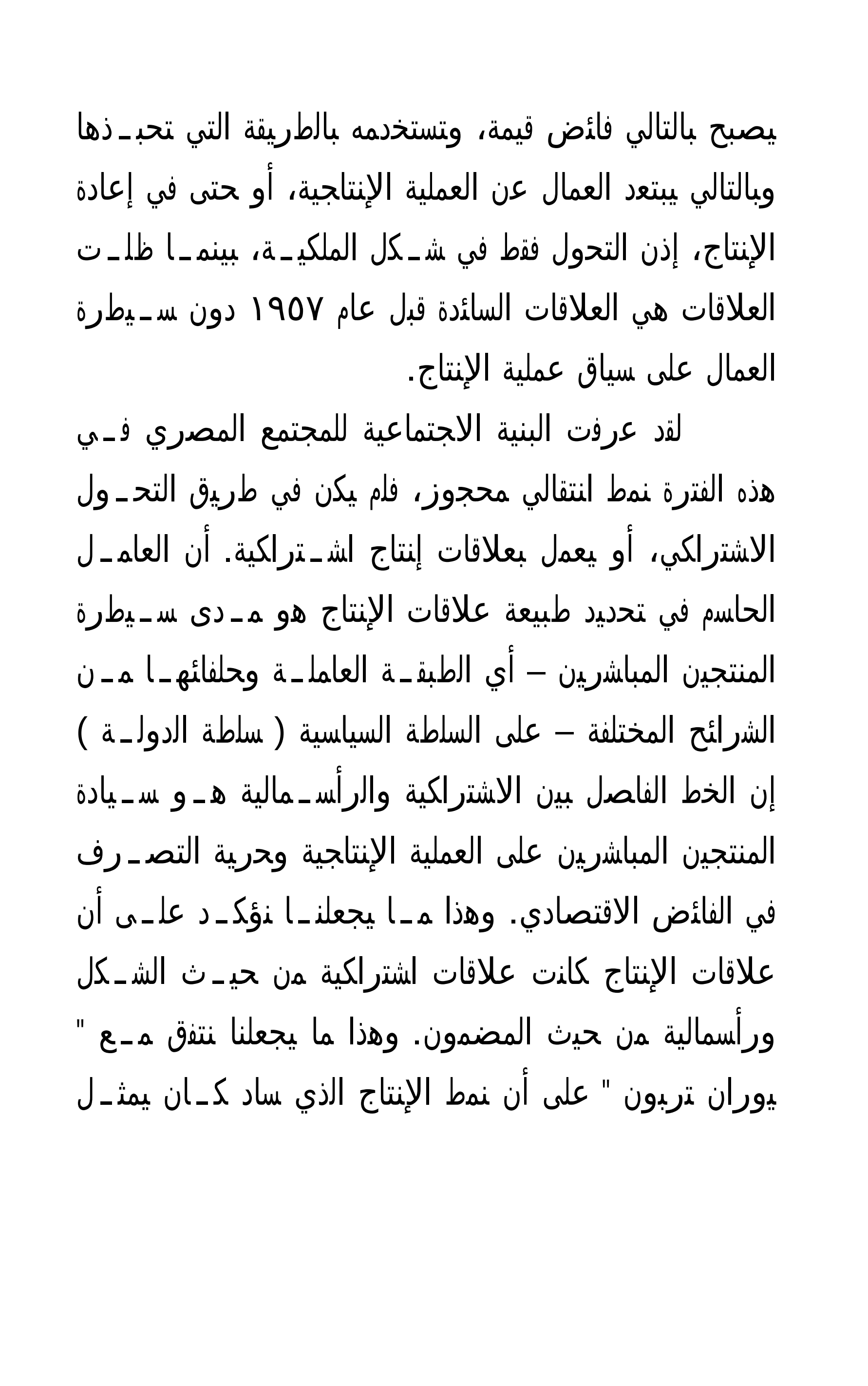
---

[١] إبراهيم العيسوي، ثلاث مستقبلات مصرية بديلة ...، مرجع سابق، ص ٢٢٦ راجع أيضاً:
عادل غنيم، النموذج المصري الرأسمالية الدول التابعة مرجع سـابق، ص ١٠٦ .

التي خضعت لملكية الدولة كانت العلاقات الإنتاجيـة فيهـا تحمل طابعا مزدوجا سواء من حيث الشكل أو الموضـوع. فهي من حيث الشكل اكتسبت ملمحا اشتراكيا، أما من حيـث الموضوع فقد اتخذت طابعاً رأسمالية،أي أنها كانت علاقات رأسمالية من حيث المضمون لأن السـيطرة الفعليـة علـى العملية الإنتاجية من قبل المنتجين المباشرين أو حتى ممثليهم الحقيقيين لم تتحقق، كما أن السلطة السياسية بقيت فـي يـد عناصر أخرى غير الجماهير، وأن العمال ظلوا بعيدا عـن الإدارة الفعليـة لعمليـة الإنتـاج، التـي ظلـت فـي يـد البيروقراطيين والضباط المسرحين من الخدمة " أهل الثقـة "[1]. وهذا ما جعل البعض يرى أن هذا الدرب لا يمكـن أن يكون طريقا رأسمالية، حيث أوصدت الدولة المالكة لوسـائل الإنتاج الرئيسية الطريق في وجه الرأسمالية. فالطبقة الحاكمة التي سيطرت على عملية الإنتاج لا تدفع للمنتجـين إلا قـوة عملهم. وتنفرد بالباقي من القيمة الناشئة عن قوة عملهم الذي

---

[1] محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر ...، مرجع سـابق، ص ص ١٧٨ – ١٨٠ وأيضاً: إبراهيم العيسوي، مستقبل مصر ...، مرجع سابق، ص ٤٠ .



يصبح بالتالي فائض قيمة، وتستخدمه بالطريقة التي تحبذها وبالتالي يبتعد العمال عن العملية الإنتاجية، أو حتى في إعادة الإنتاج، إذن التحول فقط في شكل الملكية، بينما ظلت العلاقات هي العلاقات السائدة قبل عام ١٩٥٧ دون سيطرة العمال على سياق عملية الإنتاج.

لقد عرفت البنية الاجتماعية للمجتمع المصري في هذه الفترة نمط انتقالي محجوز، فلم يكن في طريق التحول الاشتراكي، أو يعمل بعلاقات إنتاج اشتراكية. أن العامل الحاسم في تحديد طبيعة علاقات الإنتاج هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين – أي الطبقة العاملة وحلفائها من الشرائح المختلفة – على السلطة السياسية ( سلطة الدولة ) إن الخط الفاصل بين الاشتراكية والرأسمالية هو سيادة المنتجين المباشرين على العملية الإنتاجية وحرية التصرف في الفائض الاقتصادي. وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن علاقات الإنتاج كانت علاقات اشتراكية من حيث الشكل ورأسمالية من حيث المضمون. وهذا ما يجعلنا نتفق مع " يوران تربون " على أن نمط الإنتاج الذي ساد كان يمثل

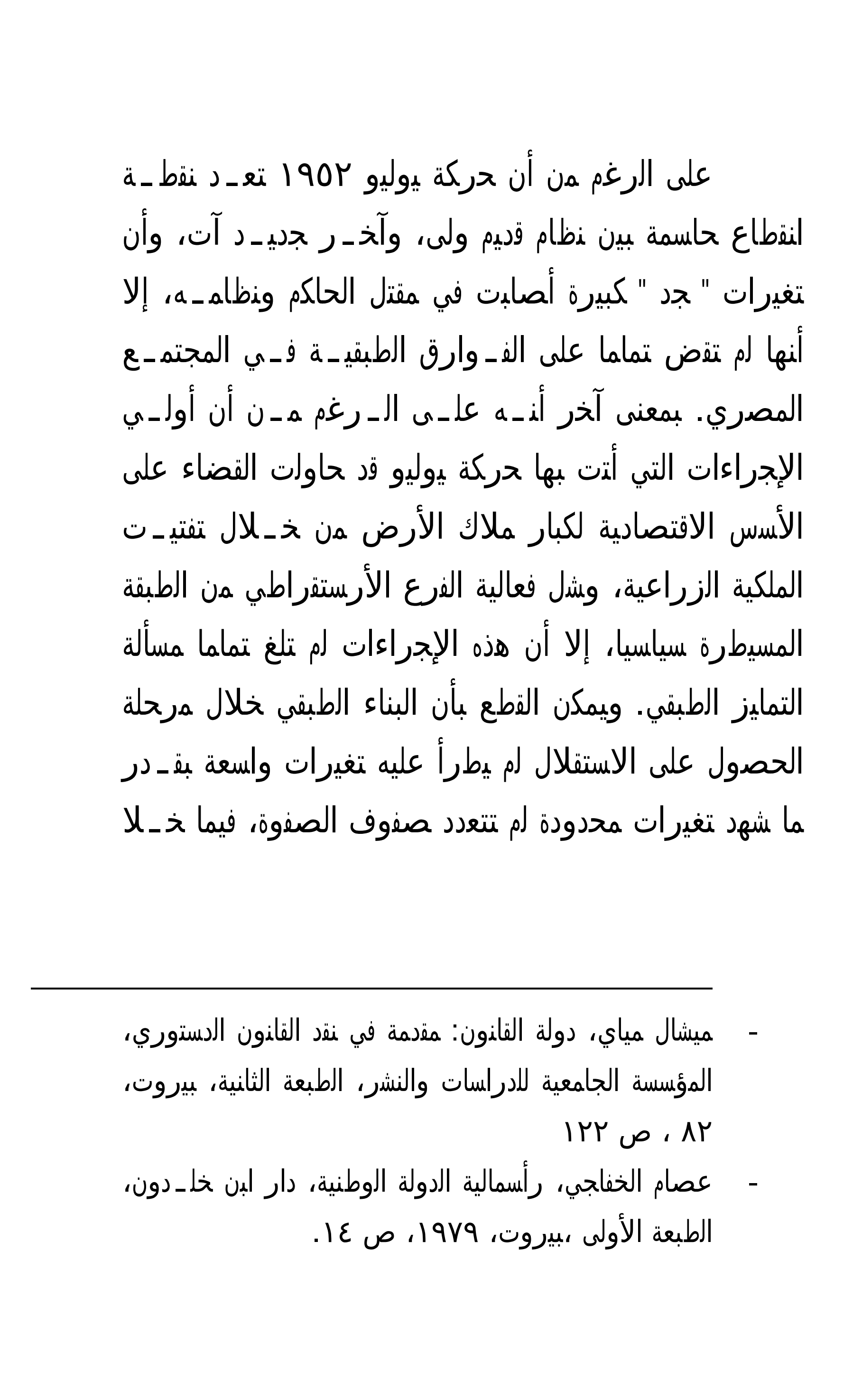
الدولتية[*] " Statism " أو ما نقول عنه نمط إنتاج الدولـة " The State Mode of Production " الذي يعتمد بشـكل جوهري على سيطرة السياسيين والبيروقراطيين والعسكريين على العملية الاقتصادية والسياسية في الدولة، كما أن نمـط إنتاج الدولة يعتبر ملاذا جديدا للطبقة الحاكمة، ويعتمد بشكل كبير على الطابع الطبقي لجهاز الدولة والتدخل الحكومي في الفروغ الاقتصادية في ظروف تاريخية محـددة. أو بمعنـى آخر أن نمط إنتاج الدولة هو نموذج يعتمد على دفع عمليـة التنمية لتخلي المكان إلى عملية ونمط أرقى من النمط السائد، كما أن تدخل الدولة في المناشط الاقتصادية المختلفة لا بـد وأن يرتبط بعنصر التمثيـل الطبقـي للدولـة، والمصـالح الاجتماعية التي تظهر والأخرى التي تموت وتفنى[١].

---

[*] يشير تعبير الدولتية أو الدولانيـة بتركيـز السـلطة الاقتصـادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة.

[١] حول ذلك يمكن الرجوع إلي:

- يوران تربون، سلطة الدولة: حول ديالكتيك الحكم الطبقـي، ترجمة عبد ا خالد، دار المـروج، بيـروت، ١٩٨٥، ص ١٠١



على الرغم من أن حركة يوليو ١٩٥٢ تعـد نقطـة انقطاع حاسمة بين نظام قديم ولى، وآخـر جديـد آت، وأن تغيرات " جد " كبيرة أصابت في مقتل الحاكم ونظامـه، إلا أنها لم تقض تماما على الفـوارق الطبقيـة فـي المجتمـع المصري. بمعنى آخر أنـه علـى الـرغم مـن أن أولـي الإجراءات التي أتت بها حركة يوليو قد حاولت القضاء على الأسس الاقتصادية لكبار ملاك الأرض من خـلال تفتيـت الملكية الزراعية، وشل فعالية الفرع الأرستقراطي من الطبقة المسيطرة سياسيا، إلا أن هذه الإجراءات لم تلغ تماما مسألة التمايز الطبقي. ويمكن القطع بأن البناء الطبقي خلال مرحلة الحصول على الاستقلال لم يطرأ عليه تغيرات واسعة بقـدر ما شهد تغيرات محدودة لم تتعدد صفوف الصفوة، فيما خـلا

---

- ميشال مياي، دولة القانون: مقدمة في نقد القانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ٨٢ ، ص ١٢٢
- عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلـدون، الطبعة الأولى ،بيروت، ١٩٧٩، ص ١٤.

خطوات ليست واسعة علـى القاعـدة العريضـة ( العمـال والفلاحين )[1].

لقد وجهت قوانين الإصـلاح الزراعـي ضـربات قاصمة لعلاقات الإنتاج الإقطـاعيون ( شـبه الإقطاعيـة ) والنفوذ السياسي والمواقع الاقتصادية التي كان يحظـى بهـا كبار الملاك. لقد كانت إجراءات الإصلاح الزراعـي الأول

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول قوانين الإصلاح الزراعي يمكن مراجعـة المصادر التالية:

- محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري...، مرجـع سـابق، ص ١١.
- إبراهيم سعد الدين ، التغيرات الأساسية في هيكل الرأسـمالية في مصر، قضايا فكرية ، العدد ٣، القـاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٤ – ٤٥ .
- سعد الدين إبراهيم، المشروع الاجتماعي لثورة يوليـو، فـي مصر والعروبة وثورة يوليو ، مرجع سابق، ص ١٣٢.
- على محمود أبو ليلـة، الإصـلاح الزراعـي والتحـولات الاجتماعية في الريف المصري في: ندوة التحولات في المجتمع الريفي ، دراسة مقارنة بين مصر وتونس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية ، المركـز الفرنسـي للتوثيـق والدراسـات الاقتصـادية والقانونيـة والاجتماعية ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ص ١٣ – ١٤ .

تدور حول توجيه ضربة قاضية لطبقة كبار مـلاك الأرض الزراعية التي سيطرت على مراكز السلطة في العهد الملكي ومن ثـم تطـوير علاقـات الإنتـاج الإقطاعويـة ( شـبه الإقطاعية ) التي كانت تقف حجر عثرة أمام تطوير وتحرير قوى الإنتاج. لقد نصت القوانين الأساسية التي جاء بها قانون الإصلاح الزراعي الأول في سبتمبر ١٩٥٢ على ألا تزيـد حيازة الفرد عن مائتي فدان، بالإضافة إلى مائة فدان أخرى للأولاد القصر بحيث لا يزيد مجموع ما يجوز الفرد وأسرته على ثلاثمائة فدان، على أن تقوم الدولة بتوزيع باقي الأرض على صغار الفلاحين. كما أن القانون سمح لكبار الملاك ببيع جزء من الأراضي الزائدة عن هذا الحد بمقتضى فترة زمنية محددة تنتهي في أكتوبر ١٩٥٢ بشرط ألا يباع للأقارب حتى الدرجة الرابعة. وتم تعويض من سـحبت مـنهم الملكيـات الزائدة. وقد قدرت التعويضات بمـا يعـادل سـبعين مـثلا لضريبة الأطيان المقدرة في عام ١٩٤٩ للفـدان فـي عـام ١٩٥٢. أما في القانون الثاني في ١٩٦١، فقد تـم توزيـع الملكيات بصورة أخرى، إذ تم فيه تحديد حيازة الفرد أيضـاً على تخفيض ثمن الأرض الزراعية.

وبالنظر إلى تطور ملكية الأرض الزراعية، نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ يتضح بصورة جلية، أنه بينما ظل النصيب العيني للملكيات الصغيرة إلى جملة الملكيات ثابتا تقريبا ( ٩٤,٤% )، نجد أن نصيبها في الأرض قد ازداد بصورة ملموسة من ٣٥,٤% إلى ٤٦,٤%، أي بزيادة قدرها ١١,٢% من المساحة، ويتضح أيضاً أن عدد الملكيات المتوسطة في الشريحة من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا تزايدت بصورة مرتفعة من ٦ آلاف إلى ٢٢١ ألف مالك، كما طرأ نفس الشيء على الملكيات المتوسطة من ٦٥٠ ألف فدان إلى ٨٠٠ ألف فدان، أي بزيادة تقدر بنحو ٢٣% من المساحة. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى مسألة كسب أراض جديدة عن طريق الشراء التي كان كبار الملاك يعملون للتخلص منها نتيجة لزيادتها عن المسوح به في القانون. ويطرح ذلك حقيقة أساسية مفادها أن الفئات الأخرى من الملكيات المتوسطة من خمسة إلى أقل من عشرة أفدنة، ومن عشرة إلى أقل من عشرين فدانا ظلت دون أي تغير سواء في الحجم أو المساحة. أما كبار الملاك وهم الحائزون

**جدول رقم (٣) يوضح تطور الملكية الزراعية في (١٩٥٢-١٩٥٦)(*)**

| حجم الملكية | التوزيع قبل قانون الإصلاح الزراعي الأول سنة ١٩٥٢ | | | | التوزيع بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الأول | | | | الوضع في عام ١٩٦١ | | | | الوضع في عام ١٩٦٥ | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الملكيات | | إجمالي المساحة | | عدد الملكيات | | إجمالي المساحة | | عدد الملكيات | | إجمالي المساحة | | عدد الملكيات | | إجمالي المساحة | |
| | العدد بالألاف | % | الأفدنة بالألاف | % | العدد بالألاف | % | الأفدنة بالألاف | % | العدد بالألاف | % | الأفدنة بالألاف | % | العدد بالألاف | % | الأفدنة بالألاف | % |
| **الملكية الصغيرة:** | | | | | | | | | | | | | | | | |
| أقل من خمسة أفدنة | ٢٦٤٢ | ٩٤,٣ | ١٢١٢٢ | ٣٥,٤ | ٣٨٤١ | ٩٤,٤ | ٢٧٨١ | ٤٦,٦ | ٢٩١٩ | ٩٤,١ | ٣١٧٢ | ٥٢,١ | ٣٠٣٣ | ٩٤,٥ | ٣٦٩٣ | ٥٧,١ |
| **شرائح الملكيات المتوسطة:** | | | | | | | | | | | | | | | | ٩,٥ |
| من ٥ إلى أقل من ١٠ | ٧٩ | ٢,٨ | ٥٢٦ | ٨,٨ | ٧٩ | ٢,٦ | ٥٢٦ | ٨,٨ | ٨٠ | ٢,٦ | ٥٢٦ | ٨,٦ | ٧١ | ٢,٤ | ٦١٤ | ٨,٢ |
| ١٠ ،، ٢٠ | ٤٧ | ١,٧ | ٦٣٨ | ١٠,٧ | ٤٧ | ١,٦ | ٦٣٨ | ١٠,٧ | ٦٥ | ٢,١ | ٦٢٨ | ١٠,٧ | ٦١ | ١,٩ | ٥٢٧ | ١٢,٦ |
| ٢٠ ،، ٥٠ | ٢,٢ | ٠,٨ | ٦٥٤ | ٠,٩ | ٣٠ | ١ | ٨١٨ | ١٣,٦ | ٢٦ | ٠,٨ | ٨١٨ | ١٣,٤ | ٢٩ | ٠,٩ | ٨١٥ | |
| **شرائح الملكيات الكبيرة :** | | | | | | | | | | | | | | | | ٦,١ |
| ٥٠ إلى ١٠٠ | ٦ | ٠,٢ | ٤٣٠ | ٧,٢ | ٦ | ٠,٢ | ٤٣٠ | ٧,٢ | ٦ | ٠,٢ | ٤٣٠ | ٧ | ٦ | ٠,٢ | ٣٩٢ | ٦,٥ |
| ١٠٠ ،، ٢٠٠ | ٣ | ٠,١ | ٤٣٧ | ٧,٣ | ٣ | ٠,١ | ٤٣٧ | ٧,٢ | ٥ | ٠,٢ | ٥٠٠ | ٨,٢ | ٤ | ٠,١ | ٤٢١ | - |
| ٢٠٠ فأكثر | ٣ | ٠,١ | ١١٧٧ | ٩,٧ | ٢ | ٠,١ | ٣٥٤ | ٥,٩ | - | - | - | - | - | - | - | |
| **المجموع** | **٢٨** | **١٠٠** | **٥٩٨٤** | **١٠٠** | **٤٠٠٨** | **١٠٠** | **٥٩٨٤** | **١٠٠** | **٣١٠١** | **١٠٠** | **٦٠٨٤** | **١٠٠** | **٢٢١١** | **١٠٠** | **٦٤٦٢** | **١٠٠** |

(*) **المصدر:** محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري ...، مرجع سابق، ص ٢٤
ومحمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ...، مرجع سابق، ص ٢٤
وعادل الجيار، سياسات توزيع الدخل في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٥٥ ، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٤

لـ ١٠٠ فدان فأكثر فنجد أن عددهم ظل دون أدنى تغير ( راجع الجدول رقم ( ٣ ) )، إذ ظلت أعدادهم تـدور حول ٥ آلاف مالك. ولكن التغير الذي طرأ عليهم تمثل فـي حجم نصيبهم من الأرض الذي هبط إلى ١٣% مقابل ٢٧% قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعـي الأول. ولكـن هـذه التغيرات اتسعت بشكل أكثر وضوحاً في الفترة الثانية مـن تطبيق الإصلاح الزراعي. وهذا ما يتضح أيضاً من الجدول ( ٣ ) أنه نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعي التي طبقت فـي مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، تم توزيع ٨١٨ ألف فـدان، أي حوالي ١٢,٥% من الأرضي الزراعية على حوالي ٣٤٢ ألف أسرة تضم ١,٧ مليون فرد، أي حوالي ٩ % من سكان الريف في عام ١٩٧٠.

ومن المقطوع به أن الإصلاح الزراعي لم يقف فقط عند تحديد الملكية الزراعية بل أيضاً شمل تنظـيم العلاقـة الإيجارية بين المالك والمستأجر. وهذا جـزء مـتمم للفعـل الأول ( أقصد قانون الإصلاح الزراعي ) لقد ضمنت عملية تقنين العلاقة الإيجارية الحماية القانونية للمستأجر عدم الطرد من الأرض. ووضعت حد أدنى لمدة عقد الإيجـار " ثـلاث سنوات " مع الدورة الزراعية الثلاثية. وفي إطار ذلك يمكن القول أنه نتيجة لإجراءات الإصلاح الزراعي ( تحديد الملكية وتنظيم العلاقة الإيجارية ) حدث تغير واضح في الخريطـة الاجتماعية في الريف المصري، إذ تقلص نفوذ كبار الملاك على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في مقابل التوسع فـي صفوف صغار ومتوسطي الملاك. ولأول مرة يـدخل فـي صفوفهم فئات جديدة من الفلاحين، أي أنه أحـدث حراكـا واسعا في صفوف الفلاحين. إن الحراك الاجتماعي والـذي نتج عن قوانين الإصلاح الزراعي أنطوي علـى تفاصـيل وتكامل جديدين فمع تدني طبقة كبار الملاك كان هنـاك مـا يشبه المتوالية الهندسية لصغار الفلاحين، أي أن الهبوط الذي

أصاب الطبقة العليا في الريف نتج عنه حـراك اجتمـاعي صاعد لحوالي مليوني فلاح.

وإذا كانت القرارات التي أتت بهـا حركـة يوليـو ١٩٥٢ لتصحيح الأوضاع الاجتماعية في الريف المصري قد مست العلاقة الإنتاجية بصورة مباشرة، اتضح أثرهـا فـي تفتيت أوضاع الملكية المتركزة في أيدي فئة قليلة من كبـار الملاك، إلا أن نفس القرارات لم تقترب من أوضاع متوسطي الملاك، أو حتى المعدمين مثل أو عمال التراحيل والعمـال الزراعيين الذين خرجوا من عملية توزيع الأراضي خاليـة الوفاض، الأمر الذي أدى إلى زيادة حركة الخروج الريفـي إلى الحضر، هربا من البطالة الموسمية والمقنعة، بـرغم أن الإصلاح الزراعي قد وفر لهم حدا أدنى من الأجر وتنظيمـاً أفضل لشروط العمل وجـدير بالـذكر أن أوضـاع الأسـر المعدمة التي تعمل بالزراعة في الريف المصري من ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠ قد تناقص بنسبة تقدر بحوالي ١٣,٦% وهـذه نسبة كبيرة إذا ما قورنت بما هو قائم عشية حركـة يوليـو ١٩٥٢، وبالنظر إلى الجدول رقم ( ٤ ).

## جدول رقم ( ٤ ) يوضح عدد الأسر المعدمة في الريف المصري

## ( ٥٠ – ١٩٧٠ )[*] " بالمليون نسمة "

| البيان | ١٩٦١ | ١٩٦١ | ١٩٦٥ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|---|
| سكان الريف | ١٣,٧٠٠ | ١٦,٤٠٧ | ١٧,٥٠٣ | ١٧,٧٨٢ |
| عدد الأسر في الريف | ٢,٧٤٠ | ٣,٢٥٥ | ٣,٣٢٦ | ٣,٥٦٤ |
| عدد الأسر في الريف التـي لا تعمـل بالزراعة | ٠,٢٧٤ | ٠,٤٨٨ | ٠,٤٩٩ | ٠,٥٧٠ |
| عدد الأسر التي تعمل بالزراعة | ٢,٤٦٦ | ٢,٧٦٧ | ٢,٨٢٧ | ٢,٩٩٤ |
| عدد الأسر الحائزة للأرض | ١,٠٠٣ | ١,٦٤٢ | ١,٨٢٧ | ١,٩٢٥ |
| عدد الأسر المعدمة | ١,٤٦٣ | ١,١٢٥ | ١,٠٠٣ | ١,٦٩ |
| نسبة الأسر المعدمة للعاملة بالزراعة | %٥٩,٣ | %٤٠,٧ | %٣٥,٥ | %٣٥,٣٧ |

يتضح أن نسبة الأسر المعدمة بلغت في عام ١٩٥٠ حوالي ١,٤٦٣ مليون أسرة، وبعد عقد تقريباً بلغت ١,١٢٥ أسرة، وفي عام ١٩٦٧ بلغت حوالي ١,٠٠٣ مليون أسـرة. أمـا فـي عـام ١٩٧٠ فبلغـت حـوالي ١,٠٦٩ مليـون

---

[*] المصدر: عادل الجيار، سياسات توزيع الدخل في مصـر، مرجـع سابق ص ٢٥.

أسرة[*].وهذا ما يوضح قيمة الانخفاض الحادث مـن ١٩٥٠ حتى ١٩٧٠. الواقع أن انخفاض العـدد المطلـق والنسـبي للأسر المعمدة في الريف بين عامي ١٩٥٠ حتـى ١٩٦٥ لا يرجع بالضرورة إلى برنامج توزيع الأرض، بقدر ما يعـود إلى تيار الخروج الريفي الحضري وإلي فرص العمل التـي أتيحت في نهاية عقد الخمسينات وأوائل الستينات في بعـض المشروعات الكبرى مثل السد العالي وبرنـامج استصـلاح الأراضي.

وبالنظر إلى علاقات الإنتاج الموضحة فـي الجـدول رقـم ( ٥ )، يتضح وجود ثلاثة أنمـاط لعلاقـات الإنتـاج فـي الزراعة. فثمة نمط يحتوي على قـدر كبيـر مـن الأرض وتملكها الدولة فقط. وينبغي أن نذكر هنـا أن هـذه الأرض ليست خاضعة تماما.

---

[*] المصـدر: (٢٥٥) Cooper M., State capitalism , class Structure, and social Transformation in the third world : The case of Egypt . Tit. Middle East., UNITED STATE OF America, ١٩٨٣ , PP. ٤٥٤ – ٤٥٥.

## جدول رقم ( ٥ ) يوضح أنماط علاقات الإنتاج في مصر(*)

| التحكم والسيطرة | الملكية | | |
|---|---|---|---|
| | الخاص | شبه الخاص | العام |
| المخرجات والمدخلات<br>المدخلات فقط<br><br>المخرجات فقط<br>لا شيء | المحاصيل التقليدية<br><br>المحاصيل النقدية<br>التصدير والاستيراد<br>الخاص الرأسمالي غير الزراعي | مزارع الدولة الصناعة شبه القومية<br>الخبراء والمستشارون | الصناعة القومية<br><br>السماسرة الوسطاء الدوليون<br>مجموعة البترول |

للملكية بالمعنى الحقيقي، ولكن الدول تعمـل وفـق أهـداف أساسية لتحويلها إلى قطاع خاص. فمن خلال هـذا المعنـى فالأرض أضحت مؤممة وتملكها الدولـة وتسـتولي علـى حقوقها. ولكن هذه الملكية أو ذلك الاستيلاء ينطلق من رؤية مفادها أن كثيرا من الأرض الصحراوية التـي تستصـلحها الدولة تخضع لملكيتها، وأنه تبذل قدرا كبيـرا مـن الجهـد لتحسين القدرة الإنتاجية لها، وكذلك زيادة أرباحها. وهنـاك عدة اعتبارات أساسية يمكن الإلمام بها: أولاً أن ثمة ضغوطا

---

(*) للمزيد حول حجم الفقراء في القرية المصرية يمكن الرجوع إلى:

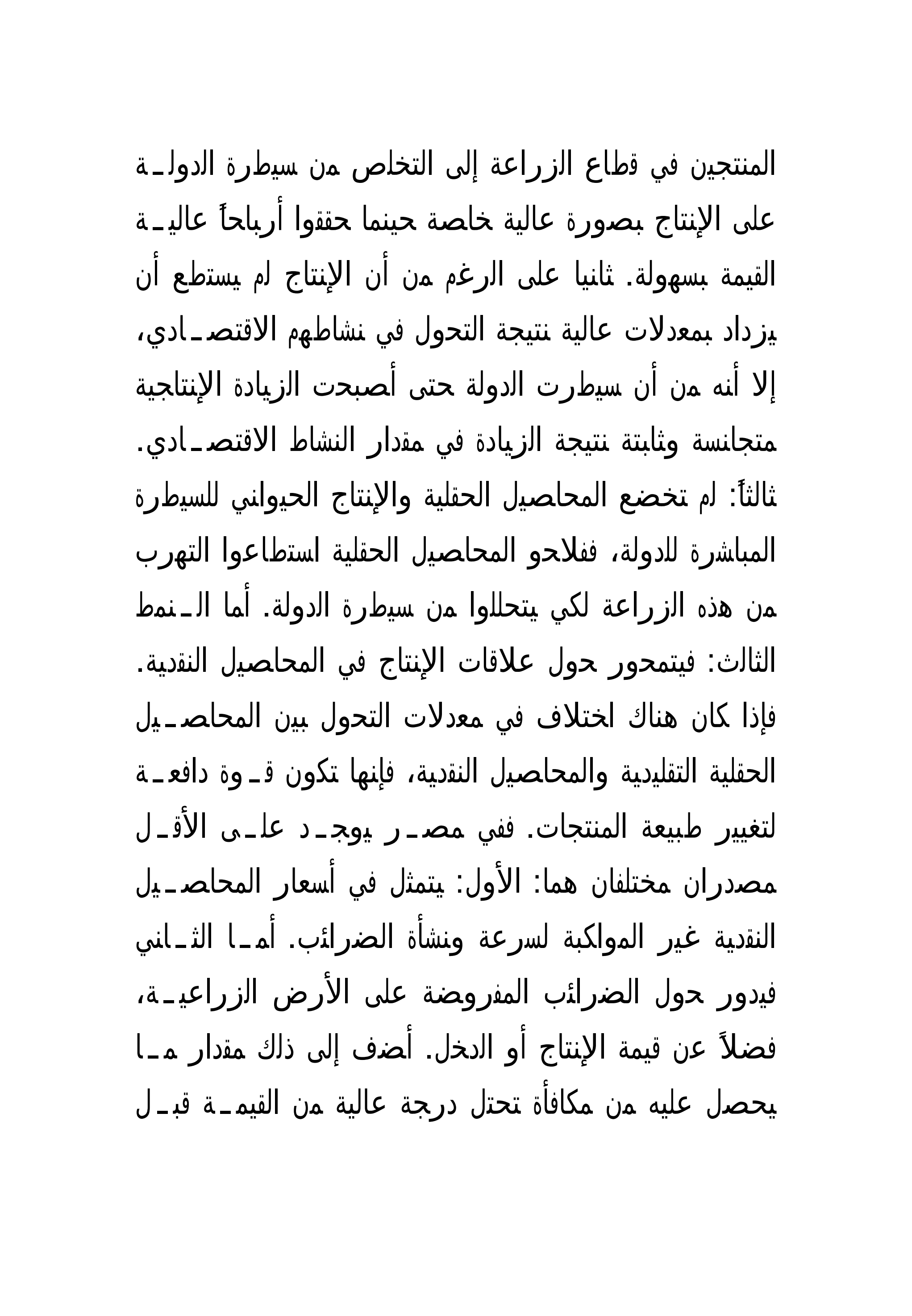
- عبد الباسط عبد المعطي، توزيع الفقر في القريـة المصـرية، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى ،القاهرة، ١٩٧٩.

تواجه الدولة في تحويل هذه الأراضي إلـى ملكيـة فرديـة خاصة، وهكذا فإن الدولة في هذا الصدد لا تكون المسـئول الحقيقي عن توليد أي فـائض مـن هـذه الأرض أو حتـى التصرف فيه، زد على ذلك أن الدولة في هذه الحالة أضحت منهمكة في الخسارة لأن أفراد القطاع الخاص لم يسـتطيعوا أن يحصلوا على أي قدر من الفائض. أمـا الـنمط الثـاني لعلاقات الإنتاج فيتمثل في القطاع التعاوني الذي يتضح مـن خلال الاتساع في الأرض والمحاصيل الحقلية التي تخضـع لإدارة النظام التعاوني. وتعتبر التعاونيات من النظم الفعالـة في السيطرة على الفـائض والبـذور والسـماد والمبيـدات الحشرية، وأيضاً على إنتاج السوق. وجدير بالاعتبار أن نعي أن جوانب عملية الإنتاج يتحكم فيها نمـط الإدارة وبالتـالي يتحكم في الأفراد الذين يعملون في إطارها[١].

ومع كل ذلك فإن الملكية الخاصة تظل من الأهميـة بمكان لعدة أسباب أهمها: أولاً يسعى دائما مجموعـة مـن

---

[١] Cooper M., State capitalism, class structure, and social transpiration in the third world: the case of Egypt, OP., P. ٢٥٥.


المنتجين في قطاع الزراعة إلى التخلص من سيطرة الدولـة على الإنتاج بصورة عالية خاصة حينما حققوا أرباحاً عاليـة القيمة بسهولة. ثانيا على الرغم من أن الإنتاج لم يستطع أن يزداد بمعدلات عالية نتيجة التحول في نشاطهم الاقتصـادي، إلا أنه من أن سيطرت الدولة حتى أصبحت الزيادة الإنتاجية متجانسة وثابتة نتيجة الزيادة في مقدار النشاط الاقتصـادي. ثالثاً: لم تخضع المحاصيل الحقلية والإنتاج الحيواني للسيطرة المباشرة للدولة، ففلاحو المحاصيل الحقلية استطاعوا التهرب من هذه الزراعة لكي يتحللوا من سيطرة الدولة. أما الـنمط الثالث: فيتمحور حول علاقات الإنتاج في المحاصيل النقدية. فإذا كان هناك اختلاف في معدلات التحول بين المحاصـيل الحقلية التقليدية والمحاصيل النقدية، فإنها تكون قـوة دافعـة لتغيير طبيعة المنتجات. ففي مصـر يوجـد علـى الأقـل مصدران مختلفان هما: الأول: يتمثل في أسعار المحاصـيل النقدية غير المواكبة لسرعة ونشأة الضرائب. أمـا الثـاني فيدور حول الضرائب المفروضة على الأرض الزراعيـة، فضلاً عن قيمة الإنتاج أو الدخل. أضف إلى ذلك مقدار مـا يحصل عليه من مكافأة تحتل درجة عالية من القيمـة قبـل

زراعة الأرض بالمحاصيل النقدية. بالإضافة إلى كـل هـذه الخصائص التي يتمتع بها التنظيم الاجتماعي للإنتاج، فـإن المحاصيل النقدية تكـون أكثـر جاذبيـة، لأن الخصـائص التكنولوجية لهذه المحاصيل تلعب أيضاً دوراً مهما في تحديد علاقات الإنتاج ونوعية المحاصيل النقدية، ومن فهي تتطلب معدلات عالية من الاستثمارات المالية وبصفة عامـة كثافـة استثمارات رأسمالية أكثر مما تتطلبه المحاصيل الحقلية.

إن القدرة على نشوء الرأسمالية بصورة أولية وإيجاد كثافة عالية لها، بالإضافة إلى التغير الحقيقي لسياسة الدولة، تعتبر من العوامل المشجعة للنشاط الاقتصادي. والواقـع أن كبار ملاك الأرض الزراعية دائما ما يدخلون فـي أنمـاط إنتاجية، ولكن بطريقة تضمن لهم الوصول بأقصر الطـرق إلى زيادة تراكمهم الرأسمالي. ولم يكن يـتم ذلـك إلا فـي المحاصيل النقدية. أما الفلاحون الذين مازالوا يعتمدون على الدولة في الإنتاج ( وأبعد من ذلك كاحتكار كـل الإنتـاج ) والتخلي عن السيطرة على الإنتاج، فإنهم يفقـدون وسـائل تحقيق التراكم الرأسمالي، ومن ثم لا يستطيعون الدخول فـي غما زراعة المحاصيل النقدية. وبناء على ذلك فـإن الدولـة

تستطيع أن تمارس سيطرتها على الفلاحين، وعـن طريـق السيطرة علي مدخلات ومخرجـات المحاصـيل التقليديـة الرئيسية فإنها تسيطر على كل عمليات الإنتاج دخل الفلاحين وفي الوقت نفسه فعن طريق عدم السيطرة على المحاصـيل النقدية، فإن بعض الجماعات الرأسمالية الكبيـرة والفلاحيـة المتوسطة أضحى لهم حرية التصرف في هذه المحاصـيل، ومن ثم تراكم الثروة، على العكس من الفلاحين الذين ظلـوا تابعين وأسرى لقوانين الدولة التي عملت على إلزام سيطرتها على مخرجات الأرض[1] وطبقاً لذلك فقد ظلت فرص النمو والتراكم الرأسمالي في صالح فئة دون أخرى. ففي الوقـت الذي سمحت فيه الدولة مـن خـلال قوانينهـا لنمـو فئـة الجماعات. الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة، فإنها وقفت ضـد نمو فئة أخرى وهي الفلاحين. بمعنى آخر أنه ظل التمـايز الاجتماعي ( بفعل الدولة ) – موجودا ولن ينتهي كما يـزعم دعاة الناصرية.

---

(1) Cooper M,, State capitalism …, op. cit, PP. ٢٥٥ - ٢٥٦

وإذا كانت الحقبة الناصرية قد استهدفت من قـانون الإصلاح الزراعي الأول في سبتمبر ١٩٥٢ تصفية الكيـان الاقتصادي والسياسي للطبقة الرأسمالية الزراعية، فإنه سعت أيضاً إلى تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولـة يمكـن الاستفادة بها في مشروعات صناعية. ولكن برغم المحاولات التي سعت إليها الحكومـة لجـذب رؤوس الأمـوال إلـى الصناعة، إلا أن البرجوازية المصرية قد عزفت عـن مثـل هذه المحاولات، وذلك بهدف وضع الحكومة أما مفاضلة، أما استمرارية قبضتهم على الحكـم، أو الاستسـلام لضـغوط الرأسمال الأجنبي والوطني. لذا تصرف " ناصر " من أجـل إجبار رؤوس الأموال ووضعها تحت قيادته للعمل بها فـي إطار الصالح العام[١].

لقد اتجهت القيادة الناصـرية منـذ منتصـف عقـد الخمسينات إلى تبني الدور النشط للدولة وللقائـد السياسـي كشريك في العملية التنموية، وذلك عقب إحجام البرجوازيـة المصرية عن الاضطلاع بدور مسئول في العملية التنمويـة.

---

[١] ايغوربيليايبيف وافغنيني بريما كوف، مصر في عهد عبد الناصـر، مرجع سابق، ص ١٣١

لذا نجد أن القيادة السياسية أيقنـت تمامـا بعـد الانفصـال السوري عام ١٩٦١ خطأ تصوره السابق، فتخلى عن فكـرة إعطاء البرجوازيـة المصـرية دوراً بـارزاً فـي التنميـة الاقتصادية، وتبنى بدلاً من ذلك مفهوم الدور النشط للدولـة وحكم القلة في توجيه المجتمع، أو ما يسمى بالقانون الحديدي للأوليجاركية ( حكم القلة ) الذي وضـع كـل المؤسسـات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المركزية[1].

وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية قد سعت إلـى إفساح الطريق إلى نمـو وازدهـار الرأسـمالية المصـري وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أخلت الطريق تماما من كـل منافسة أجنبية غداة حركـة التمصـير، إلا أن رأس المـال الخاص ظل على ما هو عليه دون أن يتحكم، أو أن يلعـب دورا مهما في عملية التصنيع. لذا نجد أنه في عـام ١٩٥٧ حينما تأكدت الدولة بأن طريق القطاع الخاص غيـر آمـن، نجدها سعت إلى التدخل بقوة في قيام المشروعات الصناعية

---

[1] محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري أو دراسة في العقائـد والسياسة الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعـة الأولـى ،بيروت، ١٩٨٣ ، ص ١٩١ .

المستقلة، وكان أبرز دليل على ذلك هـو إنشـاء المؤسسـة الاقتصادية. وفي نهاية عام ١٩٥٩ تأكدت للدولة نهاية طريق القطاع الخاص، وعلى الفور بدأت تتحرك نحو تحمل تبعات التصنيع والتنمية الحقيقية ومن ذلك التـاريخ بـدأت سلسـلة عملية التأميم، وبدأت صورة الانهيـار الكامـل للرأسـمالية المصرية. وبعد التاريخ الذي طويت صـفحته بتـأميم بنـك مصر وسيطرة الدولة عليه تماما. والواقع أنه بهـذا التـأميم تكون الدولة قد سيطرت على كل الشركات الصناعية التابعة للبنك، إذ كان البنك يمتلك الجزء الأكبر مـن أسـهم قطـاع الصناعة، وكانت الشركات التابعة للبنك تدر ما يزيـد عـن ٢٠% من مجموع الإنتاج الصناعي في مصر، ونحو ٥٠% من صناعة النسيج في مصر. وإذا كان ذلك التاريخ يعد أفول نجم الرأسمالية المصرية، فإنه يعد بداية ولادة طبقة جديدة[١].

وفي ضوء ما سبق يمكن القولان الإجراءات التـي أتت بها قرارات يوليو ١٩٦١ دشـنت تحجـيم الأوضـاع الاقتصادية للطبقة الرأسمالية بجناحها الزراعي والصـناعي

---

[١] محمود متولي، الأصول التاريخية للرأسمالية المصـرية، مرجـع سابق، ص ٢٨٦.

والمالي، ومن ثم جعلت أدوار هذه الفئات ثانوية في المناشط الاقتصادية المختلفة وفي المقابل أدت هذه التشـريعات إلـى تقوية وجود نفوذ البيروقراطية – البرجوازية [*]على الصادر

---

[*] يستخدم معظم الكتاب الماركسيين المصريين مفهـوم البرجوازيـة البيروقراطية ولكن وفقاً لأبيات الماركسية فإن الباحث يستخدم مفهـوم البيروقراطية البرجوازية على أساس أن هذا المفهوم لم يرد في أدبيات الماركسية، وينطوي على خطأ شائع بين المنظرين فهـو – أي هـذا المفهوم – لكي يثبت أن البيروقراطية تحولت من شريحة اجتماعية إلى طبقة جديدة، يفترض أن قطاع رأسمالية الدولة هو بشكل أو بآخر مالك جماعي للبيروقراطيين بوصفهم طبقة ويغفـل بالتـالي كـون الدولـة البرجوازية ذاتها حسب التعريف الماركسي ملكا جماعيا للرأسـماليين. ولو صح مفهوم البرجوازية البيروقراطية لعني ذلك أننا لسنا أمام طبقة جديدة وحسب، بل أيضاً أمام نمط إنتاجي جديـد تمتلـك فيـه طبقـة بيروقراطية وسائل الإنتاج الجماعية – راجع في سوء ذلك:

- ليون ترتسكي وآخرون، نصوص حول البيروقراطية، ترجمة فيق سامر، دار الطليعة للطباعة والنشـر، الطبعـة الأولـى ،بيروت، ١٩٨١.
- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسـطورة والواقـع، مرجع سابق، ص ٣٠٩.

الأساسية للثروة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على السلطة منذ مارس ١٩٥٤، أي أصبح لها التحكم في السلطة والثروة أو السياسة والاقتصاد[(١)].

لقد فتت النظام الناصري مجمل التكتلات بين الطبقات المحلية والأجنبية التي كانت تسيطر على المواقع المهمة في التشكيلة الاجتماعية المصرية، إذ تم تفكيك التحالف المسيطر المؤلف من كبار الملاك المصريين ونظرائهم الأجانب، ليحل محله تحالف برجوازي محلي خاضع لبيروقراطية الدولة في إطار جديد. هذه التحولات هي التي شكلت النمط الجديد من علاقات الإنتاج. والواقع أن ذلك يبدأ ليس كما يراه البعض من فترة قوانين ١٩٦١، ولكن بدءاً من إنشاء المؤسسة الاقتصادية بشكل مكثف. ولكن ما نود أن نشير إليه في هذا الصدد أن القوى الاجتماعية الجديدة

---

- محمد أحمد السعيد، مساهمة في فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية، قضايا فكرية، الكتاب الثالث، مرجع سابق، ص ١٧٣

(١) جمال مجدي حسنين، البناء الطبقي في مصر ...، مرجع سابق، ص ١٢٧

التي أتت بدلا من القوى العتيقة التي ولت، بغض النظر عن مسمياتها التي يطلق عليها الباحثون، فإنها كانت المستفيدة من الوضع الجديد، إذ احتلت مكانـا سياسـي متميـزا وسـلطة اقتصادية قوية اقتربت من الوضع السابق الذي كانت تحتلـه البرجوازية التقليدية. وإذا كان مخاض ولادة هـذه الفئـات الجديدة تم في عام ١٩٥٧ عقب عمليـات التمصـير، فـإن الولادة قد تمت في عام ١٩٦١ عقد قرارات يوليـو ١٩٦١ الذي بمقتضاها أصبحت هذه الفئات المحتكر الوحيد للسـلطة والمسيطرة على نمط الإنتاج القائم[١]. وجدير بالذكر أنه مـا أن سيطرت هذه الفئات حتى تغيرت مصالحها الطبقية. فمـا أن أضحت الطبقة المسيطرة حتـى باتـت طبقـة محافظـة استبدلت كل خصـائص الصـفات البرجوازيـة الصـغيرة بالصفات الخاصة بالبرجوازية المسيطرة. وقد اصطلح على تسمية هذه الفئات بالطبقة الجديدة[*].

---

[١] محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر ...، مرجع سـابق ، ص ١٩٨

[*] هذه التسمية غير دقيقة علميا، لأنها لا تشـكل فيمـا بينهـا طبقـة اجتماعية، ولا تعد وأن تكون هذه العناصر خليطا من عناصر اجتماعي

ما ينبغي أن نشير إليه في هذا المقام أن اصـطلاح الطبقة الجديدة لا ينسحب فقط على قطاع المدينة، ولكن أيضاً ينطبق بصورة أساسية على الشرائح العليا مـن متوسـطي الفلاحين، وخاصة الذين أثروا عن طريق الجمعيات التعاونية في القرى، وتحويل مشروعات الدولة التي أقيمت من أجـل الفلاح لخدمة مصالحهم ومآربهم. أضف إلى ذلك العمل فـي مجالات الربح غير المشـروع. ولا يقـف مفهـوم الطبقـة الوسطى عند هذا الحد، بل يمتد إلى أغنياء الريـف الـذين استفادوا من تحالفهم مع كبار الملاك، أو من إزاحـة كبـار الملاك لتحل هذه الفئة مكانهـا وتهيمـين علـى المجـالات

---

مختلفة، وهي لا تزيد عن أن تكون فئة من برجوازيـة الدولـة التـي تسيطر على الفائض الاجتماعي. راجع حول هذه التسمية الحوار الدائر بين بيرلموتر وهالبرن في:

- Perlmutter A., Egypt and Mytof the new middle class: A comparative analysis , comparative studies in society and History , vol. ٧٠, No. I, October ١٩٦٧ , PP. ٤٦ – ٦٥
- Halpern M., Egypt and the New Middle calss , Reaffirnation and New Exploration, Comparative Studies in society and History, vol. It, No., ٧, Jan. ١٩٦٩, PP. ٩٧ - ١٠٨

المختلفة ( سواء في الميدان السياسي والاقتصـادي وحتـى التعاوني ) القائمة في القرية[1].

أما بالنسبة لأوضاع الطبقات الدنيا وأشباههم، فنجـد أنهم لن يطرأ عليهم أي تغير ملحوظ، إذ ظلت كما هي تحت ضغوط القهر الاستغلال. وكما يقول " محمود حسين " فـإن التغيرات التي أدخلت إذ ذاك في إطار الحجز عن الانتقـال الرأسمالي هي ذات طابعين، فمن جهة كان ثمة تغيرات.

وبإلقاء الضوء على علاقات الإنتاج، يتضح لنـا أن ثمة فئات واضحة في النشاط الاقتصادي تبتعد عن القطـاع الزراعي، ألا وهي الأنشطة التجارية والصناعية التي ظلـت باقية في كنف القطاع الخاص. وجـدير بالـذكر أن نشـاط القطاع الخاص ظل محصوراً ومقيداً بالتشريعات القانونيـة من جانب، وسيطرة الإدارة التي فرضتها الدولة من جانـب آخر. ولكن ثمة قضية جديرة بالاعتبار هنا مفادها أن الملكية الخاصة ظلت مؤثرة إلى حد بعيد، وأن أشكالا مختلـة مـن

---

[1] رفعت السعيد، الطبقة الوسطي ودورها في المجتمـع المصـري، الطليعة ( مجلة )، العدد الثالث، السنة الثامنة، القاهرة، مارس ١٩٧٢، ص ٦١.

أنماط علاقات الإنتاج في الأنشـطة التجاريـة والصـناعية تبلورت معالمها بعد أن كانت حكرا على القطـاع الخـاص ويتضح ذلك من خلال ما يلي: أولاً يعتبر قطـاع التصـدير والاستيراد موضوعاً أساسياً للسيطرة المباشـرة للدولـة،إذ احتكرت معظم عمليات التجارة الأجنبية. والواقع أنه نتيجـة عدم احتكار كل الإنتاج الوطني والسيطرة عليـه مـن قبـل الدولة، فإن القطاع الخاص لعب دورا أساسياً فـي توجيـه بعض عمليات التصدير. ثانياً وبناء على ذلك، فهناك جماعة من السماسرة والوسطاء الدوليين استطاعوا توجيه عمليـات التجارة جهة القطاع الخاص، الأمر الذي ساعد في توضـيح كيف أن هذه الجماعة من الجماعات الأكثر تبعية. والواقع أنه عن طريق السمسرة استطاعت هذه الجماعة الحفـاظ علـى امتيازاتها وخاصة فيما يتعلق بتنظيم السلع والاستيلاء علـى الفائض.

ثالثاً: وأيضاً عندما ظهرت فئة الخبراء " التكنوقراط " أصبح من الصعوبة بمكان تحويلها إلى فئة خاصة بـنفس المعنى الذي يكون عليه رأس المال الخـاص فـي تراكمـه الأساسي الذي لا يحدث في غياب الدولـة. رابعـاً: تـزامن

وجود القطاع الصناعي شبة المؤمم مـع إنشـاء الصـناعة المؤممة في إطار المكانة الخاصة هذا من جهة، ومن جهـة أخرى فإن هذه الملكية تسمح بتسهيل هذه العملية، إذ تعفـي من وجود الإدارة النموذجية للقطاع العام أو الملاك القدامى ، أما ما يسمى بالموظفين الحكوميين يعملون دائما على الحفاظ على الامتيازات الفريدة في مفهوم الفائض. خامساً: فهنـاك قطاع البترول تلعب فيه الاتفاقيات الدوليـة مـع الشـركات الأجنبية ثقل كبير، ومن ثم تعمل بصورة مباشـرة ومؤكـدة للحصول على الإنتاج وعلى الدخل، وغالباً ما يكون للشريك الأجنبي السيطرة على عمليات الإنتاج[١].

ونود أن نشير هنا في ضوء المناقشة السابقة لعلاقات الإنتاج ( أنظر الشكل رقم ( ١ ) إلى وجود تعايش علاقـات إنتاج كثير لأنماط إنتاجية متباينة. بكلام آخر هناك مستويات إنتاجية تؤول ملكيتها للدولة تتعايش مع أخرى فـي نطـاق القطاع الخاص. ولكن ثمة نمطاً إنتاجية ساد وسـيطر بعـد إجراءات ١٩٥٧ و ١٩٦١ خاصة بعد تدخل الدولة في كافة المناشط. والواقع أن هـذه الإجـراءات أعطـت الفرصـة

---

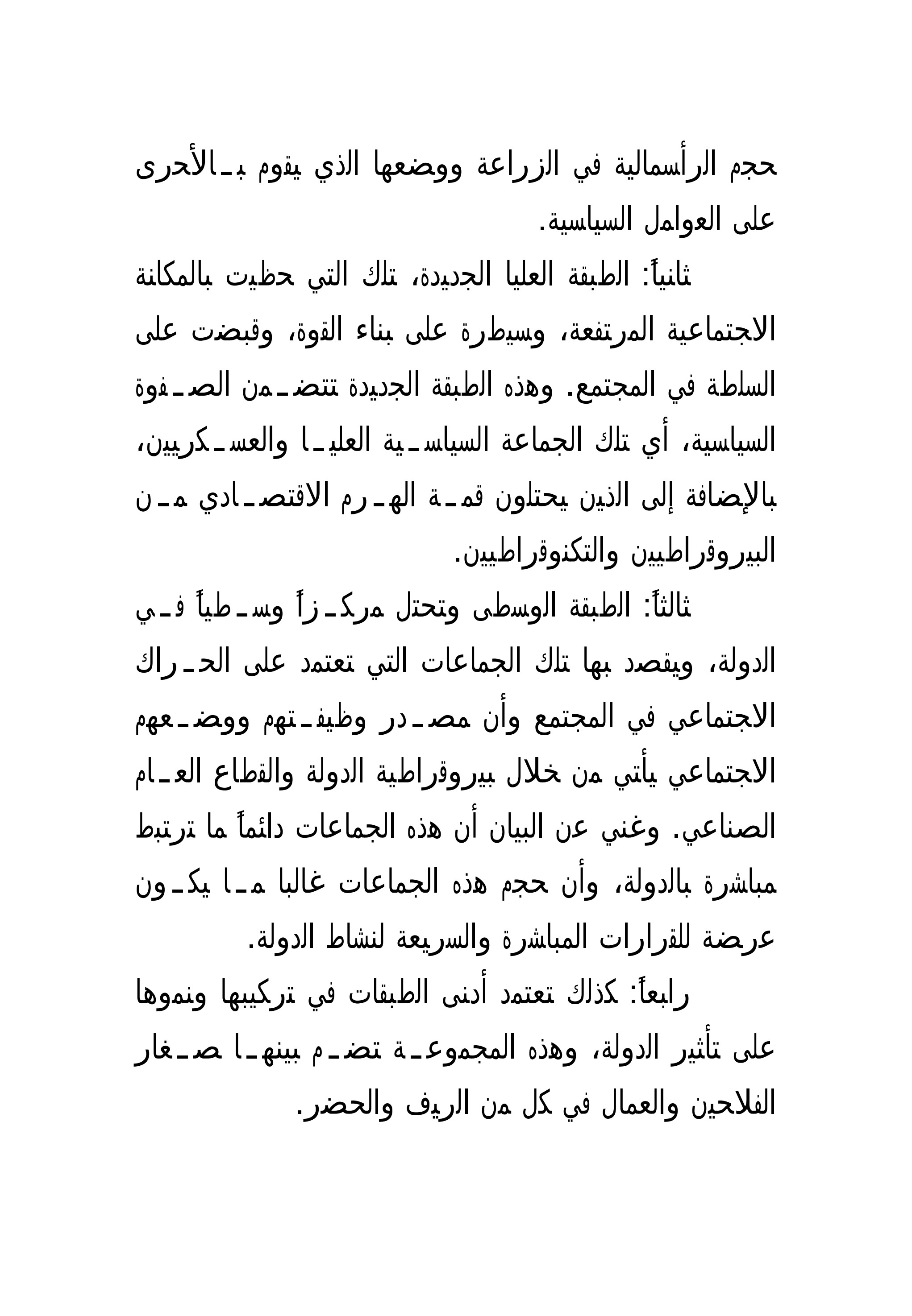
[١] Cooper M., State Capitlism ……, op. cit., P. ٤٥٩

للبيروقراطية والتكنوقراطية لإمكانية السيطرة على الأساس الاقتصادي للدولة. وفي ضوء هذه المقولة يمكننا أن نقيم تفرقة بين أربعة أجزاء للطبقة: أولاً العليا الجديدة الخاضعة لسيطرة الدولة، ثانياً مجموعة التكنوقراط الذين يعملون في المشروعات الاقتصادية التابعة للدولة، ثالثاً الفئات الوسطى التي جاءت نتيجة مصادرة الدولة للملكية وتوسيع سياستها في عملية توزيع السلع في المستويات الاجتماعية المختلفة التي امتدت حتى فئات العمال. رابعاً الطبقة الدنيا لذوي الياقات البيضاء، تلك الفئات التي استفادت من اتساع الدولة وسيطرتها على أدوات الإنتاج.

ومن خلال مجموعة أبعاد سياسية للتركيب الاقتصادي وهي الملكية، والإدارة والدخل، ونصيب ومصالح الطبقات، يمكننا أن نجمل العرض السابق للأجزاء الطبقة التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة المنحصرة بين عامي ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠. وبالرجوع إلى الجدول رقم ( ٦ ) الذي يصف البناء الطبقي في نمط إنتاج الدولة المصرية ( رأسمالية الدولة ) يتضح أن التركيبة الطبقية الرأسمالية الدولة تضم أجزاء تؤلف فيما بينها تركيبة

اجتماعية غير متجانسة. والمناقشة المـوجزة التاليـة لهـذا التقسيم الطبقي توضح ما تضم بينها من أجزاء:

أولاً: تعتبر الرأسمالية أحد الأنمـاط الهامـة لفهـم المعنى الحقيقي للملكية، والذي يستند ويقـوم علـى معنـى الإنتاج باعتباره أحد المؤثرات الهامة والفاعلية في المجتمـع وبالتالي فمن وجهة نظر الرأسمالية فإنه ينبغي أن يدافع عنها كنظام وعن حقوقها مهما كانت الأسباب. وهناك اعتقاد مفاده أن التأثير المستمر للنشاط الاقتصادي المحدد أضحى وجوده من الأهمية بمكان لثبات النظام، نظرا لما بينه وبين إدارة – الدولة البيروقراطية من صـلة فعالـة. والواقـع أن عـدم مساندتهم لسياسة النظام يأتي من قضية أساسـية ألا وهـي إحلال ذلك النظام بسهولة من خلال مصـادرة الملكيـة أن الاعتقاد بنقد هذا النظام يأتي في إطار كل العوامل المـؤثرة في المجتمع المصري التي تختلف باختلاف أي جـزء فـي المجموعة التي تمتلك بناء القوة ومن ثم الملكية والثروة سواء الصناعية منها أو في القطاعات الاقتصادية المختلفـة التـي تقوم على مزيد من العوامل الاقتصادية، وكذلك على اتسـاع



حجم الرأسمالية في الزراعة ووضعها الذي يقوم بالأحرى على العوامل السياسية.

ثانياً: الطبقة العليا الجديدة، تلك التي حظيت بالمكانة الاجتماعية المرتفعة، وسيطرة على بناء القوة، وقبضت على السلطة في المجتمع. وهذه الطبقة الجديدة تتضمن الصفوة السياسية، أي تلك الجماعة السياسية العليا والعسكريين، بالإضافة إلى الذين يحتلون قمة الهرم الاقتصادي من البيروقراطيين والتكنوقراطيين.

ثالثاً: الطبقة الوسطى وتحتل مركزاً وسطياً في الدولة، ويقصد بها تلك الجماعات التي تعتمد على الحراك الاجتماعي في المجتمع وأن مصدر وظيفتهم ووضعهم الاجتماعي يأتي من خلال بيروقراطية الدولة والقطاع العام الصناعي. وغني عن البيان أن هذه الجماعات دائماً ما ترتبط مباشرة بالدولة، وأن حجم هذه الجماعات غالبا ما يكون عرضة للقرارات المباشرة والسريعة لنشاط الدولة.

رابعاً: كذلك تعتمد أدنى الطبقات في تركيبها ونموها على تأثير الدولة، وهذه المجموعة تضم بينها صغار الفلاحين والعمال في كل من الريف والحضر.

ومن خلال علاقات الإنتاج والقوى الطبقية سالفة الذكر، يمكن القول إنه على الرغم من أن رأسمالية الدولة القائمة قد استطاعت إيجاد معدلات مرتفعة في مجالات التنمية والتصنيع، إلا أنها عجزت على الدوام النهوض في هذه المسيرة، إذا بقيت القوانين الأساسية للرأسمالية تلعب دورها في الإفقار المتزايد للجماهير الكادحة في مقابل زيادة إثراء الجهاز الحاكم الجديد. وإذا كان النظام الناصري قد أزاح إلى الأبد نوعا من التحالف الطبقي بين الطبقات المحلية والأجنبية، فإنها أيضاً أتت بتحالف جديد محوره الطبقة الجديدة والبيروقراطية السوفياتية. كل ذلك يدفعنا إلى الذهاب أن السلطة الجديدة للناصرية لم تخرج بعيداً عن نطاق نمط الإنتاج القائم عشية حركتهم، حتى إن مجموعة الأفعال والإجراءات التي أخذت مسحة راديكالية، فإنها حملت بعض الثغرات والمحاباة التي قوت من فئة الرأسمالية القديمة والجديدة، وأضعفت أخرى هي الكادحة. لقد سهلت هذه الإجراءات.

جدول رقـم ( ٦ ) يوضـح الأبعـاد الاقتصـادية والتركيب الطبقي في رأسمالية الدولة المصرية(*)

| الأبعاد الاقتصادية | التقسيم الطبقي | القطاعات الطبقية |
|---|---|---|
| الملكية | الرأسمالية الأساسية | القطاع الخاص الرأسمالي ( ويشتمل علـى مختلف الأنماط المختلفة لعلاقات الإنتاج ) - الصـفوة ( تشـمل البيروقـراطيين |
| الإدارة | الطبقة العليا الجديدة | والمستويات العليا الصناعية ). - التكنوقراطيون ( وتشـمل المسـتويات العليـا البيروقراطيـة والبيروقراطيـة المهنية، والإدارة العليا الصناعية ) |
| الدخل | الطبقة الوسطى مركزية الدولة | - القطاع العام - البيروقراطية ( وتضم المستويات الدنيا والمتوسطة في التخصص ) |
| أخرى | الطبقة الدنيا التابعة | - الفلاحـون ( كـالمزارعين ) وعمـال القطاع الخاص الزراعي. - العمال في القطاع الصناعي والتجـاري الخاص، وعمال التراحيل |

للفئات الأولى عملية التراكم الرأسمالي، بينما بقيـت الثانية تحت وطأة الاستغلال. فعن طريـق التحايـل علـى القوانين والإجراءات احتفظت الأولى بقوتها ونفوذهـا فـي الواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد، الأمر الذي يدفعنا بقوة

---

(*) المصدر: Cooper M., State Capitalsim …, op. P. ٢٥٤

إلى القول أن التمايز الاجتماعي في هذه الفترة بات كما هي دون أدنى تغير.

وبالنظر إلى الدولة نجدها حاولت أن تضفي على نفسها مكانة معينة، فسعت إلى أن تظهر وكأنها مستقلة عن الطبقات المتناحرة، وكأن مكانها فوق هذه الطبقات، والواقع يثبت عكس ذلك. ففي بعض الأوقات حاولت أن تثبت قدرتها في ممارسة القمع ضد الحركة الجماهيرية الكبرى، تلك الأفعال التي كانت بمثابة مغازلة للطبقة البرجوازية القديمة والمصالح الأجنبية القائمة، وفي الوقت نفسه تدعيما لسلطة الدولة ضد الانفجار الشعبي. بمعنى آخر أن الطبقة الجديدة وضعت نفسها محل البرجوازية القديمة، فسعت إلى تدعيم موقفها، ومن ثم تدعيم نظامه الحاكم. ففي وقت تناقص سلطة البرجوازية القديمة علا شأن الطبقة الجديدة، الأمر الذي ساعدها في توطيد مواقعها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التعامل مع السوق الرأسمالية العالمية. لقد نجحت هذه الشريحة الطبقية في تكوين الثروات من خلال استغلال مواقعها الوظيفية ونفوذها وامتيازاتها الضخمة، وراحت عناصر هذه الشريحة توظف فائض أموالها في المناشط

الاقتصادي المختلفة التي تدر أرباحاً سريعة عالية. ويفسـر ذلك وجود التمايز الطبقي، وكذا يفضح زيف شعار " تذويب الفوارق الطبقية " بل أيضاً استمرارية ما كان قائمـا عشـية الثورة. فبدلا من تذويب الفـوارق ازدادت تلـك الفـوارق الطبقية، وازداد التمايز الاجتماعي والسياسـي، وتبلـورت الطبقات الاجتماعية مع اتساع عملية الاستقطاب الرأسمالي، ومن ثم تعمق الصراع الطبقي[١]. وبذا تسقط دعوة الانحياز لصالح المجموع، وتتضح بونابرتية النظام الناصـري التـي تنعكس بوضوح في انحيازه إلى الطبقة الوسطى التـي أتـى منها[٢].

أيديولوجية نجمت عن النمو الرأسمالي لقطاع الدولة وضعف التقاليد والعادات والقيم السابقة على الرأسمالية. أما التغيرات التي أدخلت على شروط الاستغلال فقد تمثلت فـي

---

[١] Cooper M., Egyptian state capitalism in crisis: Economic policies and political interests, ١٩٦٧ – ١٩٧١, Int. Journal of Middle East Studies , vol. ١٠, Cambridge , ١٩٧٩ , P.٤٩٥

[٢] Abdel-Fadil M., The Political Economy of Nasserism , op. cit., P. ١٠٩

سياسات التورم الواضحة في الاستخدام التي لم تنسجم مع حقيقة النمو الاقتصادي الرأسمالي، ناهيك عن تصرفات برجوازية الدولة مع القرى العالية، التي عملت على احتجازهم على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية وحتى النقابية[١].

وعلي الرغم من أهمية اتساع وعمق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت بها الناصرية،إلا أن هذه الإجراءات لم تخرج عن إطار الإجراءات الديموقراطية الوطنية، خاصة وأنها لم تحدث تغيرا جذريا في الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجية في المدينة والريف، ولم تجتث العلاقات الاستغلالية، ولم تغلق الباب في وجه التوالد والنمو المستمر للرأسمالية، وظهور شرائح برجوازية جديدة وعدم حدوث تغيرات كيفية في أوضاع العمال والفلاحين لقد فرغت الناصرية في كل خطواتها من أي مضمون اشتراكي، إذا كان انحيازها واضحاً في توزيع المكاسب. فلم تتأثر الجماهير الكادحة بها، بل وقفت هذه المكاسب في صف القوي البرجوازية القديمة

---

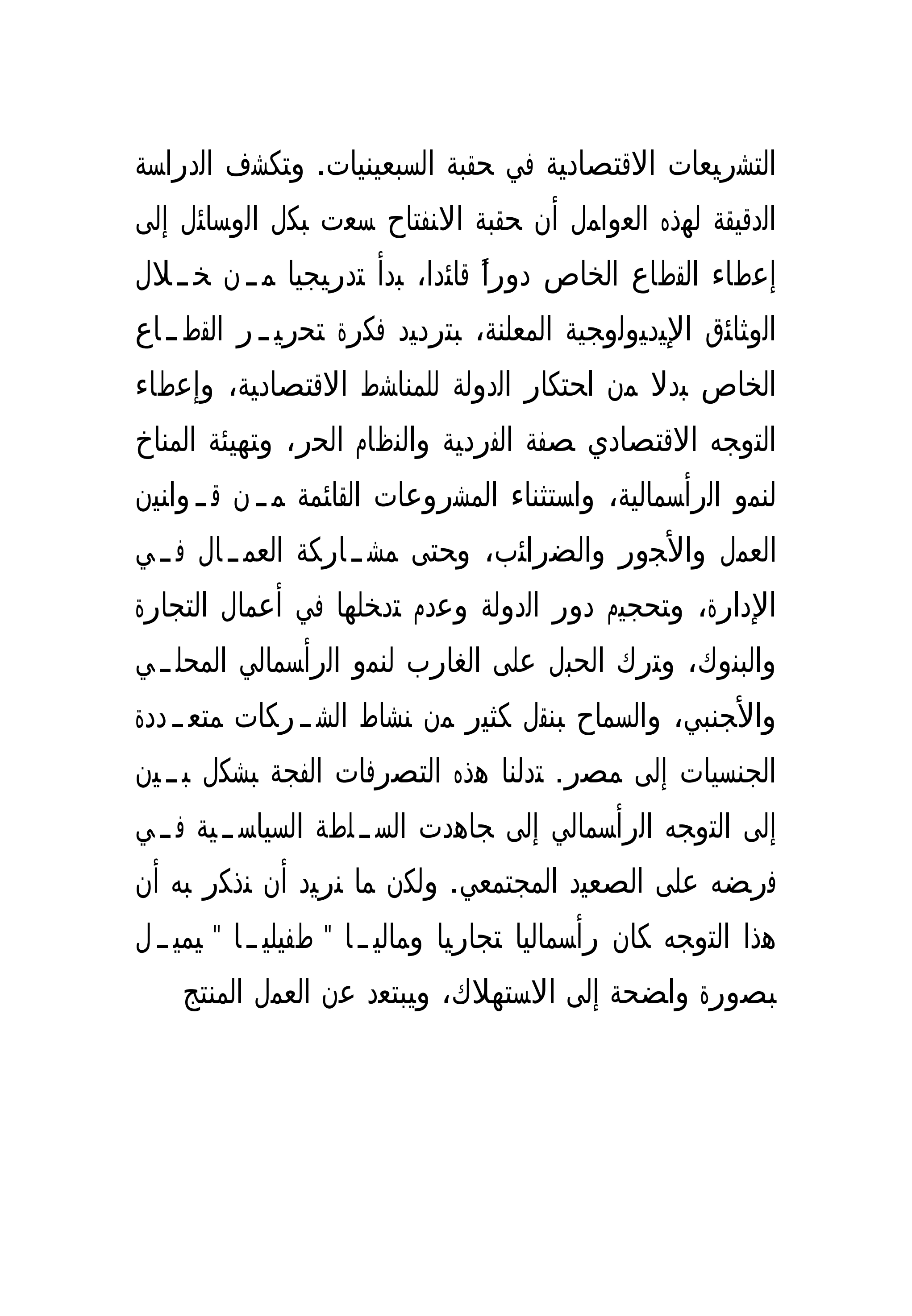
[١] محمود حسين، الصراع الطبقي ...، مرجع سابق، ص ١٨٨

والجديدة معا، وهذا ما سـمح بتنـامي نظـام الـردة فـي السبعينات. أو بمعنى آخر أن هذه الإجراءات عجلت بقيـام الثورة المضادة في عقد السبعينيات، ومن ثم سمحت بوجـود قوى نادت بالانفتاح على الغرب والتبعية الكاملة له.

## خامساً: الانفتاح الاقتصادي وطبيعة الدولة والنظام الاجتماعي: التبعية مرة أخرى

بداءة قبل الخوض في تحديد طبيعة الدولة والنظـام الاجتماعي القائم وفقا لما ساد في فترة الانفتاح الاقتصـادي ١٩٧٠ – ١٩٨٠، سنحاول فيما يلي الوقوف علي الملامـح الأساسية التي تتميز بها بهذه الفترة، والتي توضح ما الأنماط الإنتاجية القائمة، وأيهما يسود وينفرد. والواقع أن ذلك لا يعد ضربا من الترف الفكر، بل لازمـة ضـرورية ومنطقيـة للوقوف على التكوينة الاجتماعية برمتها.

ونرى في إطار تحديد الأنماط الإنتاجية القائمـة أن ثمة ثلاثة عوامل تساعدنا في فهم ذلك، وبمعني آخر أن هناك عدة عوامل تلقي الضوء على الأنمـاط الإنتاجيـة السـائدة، وتوضح أيهما يسود وله الغلبة وهذه الرأسمالية، وتوجيهـات



التشريعات الاقتصادية في حقبة السبعينيات. وتكشف الدراسة الدقيقة لهذه العوامل أن حقبة الانفتاح سعت بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص دوراً قائدا، بدأ تدريجيا مـن خـلال الوثائق الإيديولوجية المعلنة، بترديد فكرة تحريـر القطـاع الخاص بدلا من احتكار الدولة للمناشط الاقتصادية، وإعطاء التوجه الاقتصادي صفة الفردية والنظام الحر، وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية، واستثناء المشروعات القائمة مـن قـوانين العمل والأجور والضرائب، وحتى مشـاركة العمـال فـي الإدارة، وتحجيم دور الدولة وعدم تدخلها في أعمال التجارة والبنوك، وترك الحبل على الغارب لنمو الرأسمالي المحلـي والأجنبي، والسماح بنقل كثير من نشاط الشـركات متعـددة الجنسيات إلى مصر. تدلنا هذه التصرفات الفجة بشكل بـين إلى التوجه الرأسمالي إلى جاهدت السـلطة السياسـية فـي فرضه على الصعيد المجتمعي. ولكن ما نريد أن نذكر به أن هذا التوجه كان رأسماليا تجاريا وماليـا " طفيليـا " يميـل بصورة واضحة إلى الاستهلاك، ويبتعد عن العمل المنتج

المفيد، الأمر الذي ساعد في تجسيد واقـع التبعيـة للنظام الرأسمالي العالمي[1].

إن واقع التبعية الذي شهدته مصر السبعينيات لم يأت من بين يوم وليلة، بل هو نتاج لعمليـة تاريخيـة، امتـدت منتصف الستينات، وتحديدا غداة النزاع العربي الإسـرائيلي في عام ١٩٦٧، حينما أفضى ذلك إلى تفسخ الكتلة الحاكمـة وانهيار المؤسسات السياسية والعسكرية وظهور الدعوة إلـى اعتماد طريق التطور الرأسـمالي التقليـدي داخـل القيـادة المصرية، وتعديل السياسة الاقتصادية ومنح القطاع الخاص عناية أكبر. والحقيقة أن تعضيد هذه الإجراءات ما كانت تتم لولا انقلاب مايو ١٩٧١ الذي حسم قضية السلطة في صالح السادات بسهولة، بمساعدة وتدعيم اليمين المعادي للناصرية، والذي ما لبث أن كشف عن وجهه الرجعـي تحـت شـعار

---

[1] عبد الباسط عبد المعطي، التكوين الاجتمـاعي ومسـتقبل المسـألة المجتمعية في مصر، في: ندوة التكوين الاقتصادي الاجتمـاعي فـي الأقطار العربية: محاولة تصور الإطار الفكـري للعمـل الاجتمـاعي العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنظمـة العمـل العربيـة، الكويت،، ١٩٨٣، ص ص ٣٣٢ – ٣٣٣ .

تصحيح ثورة يوليو، وتصفية كافـة المنجـزات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية الناصرية. لذا يعد عام ١٩٧١ عام الانقلاب الدستوري، أو بمعنى آخر الثورة المضادة لتكريس سقوط النظام الناصري، ومن فقدان الاسـتقلال الاقتصـادي بالانفتاح على الغرب، أو بالأخرى بانفتـاح الغـرب علـى مصر. إن مصر السادات ليست ثورة مضادة للناصرية فقط كما أفضت أحداث مايو ١٩٧١. ولكنها ثورة مضـادة لكـل العرب. بكلام آخر أن أحداث مايو ١٩٧١ لم تكـن انقلابـا مضادا للناصرية فحسب، بقدر ما كنت ثورة مضـادة لكـل رموز الاستقلال الوطني والكرامة والقوى الثورية في مصر والعالم العربي[١].

إن الانعطاف تجاه الغرب بعد مايو ١٩٧١ يعد نقطة الانطلاق للثورة المضادة الشاملة وتغيرا واضحا في علاقات القوى داخل السلطة السياسية، بل في علاقات القوى الطبقية في المجتمع المصري كله. أن سقوط النظام الناصـري قـاد

---

[١] غالي شكري، الثورة المضادة في مصر، الدار العربيـة للكتـاب، الطبعة الأولى ، تونس، ١٩٨٣، ص ٣٨٧، وأيضاً: عـادل حسـين، الاقتصادي المصري ...، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٤٤٧

المجتمع المصري إلى تناقضات كبيرة كبرت في ظله، بـل في داخله، وأدت إلى التحول إلى نظام رأسمالي طفيلي جديد يدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الـدول النفطيـة العربية. أن تواصل وانقطاع السادات مع الناصـرية غيـر الهياكل الإنتاجية القائمة وقلـب كـل العلاقـات الإنتاجيـة والطبقية في المجتمع، وأوجد نمطـا جديـدا مـن التبعيـة الشاملة[1].

---

[1] حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى:

- عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة الناميـة ...، مرجع سابق، ص ١٠٨
- البيرفرحـات، مصـر ظـل السـادات ٧٠ – ١٩٧٧، أدار الفارابي، بيروت د. ت، ص ٦٠.
- إبراهيم العيسوي، ثلاث مستقبلات مصرية بديلة ...، مرجـع سابق، ص ٢٢٧
- حسين عبد الرازق، مقر في ١٨ و ١٩ يناير، دارسة سياسية وثائقية، دار الكلمة للنشر، الطبعة الثالثة، بيـروت، ١٩٨٣ ، ص ٢٧
- وحول الردة في السيلسات الساداتية والنكوص عن سياسـات عبد الناصر – راجع:

أن السياسة الجديدة التي انقلب بها السـادات علـى النظام الناصري تحمل أهدافاً محددة تفصح عنها مجموعـة القوانين والإجراءات التي حملت اسمها وهـذه الإجـراءات والقوانين تأتي من هدف واحد يتمحور حول ترسيخ دعـائم نظام رأسمالي فردي حر، يصبح من السهولة بمكان انخراطه دخل عملية تقسيم العمل الدولي، وإلحاقـه تابعـا للشـركات الدولية النشاط، وتقليل ضوابط التخطيط والتوجيـه، وتهيئـة المناخ لكي يلعب الاستثمار الخاص دورا مميزا. ويدلنا على ذلك إحدى تصريحات وزير الاقتصاد آنذاك الذي يذهب إلى " أن الخطوات التي تتخذ من جانب الحكومة المصرية تهدف إلى إعادة الحيوية للقطاع الخـاص، وخلـق منـاخ مـوات وظروف مناسبة من أجل إقامة اقتصاد مختلط، اقتصاد أقـل توجيها، وأقل في ضوابطه ... وذلك لكي يستطيع الاستثمار الخاص المصري والأجنبي أن يلعبا دورا أكبر فـي تنميـة البلاد ..." أما نائب رئيس الوزارة في تلك الفترة فيرى في

---

- Buttner f., Trends Towards, Retaradition;ization in Egypt , in stein G. and stin u. ( eds.) , The contemporary Middle Easternscene: Basic Issues and Major Trends, Laske verlag and Budrichopladen ١٩٧٩ , P.P. ١١٢ - ١١٧

توضيح طبيعة النظام الاقتصادي " أن هذا الاقتصاد الجديد سوف يتقلص فيه دور القطاع العام، ليقتصر على مشروعات البنية الأساسية فقط ... مثل المرافق والخدمات ... بينما يزيد فيه دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي ليشمل كل مشروعات الإنتاج من الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها من المجالات ..." [1] ولعل هذه التصريحات تدلنا دون عناء على أن ذلك هو ما يعرف في الأدبيات بالنظام الرأسمالي. يتضح من ذلك أن الحقبة الانفتاحية تعد نكوصاً واضحا عن السياسات الاقتصادية التي عرفها المجتمع المصري أبان الفترة الناصرية، إذ بها ومن خلالها فتحت الأبواب أمام الصادرات والاستثمارات الأجنبية، والحد من تدخل الدولة ومن دور القطاع العام، ومن ثم عودة مصر إلى فلك النظام الرأسمالي العالمي[2].

---

[1] عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح المصري، مرجع سابق، ص 55

[2] جامعة كمبودج ، مصر تحت حكم السادات، ترجمة وعرض عثمان ميرغني، مجلة التضامن، العدد ١٣٢ ، السنة الثالثة ، لندن ، ١٩ / ١٠ / ١٩٨٥ ص ٦١

لقد لعبت الدولة دوراً واضحاً في تكريس أو قل إنتاج التبعية، بل هي ذاتها تعد أداة التغيرات الهيكلية الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسـية التـي شـهدها الواقـع المجتمعي في مصر إبان حكم السادات. لقد تحولت الدولة في ظل الانفتاح الاقتصادي من عنصر أساسي في عملية الإنتاج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستقلة، إلى أداة لرأس المال الدولي والمحلي في استنزاف الفائض الاقتصادي وفي تبديده بل وفي نهبه. لقد تحولت الدولة من مؤسسة إنتاجيـة إلـى مؤسسة استهلاكية، فعرفت أدنى صور التبعية في تاريخهـا. أن المجتمع المصري الذي عرف في الخمسينات والستينيات نموذج الدولة القائد، عرف في فتـرة الانفتـاح الاقتصـادي نموذج الدولة التابع.

نستدل من الطرح السابق على أن مصر السبعينيات شهدت نمطا إنتاجياً رأسماليا تابعاً. وبما أن الدولة ونظامهـا الاجتماعي يتم تشخيصهما في ضوء النمط الإنتاجي المسيطر داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي، فإننا سوف نحاول فيما يلي الوقوف عليهما خلال تحالفـات الدولـة مـع الطبقـات الاجتماعية التي عرفتها مصر السبعينيات.

لقد تشكلت، بل وتربعت على قمة المجتمـع فئـات وأقسام عالية من الرأسمالية الكبيـرة تختلـف كثيـرا عـن الرأسمالية الوطنية، وتتبـاين عـن البروليتاريـا. إن هـذه الرأسمالية الكبيرة جمعت بين جنباتها عنصرين اجتمـاعيين يتمثلان في: أولاً فئات تجارية ربوية وصناعية وزراعيـة، ومن الممولين والمقاولين والوكلاء فـي مجـال التصـدير والاستيراد، وفي تجارة الجملة ونصف الجملة وفي الصفقات العقاريـة، وفـي المقـاولات والتوريـدات. ثانيـاً: فئـات بيروقراطية من قيادات القطاع العام والدولة ممن أتاح لهـم موقعهم الوظيفي الحصول علـى درجـة عاليـة وتجميـع الثروات. والحقيقة أن الرأسمالية الجديدة التي طفـت فجـأة على السطح خلال فترة الانفتاح الاقتصادي تتسـم بالطـابع الطفيلي ومعاداة الفئات الدنيا من المجتمع[١].

وبالنظر إلى تكوين الجماعات الرأسـمالية الجديـدة يدلنا الجدول رقم ( ٧ ) على الأجنحة المختلفة المكونة لهـا. فنجد أن البرجوازية الكبيرة تشكل ٢٦,٢% مـن مجموعهـا بينما المتوسطة تبلغ ٧,٨% أما البرجوازية الصغيرة فتشكل

---

[١] فؤاد موسي، هذا الانفتاح الاقتصادي ...، مرجع سابق، ص ٦٦.

٦٦% ويوضح الجدول أيضـاً أن البرجوازيـة الزراعيـة تتصدر كميا هذا الشرائح، مما يعني سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالية في وقت يتسم بتخلف النمط الإنتاجي. وإذا كـان ذلك هو واقع الريف، فإن البرجوازية التجارية تحتل نفـس الموقع في المدينة، مما يعني أن البرجوازية التجارية تسيطر على المناشط الاقتصادية في الحضر المصري. وبالنظر إليها في كل أقسام وشرائح البرجوازية نجدها تحتل نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببقية القطاعات باستثناء الزراعة.

والمدقق في أوضاع الشرائح الاجتماعيـة المكونـة للبرجوازية الجديدة يتضح له أن البرجوازية التجارية تنقسـم إلى جزءين: الأولى تجارة الجملة ويجمعون بـين صـفوفهم القسم الأعظم من أعضاء الرأسمالية التجارية الكبيـرة. أمـا الجزء الثاني فيمثل تجارة التجزئة التي تضم شريحة واسـعة من متوسطي وصغار التجار. وفي الوقت الذي تضم بعـض كبار تجار التجزئة، تضـم أيضـاً علـى هامشـها الباعـة المتجولين الذين يشكلون قطاعا واسعا من أشباه البروليتاريـا في الحضر والريف. ومن تحليل حركة رأس المال التجاري في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة للتعرف على آليات تجدد

وتوسع مختلف الشرائح الرأسـمالية التجاريـة والمرتبطـة بالسوق الداخلية، يتضح لنا أن قطاع تجارة الجملـة يضـم شركات المساهمة والشـركات ذات المسـئولية المحـدودة والتوصية بالأسهم وفروع المشـروعات الأجنبيـة. ومـن الجدول رقم ( ٨ ) المؤشرات الرئيسية لحركة رأسي المـال التجاري في هذا القطاع يتضح أنه قد ارتفع حجم مبيعاتها من ٤٥,٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ إلى حوالي ١٤٤,٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ أي بزيادة قدرها ٣١٨% وبالنظر إلـى حجم عدد العاملين في ظل الزيادة في عدد المشروعات نجد أنها بين عامي ١٩٧٥، ١٩٧٩ لم يطرأ عليها زيادة ملحوظة تذكر. ففي مقابل ارتفاع معدلات تراكم رأس المال التجاري، لم يطرأ أي ارتفاع في حجم القوى العاملة. كما ارتفع الربح التجاري الصافي في هذا القطاع من ٢,٩ مليون جنيـه فـي عام ١٩٧٥ إلى ١٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ م أي بزيادة قدرها ٥٤٩,٤ % وعلى الرغم من الزيـادة الضـخمة فـي الربح التجاري الصافي لا أنه لم يطـرأ أي ارتفـاع علـى الأجور إلا بواقع ١٦٠% وتضاعف معدل الربح الرأسـمالي عدة مرات فقفز في عام ١٩٧٥ من ٢٣,١% إلـى ٨٣,٤%

في عام ١٩٧٩، وارتفع معدل فائض القيمة في عـام ١٩٧٥ من ٥٦٨,٧% إلى ٩٥٢,٣% في عـام ١٩٧٩ أي بزيـادة قدرها ٦٧,٤%.

## جدول رقم ( ٧ ) يوضح الجماعات البرجوازية المختلفة(*)

| الجماعات البرجوازية | العدد | % من إجمالي البرجوازية |
|---|---|---|
| البرجوازية الكبيرة | | |
| ١- في الإنتاج الصناعي | ٧٨٣٢ | ٠,٢٦ |
| ٢- الأرض الزراعية | ٦٧٨٩٧٢ | ٢٢,٧٢ |
| - الذين يستغلون العمل المأجور - | | |
| ٣- في تجارة الجملة والتجزئة | ٧٢٥٨٢ | ٢,٤٣ |
| ٤- في أعمال الصيد والغابات | ٧٩٩٩ | ٠,٢٧ |
| ٥- في الخدمات والترفيه | ١٢٥١٧ | ٠,٠٤٣ |
| مجموع الطبقة | ٧٧٩٩٠٢ | ٢٦,٢٠ |
| البرجوازية المتوسطة: | | |
| ١- التكنوقراط والفنيون | ٥٦٣٨ | ٠,٢١ |
| ٢- في التجارة | ١٥٦٧٧٦ | ٥,٢٧ |
| ٣- أصحاب مشروعات صناعية وورش كبيرة | ٦٠٦٧٥ | ٢,٠٥ |
| ٤- أصحاب مشروعات خدمية وترفيهية | ٨٠٧٠ | ٠,٢٧ |
| مجموع الطبقة | ٢٣١١٥٩ | ٧,٨ |
| البرجوازية الصغيرة: | | |
| من يملكون عملهم ولا يستغلون عملا مأجورا | | |
| ١- في الزراعة | ١١١٩٣٨٢ | ٣٧,٦١ |
| ٢- في الحرف والورش | ٣٤٧٢٣٤ | ١١,٦٦ |
| ٣- في الصيد والغابات | ٣٨٥١٣ | ١,٣٠ |
| ٤- في التجارة | ٤١٤٦٣٨ | ١٣,٩٠ |
| ٥- في الخدمات | ٤٥٥٠٧ | ١,٥٣ |
| مجموع الطبقة | ١٩٦٥٢٨٣ | ٦٦ |
| المجموع الكلي | ٢٩٧٦٣٤٤ | ١٠٠ |
| % لمجموع القوى العاملة في مصر | ٩٦١٣٧٦٩ | ٣٠,٩٥ |

---

(*) المصدر: عبد الباسط عبد المعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣٤٠ – ٣٤١ .

## جدول رقم ( ٨ ) يوضح مؤشرات قطاع تجارة الجملة الخاص المنظم في الأعوام: ١٩٧٥ – ١٩٧٩(*)

**" القيمة بالمليون جنيه "**

| البيان | ١٩٧٥ | ١٩٧٩ | معدلات التغير % | |
|---|---|---|---|---|
| | | | ١٩٧٥ | ١٩٧٩ |
| عدد المشروعات | ١٤ | ١٤ | ١٠٠ | - |
| إجمالي رأس مال المشروعات | ١٢٦٧٣ | ١٩٢٧٤ | ١٠٠ | ٥٢,١ |
| إجمالي عدد المشتغلين | ١٠٦٢ | ١٠٥٩ | ١٠٠ | ٠,٣٨ |
| إجمالي قيمة المبيعات | ٤٥٣٩٨ | ١٤٤٤١٧ | ١٠٠ | ٢١٨ |
| إجمالي قيمة الأجور | ١٥٢٠ | ٢٤٣٢ | ١٠٠ | ٦٠ |
| الربح الإجمالي | ٨٦٤٤ | ٢٣١٥٩ | ١٠٠ | ١٦٧,٩ |
| الربح الصافي | ٢٩٢٥ | ١٦٠٦٩ | ١٠٠ | ٤٤,٩٤ |

وجدير بالذكر أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغت جملة مشـروعات تجارة الجملـة حـوالي ١٢٧٢ مشـروعا، احتلـت منهـا مشروعات البقالة نصيب الأسد إذ كـان لهـا حـوالي ٧٢٣ مشروعا بنسبة ٥٦,٨% ثم جاءت الخضراوات والفاكهة في

---

(*) المصدر: عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولـة التابعـة مرجع سابق ، ص ٣٣٠ .

المرتبة الثانية بحوالي ٣٥٠ مشروعا بنسـبة ٢٧,٥% ثـم الأحذية بحوالب ٥٧ مشروعا بنسبة ٤٥%، والمياه الغازيـة حوالي ٢٣ مشروعا بنسبة ٢,٦% ( أنظر الجدول رقـم ٩ ) ويدلنا ذلك على توجه المشروعات التجارية نحو الاستهلاك، مما يعني أن لقمة العيش في مصر أضـحت تحـت رحمـة دوران رأي المال ورفع الأسعار. وهذا مؤشر شديد الأهمية على استغلال رأس المال للجماهير الكادحة. وبـالنظر إلـى عدد التوكيلات التجارية يتضح أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغ عدد التوكيلات حوالي ١٠٠٠٠٠ وكيل، بينهم ٣٦٠ وكيلة، وبلغ حجم التمثيل التجاري حوالي ٢٦٠٠ شركة أجنبية تنتمي إلى ٥٦ دولة في مقدمتها ألمانيا الغربية وبريطانيـة وسويسـرا وفرنسا، وفي نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات بلغت عدد التوكيلات التجارية حوالي ٤٠٧٠ توكيلا كانـت معظمهـا للمصريين الذين كانوا همزة الوصل بين الرأسمالية المحليـة والاحتكارات الدولية والذين سعوا إلى إلحاق السوق الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، وأضحي لهـم السـيطرة علـى

التجارة الداخلية في مصر، وهم ما تطلق علـيهم الأدبيـات الماركسية بالكومبرادور[1].

| البيان | العدد |
| --- | --- |
| البذور | ٣ |
| السمك | ٤ |
| قطع غيار السيارات | ٤ |
| الكابلات | ٥ |
| الورق | ٩ |
| الخردة | ٩ |
| المواسير المحلية | ١ |
| الكيماويات | ١٨ |
| العدد اليدوية | ٢٦ |
| اللحوم | ٢٠ |
| المرطبات والمياه الغازية | ٣٣ |
| الأحذية | ٥٧ |
| الخضر والفاكهة | ٣٥٠ |
| البقالة | ٧٢٣ |
| المجموع | ١٢٧٢ |

---

[1] للمزيد حول الوكلاء التجاريين يمكن الرجوع إلي:

ماك زعلوك، تراكم رأس المال في مصر ودور الرأسمالية التجاريـة، في: قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابـع، مرجـع سـابق، ص ٧٤ وهناك أطروحة دكتوراه قدمتها الباحثة إلى جامعة هيـل حـول هـذا الموضوع بعنوان

Commercieil Agents in Egypt: A case study in development , PH. D. Thesis presented to the univ , of Hull, ١٩٨٢

أما بالنسبة لقطاع تجارة لقطاع الجملة غير المنظم فيتضح من الجدول رقم ( ١٠ ) أن عـدد منشـآت تجـارة الجملة الخاص غير المنظم قد ارتفع من ٢٩٥٦ منشأة عـام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣٥٩٧ منشأة في عام ١٩٧٨ أي بزيـادة قـدرها ٢١,٧%، وارتفـع إجمـالي رؤوس أمـوال تلـك المشروعات إلى ١٧,٦ مليون في عام ١٩٧٩ بعد أن كانـت ٧,٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٤، وارتفع حجم مبيعاتها مـن ١٦٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٩ إلى حوالي ٤٩٣,٦ مليون جنيه في عام ١٩٧٨، أي بزيادة قدرها ٢٠٠,٦%، وتزايـد معدل دورات رأس المال من ٢٢,٣% في عام ١٩٧٤ إلـى ٢٧% في عام ١٩٧٨. ويعد ذلك دليلا ساطعا على الارتفاع الضخم في معدل تراكم رأس المال التجاري. ويدلنا الجدول أيضاً أنه في عام ١٩٧٨ ارتفع الربح التجاري الصافي إلـى ٧٥,٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٨ عن عام ١٩٧٤ الذي بلغ ٦٦,٩ مليون جنيه بنسبة ١٧٣,٦% وفي مقابل هذا الارتفاع في قيمة الأرباح، حققت الأجور زيادة ملحوظة تقدر بحوالي ٤٢٨% بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ويمكننا إرجـاع هـذا الارتفاع في معدلات الأجور إلى تزايد معدلات الهجرة إلـى

الدول النفطية. أن الارتفاع الكبير في الأجـور يفسـر لنـا انخفاض معدل فائض القيمة بنسبة ٣٦% في عـامي ١٩٧٨ عما تحقق في عام ١٩٧٤. وعلى الرغم من الانخفاض فـي معدل فائض القيمة بشكل عام، إلا أن معدل فـائض القيمـة الذي يستخلصه رأس المال التجاري في هذا القطاع مرتفـع جدا، ويدلنا ذلك على مدى استغلاله للجماهير الكادحة، بـل وحتى العمال الذين يعملون في هذا المضمار.

جدول رقم ( ١٠ ) يوضح مؤشرات قطـاع تجـارة الجملة الخاص غير المنظم في عامي ١٩٧٤ / ١٩٧٨(*)

| البيان | ١٩٧٤ | ١٩٧٩ | معدلات التغير % | |
|---|---|---|---|---|
| | | | ١٩٧٤ | ١٩٧٨ |
| عدد المنشآت | ٢٩٥٦ | ٣٥٩٧ | ١٠٠ | ٢١,٧ |
| إجمالي رؤوس الأموال | ٧٣٥٠ | ١٧٦٤٨ | ١٠٠ | ١٤٠,١ |
| إجمالي عدد المشتغلين | ٥١٣١ | ٨٠٨٨ | ١٠٠ | ٥٧,٦ |
| إجمالي قيمة المبيعات | ١٦٤١٧٤ | ٤٩٧٥٩٩ | ١٠٠ | ٢٠٠,٦ |
| إجمالي قيمة الأجور | ٩٣٠ | ٣٩٨٠ | ١٠٠ | ٣٢٨ |
| الربح الإجمالي | ٦٩١٥٤ | ٨٩٢١٩ | ١٠٠ | ١٧٣,٦ |
| الربح الصافي | ٦٦٩٣٥ | ١٧٥٩٦٥ | ١٠٠ | ١٦٢,٩ |

---

(*) المصدر: عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولـة التابعـة مرجع سابق ، ص ٣٢٤ .

وبالنظر إلى قطاع تجارة التجزئة الخاص، نجد أنـه يتميز بالطابع غير المنظم وبغلبة الفردية، كما يتميز بتناقص الوزن النسبي للقطاع غير المنظم سواء من الناحية العدديـة أو من حيث نصيبه في إجمالي رؤوس الأموال المسـتثمرة، وحتى في الرقم الإجمالي للأعمال. ومن الجدول رقم ( ١١ ) يتضح أن الشركات المساهمة وهي أرقي شكل قانوني لتركز رأس المال تحتل مرتبة عالية ومتميزة في نسبة تركز ملكية رأس المال المستثمر ولرأس المال التجـاري الممثلـة فـي المبيعات. ففي عام ١٩٧٥ كان عدد هذه الشركات ٩ شركات تمتلك ٨٠,٦% من إجمالي المبيعات. أما في عام ١٩٧٩ فقد بلغت حوالي ٨ شركات بلغ نصـيبها ٧١ % مـن إجمـالي رؤوس الأموال المستثمرة وحوالي ٥٦,٧% مـن إجمـالي المبيعات. أما الشركات ذات المسئولية المحـددة والتوصـية بالأسهم فقد ارتفع نصيبها مـن إجمـالي رؤوس الأمـوال المستثمرة في هذا القطاع من ١٦,٣% في عام ١٩٧٥ إلـى ٢٠,٣% في عام ١٩٧٩، بينما انخفض نصيبها من إجمـالي المبيعات من ٢٤,٧% إلى ٢٤,٥% في هاتين السنتين علـى التوالي. ويوضح الجدول أيضاً أن إجمالي رؤوس الأمـوال

المستثمرة ارتفع من ٩١٨ ألف جنيه في عـام ١٩٧٥ إلـى ١٣,٤ مليون جنيه في عام ١٩٧٩، أي أنه حقق زيادة كبيرة تقدر بحوالي ١٤٦ % وخلال العامين أيضاً طـرأ ارتفـاع ملحوظ على إجمالي المبيعات تقدر بحوالي ٢٤٩% وهنـاك أيضاً قطاع تجارة التجزئة غير المنظم يغطي معظم المنشآت الخاصة والتجارة غير المشروعة التي عرفتها فترة الانفتـاح الاقتصادي بكثرة واعتبرت من أهم مميزاتها، تلك التي تتمثل في تجارة المخدرات والتهريب والاتجار في العملة وتجـارة تراخيص وحصص السلع المدعومة مثل مواد البناء والسـلع التموينية.

وتوضح البيانات الرسمية لتجارة السلع إلى أن الوارد منها بلغ في عام ١٩٧٧ حوالي ١٨٠٨ مليـون دولار فـي مقابل ١٧٢٦ مليونا من الدولارات قيمة المصدر منها ويشير معدل النمو في الواردات للفترة مـن ١٩٧٠ – ١٩٧٧ إلـى وصوله إلى ١٠,٢% مقابل ٩% فقط في الفترة من، ١٩٦٠ – ١٩٧٠. وإذا ما دققنا النظر في نوعية المسـتورد الـذي يذهب معظمه إلى الاستهلاك، والذي يأتي معظمه من السوق

الرأسمالية يتضح لنا التوجهات الطبقية والانتماءات الخارجية لأنماط التجارة، بل والاقتصاد في مصر بشكل عام[1].

---

[1] فؤاد موسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، مرجـع سـابق، ص ١٢٢. وأيضاً: عبد الباسط عبد المعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية في مصر، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

| الكيان القانوني | عدد المنشآت | رأس المال المستثمر | % من إجمالي رأس المال المستثمر | المبيعات | % من إجمالي المبيعات | عدد المنشآت | رأس المال المستثمر | % من إجمالي المبيعات | المبيعات | % من إجمالي المبيعات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مساهمة | ٩ | ٧٤٠ | ٨٠,٦ | ٧٦٩٣ | ٦٥,٢ | ٨ | ٩٥٥ | ٧١ | ١٦٦٥٥ | ٥٦,٧ |
| مسئولية محدودة | ٢ | ٦٠ | ٦,٥ | ٣٩٨ | ٣,٤ | ٢ | ١٠٦٠ | ١٢ | ٦٧٣ | ٢,٣ |
| توصية بالأسهم | ٢ | ٩٠ | ٩,٨ | ٢٥٢١ | ٢١,٣ | ٢ | ١١٠ | ٨,٣ | ٦٥٣٧ | ٢٢,٢ |
| فروع منشآت أجنبية | ١ | ٢٨ | ٣ | ١١٩٤ | ١٠,١ | ١ | ١١٨ | ٨,٧ | ٥٥٤٣ | ١٨,٨ |
| **جملة** | ١٤ | ٩١٨ | ١٠٠ | ١١٨٠٦ | ١٠٠ | ١٣ | ١٣٤٣ | ١٠٠ | ٢٩٤٠٨ | ١٠٠ |

(*) **المصدر:** عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولية التابعة، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

وبإلقاء الضوء على الفئات البيروقراطية المبرجـزة التي أتاح لها موقعها أن تكون بعض الأصول الرأسـمالية أو بعض موضوعات التملك، فنجد أنها شهدت نموا ملحوظاً منذ الستينيات حيث أخذت الفترة الناصرية على عاتقهـا مهمـة تعيين خريجي الجامعات والمعاهد العليا. لقد زاد العـاملون بالبيروقراطيـة العامـة ( الخـدمات المدنيـة والهيئـات والمؤسسات مع استبعاد الشركات ) من ٣٥٠ ألف موظـف في فجر الحقبة الناصرية إلى ١٢٠٠٠٠٠ من نهايـة عقـد الستينيات، كذلك أصبحت البيروقراطية ميدانا لتوظيـف مـا يزيد عن ٦٠% من الخريجين وحوالي ٢٣% من العمالة في القطاعات السلعية وحوالي ٤٢% في قطاع الخدمات. وجدير بالتوضيح أن التضخم الأساسي الذي أصـاب البيروقراطيـة حدث بالتحديد غداة قرارات يوليو من ١٩٦٢ – ١٩٦٧، إذا زادت في هذه الفترة الوظائف بنسبة ١٣٤%[1]. ويدلل على هذا النمو أن فئة المديرين بلغت في تعـداد ١٩٦٠ حـوالي ٥٦٩٣٩، أما في تعداد ١٩٧٦ بلغت حوالي ١٣١٨٩٩، كما

---

(1) نزيه نصيف الأيوبي، تطور النظام السياسي والإداري في مصـر، مرجع سابق، ص ٨٨.

أن مجال الإدارة الوسطى وأعداد الموظفين شـهدت نفـس الزيادة، إذا كانوا في عام ١٩٦٠ حوالي ٢٨٨٨٠٢ موظف، أما في عام ١٩٧٦ فبلغوا حوالي ٦٤٩٧٩ موظفاً[١].

والحقيقة أنه ليس فقط الإدارة الوسطى والدنيا همـا اللتان شهدتا طفرة في أعدادهما، بل أيضاً البيروقراطية العليا ( السياسية والإدارية ) شهدت تضخما في إجمالي مستوياتها لقد زاد عدد الوظائف العليا ( درجة مدير عام فما فوقهـا ) من ٢٧٦ عام ١٩٧٧ إلى ٣٤٧٦ عام ٨٠/ ٨١، أي أنها في ثلاث سنوات حققت زيادة تقدر بحوالي ٢٥,٩%. أما وظائف القيادة العليا ( درجة وزير فما فوقها ) فقد حققـت ٤٨,٤% ويرجع هذا إلى رفع درجة المحافظ إلى رتبة الوزير. أما في وظائف الإدارة العليا فقد حققت زيادة ملحوظة تقدر بحوالي ٥٥٦,٧% في درجة نائب رئيس جامعة. وفي درجة وكيـل وزارة بحوالي ١٣٠,١%، أما في وظيفة مدير عام فنجد أن الزيادة تقدر بحوالى ١٢٦,١% ومما يجدر الإشارة إليـه أن الفئات العليا من هذه البيروقراطية كانت أقرب إلى الطبقـة

---

[١] عبد الباسط عبد المعطي، لتكوين الاجتمـاعي ومسـتقبل المسـألة المجتمعية في مصر، مرجع سابق، ص ٣٦١.

العليا ومن ثم إلى الجهاز الحاكم، أما الفئة الدنيا منها فكانـت أقرب إلى الطبقة العاملة[1]. ومن الواجب في هـذا الصـدد ونحن في معرض الحديث عن الفئات البيروقراطية أن تميز بين الشرائح العليا والوسطى والدنيا. ففي الوقت الذي حققت فيه الفئات العليا والوسطي صعوداً اجتماعيـاً سـواء عـن الطرق المشروعة أو غير المشروعة، فإن الشـرائح الـدنيا منها حققت هبوطاً واضحاً نتيجة التضخم وارتفاع الأسـعار والفجوة الواسعة بينها وبين المرتبات والأجور، وحتى مـن حقق منهم حراكاً صاعداً فكان إما نتيجة الهجرة إلى الـدول النفطية[*] أو بالاشتغال بالأعمال غير المشـروعة، والـذي يمكن القول عنه إنه حراك زائف.

---

[1] فؤاد موسى، هذا الانفتاح الاقتصادي، مرجـع سـابق، ص ١٣٥. وأيضاً.

- عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولـة التابعـة، مرجـع سابق، ص ٢٣٦.

[*] حول الهجرة إلى البلدان النفطية وما تحدثه من حـراك اجتمـاعي زائف – راجع في ذلك:

ويوضح تطور البرجوازية الزراعية أنه كان مرتبطاً أوثق الارتباط بالتغيرات التي طرأت على الإطار المؤسسي للزراعة المصرية في حقبة السبعينيات. لقـد كـان لإلغـاء الحراسات أهم إجراء بعد انقلاب مايو ١٩٧١ وبقية القرارات التي صدرت في حقبة الانفتاح، أكبر الأثر في استعادة كبـار الملاك لمواقعهم الطبقية، في مقابل إخراج صغار الحـائزين من البناء الحيازي وتزايد تركز ملكية الأرض في أيدي كبار

---

- نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلـدان النفطية وأثرها على التنمية في الـوطن العربـي، دار المسـتقبل العربي، الطبعة الأولى ، بيروت، يونيو ١٩٨٣.
- السيد الحسيني، الهجرة الخارجية للعمالـة الفنيـة فـي مصـر " اتجاهات عامة "، مؤتمر تقويم كونراد التدريب المهني في مصر، كلية الآداب – جامعة الإسكندرية، مع مؤسسة كـونراداد ينـاور، إبريل، ١٩٨١.
- عبد الباسط عبد المعطي، الهجرة النفطية والمسـألة الاجتماعيـة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٨٤.
- سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة الآثار الاجتماعية للثروة النفطية، دار المستقبل العربي، الطبعة الثانيـة، القاهرة، ١٩٨٢.

الملاك، وإبعاد الدولة عن التدخل في تنظيم العلاقات أو حتى في السيطرة على المخرجات. أضف إلى ذلك صدور القرارات التي سهلت عمليات التحول من المحاصيل التقليدية إلى المحاصيل النقدية، وتشجيع المشروعات الاستثمارية الانفتاحية في مجال الزراعة التي بلغت ١٧ مشروعا من مجموع المشروعات الانفتاحية حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٨١. لقد نتج عن ذلك كله أن ازداد التركز الرأسمالي في الزراعة وتفاقم التمايز الطبقي في الريف. ويكشف الجدول رقم ( ١٢ ) أن نصيب صغار الملاك ( خمسة أفدنة فأقل ) قد انخفض من ٥٧% إلى ٥٢ % من إجمالي الأراضي الزراعية مع بقاء وزنهم ثابتاً من الناحية الكمية، فقد ظلوا يمثلون حوالي ٩٥% من إجمالي عدد الملاك خلال تلك الفترة، وانخفض متوسط مساحة المالك في هذه الشريحة من ١,٢ فدان إلى ٠,٩ فدان بنسبة ٢٥% وذلك دلالة على استمرارية تفتيت الملكية الصغيرة. وفي مقابل هذا التفتيت المتزايد للملكية الصغيرة كان هناك تركز في الملكيات الصغيرة والمتوسطة. لقد تزايدت مجموعة كبار الملاك ( ٥٠ فدان فأكثر ) من ١٢,٦% إلى ١٤,٥%، أما مجموعة

متوسطي الملاك ( ١٠ – ٢٠ فدانا ) فقد ارتفع نصيبهم مـن ٨,٢% إلى ١٠,٣% مما سبق يتضح لنا أن عمليـة تركـز الملكية للأرض التي كانت في صف كبار الملاك ومتوسطيهم كانت علي حساب طبقة صغار الملاك والمعـدمين، الأمـر الذي يعني اتساع طبقة فقراء الفلاحين، وكذا طبقـة العمـال الزراعيين [١].

---

[١] راجع في ذلك:

- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: الدولة والقرية المصرية، قضايا فكرية، العدد الأول، القاهرة، يوليو ١٩٨٥، ص ١٢٧.
وأيضاً:
- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص ١٢٥ – ١٣١.

| حجة الملكية بالآلاف | ١٩٦٥ م | | | | | ١٩٧٧ م | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ملاك | | مساحة | | متوسط المساحة لكل مالك | ملاك | | مساحة | | متوسط المساحة لكل مالك |
| | بالآلاف | | بالآلاف | | | بالآلاف | | بالآلاف | | |
| أقل من فدان | | | ٣٦٩٣ | | | ٣,٤٣٥ | ٧٠ | ٩٧٩ | ١٧,٧ | ٠,٤ |
| من ١ إلى ٢ | ٣٠٣٣ | ٩٥ | ٦١٤ | ٥٧,١ | ١,٢ | ٤٣٨ | ١٣,٥ | ٥٧٨ | ١٠,٤ | ١,٣ |
| من ٢ إلى ٣ | ٧٨ | ٢,٥ | ٥٢٧ | ٩,٥ | ٧,٩ | ٢٢٣ | ٦,٤ | ٥١٠ | ٩,٢ | ٢,٣ |
| من ٣ إلى ٤ | ٤٠ | ١,٣ | ٨١٥ | ٨,٢ | ١٣,٣ | ١٣٢ | ٣,٨ | ٤٣٧ | ٧,٩ | ٣,٣ |
| من ٤ إلى ٥ | ٢٩ | ٠,٩ | ٣٩٢ | ١٢,٦ | ٢٨,١ | ٨٥ | ٣,٣ | ٣٧٢ | ٦,٧ | ٤,٤ |
| **حيازة صغيرة :** | ٦ | ٠,٢ | ٤٢١ | ٦,١ | ٦٥,٣ | ٣٣١٣ | ٩٥ | ٣٨٧٦ | ٥٢ | ٠,٩ |
| أقل من ٥ أفدنة | ٤ | ٠,١ | | ٦,٥ | ١٠٥,٣ | ٩٤ | ٢,٧ | ٦١٦ | ١١,١ | ٦,٦ |
| **حيازات متوسطة** | | | | | | ٤٤ | ١,٣١ | ٥٧٢ | ١٠,٣ | ١٣ |
| من ٥ إلى ١٠ | | | | | | ٢٢ | ٠,٧ | ٦٦٨ | ١٢,١ | ٢٩ |
| من ١٠ إلى ٢٠ | | | | | | ٦ | ٠,٢ | ٤٧٣ | ٨,٥ | ٧٨,٨ |
| من ٢٠ إلى ٥٠ | | | | | | ٢ | ٠,١ | ٣٣٠ | ٦ | ١٦٥ |
| **حيازات كبيرة** | | | | | | | | | | |
| من ٥٠ – ١٠٠ | | | | | | | | | | |
| أكثر من ١٠٠ فدان | | | | | | | | | | |
| الإجمالي | ٣ ١٩٠ | ١٠٠ | ٦٤٦٢ | ١٠٠ | ٢,٠٠ | ٣ ٤٨٢ | ١٠٠ | ٥ ٥٣٥ | ١٠٠ | ١,٦ |

(*) **المصدر:** عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولية التابعة، مرجع سابق، ص ٣٩٢.

أما بالنسبة للبرجوازية الصناعية في فترة الانفتاح الاقتصادي فيكشف واقع تطورهـا أنهـا أكثر الجماعات البرجوازية انكماشاً وأكثرها ضعفاً. فعلي الرغم من كل المحاولات التي سعت إليها القوى المحلية والأجنبية وحتى القيادة السياسية لتهديم القطاع العام الصناعي وإطلاق سراح القطاع الخاص للنمو، إلا أن الميدان الصناعي كان بعيداً عن الاهتمام، إذ سعى القطاع الخـاص لطـرق أبواب أخرى غير الصناعة لاستثمار أمواله تتمثل في الأنشطة التجارية والعقاريـة والمصـرفية. وبالنظر إلى هذا القطاع نجد: أن إجمالي المساهمات فـي رؤوس الأمـوال التـي وظفـت فـي المشروعات الصناعية وفقاً لقانون الاستثمار العربي والأجنبي ( حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٨١ ) حـوالي ٢٢٧ مليون جنيه تمثل ٢٢,٦% من إجمالي المساهمات في مشروعات الانفتاح. وعلى الرغم مـن أن مساهمة رأس المال المصري والأجنبي في قطاع الصناعة تعد ضئيلة، إلا أنها تمثل عودة جديدة

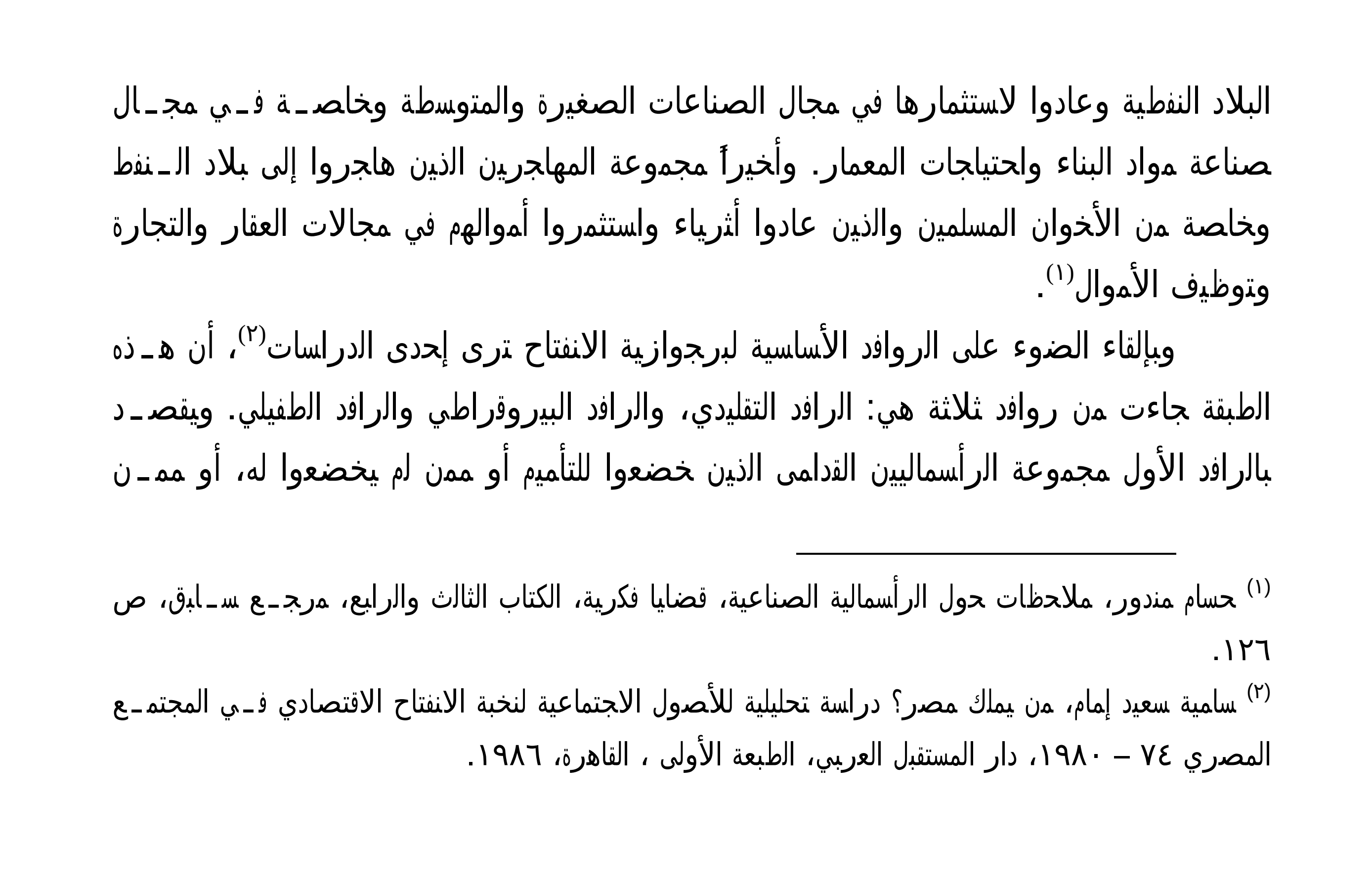
للرأسمالية الصناعية الكبيرة واشتراكها مع برجوازية الدولـة والرأسـمالية العالميـة فـي قيـام الصناعة[1].

وتتكون البرجوازية الصناعية في مصر من عدة روافد هي: أولاً: من الرأسمالية الوطنيـة التي عملت في الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي دعمت وجودها في سنوات السـتينيات فـي مجال الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود فـي سـنوات وغيرهـا. ثانيـاً: مـن البيروقراطية البرجوازية الذين استطاعوا تجميع ثروات ضخمة نتيجة استغلال مواقعهم الوظيفيـة بأجهزة الدولة والقطاع العام ودخل بعضهم في مجال الاستثمار الصناعي، بالاستفادة من الخبـرات التي كونوها من العمل الوظيفي واستثمار العلاقات بالسوق. وينطبق ذلك الواقع علـى العسـكريين أيضاً. ثالثاً: من مجموعة التكنوقراط المصريين الذين جمعوا ثروات ضخمة نتيجة وجـودهم فـي

---

[1] عادل غنيم، النموذج المصري ...، مرجع سابق، ص ٤٠٨. وأيضاً:

- عبد الباسط عبد المعطي، التكوين الاجتماعي ومستقبل المسألة المجتمعية، مرجع سابق، ص ٣٥٧.



البلاد النفطية وعادوا لاستثمارها في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال صناعة مواد البناء واحتياجات المعمار. وأخيراً مجموعة المهاجرين الذين هاجروا إلى بلاد النفط وخاصة من الأخوان المسلمين والذين عادوا أثرياء واستثمروا أموالهم في مجالات العقار والتجارة وتوظيف الأموال[١].

وبإلقاء الضوء على الروافد الأساسية لبرجوازية الانفتاح ترى إحدى الدراسات[٢]، أن هذه الطبقة جاءت من روافد ثلاثة هي: الرافد التقليدي، والرافد البيروقراطي والرافد الطفيلي. ويقصد بالرافد الأول مجموعة الرأسماليين القدامى الذين خضعوا للتأميم أو ممن لم يخضعوا له، أو ممن

---

[١] حسام مندور، ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية، قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[٢] سامية سعيد إمام، من يملك مصر؟ دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري ٧٤ – ١٩٨٠، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٨٦.

هاجر منهم وعادوا برؤوس أموال كبيرة، وهؤلاء يشكلون ٤٩ عائلة أو شخصاً يشـكلون أقطـاب القطاع الخاص عشية يوليو ١٩٥٢. أما الرافد الثاني وهو الرافد البيروقراطي فيتكون مـن أربعـة عناصر هي: بيروقراطية ما قبل الثورة، ومستخدمو القطاع الخاص والشركات والمؤممة، ومن قدم من المؤسسة العسكرية والتكنوقراط. وهؤلاء استغلوا مواقعهم البيروقراطية في تكوين التراكمـات الرأسمالية أما الرافد الطفيلي فترى الدراسة أنه جمع ثرواته عن طريق عمليات التهريب والعمولات والإتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار في السوق السوداء واستغلال النفـوذ لـدى المسـئولين بجهاز الدولة والقطاع العام. كما أوضحت الدراسة أن طبيعة مؤسساتهم تغلب عليها السمة العائليـة الضيقة وأن أنشطتهم تتمحور حول عمليات الشحن والتفريـغ والتخلـيص الجمركـي والتهريـب والمقاولات والمضاربات العقارية والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والاتجار فـي السـلع الأجنبية المستوردة والأغذية الفاسدة.

ويرى محمود عبد الفضيل أن الرأسمالية الجديدة التي عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادي كان يغلب عليها النشاط الطفيلي[1]. أن هذه الرأسمالية ذات طبيعة طفيلية امتدت من الرأسمالية الانفتاحية بوصفها رأسمالية تجارية، فهي رأسمالية ربوية. بمعنى التعامل بالنقود والرغبة في أن تربو هـذه النقود باضطراد، أن تنمو سريعاً، أن تلد نقوداً باستمرار، وبالذات عن طريق التجارة والخـدمات. وبالاشتغال في الوساطة والسمسرة، والتهريب والسوق السوداء. وهي لذلك تولد الطابع الربوي في الاقتصادي القومي، بالاستعداد بالمضاربة والرغبة في الاحتكار. والمدقق في أضـاع البرجوازيـة الانفتاحية يجد أن ثمة درجة عالية من السيولة في حركة رأس المال التجاري والمضاربي، إذ ينتقل أصحاب رؤوس الأموال الطفيلية من نشاط إلى آخر بسرعة، سعياً وراء ربح مرتفع وأعلى معـدل

---

(1) محمود عبد الفضبل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسة الاقتصادي الطليعة، مايو ١٩٨٤، القـاهرة، ص ٥٣ ... وأيضاً لنفس المؤلف: الرأسمالية الطفيلية والأموال السوداء، في: تأملات في المسألة الاقتصادية المصـرية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٨٣.

لسرعة دوران المال. وفي محاولة اجتهادية حاول محمود عبد الفضيل – كما يكشف عنه الجـدول رقم ( ١٣ ) أن يحصر أهم مجالات النشاط الطفيلي التي عرفتها مصر منذ النصف الثاني من عقد السبعينيات وما يقابلها من فئات يمكن أن تدخل في مصفوفية الرأسمالية الطفيلية، وكذا ما تدره هذه المناشط من دخول طفيلية.

وإذا كانت الطفيلية أهم سكة تتصف بها الرأسمالية المصرية في حقبة الانفتاح الاقتصـادي. فإنها أيضاً تتصف بسمتين أساسيتين أخريين، الأولى أنها رأسمالية تابعة، أي أنها تتبع لرأس المال الأجنبي وتواكبه، ودلالة ذلك من بين ٣١ مشروعاً استثمارياً جاء رأس المال المصري مـع رأس المال الأجنبي في حوالي ٢٢ مشروعاً. أما السمة الأخرى فتدور حول أن الرأسـمالية المصـرية

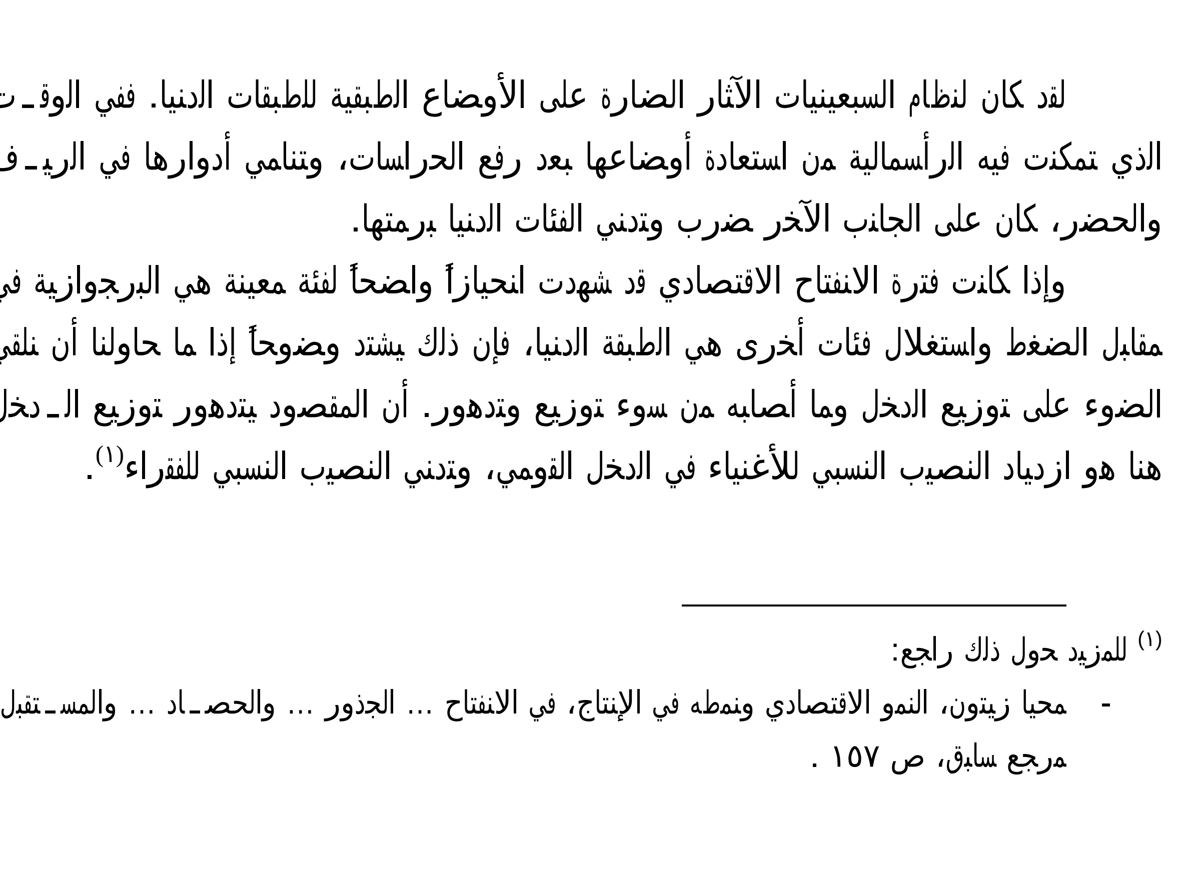
الانفتاحية تأخذ الطابع العائلي. والمطلع على المشروعات التي أقيمت في حقبة الانفتاح يلاحظ غلبة الطابعة العائلي عليها[1].

وإذا كنا قد حاولنا فيما مضى الوقوف على طبيعة الدولة وتحالفاتها الاجتماعية فـي حقبـة الانفتاح الاقتصادي، فإنه يتبقى لنا في هذا الإطار معرفة موقف الدولة من الطبقات الدنيا والواقع أن فترة السبعينيات شهدت إجراءات جديدة تجاه الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتاري. فـإذا كانت فترة الستينيات قد انحازت قليلاً تجاه العمال، فإن حقبة السبعينيات كانت على العكس من ذلك حيث ابتعدت عنه بل ووقفت ضدهم. ويتضح ذلك بداءة في أعقاب انقلاب مايو ١٩٧١، حين شـهد المجتمع المصري مجموعة من المعارك الطبقية التي لعبت فيها الطبقة العاملة دوراً قيادياً بارزاً[2].

---

[1] جودة عبد الخالق، الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في مصر ١٩٧١ – ١٩٧٧، في: مصر في ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ٤١١ – ٤١٣. وأيضاً راجع في ذلك:

[2] حسين عبد الرازق، مصر في ١٨ و ١٩ يناير، مرجع سابق، ص ص ٤١ – ٤٢. ص ٧٩



لقد كان لنظام السبعينيات الآثار الضارة على الأوضاع الطبقية للطبقات الدنيا. ففي الوقـت الذي تمكنت فيه الرأسمالية من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات، وتنامي أدوارها في الريـف والحضر، كان على الجانب الآخر ضرب وتدني الفئات الدنيا برمتها.

وإذا كانت فترة الانفتاح الاقتصادي قد شهدت انحيازاً واضحاً لفئة معينة هي البرجوازية في مقابل الضغط واستغلال فئات أخرى هي الطبقة الدنيا، فإن ذلك يشتد وضوحاً إذا ما حاولنا أن نلقي الضوء على توزيع الدخل وما أصابه من سوء توزيع وتدهور. أن المقصود يتدهور توزيع الـدخل هنا هو ازدياد النصيب النسبي للأغنياء في الدخل القومي، وتدني النصيب النسبي للفقراء[١].

---

[١] للمزيد حول ذلك راجع:

- محيا زيتون، النمو الاقتصادي ونمطه في الإنتاج، في الانفتاح ... الجذور ... والحصـاد ... والمسـتقبل، مرجع سابق، ص ١٥٧ .

| أنواع الأنشطة الطفيلية | قطاع الرأسمالية الطفيلية | أنواع الدخول الطفيلية |
| --- | --- | --- |
| عمليات الاستيراد والتصدير للسلع الكمالية | الرأسمالية الوكيلة لرأس المال الأجنبي | الأرباح الطفيلية الناتجة عن الاتجار في السلع المستوردة |
| عقود المقاولات من الباطن | كبار المقاولين | دخل العمولات والسمسرة |
| تجارة السوق السوداء في النقد الأجنبي | تجار العملة في السوق السوداء | فروق الأسعار الناتجة من المضاربة على أسعار العملات |
| تهريب السلع المستوردة من المناطق الحرة | تجارة السلع المهربة | هوامش ربح الطفيلية |
| جمعيات الإسكان | شرائح من كبار المهنيين | دخول العمولات والسمسرة |
| تقسيم الأراضي التعاونية والمضاربات | شركات تقسيم الأراضي والسمسرة | أرباح المضاربة وعمولات إتمام الصفقات |
| عقود التوريد للقطاع العام والمصالح الحكومية | المتعهدون والموردون | دخل العمولات والسمسرة |
| مكاتب السفريات والتسهيلات والتشغيل | مقاولو الأنفار وأصحاب مكاتب السفر | دخل العمولات والسمسرة |

---

- إبراهيم العيسوي، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر، مصر المعاصرة ( مجلة )، العدد ٣٨٠، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، إبريل ١٩٨٠، ص ٣٣٥.

| الاتجار غير المشروع في السلع التموينية | بعض تجار البقالة والجملة | أرباح طفيلية |
| --- | --- | --- |

(*) **المصدر:** محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسية الانفتاح ....، مرجع سابق .

لقد تنوعت أضـرار الانفتـاح الاقتصـادي علـى الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. بمعنى آخر، أن العيـوب لم تقف عند حدود المساوئ المباشرة للاستثمارات الأجنبيـة في مصر فحسبا، بل أيضاً حملت عليهـا أضـراراً أعمـق وأشمل في البنية الاجتماعية، ودلالة ذلك ما حدث لكل فئات وطبقات المجتمع باستثناء الفئات المستفيدة – التي أشرنا إليها قبل قليل – من هذه السياسات. فإذا كانت السياسة الانفتاحيـة بأضرارها قد شملت الاقتصاد المصري برمته، فـإن هـذه الأضرار انعكست بصورة واضحة على الفقراء، إن وقـوع الاقتصـاد المصـري تحـت رحمـة النظـام الرأسـمالي والاحتكارات الأجنبية أصاب في مقتـل أصـحاب الـدخول المحدودة. إنه نتيجة لتطبيق سياسيات الانفتاح الاقتصادي في مصر، أطلق العنان للتضخم والغلاء الذي بلـغ فـي عـام ١٩٧٨ حوالي ٣٧%، لقد ساهم الانفتاح الاقتصادي في إذكاء حريق التضخم وارتفاع الأسعار، ومن ثم في تدني مستويات الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة[١].

---

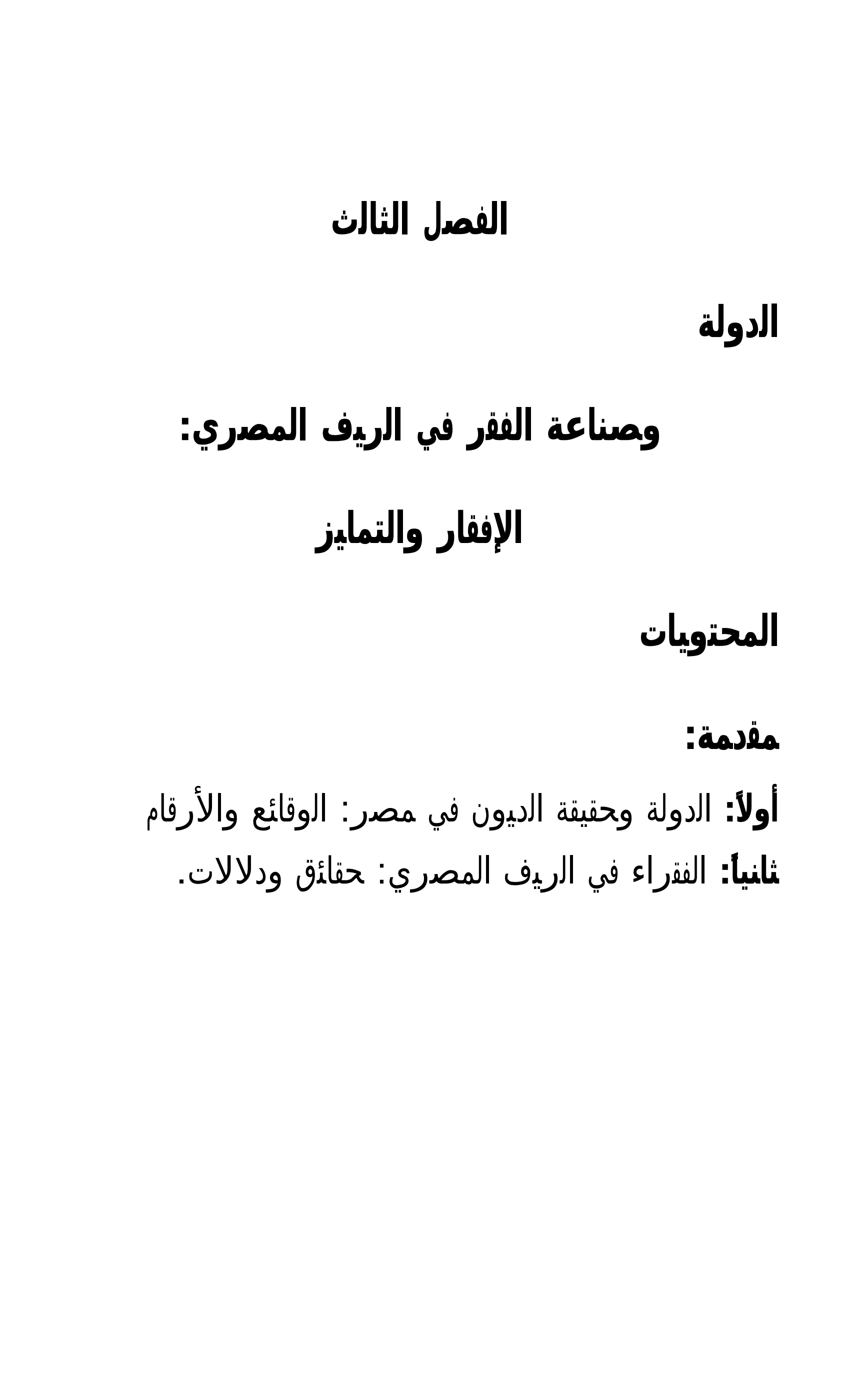
[١] عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادي ...، مرجع سابق ، ص ١٣١ ، راجع أيضاً: - عبد الباسـط عبـد المعطـي، التغيـرات

وحري بنا أن نشير في هذا الصدد إلى أن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر إبان السبعينيات، أي وقت تطبيق سياسة الانفتـاح الاقتصـادي، يمكن إرجاعها إلى عاملين، الأول داخلي، ويتمثل في ضغط القوى القديمة منذ منتصف عقد الستينيات، وانحياز السـلطة السياسية لها وتهيئة المناخ لتنامي قوتهم من جديد، أما العامل الآخر فهو خارجي ويتمثل في الارتماء في أحضان النظـام الرأسمالي، وجعل المجتمع المصري بلداً تابعاً ومرتعاً خصبا للرأسمال الأجنبي.

لقد كان لكل ذلك أكبر الأثـر فـي تشـكيل البنـاء الاجتماعي، بالقدر الـذي سـمح ببـروز وصـعود فئـات اجتماعية، واندثار أخرى، إن ما يهمنا أن نشدد عليه في هذا الصدد أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وقوانينها كان انحيازها واضحاً، إذ وقفت بشدة مع صعود الطبقات الرأسمالية، فـي مقابل سحق الفئات الفقيرة.

---

الاجتماعية في مصر السبعينيات، اليقظة العربيـة ( مجلـة )، العـدد الخامس، السنة الأولى ، يوليو ١٩٨٥، ص ص ٨٢ – ٩٢.



# الفصل الثالث

## الدولة

## وصناعة الفقر في الريف المصري:

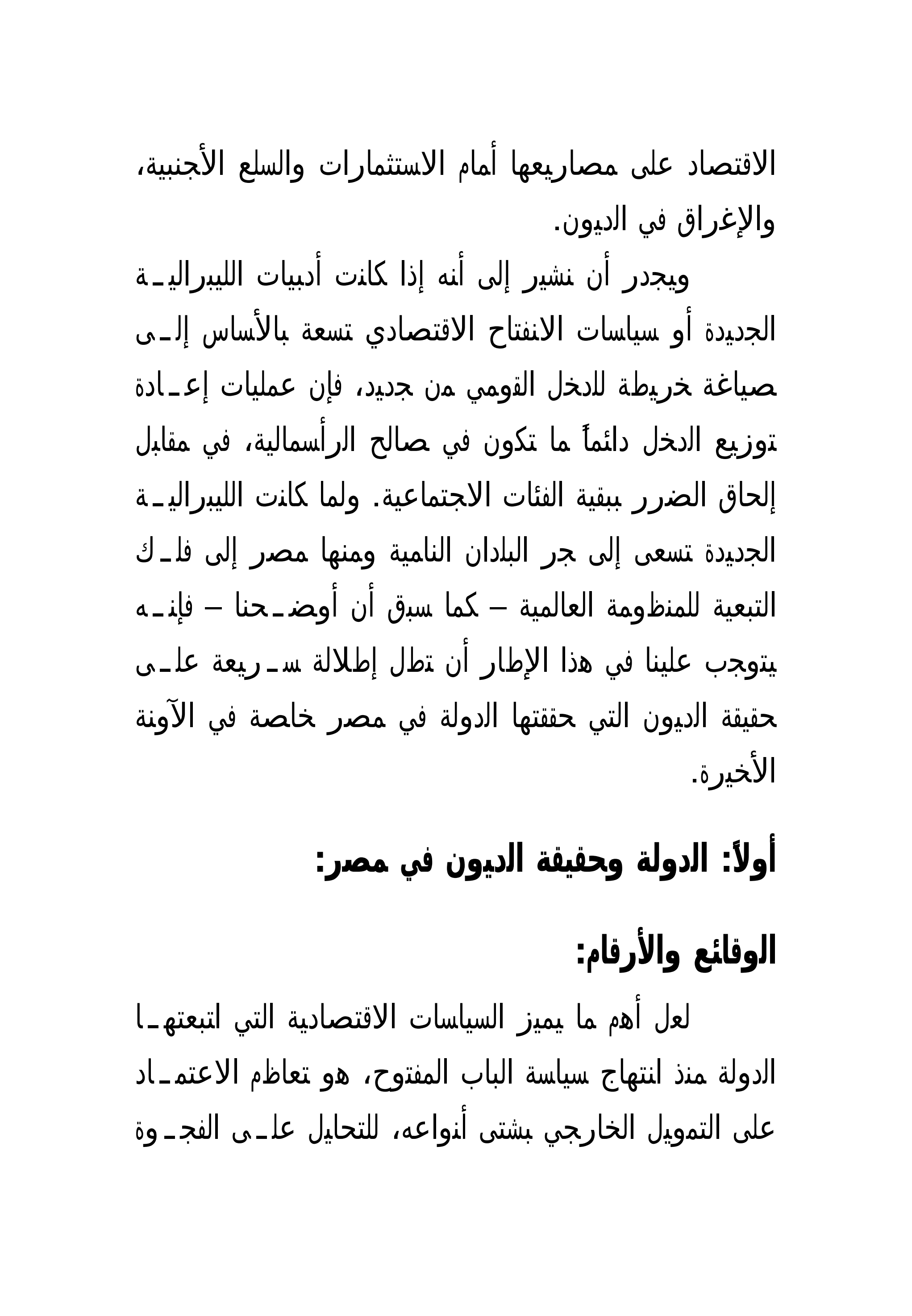
## الإفقار والتمايز

## المحتويات

**مقدمة:**

بعد أن انتهـت الاتجاهـات الشـعبوية Populist المضادة لكل ما هو أجنبي في فترة رأسمالية الدولة الوطنية في مصر، والارتكان إلـى مـا يسـمى بسياسـة الانفتـاح الاقتصادي، ومن ثم الدخول في قسمة العمل الدولية وتغلغل الرأسمال الأجنبي في البناء الاقتصادي، طـرأت تعـديلات ملحوظة على خريطة توزيع الدخول في مصر، وبـرز مـا يسمى بأزمة العدالة الاجتماعية.

إن أزمة العدالة الاجتماعية ترجع بالأساس إلى خلق التفاوت في توزيع الثروة، ذلك الذي تمظهر بوضوح إبـان تطبيق سياسة الباب المفتوح Open door policy إن إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي سياسة رسمية للبلاد غـداة عـام ١٩٧٤، أدى إلى وجود مجموعة من التحولات الأساسية في بنية المجتمع، تلك التي يمكن إجمالها في: سـيادة علاقـات السوق الرأسمالية، وازدياد محـاولات الأنشـطة الخاصـة والمبادرات الفردية، والبعد عن آلية التخطيط، وتقليص دور القطاع العام، والحد من تدخل الدولة في المناشط الاقتصادية، وتخفيض قيمة العملة، وارتفـاع الأسـعار، وفـتح أبـواب



الاقتصاد على مصاريعها أمام الاستثمارات والسلع الأجنبية، والإغراق في الديون.

ويجدر أن نشير إلى أنه إذا كانت أدبيات الليبرالية الجديدة أو سياسات الانفتاح الاقتصادي تسعة بالأساس إلى صياغة خريطة للدخل القومي من جديد، فإن عمليات إعادة توزيع الدخل دائماً ما تكون في صالح الرأسمالية، في مقابل إلحاق الضرر ببقية الفئات الاجتماعية. ولما كانت الليبرالية الجديدة تسعى إلى جر البلدان النامية ومنها مصر إلى فلك التبعية للمنظومة العالمية – كما سبق أن أوضحنا – فإنه يتوجب علينا في هذا الإطار أن نطل إطلالة سريعة على حقيقة الديون التي حققتها الدولة في مصر خاصة في الآونة الأخيرة.

## أولاً: الدولة وحقيقة الديون في مصر:

## الوقائع والأرقام:

لعل أهم ما يميز السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولة منذ انتهاج سياسة الباب المفتوح، هو تعاظم الاعتماد على التمويل الخارجي بشتى أنواعه، للتحايل على الفجوة

الحادثة في الموارد والمدخرات والزيادة في عجـز ميـزان المعاملات التجارية[1]. وإذا أردنـا أن نقـدم صـورة عـن وضعية المديونية في مصر الآن، فإنه يتوجب علينا أن نرجع إلى البدايات الأولى لسني الانفتاح الاقتصادي. وفـي ذلـك يمكن القول إنه إبان حكم السادات ( ١٩٧١ – ١٩٨١ ) طرأ تطور ملحوظ على أحجام الديون، التي تزايدت زيادة مذهلة. فبالنظر إلى الديون الخارجية المدنية ( طويلـة ومتوسـطة الأجل ) تجدها قد بلغت نحو ١٤,٣ مليون دولار فـي عـام ١٩٨١، بعد أن كانت في بداية حكم السـادات، أي بعـد أن وارى التراب جسد عبد الناصر، نحو ١,٧ مليون دولار، أي أن الديون في هذا العقد قد تضاعفت نحو ثماني مرات.

ومن المهم أن نعي أن هذه الأرقام ليست هي جملـة الديون، وإن كانت أهمها. فهناك أيضاً أنـواع أخـرى مـن الديون هي الديون الحكوميـة قصـيرة الأجـل، والـديون العسكرية، وديون القطاع الخاص، تلك التي تفـرض أعبـاء أخرى على حصيلة البلاد من العملات الأجنبية، والتي بلغت

---

[1] رمزي زكي، قضية الديون الخارجية، في: الانفتـاح: الجـذور ... والحصاد ... والمستقبل، مرجع سابق، ص ١٦٥.

في عام ١٩٨١ نحو ١٥ بليون دولار السنوات نحو ٣ بليون. يعني ذلك أن جماع الديون المستحقة على الدولة في مصـر بأنواعها المتباينة بلغت في العام الأخير من حكـم الـرئيس أنور السادات نحو ٣٠ بليون دولار، بعد أن كانت في عـام ١٩٧٠ نحو ٥ بليون دولار. إنها تضاعفت إبان هذه الفتـرة نحو ست مرات تقريباً[1].

والتفصيل ذلك بشكل أكثر تبياناً، فإنه يمكن القول إن السنوات الخمس الأولى من الفتـرة السـاداتية ( ١٩٧١ - ١٩٧٥ ) قد شهدت الديون الخارجية نموا ملحوظا مـن ١,٨ مليون دولار سنوياً، إلى ٦,٣ بليون دولار، أي أنها حققـت نموا يقدر بنحو ٣٥٠% وبالنظر إلى النمو السنوي للـديون المدنية قصيرة ومتوسطة الأجل بلغت نحو ٢٣% في هـذه الفترة، بعد أن كانت في الحقبة الناصرية نحـو ٩%. أمـا

---

[1] جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم، دار على مختار للدراسات والنشر، الطبعة الأولـى ، القـاهرة، ١٩٨٧ ، ص ٧١

بالنسبة للديون الخارجية قصيرة الأجل نجد أنهـا أن معـدل النمو فيها بلغ نحو ٥٥%، بعد أن كانت نحو ٢٥%[١].

وهناك من التفسيرات ما تحاول أن تجد تبريرات إلى لجوء الدولة في الفترة الساداتية إلى الاستدانة الخارجيـة، إذ يرجعونها إلى إيقاف المعونات العربية النفطيـة فـي هـذه الفترة، بسبب ارتماء السادات في أحضان الغرب والتجهيـز لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. ويمكن الرد على ذلك بأن هذه الفترة شهدت تطورا في المنح والهبات من الدولـة العربيـة النفطية، إذا ارتفعت من ٢٦١ مليون دولار في عام الأعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٢، إلى ١,١ بليون دولار في عام ١٩٧٥. إن هذه الأرقام تنفي التبريرات التي تطرحها الدولة فـي هـذا الصدد[٢].

---

[١] للتعرف على صورة أكثر وضوحا لقصة الديون في مصر يمكـن الرجوع إلى:

Ikram Kh., Egypt Economic Management in a period transition The International Bank, Baltimore, U. S. A., ١٩٨٠ , PP. ٣٦١ - ٣٦٩

[٢] حول هذه التبريرات والرد عليها يمكن الرجوع إلى:

Ikram Kh., Egypt …, Op. Cot., PP. ٣٤١ - ٣٤٨

ويمكن لنا أن نقدم تفسيرا لزيادة ديون مصر خـلال النصف الأول من حكم السادات، تلك التي نجملها فيما يلي:

أولاً: عجز الدولة عن التحكم في الواردات، ومن ثم إطلاق العنان لحركة التصدير غداة حـرب أكتـوبر ١٩٧٣ بشكل لم يسبق أن شهد المجتمع المصري من قبل.

ثانياً: نتيجة لقلة موارد الدولة في مصر من حصيلة العملات الأجنبية، واختلال الميزان التجاري، فقـد أقـدمت الدولة عن الاستدانة حتى يتم تمويـل العجـز فـي ميـزان المعاملات التجارية، خاصة من القروض قصيرة الأجل التي يرتفع دوما تكاليف سدادها.

ثالثاً: تشجيع ورفع القيود على حرية استيراد السـلع الوسطية والرأسمالية غداة حرب أكتوبر، والتي من جرائهـا أن زادت الواردات الرأسمالية من ٨٩ مليون جنيه في عـام ١٩٧٣ إلى نحو ٢٦٠ مليون جنيه في عـام ١٩٧٥، كمـا زادت الواردات من السلع الوسطية من ١٣٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٣ إلى ٦١٩ مليون جنيه في عام ١٩٧٥، أي أنهـا تضاعفت نحو خمس مرات تقريباً[١].

---

[١] جلال أمين، قصة ديون مصر ...، مرجع سابق، ص ٧٤

ويجدر أن نشير إلى أن التضخم في أحجام الديون لم يشهد تضخما مماثلاً في معدلات النمو، أو تحسنا في هيكـل الإنتاج، حيث لم يزد معدل النمو السنوي عن ٤,٥% ككـل، ولم يزد معدل النمو في الزراعة عن ٢,٤%، وفي الصناعة عن ٤,٣%، وفي الإسكان عن ٢%. وإذا كانت المعـدلات السابقة تعد في تصورنا معدلات هزيلة، فإن هناك مجموعـة من القطاعات شهدت كبيرة في النمو نذكر منهـا الكهربـاء والنقل والمواصلات والتخزين والتجارة والمال التي كانـت على التوالي ١٤,٩%، ١٣,٣% ٩,٥%. إن ذلك بعد اتجاها مخالفا لما ساد في حقبة الستينات خاصة فيما يتصل بتصحيح الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات السلعية. لقد طـرأ تغيـر واضح مع بداية السبعينيات في نصيب القطاعـات السـلعية التي أخذ تقييمها في التضاؤل فـي مقابـل تزايـد نصـيب الخدمات. إن ذلك يعني ما آلـت إليـه صـورة الاقتصـاد المصري في أواسط السبعينيات يعد تدهور لما كان عليه في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من حيث التوزيع النسبي لجملة الإنتاج بين القطاعات السلعية وقطاع الخدمات.

وفقاً للتفسيرات الاقتصادية فإن الارتكان إلى الديون قصيرة الأجل قد تزايد إلى نحو ٣٥% مـن جملـة الـديون المدنية في عام ١٩٧٥ بعد أن كانت في عـام ١٩٧٣ نحـو ١٥% لقد ساهم هذا النوع من الديون – أقصـد القـروض قصيرة الأجل – في زيادة أعباء وتراكم الديون، ومـن ثـم حمل ميزان المدفوعات أعباء ثقيلـة خاصـة فـي الفوائـد المستحقة عليه.

وإذا كانت الديون قصيرة الأجل قد شـهدت زيـادة واضحة كما أوضحنا قبل قليل، فإن الديون المدنيـة طويلـة ومتوسطة الأجل هي الأخرى قد أصابها نفس مـا أصـاب الأولي. ففي عام ١٩٧٥ بلغت حجم هذه الـديون نحـو ٤,٨ بليون دولار، وفي عام ١٩٧٧ زادت هذه الديون إلـى ٨,١ بليون دولار، ثم واصلت ارتفاعها في عام ١٩٨٩ لتبلغ نحو ١٤,٣ بليون دولار، أي أنها زادت بنسبة تقدر بنحو ٧٦%. لقد ترتب على هذه الزيادات الكبيرة في هذه الفترة اخـتلالاً واضحاً في هيكل الإنتاج، الأمر الذي ترتب عليه انخفاضـاً في نصيب الزراعة إلى نحو ١٧% بعد أن كانت نحو ١٥% في بداية السبعينيات. وفي مقابل هذا الانخفاض ارتفع نصيب

الخدمات إلى ٤٨% بعد أن كانت ٤٥%، وكـذلك البتـرول الذي بلغ نحو ١٨% بعد أن كان ١% لقد بلغ حجـم ديـون مصر في نهاية الحقبة الساداتية نحو ٣٠ مليون دولار ذلـك الحجم الذي يقدر بنحو ٤١% من إجمالي الناتج المحلي[1].

وبالنظر إلى الصـورة الإجماليـة لحجـم الـديون الخارجية للمجتمع المصري خلال الفترة مـن عـام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١، فإنه يتضح من الجدول التالي مجموعة من الشواهد التي يمكن عرضها على النحو التالي:

(١) أن حجم هذه الديون قد تزايد بمعدل سنوي متوسـط يقدر بنحو ٣١% أي أن متوسط المديونية الخارجية للمواطن المصري قد ارتفع من ٥٨ دولار أمريكي في عام ١٩٧١ إلى ٤٢٠ دولار في عـام ١٩٨١. ومن المهم أن نوضح هنا أن هذا المتوسـط يزيـد كثيرا على متوسط دخل الفرد آنذاك.

(٢) على الرغم من تزايد حجم الاحتياطات الدولية التي تملكها مصر ( ذهب وعمـلات أجنبيـة ) بشـكل واضح، إلا أن نسبتها إلى إجمالي الديون الخارجية

---

[1] جلال أمين، قصة ديون مصر ...، المرجع السابق، ص ٧٤.

طرأ عليه انخفاض ملحوظ مـن ٩,٧% فـي عـام ١٩٧١ إلى ٦,١% في عام ١٩٨١. إن ذلـك يعـد دليلاً دامغاً على تطور أحجام الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد المصري.

(٣) إن تزايد قيمة إجمالي الديون الخارجية إلى النـاتج المحلي من ٢٣,٧% في عام ١٩٧٠ إلـى ١٠٢% في عام ١٩٨١ يعني أن أحجام الـديون المسـتحقة للعالم الخارجي قد شهد تضخما واضحا إذا ما قورن بقيمة الناتج المجلي الإجمالي.

(٤) إن الزيادة الكبيرة في نمو الديون الخارجية، وكـذا أعبائها الثقيلة قد شهد اختلالا حـادا فـي ميـزان المدفوعات، الأمر الذي يعني عجز هيكل الصادرات في مقابل تزايد أحجام الواردات.

(٥) إن التطورات الكبيرة في أحجام الديون الخارجيـة تعني في مجملها إضعاف القدرة الذاتيـة للاقتصـاد المصري، ومن ثم تزايد قوى الاستهلاك وإضـعاف

قوى الادخار، وتزايد الاعتماد على العالم الخارجي في عمليات الاستثمار[1].

**جدول رقم ( ١٤ ) يوضح حجم الديون الخارجية لمصر خلال الفترة من عام ١٩٧١ – ١٩٨١[*]**

| المؤشرات الهامة | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | متوسط معدل النمو السنوي% |
|---|---|---|---|
| ١- الديون الخارجية القائمة بملايين الدولارات | ١٦٣٩ | ١٨٠٨٦ | ٣١ |
| ٢- متوسط المديونية الخارجية لكل مواطن مصري بالدولارات | ٥٨ | ٤٢٠ | ٢٥ |
| ٣- نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي ( % ) | ٢٣,٧ | ١٠٢ | ١٧ |
| ٤- إجمالي الاحتياطات الدولية لمصر بملايين الدولارات | ١٥٩ | ١١٠٨ | ٢٤ |
| ٥- نسبة الاحتياطات الدولية إلى الديون الخارجية | ٩,٧ | ٦,١ | - |
| ٦- أقساط الديون المدفوعة بملايين الدولارات | ٢٤٧ | ٢٧٦٤ | ٣١ |
| ٧- مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية بملايين الدولارات | ٣٨ | ٥٨٠ | ٣٥ |
| ٨- إجمالي مدفوعات خدمة الدين ( ٦ + ٧ ) | ٢٨٥ | ٣٣٤٤ | ٣١ |
| ٩- رصيد الحساب الجاري بميزان المدفوعات | ١١٦- | ١٣٥٥- | ٣١ |
| ١٠- معدل خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | ٤,١ | ١٨ | ١٨ |
| ١١- معدل خدمة الدين كنسبة من إجمالي الصادرات والخدمات | ٢٨,٨ | ٣٢ | - |

---

[1] رمزي زكي، قضية الديون الخارجية...، مرجـع سـابق، ص ص ١٧٠ – ١٧١ وص ١٧٩.

[*] المصدر: رمزي زكي، قضية الديون الخارجية ...، مرجع سـابق، ص ١٦٩

وإذا كنا قد عرجنا في الطور السـابقة علـى حجـم المديونية الخارجية في الفترة التي تقع بين عـامي ١٩٧١ – ١٩٨١، فإن حجم المديونية في الفترة التاليـة قـد تزايـدت بصورة مستمرة وسريعة. فبعد إن كانت في عام ١٩٨٠ نحو ١٢,٤ بليون دولار، نجدها قد واصلت ارتفاعها فـي عـام ١٩٨٥ حيث بلغت نحو ٢٢,٨ بليون دولار، ثم فـي عـام ١٩٨٧ بلغت نحو ٣٣,٣ بليون دولار[١].

وبالنظر إلى توزيع هذه الديون نجد أن " جلال أمين " يرى أنه في ٣٠ يونيه من عام ١٩٨٦، قد بلغـت حجـم الديون الخارجية العامة المدنية طويلة ومتوسطة الأجل نحـو ٢٤,٣ بليون دولار، أي بزيادة قدرها نحو ٧٠% عما كانت عليه قبل ذلك بنصف عقد. كما أنه يـرى أن حجـم ديـون القطاع الخاص قد تزايدت بنحو خمسة أمثال، أي من نصف بليون دولار في عام ١٩٨١ إلى ٢,٧ بليون دولار في عـام ١٩٨٦، ويضيف أيضاً أن حجم المديونية العامـة قصـيرة الأجل قد طرأ عليها انخفاض ملحوظا في نفس الفترة السابقة

---

[١] محمد محروس إسماعيل، ديون مصر وديون العالم، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩، ص ١٠

من ٦,٨ بليون دولار إلى نحو ٦ بلايين دولار. وإذا كان حجم الديون العسكرية قد وقفت عند ثلاثة بلايين دولار، وكانت للاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، نجدها قد تحولت للكتلة الغربية بواقع ٩,٨ بليون دولار، بعد أن كانت نحو خمسة بلايين دولار.

ووفقاً لما سبق فإن إجمالي ديون مصر المدنية والعسكرية قد زادت من ٣٠ بليون دولار في منتصف عام ١٩٨١ إلى ٤٥ بليون دولار في عام ١٩٨٦، أي أنه في نصف عقد تقريباً، فقد بلغت نسبة الزيادة في حجم الديون نحو ٥٠% كما يعني ذلك أيضاً، أنه خلال السنوات الخمس المحددة من ١٩٨١ – ١٩٨٦ تكون إجمالي الديون قد زادت بنسبة ٤٤%. ولا تفوتنا الإشارة هنا إلى أن ارتفاع هذه الديون يعود إلى كوكبة من العوامل التي يمكن إجمالها في: انخفاض سعر البترول، وركود وتدهور المصادر الأساسية الأخرى للنقد الأجنبي، والاستدانة للنهوض بالمرافق العامة

وقطاع النقـل والمواصـلات وميـاه الشـرب والصـرف الصحي[1].

إن العرض السابق لحقيقـة أوضـاع الـديون فـي المجتمع المصري بدءاً من ولوجه في قسمة العمل الدوليـة، أو الدخول في فلك التبعية، قد أثرت بشكل واضح على بنيـة الاقتصاد ومن ثم على الهياكل الإنتاجية المكونة لـه. ولمـا كانت هناك علاقة جدلية بين البنية التحتية والبنيـة الفوقيـة، فإن هذه الديون هي الأخرى تؤثر بشكل فادح فـي طبيعـة المسألة الاجتماعية، أو قل فيمـا يتصـل بقضـية العدالـة الاجتماعية، تلك؛ التي تتمظهر بشكل جلي في توزيع الدخول وعمليات الاستهلاك. ولما كانت الدراسـة الحاليـة تتركـز بصورة أساسية على توضيح سياسات الليبرالية الجديدة على

---

[1] جلال أمين، قصة ديون مصر ...، مرجع سابق، ص ٩٥ . وتجـد معالجة مشابه لذلك في:

- Goud Abdel Khalek, Economic Aid and Income distribution in Egypt: ١٩٥٢ – ١٩٧٧ , in: Gouda Abdel Khalek and Robert tignor, ( eds.) The Political Economy of income distribution in Egypt , Holmes and Meier Publishers, Inc., New York , ١٩٨٢ , PP. ٤٣٥ – ٤٦٨.

الفئات الدنيا وخاصة الفقراء منهم، فإنه يتوجب علينا في هذا الصدد أن نعرض لصورة الفقر في الريف المصري.

## ثانياً: الفقراء في الريف المصري:

### حقائق ودلالات

ثمة قضية على درجة كبيرة من الأهمية مؤداها، أن المعنى الحقيقي لتوزيع الدخل لا يتضح إلا من خلال تحليـل مستويات وأنماط الدخل والاستهلاك وطبيعة الأسر الفقيـرة. وبناء على ذلك فقد أوضحت دراسة منظمة العمل الدولية، أن ٢٥% من الأسر الفقيرة تشتغل بالزراعة، وهي تعـد أسـراً معدمة لا تملك ولا تستأجر أرضاً، وتعول عدداً أكبـر مـن صغار السن، خاصة إذا ما قورنت بمثلها من الأسـر غيـر الفقيرة، إذا تبلغ نسبة صغار السن لديها نحو ٤٨% ( خاصة في الفئات أقل من ١٥ سنة )، بينما تبلغ نفـس الفئـة نحـو ٤١% في الأسر غير الفقيرة. ويبلغ متوسـط عـدد أفـراد الأسرة في المستويات الفقيرة٦,٤% في حسن يبلغ متوسـط دخل الأسرة السنوي حوالي ٣٥ جنيه مصري، وأن متوسط الدخل الفردي نحو ٤٨ جنيهاً مصرياً، فإن تعد من ضمن ما

يسمى بالأسر الفقيرة، خاصة إذا ما عرفنا أن نسبة الإعالـة في العائلات الكبيرة تصل إلى نحو ٢,٩.

ويفترض " محيي الدين " أنـه إذا كـان دخـل رب الأسرة ( زوج وزوجة فقط ) يصل إلى ١٥٠ جنيها مصرياً، فإن متوسط الدخل السنوي لأسرة العامل الزراعي الأجير في هذه الحالة تصل إلى ٢١٥ جنيهاً. وهو في ذلك يتساوى مـع تقديرات نتائج منظمة العمل الدولية. ويفترض " محيي الدين " أنه إذا كان حجم الأسرة يصل إلى خمسـة أفـراد، فـإن متوسط الدخل الفردي يصل إلى خمسة أفراد، فإن متوسـط الدخل الفردي يصل إلى نحو ٤٣ جنيهاً سـنوياً، وحتـى إذا افترض أن الأسرة تتكون من ثلاثة أفراد، فإن الدخل السنوي للأسرة يصل إلى ٢٨٠ جنيهاً مصرياً. إن كل ذلك يعنـي أن كل هؤلاء يدخلون في إطار ما يسمى بالأسـرة الفقيـرة. أو بقول آخر، إن تحليل مستويات وأنماط الـدخل والاسـتهلاك للأسرة الفقيرة ينطبق تماما على أسـر العمـال الـزراعيين الأجراء[1].

---

[1] عمرو محيي الدين، تطور نصيب العمال الزراعيين الإجـراء فـي الدخل القومي، في: جودة عبد الخالق " محرراً " الاقتصـاد السياسـي

إنه بإطلالة سريعة على توزيع الدخل فـي الريـف المصري، نجد أنه يتضح مـن الجـدول رقـم ( ١٥ ) أن المجتمع الريفي الذي يعاني من تدهور واضح في الأراضي يحقق نصيبا من الإيجار النقدي من جملـة الـدخل بواقـع ١,٤% فقط، بل أنه عند إضافة أنماط أخرى مـن الملكيـة ( أصول إنتاجية غير زراعية، وإيجار الوحدات المعيشـية ) فإن نصيب الدخل من غير العمل يبلغ نحو ١٢,٤ فقط. وفي الوقت الذي يكون فيه نصيب الدخل الناتج عن صافي العمل مرتفعاً عما يوجد في مجتمع زراعي يحظى بنصيب وافر م الفلاحين، فإن ٤٦% من الدخل يتولد من الأجـور، ويبلـغ نصيب الناتج من المزارع العائلية نحو ٣٦%، أمـا نسـبة التحويلات فتبلغ نحو ٥,٢% إن الجدول التالي يوضح مـدي التناقض في عملية توليد الدخل في القطاع الريفي، أو قل إن ثمة تعديلا في توزيع الدخل طرأ على خريطته خاصة فيمـا يتصل بنصيب الملاك والمستأجرين والفلاحين الذين حصلوا

---

لتوزيع الدخل في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٣٨ .

على مقاعد جديدة في إطار ما يسـمى بأشـباه البروليتاريـا الزراعية.

ولزيادة توضيح صورة التناقض السابق الذي أشرنا إليه، فإنه بمحاولة فصل الدخل المتولد من النشاط الزراعـي – نجد أن ٥٠% من إجمالي الـدخل يـأتي مـن الزراعـة ( ٣٦% من المزارع العائلية و ١٢% من الأجور الزراعية و ٢,٤% من إيجار الأرض والأصول الأخرى )، بينما يأتي ثلث إجمالي الدخل من المصادر غير الزراعية في القريـة، وتأتي المشاريع غير الزراعية والأصول بنحـو ١٠% مـن إجمالي الدخل، وتسهم التحويلات بنحو ٥%. إن ذلك يجعلنا نضع أيدينا بصورة مباشرة على حالة اقتصاد زراعي فقيـر يسهم فيه النشاط الزراعية بنصف إجمالي الدخل فحسب[١].

وبالنظر إلى بنية العمالة في الأسر الريفية [ أنظـر الجدول رقم ( ١٦ ) ] يتضح أن هناك نسبة عالية من إجمالي الأسر تحصل على دخلها من خارج إطار العملية الزراعية.

---

[١] بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي في اقتصـاد متغير: مصر في الثمانينيات ... دراسة في سوق العمل، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ١٥٣ ٠ ١٥٤

فهناك نحو ٣٠% من الأسر تحصل على دخل من العمل في مزرعتها، وأن ٣٥% يأتون بدخلهم من الأجور الزراعيـة، وتأتي ٢٣% من الأسر على تحويلات. إن ذلـك يعنـي أن ٣٠% من إجمالي الدخل يأتي من خارج القرية.

## جدول رقم ( ١٥ ) يوضح توزيع الدخل الكلي حسب مصدره ١٩٧٧[*]

| مصدر الدخل | دخل بالجنيه | النسبة |
|---|---|---|
| الأجر الزراعي ( باستثناء المزارع العائلية ) | ٤٠٨٤٦ | ١٢,٣ |
| أجر من العمل غير الزراعي بالقرية | ٣٠٨٨٢ | ٩,٣ |
| أجر من العمل غير الزراعي خارج القرية | ٨١٢٦٤ | ٢٤,٥ |
| دخل من عمل الأسرة على أرضها | ١٢٠١١٦ | ٣٦,٢ |
| إيجار الأرض | ٤٥٣٥ | ١,٤ |
| إيجار المعدات والمواشي | ٣٣٣٤ | ١،- |
| أصول إنتاجية زراعية | ٣٣٣٠٥ | ١٠،- |
| تحويلات | ١٧٤٠٢ | ٥,٢ |
| الجملة | ٣٣١٦٨٤ | ١٠٠ |

---

[*] المصـدر: بنـت هانسـن وسـمير رضـوان، العمـل والعـدل الاجتماعي ...، مصدر سابق، ص ١٥٣

إن تدقيق النظر في بنية العمالة الريفية يفصح عن أن ٦٠% من إجمالي قوة العمل التي تتصل مباشرة بالزراعـة كمهنة أساسية ( ٤٤% في الزراعات العائلية الخاصة و ٦% كإجراء في زراعات الغير، وأن هناك نسبة تقدر بنمو ١٨% تعمل في الحكومة، ناهيك عن وجود ٢٢% تعمل في الحرف والصناعات والوظائف الخدميـة. ولمـا كـان الاسـتخدام الزراعي يمثل حصة في العمالة العامة أكبر من حصة الدخل الزراعي في إجمالي الدخل، فإن ذلك يشهد بارتفاع متوسـط الدخول المستمدة من مصادر غير زراعية. ويوضح الجدول رقم ( ١٧ ) أن أعلى قيمة متوسطة لكل استحقاق من دخل، تلك التي تأتي من غير الزراعة، ثم يأتي بعدها الدخول التي تأتي من خارج القرية، ثم تأتي بعد ذلك فـي رتبـة تاليـة الدخول التي تأتي من داخل القرية أما عن يحظـى بالنسـبة الأخيرة في أقسام هذه الدخول، فإنها تأتي منـه الزراعـات الأسرية بدون مدخلات عمل. ويتضح من الجدول أيضـاً أن الاستخدام بأجر في زراعات الغير تـدر قيمـة تقـل فـي المتوسطات عن نصف قيمة دخول الأجور المسـتمدة مـن

خارج القرية، كما أنها تقل عن الدخول التي تأتي من العمل غير الزراعي في داخل القرية بنسبة ٣٠%[١].

## جدول رقم ( ١٦ ) يوضح تركيب العمال في الأسر الريفية في عام ١٩٧٧[*]

| المهنة | عدد الأشخاص | % |
|---|---|---|
| **مزارع ( مزرعة عائلية )** | **٦٤٧** | **٤٣,٦** |
| **عامل زراعة ( مزارع أخرى )** | **٢٣٦** | **١٥,٩** |
| **حرفيون وعمال صناعة** | **١٢٠** | **٨,١** |
| **عمال تشييد وخدمات** | **١١٦** | **٧,٨** |
| **موظفون حكوميون** | **١٤٨** | **١٠،-** |
| **عسكريون** | **١١٣** | **٧,٦** |
| **آخرون** | **٧٠** | **٤,٧** |
| **باحثون** | **٣٠** | **٢،-** |
| **المجموع** | **١٤٨٠** | **١٠٠** |

---

[١] بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي ...، مرجع سابق، ص ١٥٦

[*] المصدر: Samir Radwan and Eddy Lee, The Anatomy of Rural Pov erty, Egypt, world Employment programme, ١٩٧٧ , cn . ٦, P. ٥.

وحرى بنا أن نشير هنا إلى أن زيادة الفقراء تترادف مـع الزيادة في التفاوت في مستوى الدخول الثابتة. ويتضح مـن الجدول رقم ( ١٨ ) مدى انتشار الفقر في الريف، خاصة إذا ما استخدمنا أسلوب خط الفقر. وبالنظر إلـى تقـدير مـدى انتشار الفقر في الريف المصري يتضح أنه قد طرأ تطـور ملحوظ في نسب تزايدهم. فبعـد أن كانـت نسـبتهم نحـو ٢٢,٥%، نجد أنها بعد نحو عقد ونصف بلغت نحـو ٢٨% ويمكن أن نضيف في هذا الصدد إلـى أنـه فـي منتصـف الستينات كان ما يفوق عن ربع السكان الـريفيين يعيشـون تحت خط الفقر، وفي عام ٧٤ – ١٩٧٥ تزايدت هذه النسبة إلى نحو ٣٥% من إجمالي عدد الأسر.

وإذا كان الدخل وتوزيعه لا يعطي دلالاته الاجتماعية، إلا في ضوء ارتباطه بمسألة إشباع الاحتياجات الأساسية، فينبغـي منذ البداية أن نقر بأن الفقراء هم الذين لا يستطيعون تلبيـة احتياجاتهم الأساسية. ولكي ندلل على ذلك، فإنه بالنظر إلـى متوسط الإنفاق الحقيقي لكي أسرة ريفية، نجد أنه من خـلال الجدول رقم ( ١٩ ) يتضح عدم المساواة في النصف الثـاني من عقد السبعينيات. ففي عام ١٩٧٧ كان نصيب ٤٠% من

الطبقة الدنيا من سكان الريف عن الإنفاق الاستهلاكي يبلـغ ١٦%، بينما كان نصيب ٤٠% الأخرى من الطبقة الفقيـرة ٣٨% وكان نصيب الـ ٢٠% من الطبقة العليا نحو ٤٥%، أما نصيب ١٠% العليا فقد بلغ نحو ٢٩%.

## جدول رقم ( ١٧ ) يوضح متوسط قيمة كل دخل للأسر الريفية حسب مصدر الدخل عام ١٩٧٧ (*)

| مصدر الدخل | دخل بالجنيه | النسبة |
| --- | --- | --- |
| الأجر الزراعي ( باستثناء المزارع العائلية ) | ١٣٤ | ٦ |
| أجور خارج الزراعة في مصر | ١٨٨ | ٤ |
| أجور غير زراعية خارج القرية | ٣١١ | ٢ |
| زراعات أسرية بها مدخلات عمل | ٢٧٣ | ٣ |
| زراعات أسرية بدون مدخلات عمل | ٩٢ | ٩ |
| إيجار الأراضي | ٨٤ | ٨ |
| إيجار معدات وماشية | ١٥٩ | ٥ |
| أموال إنتاجية غير زراعية | ٣٤٠ | ١ |
| تحويلات | ٨٧ | ٧ |

---

(*) المصـدر: بنـت هانسـن وسـمير رضـوان، العمـل والعـدل الاجتماعي ...، مصدر سابق، ص ١٥٧

## جدول رقم ( ١٨ ) يوضح تقدير فقراء الريف في مصر في الأعوام من عام ١٩٥٨ حتى ١٩٧٧(*)

| البيان | ٥٨/ ١٩٥٩ | ٦٤/ ١٩٦٥ | ٧٤/ ١٩٧٥ | ١٩٧٧ |
|---|---|---|---|---|
| دخل الأسرة المماثل لخط الفقر | ٩٣ | ١٢٥ | ٢٧٠ | ٣٢٧ |
| إجمالي السكان ( بالألف ) | ٢٥٨٣٢ | ٣٠١٣٩ | ٣٦٤١٧ | - |
| سكان الريف ( بالألف ) | ١٥٩٦٨ | ١٧٧٥٤ | ٢٠٨٣٠ | - |
| عدد الأسر الريفية ( بالألف ) | ٣٢٢٤ | ٣٣٤٥ | ٤١٦٦ | - |
| الأسر الريفية التي تعيش دون خط الفقر% | ٣٥،٠ | ٢٦,٨ | ٤٤،٠ | ٣٥,٣ |
| عددهم بالألف | ١١٦١ | ٩٠٣ | ١٨٣٣ | - |
| عدد السكان الريفيين تحت خط الفقر% | ٢٢,٥ | ١٧ | ٢٨،٠ | - |
| عددهم ( بالألف ) | ٣٥٩٣ | ٣٠١٨ | ٥٨٣٢ | - |

إنه وفقاً لما سبق، فإن الفقر في الريف ينتشر علـى نحو واسع في ريف مصر، إذ يصيب نحو ٣٥% من الأسر، ونحو ٤١% من السكان، وذلك في عام ١٩٧٧ فعلي اعتبار أن دخل الفرد سنوياً هو ٦٧ جنيهاً، فإن صورة الفقر تتضح في الإجابة عن التساؤل الآتي: من هو الفقير؟ إن الإجابة عن التساؤل الآتي: من هو الفقير؟ إن الإجابة على هذا التسـاؤل

(*) المصدر: Samir Radwan and Eddy Lee, The Anatomy ch. ٢, P. ٢٦

تجعلنا نركز على العوامل التي تبقي الفقر، أو بنمو آخر على مقدرتهم للوصول إلى احتياجاتهم الأساسية. وسوف نحـاول نوضح ذلك فيما يتصل بما يلي:

جدول رقم ( ١٩ ) يوضح توزيع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الريفية في الأعوام من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٧(*)

| البيان | ٥٨/ ١٩٥٩ | ٦٤/ ١٩٦٥ | ٧٤/ ١٩٧٥ | ١٩٧٧ |
|---|---|---|---|---|
| الـ ٢٠ % الدنيا | ٣٦,٣٥ | ٦,٩٥ | ٥,٨٠ | ٥,٤٠ |
| الـ ٢٠ % الثانية | ١١,٢٩ | ١١,٨٥ | ١١,٢٧ | ١٠,٩٠ |
| الـ ٢٠ % الثالثة | ١٥,٦٥ | ١٧,٠٧ | ١٥,٧١ | ١٥,٧٠ |
| الـ ٢٠ % الرابعة | ٢٢,٧٨ | ٢٢,٤١ | ٢١,٠٩ | ٢٢,٨٠ |
| الـ ٢٠ % العليا | ٤٣,٩٣ | ٤٢,٧٢ | ٤٩,١٣ | ٤٥,٢٠ |
| الـ ١٠ % العليا | ٢٨,٢٢ | ٢٧,٥٢ | ٣١,٠١ | ٢٩,/- |

## ١ - الاحتياجات من الغذاء

يعد عامل الكفاية الغذائيـة مـن أهـم المؤشـرات المستخدمة في التعبير عن الفقر، إذ أن الإنسان يعتبر فقيـراً إذا قلت القيمة الغذائية لطعامه. أو بمعنـى آخـر، إذا قلـت

---

(*) المصـدر: Samir Radwan and Eddy Lee, The Anatomy …, Op. Cit., ch. ٢, P. ٢٣

السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد. فوفقا لنتـائج مسـح منظمة العمل الدولية لعام ١٩٧٧، فإن ٤٢% من السكان تقل كمية السعرات الحرارية التي يحتاجونها لاستمرارهم علـى قيد الحياة بنسبة ٢٠%، في مقابل أن غيـر الفقـراء تزيـد حاجتهم عن ٣٠% ولتوضيح الفجوة الغذائية الناتجـة عـن نقص السعرات الحرارية يمكن أن نطل إطلالة سريعة علـى الجدول رقم ( ٢٠ ) الذي يعطينا صورة مفصلة عن نقـص السعرات الحرارية، والذي منه يمكن أن نخـرج بمجموعـة الملاحظات التالية:

**أولاً:** توجد نسبة قليلة من الفقراء تعاني من سوء تغذيـة، حيث تقل احتياجـاتهم مـن السـعرات الحراريـة ( ١٥٥٧ وحدة سعر حراري، وهؤلاء يقعون عند ما يسمى " بالحد الحرج " وفي ذلك المستوى نجـد أن هناك عشر أسر فقط من بني ٨٧٦ أسرة.

**ثانياً:** تتضح مشكلة سوء التغذية الحادة لدى الفئة الدنيا مـن السكان، حيث يظهر لديها نقص واضح في السعرات الحرارية ( من ٣٥ – ١٠% ) التي يحتاجونها، في الوقت الذي تعاني الـ ٤٠% من الفئة الـدنيا مـن

العجز في السعرات الحرارية بنسبة لا تزيـد عـن ١٣% من احتياجاتهم.

**ثالثاً:** وفقا لما سبق يتضح أيضاً أن هناك علاقة مباشرة بين النقص في السعرات الحرارية وبين الفئـات الـدنيا، حيث إن أعلى نقص في هذه السعرات تكون للفئـات من ذوي الاحتياجات الأعلى والعكس.

**رابعاً:** إذا كانت الفئات الدنيا هي التي تفتقر في غذائها إلـى السعرات الحرارية، فإن هذه الفئات نفسها هي التـي تعاني من شح في البروتين، لقد وصل احتياج الفقراء من البروتين إلى ٥٧,٤ جرام للفرد في اليوم الواحد، وتمثل هذه الكميـة نحـو ٧٦,٥% مـن المسـتوى المطلوب ( ٧٥ جراماً للفرد في اليوم الواحد، وتمثل هذه الكمية نحو ٧٦,٥% من المسـتوى المطلـوب ( ٧٥ جراما للفرد في اليوم الواحد ) الـذي قدرتـه منظمة الأغذية والزراعة. معنـى ذلـك أن غـذاء الفقراء تتناقص فيه كمية البروتين، الذي يعني بدوره نقص كميات السعرات الحرارية المطلوبة.

**خامساً:** توضح مستويات الإنفاق على الغذاء لـدى الفقـراء أنهم أكثر الفئات ترشيداً، حيث أنهم يتحايلون علـى كميات السعرات الحرارية المطلوبة بوحـدات أقـل تكلفة بالنسبة لوحدات السعر الحراري.

## جدول رقم ( ٢٠ ) يوضح فجوة السعرات الحرارية لسكان الريف الفقراء(*)

| النقص في السعرات الحرارية ...مئوية من الاحتياجات | متوسط إنفاق الفرد بالجنيه سنويا | احتياجات الفرد من السعرات يوميا | نصيب الفرد من السعرات يوميا | الفرق كنسبة مئوية من الاحتياجات | عدد الأسر | نسبة المئوية للإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| صفر – ٥ | ٥٥,١ | ٢٧٤١ | ٢٧٦٢ | ٢,٨ | ٣٥ | ١١,٤ |
| ٥ – ١٠ | ٥١,٩ | ٢٨٣٦ | ٢٦٢٦ | ٧,٤ | ٤٧ | ١٥,٤ |
| ١٠ – ١٥ | ٤٨,٤ | ٢٨١٨ | ٢٤٦١ | ١٢,٧ | ٤٦ | ١٥،- |
| ١٥ – ٢٠ | ٥٢,٣ | ٢٩٦٤ | ٢٤٥٤ | ١٧,٢ | ٣١ | ١٠,١ |
| ٢٠ – ٢٥ | ٤٧,٤ | ٢٩١٨٩ | ٢٢٥٦ | ٢٢,٧ | ٥٣ | ١٧٠٣ |
| ٢٥ – ٣٠ | ٤٦,٩ | ٣٠٧٤ | ٢٢٣١ | ٢٧,٤ | ٣٢ | ١٠,٥ |
| ٣٠ – ٤٠ | ٣٩,٥ | ٣٠١٦ | ١٩٧٣ | ٣٤,٦ | ٤٣ | ١٤,١ |
| ٤٠ – ٥٠ | ٣٤,٤ | ٢٢٩٠ | ١٦٢٦ | ٤٤,٣ | ١٤ | ٤,٦ |
| ٥٠ فأكثر | ٣١,١ | ٢٧٨٢ | ١١٤٩ | ٥٨,٧ | ٥ | ١,٦ |

---

(*) المصـدر: بنـت هانسـن وسـمير رضـوان، العمـل والعـدل الاجتماعي ...، مصدر سابق، ص ١٧١

| المتوسطان والإجمالي | ٤٧,٦ | ٢٩١٤ | ٢٣٣٢ | ٢٠ | ٣٠٦ | ١٠,٠٥ |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |

وإذا كان ذلك كذلك، فإنه يعني أن المركز الغـذائي للفقراء يشهد تدهوراً، حيث يلجأ هؤلاء الفقراء إلى الحبـوب التي تكون ثلث ميزانيتهم، والربع على اللحم. وبمقارنة ذلك بالنسبة لغير الفقراء فنجد أنهم ينفقون نفس النسبة على اللحوم وحوالي ٢٢% على الحبوب. بالإضافة إلى ذلـك فنجـد أن الفقراء يستمدون احتياجاتهم من السعرات الحرارية ( أكثـر من ٦٥% ) من الحبوب والنشويات، في مقابل ذلك نجـد أن اللحم والأسماك والبيض ومنتجـات الألبـان ( أكثـر مـن ٦,٥% ) تشكل قدرا من احتياجاتهم من السعرات الحرارية. إن ما سبق يعني في تصورنا أن ثمة سيطرة مـن الحبـوب والنشويات على مصادر إطعام الفقراء، وذلك ما يدلنا علـى أن هناك انخفاضاً في نصيب الفقراء من السعرات الحرارية التي تأتي من الأغذية في قيمتها وأسعارها[١].

---

[١] بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي ...، مرجع سابق، ص ص ١٧ – ١٧١ . ويمكن أيضاً أن تجد معالجـة مشـابهة

وإذا ما حاولنا الوقوف على نمط الاستهلاك لدى الأسر الفقيرة، فإنه يمكن ملاحظة أن ٧٨,٥% من الإنفاق يذهب في اتجاه السلع الاستهلاكية، في الوقت الذي تستهلك فيه الأسرة غير الفقيرة نحو ٦٩%، ويقدر الإنفاق على الغذاء بنحو ٦٨% من الإنفاق الكلي للأسرة الفقيرة، مقارنة بحوالي ٥٣% لدى الأسر غير الفقيرة، كما يقدر الإنفاق على الملبس بنحو ٨%، في حين كانت نسب الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية بنحو ٨%، ٢% على التوالي [1].

وإذا ما حاولنا توضيح الصورة بشكل أكثر تبياناً، فمن خلال بيانات ميزانية الأسرة لعام ٧٤/ ١٩٧٥، فإن دخل الأسرة في إطار العمال الزراعيين الإجراء يقدر بنحو ٢١٥ جنيها مصريا سنوياً، في الوقت الذي يبلغ فيه الدخل الفردي نحو ٥٥ جنيها مصرياً. ومن خلال البيانات المتاحة لميزانية الأسرة يتضح لنا أن فئات الإنفاق الفردي السنوي ( ٥٠ –

---

في: عادل الجيار، سياسات توزيع الدخل في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٩٣.

[1] عمرو محيي الدين، تطور نصيب العمال الزراعيين ...، مرجع سابق، ص ٤٣٨

٦٥ جنيها مصريا )، كان إنفاقها على الغذاء ٦٥% [ أنظـر الجدول رقم ( ٢١ ) ] وهذه النسبة تتماثل مع نتائج دراسـة منظمة العمل الدولية – التي أشرنا إليها قبل قليل ) ويمكن أن نضيف هنا أن حوالي ٤٠% من إنفاق هذه الفئة يذهب إلـى الحبوب والنشويات(*)، كما أن نسبة ما ينفق على الملابـس تصل إلى ١١%. وهذا يعني أن هذه الفئة تستهلك ما قـدره ستة أمتار من الأقمشة، بجانب زوج واحـد مـن الأحذيـة. وبالنظر إلى الإنفاق على السكن نجد أن نسبته تصـل إلـى ١٠%، حيث يزيد الإنفاق على ما يزيـد عـن ٣٢ جنيهـا مصريا، يذهب معظمه إلى الوقود والإنـارة والإيجـار. إن الإنفاق على السكن وفقا لما سبق يعد أمـرا مرتفعـا جـدا، خاصة إذا ما وضعنا في أذهاننا أن حوالي ٩٠% من الأسر الريفية تعيش في منازلها الخاصة التي تم بناؤها من الطوب النيئ أو اللبن. وإذا كانت معدلات الإنفاق على السـكن فـي

---

(*) تتباين دراسة منظمة العمل الدولية في ذلك، حيث أنهـا تـرى أن حوالي ٢٤% تتوجه إلى الحبوب والنشويات، وذلك يعنـي أن هنـاك تبايناً في مستويات السعرات الحرارية لدي كل من التقديرين.

الريف تبدو مرتفعة جدا، فإن الإنفاق على الرعاية الصـحية والدواء والتعليم تسجل مستوى منخفضاً للغاية[1].

## ٢- الإسكان:

يتضح من المؤشرات العامة لظروف السكن الريفـي أن هذا النوع من السكن يشهد تدهورا كبيـرا، إذ أن معظـم المساكن ( ٧٩% ) مشيدة من الطوب اللبن أو الطمي، فضلا عن افتقادها إلى كثير من التسهيلات والخدمات. ويمكـن أن ندلل على ذلك بأن ١٩% منها فقط يحوى على مياه صالحة للشرب، وأن ٢٣% بها إنـارة كهربائيـة، وأن ٤٣% بهـا مراحيض من نوع خاص.

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، أنـه وفقـاً لتعـداد ١٩٧٦، فهناك حوالي ١٤% من منازل الأسر الريفية ( من بين ٣,٧ مليون ) هي التي لديها توصيلات مياه فـي داخـل المنازل، وأن حوالي ٥٠% من هذه المنـازل تعتمـد علـى مصادر مشتركة للحصول على مياهها النقية. ويتضح مـن

---

[1] عمرو محيي الدين، تطور نصيب العمال الـزراعيين ...، مرجـع سابق، ص ٤٣٨

التعداد ذاته، أن هناك حوالي ١٨,٦% هم الـذين يتمتعـون بالإضاءة الكهربائية.

أما فيما يتصل بنوعية المسكن وطبيعة مواد البنـاء فيه، فإن الجدول رقم ( ٢٢ ) يوضح أن حوالي ٨٧% مـن الأسر الفقيرة، وحوالي ٧٤% من الأسر الهامشية تعيش في منازل مشيدة من الطوب والطمي، وأن هناك من ٣ إلى ٧% تعيش في أكواخ، أما من يعيش في مساكن مشيدة من الطوب الأحمر، فقد تراوحت نسبتها بين ٨ إلى ١٠% وفي مقابـل ذلك نجد أن هناك حوالي ٣٠% من غير الفقراء يعيشون في منازل مشيدة من الطوب الأحمر. ويمكننـا أن نشـير إلـى مظهر آخر من مظاهر الإسكان الفقير، ذلك الذي يتمظهـر بوضوح في الكثافة العالية لتزاحم السكان في كـل غرفـة، والتي تقدر بنحو ٢,٥ فرد في مقابل ١,٤ فرد لكـل غرفـة لغير الفقراء ولا يفوتنا الإشارة هنا أيضاً إلى مظهر آخر من مظاهر السكن الفقير، ألا وهي ملكية معظم سكان الفقراء في الريف لمنازلهم، وذلك ما يعكسه ملامح التاريخ الاجتمـاعي الاقتصادي في القرية المصرية.

جدول رقم ( ٢١ ) يوضح استهلاك الغذاء للفرد لفئة الإنفاق السنوي ٥٠- ٦٠ جنيها للفرد الواحد(*)

| نوع الغذاء | الإنفاق السنوي للفرد بالجنيه | الثمن ( قرش/ كج ) | الاستهلاك اليومي بالجرامات | السعرات الحرارية |
|---|---|---|---|---|
| حبوب ونشويات | ١١,٥ | ٤،- | ٧٨٦ | ٢,٨١٣ |
| فول | ١,٤ | ١١,٥ | ٣١,٥ | - |
| خضروات طازجة ومحفوظة | ٢,٥ | ٤,٩ | ١٣٧ | ٥٤،- |
| فواكه طازجة | ١،- | ١٣,٥ | ٢٠,٣ | ٩،- |
| اللحوم والدواجن | ٦,٥ | ٩٨،- | ١٩,٢ | ٣٤،- |
| البيض | ٠,٦ | ٩٩،- | ١,٦ | ٣،- |
| اللبن ومنتجاته | ٢،- | ١٦،- | ٢٧,٤ | ٢٤،- |
| الزيوت والشحومات | ٣,٢ | ١٠،- | ٩٠,٤ | ٧٩٧،- |
| السكر والحلويات | ٢,١ | ١٠،- | ٥٧,٥ | ١٨٢،- |
| المجموع | - | - | - | ٣,٩١٦ |

وإذا كان التاريخ الاجتمـاعي الاقتصـادي للقريـة المصرية يحكي ويؤكد على ملكية سكان الريف لمنازلهم، إلا أن هناك شيئا مستحدثا على القرية، ذلك الـذي يتمثـل فـي تأجير المساكن. وهي الظاهرة التي طرأت على القرية نتيجة

---

(*) المصدر: عمرو محيي الدين، تطور نصيب العمال الـزراعيين ...، مرجع سابق، ص ٤٤١ .

للزيادات السكانية المرتفعة التي يواجهها المجتمع المصري، وفي ذلك تؤكد البيانات أن هناك ١٤% من الأسر تعيش في مساكن مؤجرة، وهذا ما يشكل عبئا إضافيا اقتصـاديا علـى الفقـراء الـذين يقتطعـون نحـو ٠,٠٧% مـن دخـولهم المتواضعة[1].

---

[1] بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي ...، مرجع سابق، ص ص ١٧٤ – ١٧٦ وأيضاً:

عمرو محيي الدين، تطور نصيب العمال الزراعيين ...، مرجع سابق، ص ٤٤٣ .

**جدول رقم ( ٢٢ ) يوضح ظروف الإسكان في الريف المصري بحسب مجموعات الأسر لعام ١٩٧٧ (*)**

| مجموعات الأسر | مساكن يشغلها مالكوها | | | | | | | | | مرافق | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | طوب أحمر | | | طوب لبن | | | أكواخ | | | إجمالي | | | | مياه | | كهرباء | | الكثافة | |
| | عدد | % | متوسط القيمة بالجنيه | عدد | % | متوسط القيمة بالجنيه | عدد | % | متوسط القيمة بالجنيه | عدد | % | | عدد | عدد | % | % | عدد | | |
| أسر فقيرة | ٢٧ | ١٠ | ٧٤٩ | ٢٣٥ | ٨٧ | ١٩٨ | ٨ | ٣ | ٤٠ | ٢٧٠ | ١٠٠ | ٤٩ | ١٦ | ٣٧ | ١٢ | ٩٤ | ٣٠ | ٣,٠ | ٢,٥ |
| أسر هامشية | ١٣ | ٨,٨ | ٩٠٤ | ١٢٤ | ٨٤,٤ | ١٨٣ | ١٠ | ٦,٨ | ٢١ | ١٤٧ | ١٠٠ | ٣٠ | ١٧ | ٢١ | ٢١ | ٤٦ | ٢٦ | ٢,٩ | ١,٩ |
| أسر غير فقيرة | ١٩ | - ٣٠. | ١١٧٧ | ٢٣٢ | ٧٠ | ٣٥٤ | - | - | | ٣٣١ | ١٠٠ | ٨٨ | ٢٣ | ١٣٩ | ٣٦ | ٢٣٠ | ٦٠ | ٣,٨ | ١,٥ |
| إجمالي | ١٣٩ | ١٨,٩ | ١٠٦٨ | ٥٩١ | ٧٩ | ٢٥٠ | ١٨ | ٢,٤ | ١٩ | ٧٤٨ | ١٠٠ | ١٦٧ | ١٩ | ١٩٧ | ٢٣ | ٣٧٠ | ٤٣ | ٣,٤ | - ٣، |

---

(*) بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي ....، مرجع سابق، ص ١٧٥

## ٣- التعليم:

توضح البيانات الخاصة بالجـدول رقـم ( ٢٣ ) أن معظم سكان الريف ٩٢,٥% لم يستطيعوا يكملـوا تعلـيمهم الابتدائي، وهؤلاء ما نعتبرهم في عداد الأميين أو أشـباههم. ومن الجدول ذاته يتضح أن نسبة من تحصل على تعليم أقل من الابتدائي من الفقراء بلغت نحـو ٩٥,٤%، وأن هنـاك حوالي ٤,٦% أتموا تعليمهم الابتدائي، وحوالي ٣% أتمـوا تعليمهم الإعدادي، و ٤% في التعليم الثانوي وحـوالي ١% في التعليم العالي.

إن ما سبق يوضح إلى أي حد حرمت القريـة مـن كثير من التسهيلات والخدمات العلمية والثقافية والصـحية، الأمر الذي انعكس على إشباع الاحتياجات الأساسية.

وإذا كنا قد أوضحنا فيما مضى موقف الفقراء مـن مسألة إشباع الاحتياجات الأساسية وتوزيع الدخول خاصة في فترة الانفتاح الاقتصادي، فإنه يعن لنا في هذا الإطار الإشارة إلى أن هذه الحقبة شهدت وجود حوالى ١,٥٤٧ مليون أسرة ريفية تعيش دون خط الفقر ذلك في عام ١٩٧٥، وبافتراض أن متوسط عدد أفراد أسرة الريفية هو ٥,٥١ أفراد، فإن عدد

الفقراء بات ٨,٥٢٤ مليون فرد. وإذا كان نسـبة النشـطين اقتصادياً لإجمالي عـدد السـكان الـريفيين تقـدر بنحـو ٢٨,٦٥%، فإنه يمكن القول بأن عدد الفقراء من قوة العمـل تصل إلى ٢,٤٤٢ مليون فرد.

وبافتراض إن إجمالي عدد الأسر الريفية هو ٣,٥٧٤ مليون أسرة وأن إجمالي عدد الأسرة الحائزة هو ٢,٥ مليون أسرة، فإن عدد الأسر الريفية المعدمة في هذه الفترة قد بلـغ نحو ١,٠٧٤ مليون أسرة[١].

---

[١] بنت هانسن وسمير رضوان، العمل والعدل الاجتماعي ...، مرجع سابق، ص ١٨١.

# جدول رقم ( ٢٣ ) يوضح الحالة التعليمية في الريف المصري لعام ١٩٧٧ (*)

| مجموعات الأسر | إجمالي السكان | حجم الأسرة | الحالة التعليمية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | أقل من الابتدائي | | استكمل الابتدائية | | استكمل الإعدادية | | استكمل الثانوية | | تعليم عالي | |
| | | | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % | عدد | % |
| أسر فقيرة | ٢١٧٢ | ٧,١ | ٢٠٧٣ | ٩٥,٤ | ٦٢ | ٢,٩ | ٢٥ | ١,٢ | ١١ | ،٥ | ١ | - |
| أسر هامشية | ٩٥٧ | ٥,٣ | ٩١٩ | ٩٦ | ٢٤ | ٢,٥ | ١٢ | ١,٣ | ٢ | ،٢ | - | - |
| أسر غير فقيرة | ٢٠٠٨ | ٤,٨ | ١٧٦٠ | ٧٨,٦ | ٩٧ | ٤,٨ | ٦٣ | ٣,١ | ٧٤ | ٣,٧ | ١٤ | ٠,٧ |
| إجمالي | ٥١٣٧ | ٥,٩ | ٤٧٥٢ | ٩٢,٥ | ١٨٣ | ٣,٦ | ١٠٠ | ١,٩ | ٨٧ | ١,٧ | ١٥ | ٠,٣ |

وإذا كنا قد أوضحنا صورة الفقر والفقراء في بدايات التحول لسياسات السوق ونهج الليبرالية الجديـدة كسياسـية رسمية، فإنه يتبقى لدينا أن نعرض لها في إطار الانجـذاب الكامل لها. وبالنظر إلى متوسط دخل الفـرد بالأسـرة فـي شرائح الدخل المختلفة من خلال بحث العينة في عـام ٩٠/ ١٩٩١، يتضح أن متوسط دخل الفرد عند خط الفقـر فـي الريف ( ٧١٤,١ جنيه ) فإنه يدنو من متوسط دخل الفرد في شريحة الدخل ( ٤٥٠ – ٦٠٠ جم ) إن ذلك يعني أن نصف

---

(*) المصـدر: بنـت هانسـن وسـمير رضـوان، العمـل والعـدل الاجتماعي ...، مرجع سابق، ص ١٧٨

إجمالي الأسر الريفية في هذه الشريحة الدخلية تعـيش عنـد خط الفقر. إنه وفقاً لتقدير توزيع الدخل، فإن حوالي ٦٤,٥% من الأسر الريفية تعيش عند خط الفقر أو أقل منه.

وبالنظر أيضاً إلى توزيع اتفاق الأسرة، فنجد أنه في شريحتي الإنفـاق ( ٣٢٠٠ – ٤٠٠٠ جـم ) و ( ٤٠٠٠ – ٤٨٠٠ )، الذي بلغ متوسط إنفاق الفرد عند ٦٤١,٢ جنيـه، وأن حجم الأسر الريفية التي تعيش عند مستوى خط الفقر أو أقل منه، قد بلغت نحو ٦١٢٩,٢ ألف أسرة، في الوقت الذي بلغت على مستوى الجمهورية نحو ١١٥٧٣,٣ أسـرة. إنـه وفقاً لتقدير الدخل، فقد بلغ عدد الأسر التي تعيش عند خطر الفقر وأدني منه نحو ٣٩٥٣,٠٣ ألف، أي بنسـبة ٥٧,٢% من الأسر على الصعيد القومي. أمـا بـالنظر إلـى تقـدير الإنفاق، فنجد أن عدد الأسر الفقيرة في الريف بلغـت نحـو ٣٣٤٠,٤ ألف أسرة بنسبة تقدر بنحو ٥٤,٥%[١].

---

[١] كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث – مكتب الشرق الأوسط، القاهرة ، يونيه ١٩٩٤، ص ص ١٣ – ١٦ .

وفي محاولة من كريمة كريم لتقدير الفقر المـدقع(*) في مصر في عام ٩٠/ ١٩٩١، ترى أن الأسر الريفية يتحدد الإنفاق عليها وفقا لاختيار أقل الوجبات تكلفة بواقع ٣٦١,٢ قرشا في اليوم، وذلك لأسرة تتألف من ٥,٢ عضو، أي أنـه يكون خط الفقر هو ٢١٨٦,١ جنيها، وفقـاً لتوزيـع دخـل الأسرة الريفية التي تقع عند خط الفقر المدقع نجده يتمحـور حول الشريحة الدخلية في أقل من ١٥٠٠ جنيه و ١٥٠٠ – ٢٠٠٠ جنيه. إزاء ذلك التقدير فإن نصف عدد الأسر التـي تقع في الشريحة الثانية تقع في عـداد الفقـراء المعـدمين، والذين يمثلون نحو ٧,٣% من حجم الأسر الريفية في مصر. ووفقاً لبيانات توزيع نفقات الأسر، فإن نفقات عضو الأسـرة في شريحة الإنفاق التي تقل عن ١٦٠٠ جنيـه إلـى ٢٤٠٠ جنيه، و ٢٤٠٠ إلـى ٣٢٠٠ جنيـه، فـإن الفقـراء نحـو ٢٢,٢%وبالنسبة لمتوسط الدخل لعضـو الأسـرة الريفيـة

---

(*) ترى كريمة كريم أن من يعيش في الفقر المدقع هم أفقر الفقـراء، ولكنهم لا يعانون من المجاعة. أو بمعنى آخر أنه يتم تحديد دخلهم عند أدنى مستوى ممكن تحت دخل خط الفقر، ولكنه لا يتعرضون للمجاعة، راجع في ذلك، المرجع السابق مباشرة، ص ص ١٧ – ١٨ .

٧٨٥,٥ جنيه، فإن متوسط دخل الفرد هو ١٣٩٤,١ جنيـه، وبذا يكون الدخل عند خط الفقر المدقع هـو ٥٣,٥% مـن متوسط دخل الفرد في القطاع الريفي، أي أنه يمثل ٣٠,٢% من متوسط دخل الفرد في الريف.

وبمقارنة تقدير الفقر المدقع في الريف عند " كريم "، مع دراسة البنك الدولي ووزارة الشئون الاجتماعية، تجد أن الفقراء من الأسر الريفية في الأخيرة قد بلغت نحو ١٢,٨% وبتقييم مستوى الفقر في مصر مقارنة بين الريف والحضر، نجد أن أبعاد الفقر تتضح وفقا لما يلي:

**أولاً:** إن إنفاق الأسرة عند خط الفقر على الأغذية تزيد في القطاع الحضري. في الوقت الذي نجد أن إجمـالي الفقر عند خط الفقر أقل منه في القطاع الأول عنـه في القطاع الأول عنه في القطاع الثاني. ويعود ذلك إلى أن نسبة إنفاق الأسرة على البنود الغذائية إلـى إنفاقها على غير الغذائية أعلى في القطـاع الريفـي عنها في القطاع الحضري.

**ثانياً:** وفقا لحط الفقر النسبي، فإن دخل خط الفقر في القطاع الحضري يمثل ٧٠,٤% من متوسط دخـل الفـرد،

وفي القطاع الريفي نجده ٥٢,٢% ويتباين أيضاً خط الفقر المدقع النسبي في القطاع الحضري عنه في القطاع الريفي، فهو في الأول ٣٥,٩%، وفي الثاني يمثل ٥٣,٥%.

**ثالثاً:** يعتبر الفقر في الريف أكثر انتشاراً بين الأسر الريفية عنه في الأسر الحضرية، وأن اتساع فجوة الفقر في القطاع الريفي ( ١٩٩١,٧ مليون جنيه ) عنها في القطاع الحضري ( ١٨٢٧,٩ مليون جنيه ).

**رابعاً:** وفقاً لتقدير الدخل والإنفاق، تقدر نسبة الفقراء في القطاع الحضري بنسبة ٦,٦% في حين تقدر أعدادهم في القطاع الريفي بنحو ٧,٣% ووفقاً لتقدير الأعداد فإنهم في الريف ٤٤٧,٤ ألف أسرة، ونجدهم في الحضر نحو ٣٥٩,٣ ألف أسرة. أما بالنسبة للأسر المعدمة الفقيرة فإن نسبتهم وفقاً لتقدير الدخل هي ٧,٣%، أما بالنسبة لتقدير الإنفاق فهم حوالي ٢٢,٢%[١].

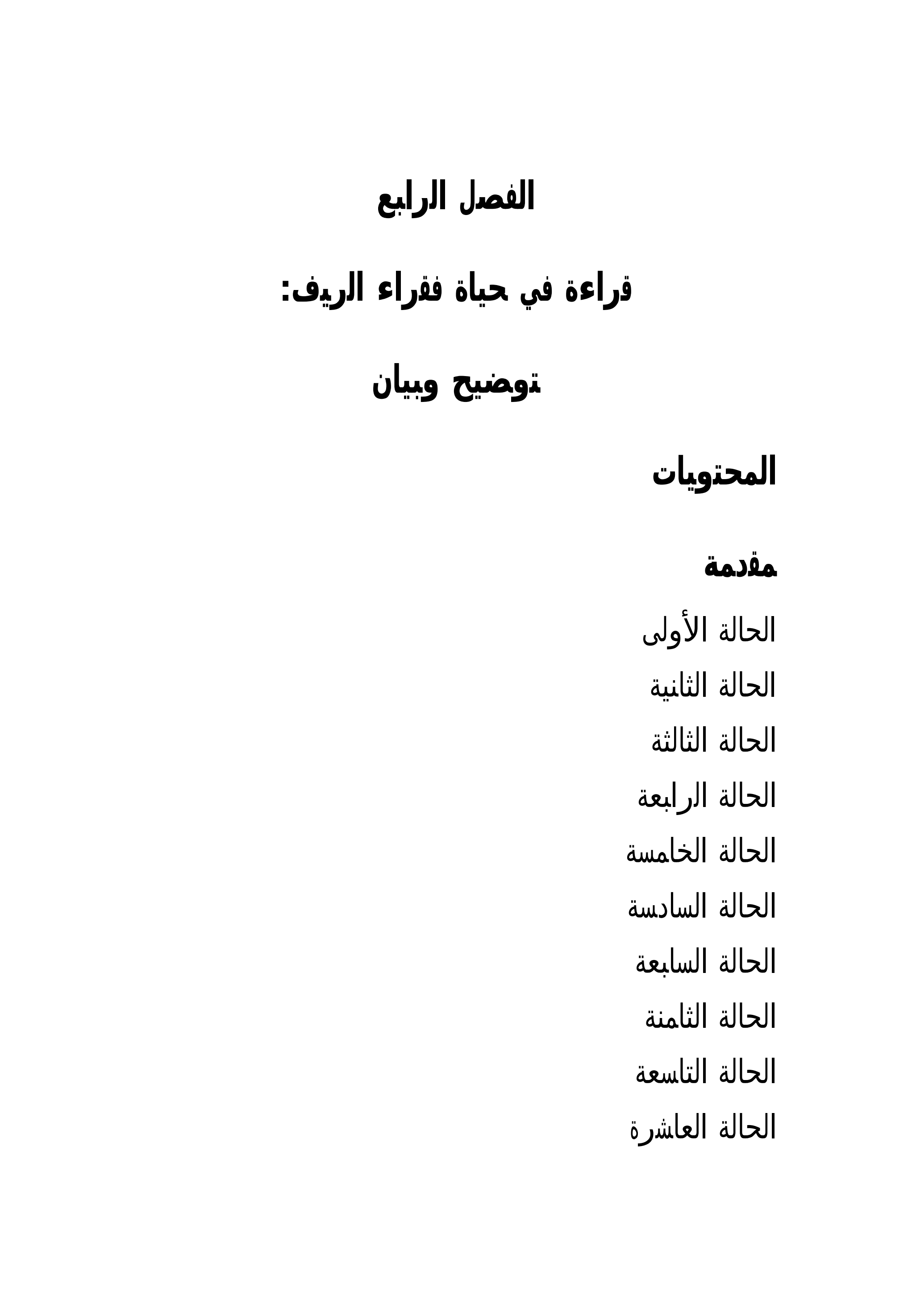
---

[١] كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل ...، المرجع السابق، ص ص ٢٥ – ٢٦ .

إنه وفقاً لتطور توزيع الفقر في مصر منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في حقبة السبعينيات، والتثبيت والتكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات يجعلنا نذهب إلى أن توزيع الدخل وإعادة صياغة الخريطة الطبقية في مصر كان نتيجة لعاملين أساسيين، الأول النمو الاقتصادي الذي يشهده الواقع المصري، أما العامل الآخر فيتعلق بسياسات الدولة التي انتهجتها وتبدل انحيازاتها الاجتماعية.

إن الآثار التوزيعية للدخل تعد نتيجة أساسية لاعتماد المجتمع المصري على المساعدات الخارجية. إن اعتماد المجتمع المصري على آليات التبعية أقصد الديون والمساعدات الخارجية ، ولد آثاراً توزيعية جديدة للدخل، تلك التي تتضح بشكل سافر في اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية ( الغنية والفقيرة ) وعلى الرغم من أن المساعدات الاقتصادية لا تسعى إلى تغير خريطة الدخل، إلا أنها تأتي بآثار توزيعية خطيرة. فعن طريق تأثيرها على معدلات ونمط النمو الاقتصادي وطبيعة الأيديولوجيا الإنتاجية، إلا أنها تؤثر في الخريطة الطبقية.

إن دور المساعدات الاقتصادية في إعـادة توزيـع الدخل القومي يجعلنا نطلق تساؤلا مهما مؤداه: مـن الـذي سيستفيد ومن الذي يضار منها؟ ويقول آخر في صف مـن تقف هذه المساعدات. ويمكننا في نهاية هذا الفصل أن نقول، إن المساعدات الاقتصادية باعتبارهـا أهـم آليـات الضـم والاحتواء لفلك المنظومة الرأسمالية العالمية تستهدف الفئات الرأسمالية، في مقابـل أن تحمـل الفئـات الاجتماعيـة – الاقتصادية الآخر المكونة للبنية الطبقية أعباء سدادها. ففـي الوقت الذي تقف في صف مالكي المشروعات الرأسـمالية، فإنها في المقابل تقف في وجه الفقراء وخاصة في الريـف، وهذا ما سنحاول توضيحه في العمـل الميـداني للدراسـة الراهنة.



# الفصل الرابع

# قراءة في حياة فقراء الريف:

# توضيح وبيان

## المحتويات

## مقدمة:

دائماً ما يتم تصوير قضية التنمية في مصر من خلال الخطابات التنموية الدولية على أنها مسألة أرض أو سكان. أو بمعنى آخر على أنها جغرافيا في مقابل الديموجرافيا، تلك الرؤية التي تنطلق من وصف مصر بأنها عبارة عن وادي النيل الضيق المحاط بالصحراء، والمكتظ بالسكان الذين يتزايدون بمعدلات سريعة[1].

ويعد تقرير البنك الدولي الصادر في عام ١٩٨٠ عن مصر مثالاً نموذجيا على ذلك، إذ يفتتح خطابه بأن الخصائص الجغرافية والديمقراطية للمجتمع المصري ترسم مجموعة المشكلات الاقتصادية الأساسية التي تكتنف بنيته الاقتصادية والاجتماعية. ويري التقرير أنه على الرغم من أن مساحة مصر هي ٣٨٦,٠٠٠ ميلا مربعاً، إلا أن هناك شريطا يتسم بالضيق ( وادي ودلتا النيل ) هو المستخدم

---

(١) تيموثي ميتشل، مصر في الخطاب الأمريكي، ترجمة بشير السباعي، دار كنعان للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ، دمشق، ١٩٩١، ص ص ٥٧ – ٥٨ .

فحسب، وتقدر مساحته بنحو ١٥,٠٠٠ ميل مربع، تلك التي تقل عن ٤% من مساحة الأرض كلهـا. إنـه وفـق هـذا الوصف،/ فإن التقرير يرى أيضاً أن مساحة مصر المسكونة شبه واحة في الصحراء، إذ لولا وجود النهر لكانت مصـر جزءاً متمما للصحراء الكبرى. ويشير التقرير أيضاً إلـى أن هذه المساحة الضيقة تضم نحو ٩٨% من إجمالي عدد سكان مصر، الذين تزايدوا بنحو الضعف في أقـل مـن خمسـة عقود[١].

والواقع أن هذا الوصف في النظر إلـى إشـكاليات التنمية لا ينسحب فقط على دراسات البنك الـدولي، فهنـاك كثير من الدراسات التي تستند على هـذا المـدخل لدراسـة قضايا التنمية وإشباع الاحتياجات الضرورية للسكان[٢].

---

[١] Ikram Kh., Egypt …, Op. Cit., P. ٣٠

[٢] Dethier J., Trad, Echange Rate and agricultural Pricing Policies in Rgypt, Vol. I., Country Stud., World., World Bank, Washington, ١٩٨٩.

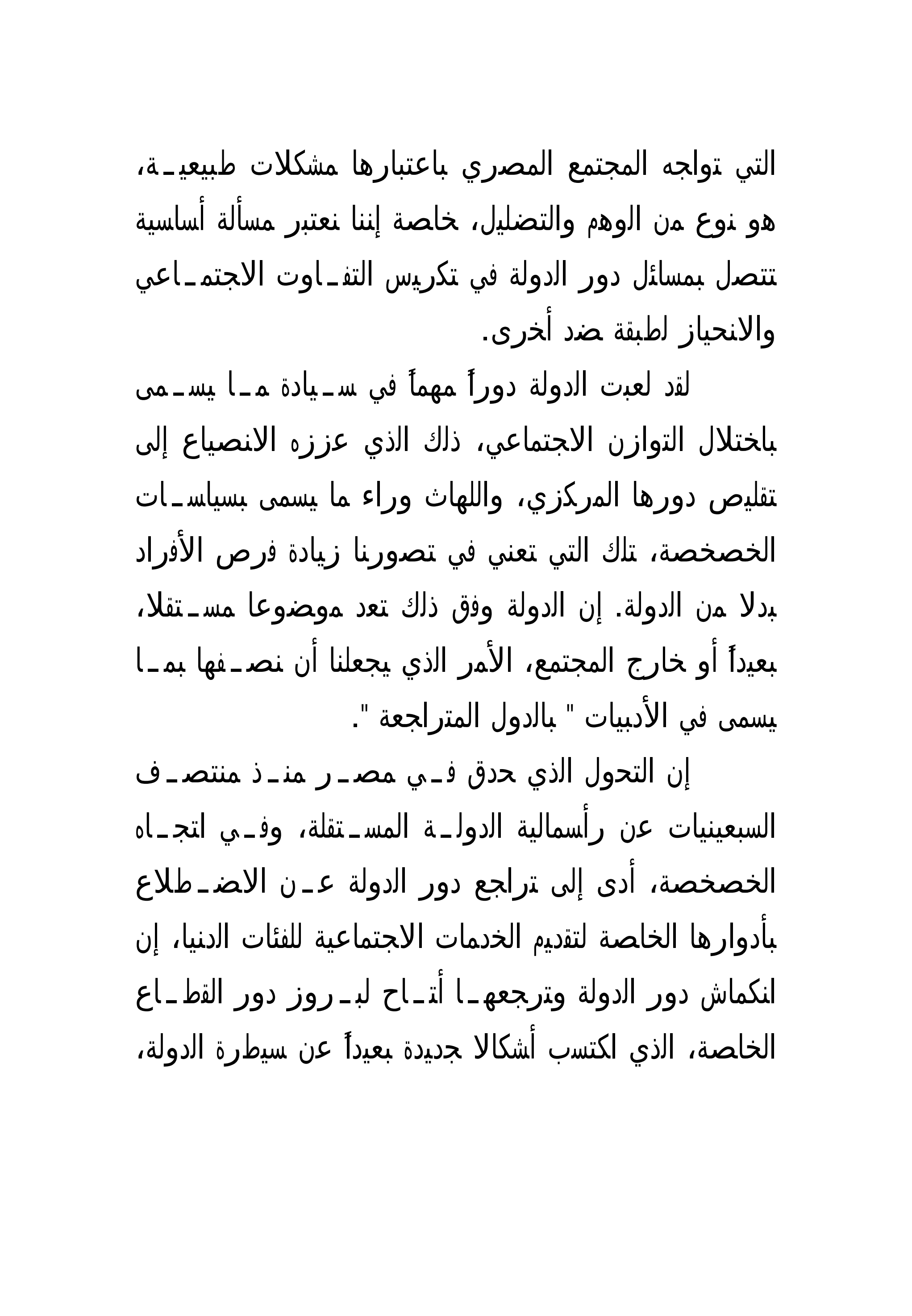
وهناك أيضاً من الدراسات المصرية التي تنطلق من هذا المدخل ولكنها تتباين عنها في الأسباب والنتائج نذكر منها:

إن الوصف الجغرافي السابق للإشكاليات التي تكتنف بنية المجتمع المصري تستند في المقام الأول على الصـورة الطوبوغرافية للنهر والصحراء المحيطة به، وكـذا السـكان الذين يتخذون من صفتي النهر مكانا للتكاثر والحياة. إن رسم إشكاليات التنمية وفق الصورة الجغرافية، تعد صورة خادعة لا للبصر فحسب، بل للعقل أيضاً، إذ إنها تحاول أن تصـور إشكاليات التنمية الاقتصادية على أنها موضوع داخلي، وأن العامل الخارجي براء من تعزيز وتكريس هذه الإشكاليات.

إن الإطار التصوري لتحليـل الجهـات الخارجيـة لمشاكل التنمية الداخلية في مصر، تخاف عن نفسها دورهـا في هذه العملية، فضلاً عن إغفال دور آلياتها فـي التـأثير بشكل بالغ على مسألة العدالة الاجتماعية والإضرار بمصالح الفقراء، إن ما يتم نقله وتصويره بالنسبة للمشكلات التنمويـة

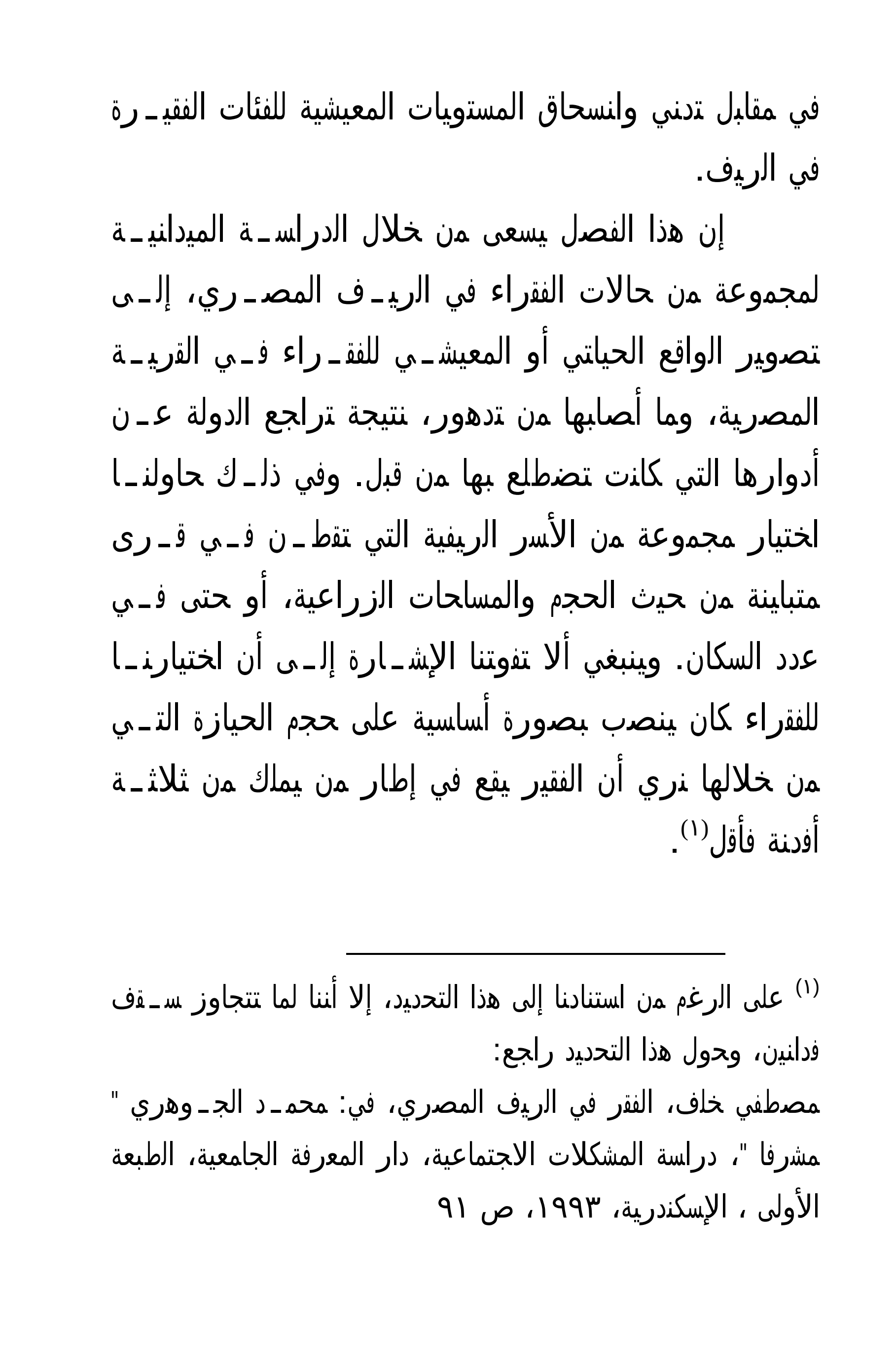
---

- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقريـة المكـان، كتاب الهلال، العدد ٥٠٩، مايو ١٩٩٣، ص ٤٨ .
- سعد الدين إبراهيم، مدخل إلى فهم مصر، في: مصر في ربع قرن، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٢ – ٢٣ .


التي تواجه المجتمع المصري باعتبارها مشكلات طبيعية، هو نوع من الوهم والتضليل، خاصة إننا نعتبر مسألة أساسية تتصل بمسائل دور الدولة في تكريس التفاوت الاجتماعي والانحياز لطبقة ضد أخرى.

لقد لعبت الدولة دوراً مهماً في سيادة ما يسمى باختلال التوازن الاجتماعي، ذلك الذي عززه الانصياع إلى تقليص دورها المركزي، واللهاث وراء ما يسمى بسياسات الخصخصة، تلك التي تعني في تصورنا زيادة فرص الأفراد بدلا من الدولة. إن الدولة وفق ذلك تعد موضوعا مستقلا، بعيداً أو خارج المجتمع، الأمر الذي يجعلنا أن نصفها بما يسمى في الأدبيات " بالدول المتراجعة ".

إن التحول الذي حدق في مصر منذ منتصف السبعينيات عن رأسمالية الدولة المستقلة، وفي اتجاه الخصخصة، أدى إلى تراجع دور الدولة عن الاضطلاع بأدوارها الخاصة لتقديم الخدمات الاجتماعية للفئات الدنيا، إن انكماش دور الدولة وتراجعها أتاح لبروز دور القطاع الخاصة، الذي اكتسب أشكالا جديدة بعيداً عن سيطرة الدولة،



في مقابل تدني وانسحاق المستويات المعيشية للفئات الفقيـرة في الريف.

إن هذا الفصل يسعى من خلال الدراسـة الميدانيـة لمجموعة من حالات الفقراء في الريـف المصـري، إلـى تصوير الواقع الحياتي أو المعيشـي للفقـراء فـي القريـة المصرية، وما أصابها من تدهور، نتيجة تراجع الدولة عـن أدوارها التي كانت تضطلع بها من قبل. وفي ذلـك حاولنـا اختيار مجموعة من الأسر الريفية التي تقطـن فـي قـرى متباينة من حيث الحجم والمساحات الزراعية، أو حتى فـي عدد السكان. وينبغي ألا تفوتنا الإشـارة إلـى أن اختيارنـا للفقراء كان ينصب بصورة أساسية على حجم الحيازة التـي من خلالها نري أن الفقير يقع في إطار من يملك من ثلاثـة أفدنة فأقل[١].

---

[١] على الرغم من استنادنا إلى هذا التحديد، إلا أننا لما نتجاوز سـقف فدانين، وحول هذا التحديد راجع:

مصطفي خاف، الفقر في الريف المصري، في: محمـد الجـوهري " مشرفا "، دراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٩١

المهم أن نشير في هذا الإطار إلى أنه على الـرغم من أننا اكتفينا فقط بعشر حالات من الأسر الفقيرة، إلا أنـه توفر لدينا أكثر من ذلك، ولكن لعدم عمـق هـذه الحـالات وتكرارها، بل قل وسطحيتها، فإننا حاولنا اختيـار الحـالات ذات الدلالة الفارقة في لتوضيح أثـر الدولـة بانحيازاتهـا الاجتماعية الطبقية الجديدة على مصالح واحتياجـات فقـراء الريف، وذلك من أربـع محافظـات تمثـل مصـر العليـا ( محافظة المنيا )، ومصر الوسطى ( الفيوم )، ووسط الدلتا ( الدقهلية ) وشمال الدلتا ( كفر الشيخ )[1].

إنه لتوضيح ذلك سوف نحاول عرض واقع الأسـر الفقيرة كما تصورها حالات الدراسات، إننا سوف نطرح هذا الواقع من خلال عرض استشـهادي أو غرضـي لخطـاب

---

[1] نظرا لاتسام الفلاح بالشك وخوفه من أفندية المدينة، وربطه بيـنهم وبين السلطة أو الدولة، فإن كثيراً من الحالات اتسمت بالسطحية وعدم العمق. وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن توزيع حالات الدراسـة كانت بواقع خمس حالات لمحافظات الوجه القبلي وخمس أخري كانت من نصيب محافظات الوجه البحري، هذا وقد تم تقسيم هذه الحـالات أيضاً بواقع ثلاث حالات لكل من محافظتي الدقهلية والفيوم، وحـالتين لكل من محافظتي المنيا وكفر الشيخ.

المبحوثين، على اعتبار إنه لا يمكـن معالجـة أو تصـوير وضعية الفقراء، إلا من خلال الفقراء أنفسهم.

## الحالة الأولى(*):

يعمل " السيد " صاحب هذه الحالة مزارعاً، له أربعة أبناء، ثلاثة ذكور وبنت واحدة، وجميعهم في مراحل التعلـيم المختلفة ما عدا الابن الأكبر الـذي يعمـل مـع الأب فـي الزراعة. ويبلغ صاحب هذه الحالة من العمر نحـو خمسـة وأربعين عاماً، ويمتلك نحو فدان ونصف.

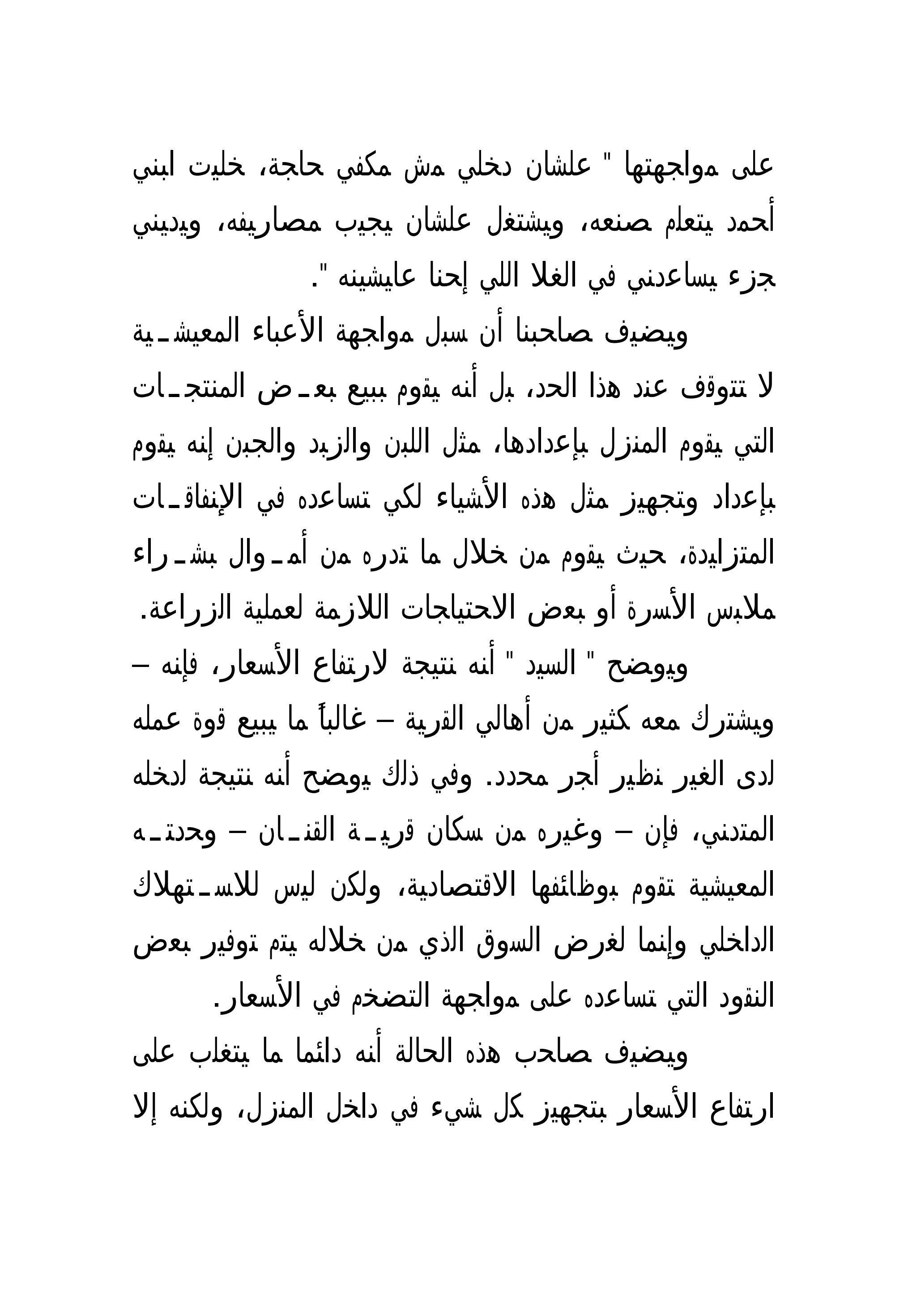
---

(*) تعتبر الحالات الثلاث الأولى من نصيب محافظة الدقهلية، وقد تـم اختيارهم قرية القنان التابعة لمدينة بلقاس. وكلمة القنان هي جمع قناة، وقد سميت بهذا الاسم لكثرة القنوات بها. وقرية القنان تعد من القـرى الصغيرة التي تتبع قرية أم هي قرية المعصرة. وتقع هذه القريـة فـي الجزء الجنوبي من مدينة بلقاس، يحدها من الشمال قريـة المعصـرة، ومن الجنوب قرية شرقية المعصرة. ومن الشرق قرية العريض، أمـا في الغرب فيحدها قرية البائه، ويبلغ سكان قرية القنان نحـو خمـس عشرة ألف نسمة، وتبلغ مساحتها نحو ٤٦٥٠ متـراً مربعـاً تقريبـاً، ويوجد بها مدرستان إحداهما للتعليم الابتدائي ويبلغ عدد التلاميذ فيهـا نحو ٣٠٥ تلاميذ، والأخرى للتعليم الإعدادي وتضم نحو ٢٥٠ طالباً.

ويرى صاحب هذه الحالة أن دخله من الأرض لا يكفي احتياجاته، حيث يقوم بإنفاق ربع دخله على تعليم أولاده، ومثله على الملبس واحتياجات الإنفاق على العملية الزراعية. أما النصف الآخر يتم إنفاقه على المأكل واحتياجات المنزل. وفي ذلك يقول:

أنا باشتغل فلاح ومجوز وعندي أربع ولاد، منهم ثلاثة صبيان وبنت واحدة، كلهم في التعليم ما عدا الكبير، اللي بيشتغل معايا في الغيط. أنا عندي طين بيجي فدان ونصف، والدخل اللي بييجي منها ما يكفيش اللي أحنا محتاجينه ... أنا بصرف اللي بييجي كله على حاجتنا ... ١/٤ على التعليم عشان خاطر الولاد يكونوا أحسن مني ... وشرحه على الملابس وحاجات الأرض ... والباقي كله باصرفه على حاجات البيت زي الأكل والشرب وأي حاجة تانية ...".

ويرى " السيد " أنه نظرا لقلة الدخل، أو لعدم اكتفائه لسد الاحتياجات الضرورية، فإنه يدفع بأبنائه لكي يتعلموا الحرف، حتى يمكنهم من مساعدته على مواجهة الأعباء المعيشية التي أصبح لا يتحمل الدخل المتولد من الزراعة



على مواجهتها " علشان دخلي مش مكفي حاجة، خليت ابني أحمد يتعلم صنعه، ويشتغل علشان يجيب مصاريفه، ويديني جزء يساعدني في الغلا اللي إحنا عايشينه ".

ويضيف صاحبنا أن سبل مواجهة الأعباء المعيشـية لا تتوقف عند هذا الحد، بل أنه يقوم ببيع بعـض المنتجـات التي يقوم المنزل بإعدادها، مثل اللبن والزبد والجبن إنه يقوم بإعداد وتجهيز مثل هذه الأشياء لكي تساعده في الإنفاقـات المتزايدة، حيث يقوم من خلال ما تدره من أمـوال بشـراء ملابس الأسرة أو بعض الاحتياجات اللازمة لعملية الزراعة.

ويوضح " السيد " أنه نتيجة لارتفاع الأسعار، فإنه – ويشترك معه كثير من أهالي القرية – غالباً ما يبيع قوة عمله لدى الغير نظير أجر محدد. وفي ذلك يوضح أنه نتيجة لدخله المتدني، فإن – وغيره من سكان قريـة القنـان – وحدتـه المعيشية تقوم بوظائفها الاقتصادية، ولكن ليس للاسـتهلاك الداخلي وإنما لغرض السوق الذي من خلاله يتم توفير بعض النقود التي تساعده على مواجهة التضخم في الأسعار.

ويضيف صاحب هذه الحالة أنه دائما ما يتغلب على ارتفاع الأسعار بتجهيز كل شيء في داخل المنزل، ولكنه إلا

في حالة واحدة وهي الحصـول علـى البـروتين وتحديـداً الحيواني منه، الذي يقوم بتوفيرها مرة واحدة أسبوعياً مـن خارج المنزل. أما بالنسبة للبروتين الداجني فإنه يتم تـوفيره من خلال ما تقوم به زوجته نتيجة لعملية تربيتها لهـم فـي إطار الوحدة المعيشية.

أما بالنسبة لبقية احتياجاتـه الأخـرى، فإنـه يقـوم بتخزين بعض الاحتياجات خاصة التي تدرها الأرض، أو من خلال العمل لدى الغير، أو من خلال الشراء من الخارج عن طريق الأجل ( الشـكك ) وإذا كـان ذلـك فيمـا يتصـل بالاحتياجات المنزلية المعيشية، فإن ما يتصل بالاحتياجـات الزراعية، فإنه يحصل عليها إما من الجمعيـة الزراعيـة أو عن طريق القطاع الخاص الذي أصبح منتشراً فـي تـداول وتصريف كل ما يتصل بالعملية الزراعية.

ويذهب " السيد " إلى أنه يسكن في منزل يملكه، وهو عبارة عن دور واحد مبني من الطوب النيئ، ويتكون مـن حجرتين وصالة واسعة. الحجرتان مسقوفتان ببعض عروق الشجر والطين، وبعض مخلفات العملية الزراعية ( أحمـال من القش والحطب )، أما الصالة فهي مكشوفة ومنهـا إلـى

السماء مباشرة. ويفتقر منزل صاحبنا للكهرباء ومياه الشرب وحتى الصرف الصحي. ويدلل صاحبنا على ذلك بقوله:

" ... أنا داري ملك، وهوه دور واحد، مبنـي مـن الطوب الني والطـين، وهـو مطـرحين وفسـحه كبيـرة. والمطرحين معرشين بعروش الخشب والطين وأحمال القش والحطب. والدار ده مفهوش كهرباء ولا ميه ... لأن عنـدنا في القرية ناس قليلة هي اللي عندها كهربا في بيوتها وعندها ميه شرب. ودول همه الأغنيا وكبارات البلـد. والمجـاري عندنا زى عندهم وهي عبارة عن طرنشات او بيـارات ... إحنا بنقوم نجيب الميه من البلد اللي جنبنـا وده حـال كـل الفقراء اللي زينا ... ".

وإذا كان منزل " السيد " يفتقـر إلـى مثـل هـذه الخدمات، فهو يفتقر أيضاً إلى الأجهزة المنزلية حيث يذهب إلى أنه لا يمتلك بمنزله سوى مذياع صغير ( راديو ) يعمل بالبطارية الجافة، فضلا عن أنه لا يمتلك للأشـياء التاليـة: تليفزيون، غسالة، بوتاجاز، وإزاء ذلك فهو يقرر أنه يقـوم بإعداد طعامه على موقد كيروسين ( وابور جـاز ) وأيضـاً

على مصباح يضاء بنفس المصدر الذي يستخدم في الموقـد الذي أشار إليه قبل قليل.

" ... عندي راديو صغير بيشتغل بالحجارة، ومفيش تليفزيون ولا تسجيل ولا غسالة ولا بوتاجاز. وإحنا بنطـبخ على وابور جاز أو جانون، وعايشين على لمبة جاز ...".

ويستطرد صاحب هذه الحالة ويري أنه يمتلك سريراً واحداً ( قديماً ) ومجموعة الأرائك الخشبية ( كنب بلـدي ) التي تستخدم نهارا في الجلوس والاستقبال، وليلا في النـوم بدلا من السرائر.

" ... عندي سرير واحد حديد كنت اشـتريته يـوم جوازي ... والست بتاعتي وبنتي بينـاموا عليـه ... وأنـا والست وابني الصغير بنام فـي مطـرح، وولادى البـاقيين بيناموا في المطرح التاني ... مفيش عندي سـراير كافيـه عشان كده إحنا بنضم الكنب على بعضـه ونـنـام عليـه ... وطبعا احنا بنام بدري وبنصحي بدري عشان أروح الغـيط ومعاي الولاد اللي بيسرح معايا على الأرض بيسرح، واللي بيروح على المدرسة بيروح ...".

ووفقاً لحديث المبحوث، فإن أهم ما يميز قرية القنان أن أغلب سكانها يعملون بالزراعة، فضلاً عن أنهم لا يملكون سوى ملكيات قزمية، وان هناك بعـض الأسـر يمتلكـون مساحات كبيرة ويري صاحبنا أن أكبر مساحة في هذه القرية لا تتعدي خمسة وعشرين فدانا، أو هي بالتحديد نحو اثنـين وعشرين فداناً فقط وعلى الرغم من أن هذه القريـة تتمتـع بصغر المساحات الزراعية، إلا أن أهم ما يميزها، هو إقبال الأهالي على تعليم أولادهم.

" الناس هنا في البلد بيحافظوا على تعليم أولادهـم، لأنهم متعلموش، وتركوا التعليم من زمان ... وكمـان همـه مش غناي ... يبقي لا تعليم ولا فلوس ...".

ويضيف صاحبنا، أن حرص الآباء على تعليم الأبناء في قرية القنان لا يعود إلى فقرهم فقط، وإنما حتـى لا يقـع الأبناء فيما وقع فيه الآباء. وفي إطـار تعـرض " السـيد " لعملية التعليم، فهوي يرى أن قرية القنـان بهـا مدرسـتان إحداهما للتعليم الابتدائي وأخرى للتعليم الإعدادي. أما بالنسبة لأنواع التعليم الأخرى، فهي قائمة بمدينة بلقاء أو المنصورة.

وعلى الرغم من وجود المدارس بقرية الدراسة، إلا أن هناك بعض الأسر لا يستطيعون تعليم أولادهـم، نتيجـة لتدني المستوى الاقتصادي إن ذلك حدا بكثير من الأسر إلى صرف أولادهم عن المدارس والزج بهم إلى تعلـيم بعـض الحرف. وفي ذلك يدلل ويقول:

" ... وفيه ناس غلابة متقدرش على تعلـيم ولادهـا بسبب الغلا اللي احنا عايشينه، همه مبيقدروش يصرفوا على تعليم ولادهم عشان كده همه بيعلموهم صنعة يصرفوا مـن وراها ... بالك لولا إن ابني الكبير بيشتغل معايا في الأرض كنت زماني دلوقتي مش قادر أشيل الحمل اللي من يوم مـا إجوزت وأنا شيله ...".

ويكمل " السيد " في الإطار، فيذهب إلـى أن هنـاك مزية أخرى تتمتع بها قرية القنان، ألا وهي تحمـل الجميـع المسئولية الاقتصادية للأسرة. فـالأولاد فـي هـذه القريـة يساعدون أسرهم في تحمل نفقات المعيشة، ناهيك عن سيادة قيم التعاون بين أهالي القرية سواء على صعيد الزراعـة أو الأمور الاجتماعية الأخرى.

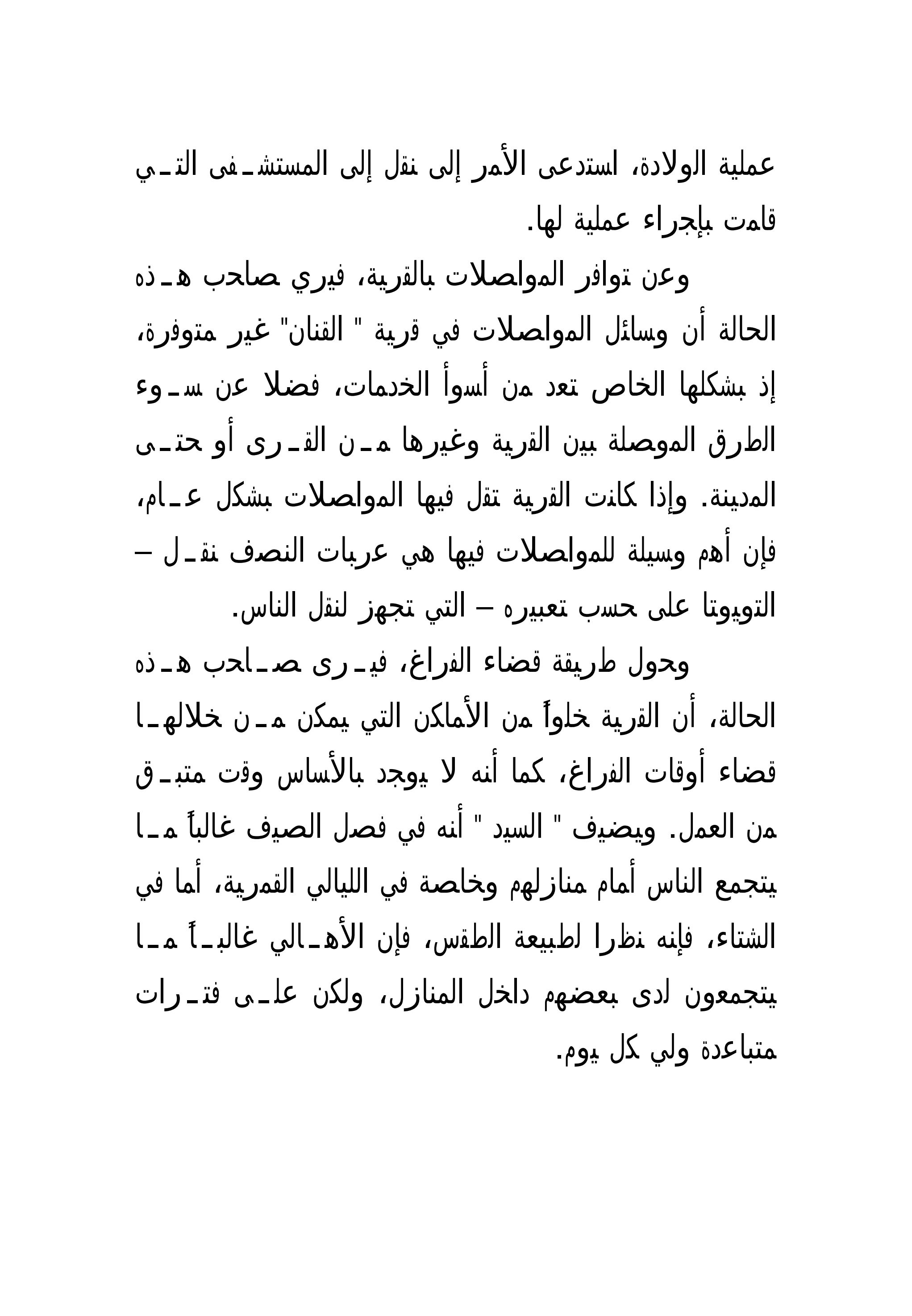
" الناس عندنا بتحب بعض ... الجيران مع بعض في كل حاجة ... الكل بيساعد بعضه ... الولد حـدانا بيسـاعد أبوه ... ولما بيكون حد عايز حد يساعده وخصوصـاً فـي المواسم تلاقيه حتـى مـن غيـر مـا يقولـه ... النـاس لبعضها ...".

وفيما يتصل بالخدمة الصحية، يرى صـاحب هـذه الحالة، أنه على الرغم من وجود المؤسسات الخاصـة بهـا ( الوحدة الصحية )، إلا أن بعض الأسر لا تلجأ إلى مثل هذا النوع من العلاج، إذ دائما ما يلجأون إلى الطرق الشعبية مثل حلاق الصحة والداية والمجبراتي والسحر والشعوذة ويرجع صاحبنا ذلك إلى ارتفاع تكاليف العلاج الرسمي. فبيـد أنـه يتوافر وجود الأطباء الذين يقومون بالكشف بأجور بسـيطة، إلا أن ما يقومون بكتابته من أدوية لا يستطيع أبناء القريـة من الوفاء بها. ويضيف صاحب هـذه الحالـة أن الوحـدة الصحية شهدت تدهورا كبيرا في تقديم العـلاج، إذ أن هـذه الوحدة تخلو تماما من الأدوية اللازمـة، اللهـم إلا بعـض الأدوية " الشراب " التي يتم تقديمها للمرضى،وبعض الأدوية البسيطة ( البرشام ).

ولكن برغم ذلك، فصاحب هذه الحالة لا يقدم علـى الطب الشعبي، بل لا يهتم بمسألة العلاج في إطار القرية، إذ دائماً ما يلبي احتياجات أسرته الصحية من المدينة التي يتوفر بها الأطباء وحتى الأدوية اللازمة.

" ... أنا والحمد ما بعتـرفش بـالعلاج إلا عنـد الدكتور ... أنا وولادي ومراتي بنروح للدكتور في البلد وده لما بيكون فيه حاجة كبيرة ... أو ساعات نروح المستشـفي في مدينة بلقاس ... وإن كانت حاجة بسيطة أدى إحنا بناخد برشامة ولا شوية نعناع أو كمون وبتعدي ... ".

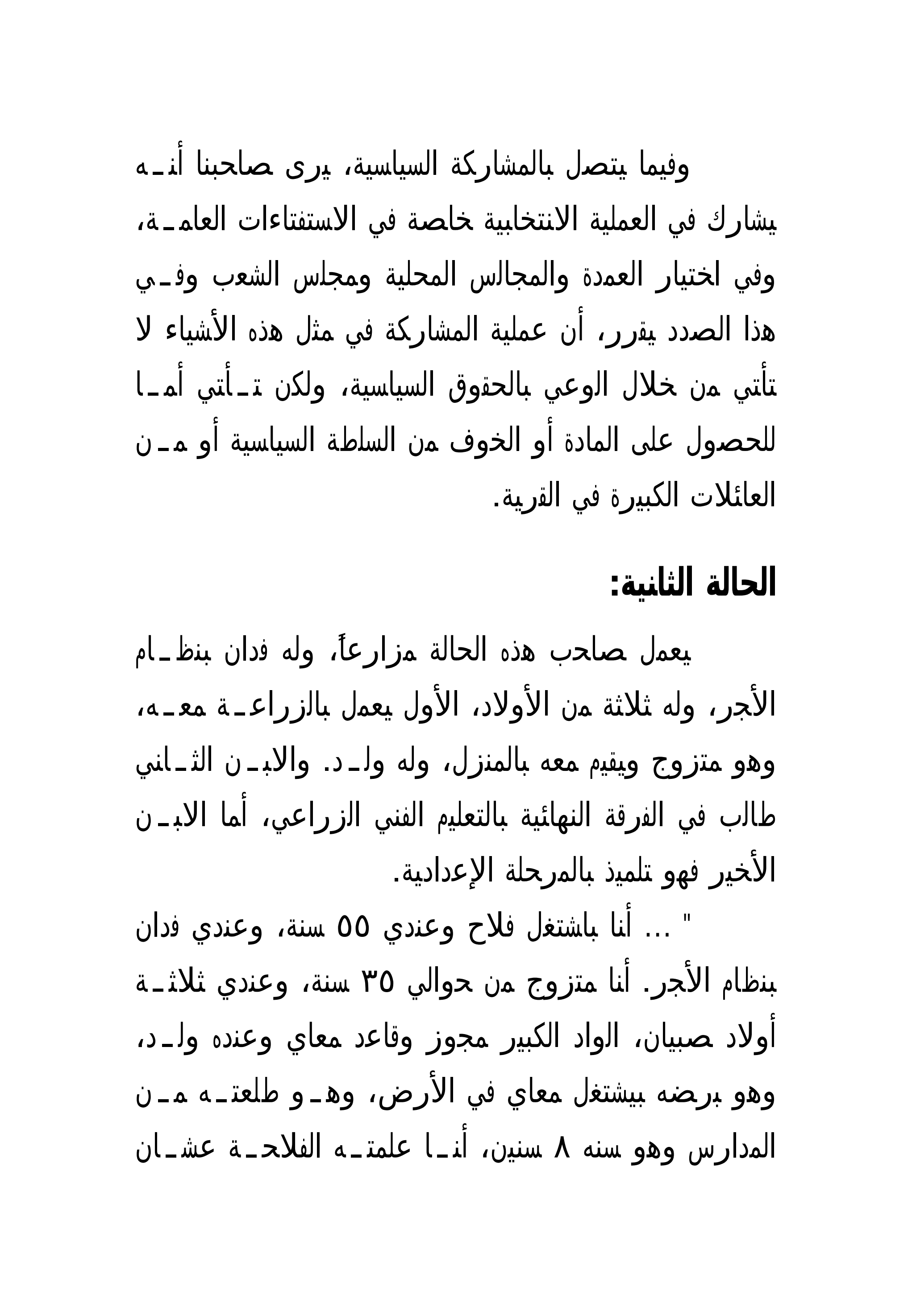
وفيما يتعلق بمسألة تنظيم الأسرة، فيرى " السيد " أنه مع تنظيم الأسرة الآن، لأنه استطاع أن يكون علـى حسـب تعبيره " الذرية الصالحة " ويرى أنه اتفق وزوجته على ذلك بعد أن رأى أن تربية الأولاد تتكلف أموالا كثيرة. ويستطرد في ذلك ويقول إنه لو كان يعرف عن تنظيم الأسرة من قبـل لاكتفى بوجود طفلين فقط. ويضيف " السيد " أن هناك شـيئاً آخر هو الذي جعله يقدم على ذلك، ذلك الذي يتعلق بحادثـة ولادة زوجته الأخيرة، التي لم تستطع " الدايـة " أن تكمـل



عملية الولادة، استدعى الأمر إلى نقل إلى المستشـفى التـي قامت بإجراء عملية لها.

وعن توافر المواصلات بالقرية، فيري صاحب هـذه الحالة أن وسائل المواصلات في قرية " القنان" غير متوفرة، إذ بشكلها الخاص تعد من أسوأ الخدمات، فضلا عن سـوء الطرق الموصلة بين القرية وغيرها مـن القـرى أو حتـى المدينة. وإذا كانت القرية تقل فيها المواصلات بشكل عـام، فإن أهم وسيلة للمواصلات فيها هي عربات النصف نقـل – التويوتا على حسب تعبيره – التي تجهز لنقل الناس.

وحول طريقة قضاء الفراغ، فيـرى صـاحب هـذه الحالة، أن القرية خلواً من الأماكن التي يمكن مـن خلالهـا قضاء أوقات الفراغ، كما أنه لا يوجد بالأساس وقت متبـق من العمل. ويضيف " السيد " أنه في فصل الصيف غالباً مـا يتجمع الناس أمام منازلهم وخاصة في الليالي القمرية، أما في الشتاء، فإنه نظرا لطبيعة الطقس، فإن الأهـالي غالبـاً مـا يتجمعون لدى بعضهم داخل المنازل، ولكن علـى فتـرات متباعدة ولي كل يوم.



وفيما يتصل بالمشاركة السياسية، يرى صاحبنا أنه يشارك في العملية الانتخابية خاصة في الاستفتاءات العامة، وفي اختيار العمدة والمجالس المحلية ومجلس الشعب وفي هذا الصدد يقرر، أن عملية المشاركة في مثل هذه الأشياء لا تأتي من خلال الوعي بالحقوق السياسية، ولكن تأتي أما للحصول على المادة أو الخوف من السلطة السياسية أو من العائلات الكبيرة في القرية.

## الحالة الثانية:

يعمل صاحب هذه الحالة مزارعاً، وله فدان بنظام الأجر، وله ثلاثة من الأولاد، الأول يعمل بالزراعة معه، وهو متزوج ويقيم معه بالمنزل، وله ولد. والابن الثاني طالب في الفرقة النهائية بالتعليم الفني الزراعي، أما الابن الأخير فهو تلميذ بالمرحلة الإعدادية.

" ... أنا باشتغل فلاح وعندي ٥٥ سنة، وعندي فدان بنظام الأجر. أنا متزوج من حوالي ٣٥ سنة، وعندي ثلاثة أولاد صبيان، الواد الكبير مجوز وقاعد معاي وعنده ولد، وهو برضه بيشتغل معاي في الأرض، وهو طلعته من المدارس وهو سنه ٨ سنين، أنا علمته الفلاحة عشان

يساعدني على المعايش وابني التاني في آخر سنه في الدبلوم الزراعي، والواد التالت في تانية إعدادي ... ".

ويري صاحب هذه الحالة أنه وأسرته يسكنون فـي بيت يملكه، وهو يتكون من دور واحد، به ثلاث حجـرات، مسقوف من عروق الشجر والطين، وهو مثلـه مثـل بقيـة البيوت الريفية القائمة في قرية القنان. ومسكن صاحب هـذه الحالة لا يتمتع بوجود الكهرباء والمياه والصرف الصـحي، ويتم التغلب على المياه من خارج هذه القرية. ويضيف أنه لا يملك أية أجهزة كهربائيـة، وأن اسـتخدامه يتوقـف علـى الكيروسين سواء فيما يتصل بالإنارة أو الوقود. وفـي ذلـك يذهب:

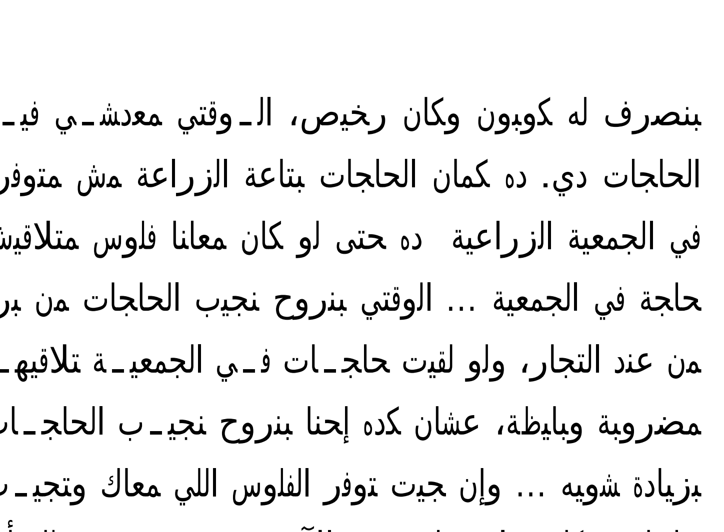
" ... أنا دارس مبني بالطين والطوب الأخضر، وهو مالكي، وهو دور واحد فيه تلات أوض، ولـه سـقف مـن عروق الشجر وعلى العروق ديه طين وقـش وحطـب ... والدار بتاعتنا مفهاش كهربه ولا ميه ... والميه بنجيبها مـن القرية اللي جنبنا ... وأنا معنديش أي حاجة فـي الـدار إلا سريرين، واحد في الأوضه اللي بنـام فيهـا أنـا ومراتـي والعيال، وواحد في أوضة ابني الكبير بينام عليه هوه ومراته

وابنه. والمطرح الأخير بينام فيه العيال اللي بتتعلم ... أنـا عندي وابور جاز وراديو حجارة أنا بسمع عليه القرآن ...".

ويذهب صاحب هذه الحالة أن الدخل الذي يدره هـو وولده لا يكفي لسد احتياجاته الضرورية، والذي قدره بنحـو ١٦٠ جنيها في الشهر. إنه نتيجة لقلة هذا الدخل من وجهـة نظره فهو يقوم بتربية بعض الدواجن، بالإضافة إلـى بيـع بعض المنتجات المنزلية، أو ماتـدره الأرض مـن إنتـاج. ويستطرد صاحبنا، ويذهب إلى أنه يقوم بصرف ثلث دخلـه على تعليم ولديه، والثلث الثاني علـى الإنفاقـات المنزليـة الضرورية ( الأكل والملبس ) أما الثلث الأخير فإنه يقوم من خلاله بتدبير احتياجات الزراعة.

ويضيف إلى أنه نتيجة ارتفاع الأسعار، ورفـع يـد الدولة وتخفيض ما تقدمه للفلاحين، فإنه يقـوم بتـدبير كـل احتياجاته من السوق، ليس ذلك علـى صـعيد الاحتياجـات اللازمة للمعيشة، وإنما أيضاً لما تحتاجه العملية الزراعية.

" ... إحنا كنا الأول بنجيب كل يكفينا ... دلوقتي كل حاجة نقصت الزيت والسكر والصابون والجاز والشـاي ... معدش فيه حاجات من دي يتقضي، ده حتـى الجـاز كنـا



بنصرف له كوبون وكان رخيص، الوقتي معدشي فيه الحاجات دي. ده كمان الحاجات بتاعة الزراعة مش متوفرة في الجمعية الزراعية  ده حتى لو كان معانا فلوس متلاقيش حاجة في الجمعية ... الوقتي بنروح نجيب الحاجات من بره من عند التجار، ولو لقيت حاجات في الجمعية تلاقيها مضروبة وبايظة، عشان كده إحنا بنروح نجيب الحاجات بزيادة شويه ... وإن جيت توفر الفلوس اللي معاك وتجيب حاجات شكك هتلاقي إن في الآخر مش هيفضلك أي حاجة ... طبعا الناس مش زى الحكومة كل واحد عايز يكسب، والناس دي مش محتاجة، اللي ربنا فتح عليه من السفر وتاجر في الحاجات دي يحب يكسب، والواحد الفقير اللي زيي يموت مش مهم ...".

وأمام كل ذلك، فيرى صاحب هذه الحالة، أن ابنه يقوم ببيع قوة عمله لدى الغير، ففي الوقت الذي تنتهي فيه أعمال الزراعة في أرضه التي يستأجرها، يقوم ابنه في بعض الأيام بالعمل لدى الغير بأجر نقدي، حتى يمكنه أن يلبي احتياجات المعيشة.

" ... إحنا في الأوقات اللي معندناش عزيق ولا سقايه ولا بدر، ابني بيروح عند ... اللي هوه عنده أرض كتير وبيشتغل باليومية من طلعة النهار حتى المغارب، وهوه بياخد ٦ جنيه، والفلوس دي بتساعدنا على المعايش، لأن زي ما إنت عارف أن المعيشة غاليه قوي ... ".

ويرى صاحب هذه الحالة أنه لا يملك أية أدوات تستخدم في الزراعة مثل ( ماكينة مياه – جرار ) ماعدا الأدوات التقليدية، الأمر الذي يجعله يستأجرها إما من إدارة الميكنة الزراعية بالقرية، أو من الجمعية، أو من بعض الأفراد الذين يحوزون مثل هذه الأدوات، والذين هم في الغالب السراة في القرية.

ويذهب أيضاً إلى أن إيجار هذه الأدوات بالإضافة إلى تكاليف الزراعة ( تقاوي – أسمدة – كيماويات) يجعل الصافي من العملية الزراعية لا تكفي لنفقات المعيشة، خاصة وأن جزءاً كبيرا منه يتم تخزينه للاستخدام المنزلي. ويذهب أيضاً إلى أنه لا يستطيع أن يبيع أي جزء من المحصول حيث يتم تخزينه إما لاستخدامه أو لاستخدام الحيوانات التي لديه. وحسب ذكره، فهو يملك " جاموسة " ملكية خاصة،

وأخرى شرك، وأنه من خلال ما يقوم بزراعته يقوم بتربيتها من وراءها.

" ... إنا بردك، عايز أقولك حاجة دي مش الحاجات اللي بناكلها هي اللي غاليه بس، ده أكل البهايم، أنا مقـدرش اشتري ليهم كسب أو عاف، أنا بقدر أدور شوية فول وشوية رده على كام حتة دره، وأضربهم في بعض، وأأكل البهيمتين اللي عندي ...".

وعن الخدمات الموجودة(*) في القرية، فهو يرى أنه لا توجد أية خدمات في قرية القنان، ناهيـك عـن أن هـذه الخدمات لا تتوفر لأصحاب الدخول المتدنيـة ( الفقـراء )، فهي حكر فقط على أصحاب المناصب والمراكز الاجتماعية. أو بمعنى آخر، أن هناك فرقاً بين الأغنيـاء والفقـراء فـي الحصول على هذه الخدمات. وفي ذلك يقول:

" ... خدمات إيه اللي بتقول عليها ... ده أنا رحـت مرة الوحدة الصحية عشان كانت أبدي فيها جرح، واتصاف أن كان فيه واحد من الناس اللي مرتاحة، وكان عايز دكتور

---

(*) فيما يتصل بالطرق والمواصلات، لا يختلف رأي صـاحبنا هـذه الحالة عما ورد في الحالة السابقة.

عشان حد في بيته عيان، لو تشوف اللي اتعمل عشانه مـش هتقولك وأنا محدش سأل فيه ... على العموم معدش حد بيسأل ويروح الأماكن دي لأنها معدتش بتقدس حاجـة ... ده كـل حاجة بالفلوس ... معاك فلوس تقدر تكشف وتـروح تاخـد الدوا، اللي معاه فلوس يساوي فلوس ..."

وعن المشاركة السياسية، يرى صاحب هذه الحالـة، أنه رغم امتلاكه للبطاقة الانتخابية، إلا أنه لا يشـارك فـي العملية السياسية، فهو من وجهة نظره لا جدوى منها، وأنها مسألة شكلية، أو على حد تعبيره هي لعبـة أو تمثيـل فـي تمثيل، لأن الدولة في هذا الصدد تحدد مـا تريـده، وعلـى آلياتها وأدواتها البيروقراطية تنفيذ أرادتها فحسب.

" ... هتقولي انتخابات، العملية دي ياببه تمثيل فـي تمثيل، وهي الحكومة لما بتكون عايزه واحد، مبتفرضـوش علينا ... مثلا العمدة، مش أنا عندي بطاقة، لكن هوه اللـي بيسدد مكاني ويجيب اللي بيقولوا له عليه ... لو فـي واحـد مرشح بتاع الحكومة إحنا بنشوفه مرة واحدة قبل الانتخابات، دي حتى لما بينجح مبيجيش تاني ... تلاقي الوعـود نازلـه ترف علينا، يقولوا الميه والكهربا والصرف الصحي والطرق

وكل حاجة هتبقي جنه، لكن هي البلد زى ماهية من يوم مـا اتعملت ومفيش حاجة اتغيرت ...".

## الحالة الثالثة:

يبلغ صاحب هذه الحالة مـن العمـر نحـو ثمانيـة وأربعين عاما وتتكون أرسته من خمسة أفراد بالإضافة إليـه وزوجته، منهم ثلاثة ذكور وبنتان. يعمـل " محمـود " رب الأسرة كمزارع أجير، ولا يجوز لأيـة أراضـي، وتعمـل زوجته ربة منزل، أما الأبناء، فالابنة الكبيرة متزوجة الكبيرة متزوجة ولها من الأبناء ولدان وبنت، وهي متزوجـة مـن مزارع له ثلاثة أفدنة وتسكن خارج نطاق رب الأسرة. ثـم يأتي في المرتبة الثانية من ناحية السن طالب بكليـة الآداب قسم اللغة العربية، ثم يأتي طالب آخر في السنة الثانية مـن المرحلة الثانوية، ثم تأتي تلميذة في المرحلة الابتدائية، وآخر تلميذ في المرحلة الابتدائية.

ويسكن " محمود " في بيت مبني من الطوب الأحمر ( الجدران )، ومسـقوف بـألواح مـن خشـب الأشـجار ( الكافور )، والتي عليها طبقة من الطـين أو مـا يسـمونه ( بالمونة الخضراء ) ومنزل محمود لا يختلف كثيـرا عـن

بقية منازل الريف، فهو يتكون من ثلاث حجرات بالإضـافة إلى صالة كبيرة تتوسط هذه الحجرات، بالإضافة إلى حجرة يقام فيها الفرن البلدي، والتي تستخدم في الوقت نفسـه فـي طهي الطعام. وتتوزع هذه الغرف علـى أفـراد الأسـرة، فإحداها لنوم الزوج ( رب الأسرة ) وزوجته، والأخرى تقيم فيها ابنته التي لم تتزوج والجدة ( أم رب الأسرة )، والثالثـة والأخيرة فهي مخصصة لبقية الأبناء الذكور. وكل حجرة من هذه الحجرات الثلاث بها سرير وكنبة بلـدي لاسـتخدامات النوم، بالإضافة إلى دولاب واحد في حجرة الـزوج وهـو مشاع تستخدمه الأسرة كلها. والصالة الكبيرة تضم مجموعة من الكتب البلدي ( اسـطمبولي ) ومنضـدة يضـع عليهـا التليفزيون، وبجانبه مسجل. وإذا كانـت حجـرات المنـزل تستخدم للنوم، فهي في الوقت نفسه تستخدم لأغراض أخرى مثل استذكار الأولاد.

وفي ذلك يقول صاحب هذه الحالة:

" ... الدار بتاعنا مبني من الطوب الأحمر، وهـوه مسقف من عروق الشجر الكافوري، وعليه مونه خضـراء، وإحنا بنينه بالطوب الأحمر عشـان يتحمـل ويبقـي متـين

ويتحمل المطر ويصد مع الرطوبة والنشع اللي بييجي مـن الأرض الزراعية. والسقف إحنا لسه معملنهوش بالخرسـانة عشان مفيش عندنا توفي تكاليف رمي السقف ... والبيت فيه ٣ مطارح، وهي متقسمة بينا، واحدة ليا والمراتي وواحـدة للبنت وستها، وواحدة عشان الصبيان يناموا ويذكروا فيهـا. واحنا كمان عندنا مطرح تاني بنقول عليـه بتـاع الخبيـز، وكمان بنطبخ فيه وبناكل كمان ... وكل مطرح فيه سـرير وكنبه، وكمان الفسحة الكبيرة اللي في وسط الـدار فيهـا ٤ كنبات ( اسطمبولي ) بنقعد عليها لم بنيجـي نتفـرج علـى التليفزيون اللي عندنا ...".

ويذكر صاحبنا أن منزله على الـرغم مـن أن بـه كهرباء ومياهها جارية، إلا أنه ليس به صرف صحي كباقي بيوت القرية، حيث أن الصرف الصحي المنتشر في القريـة هو وجود بيارات أو أماكن يتجمـع فيهـا المخلفـات ويـتم تفريغها بين حين وآخر.

ويمتلك " محمـود " بجانـب التليفزيـون ( أبـيض وأسود ) غسالة كهربائية ومسجل ( راديون وتسجيل ) وهذه الأشياء استطاع أن يتحصل عليها وقت أن سافر إلى العراق

في نهاية السبعينيات. وفي هذا الصدد يذكر صاحبنا أنه مـن خلال الهجرة إلى الخارج استطاع تكوين قدر لا بأس به من الأموال واستطاع أن يغير بها شكل وطبيعة بنـاء المنـزل، حيث كان من قبل مقاما بالطين، فضلا عن أنه استطاع شراء الحيوانات التي يربيها الآن.

" ... أنا سافرت أيام ما كنت بقدر أسافر، وأنا عندي صحة شوية، رحت وجمعت فلوس يامـه، ولمـا رجعـت صلحت البيت وبنيته بالطوب الأحمر، واشتريت كام بهميـه وربتهم وجعلتهم شغلتي، وكنت بجيب البهيمة صغيرة وبعدين لما تكبر أجوم بيعها ...".

ويتباكي " محمود " على الأيام التي كان وقتها خارج القطر المصري ويعمل بالخارج، إذ يرى أن هذه الفترة كانت تتسم بعدم الغلاء وتوفر الاحتياجات. وفي هذا الإطار يقارن صاحبنا بما هو سائد الآن وما هو فائت. فهو في ذلك يـرى أن الوقت الحاضر يشهد تضخما في الأسعار بشـكل يعجـز البسطاء عن تلبية الاحتياجات الضـرورية والإنفـاق علـى الخدمات.

وإذا كانت الأيام التي يعيشها الآن – من وجهة نظر صاحبنا – تشهد ارتفاعا ملحوظا في الأسعار، ونقص واضح في تلبية الاحتياجات الضرورية، فإنها أيضاً تشـهد نقصـا واضحا في فرص العمل. ففي الوقت الـذي كانـت الفتـرة الماضية تشهد طلبا ملحا على العمل في الأرض الزراعيـة، وارتفاعا في الأجر اليومي، إلا أنه يجد الآن نقصا في الطلب على العمالة وكذلك في قيمة الأجر.

" ... كان أيام ما كنت بسافر تلاجي النـاس كتيـر تيجي تطلبني عشان اشتغل في أراضيهم، وكما كانت الأجرة غالية، وكنت بقدر أجيب كل حاجة، الوقتي مفيش حد بيطلب إن حد يشتغل معاه، وكمان الأجرة بجت قليل، ومعدتش تقدر تجيب بيها حاجة ...".

ويرى صاحبنا أن ذلك يعود إلـى كثـرة اسـتخدام الملكية الزراعية، وأيضاً لكثرة ارتفـاع نفقـات الزراعـة، بالإضافة إلى توفر العمالة الزراعية التي لم تستطع السـفر إلى الخارج لظروف العوامل السياسية ( الحرب ) وارتفـاع نفقات السفر. إنه لكل ذلـك يـرى " محمـود " إن اعتمـاد

أصحاب المزارع الكبيرة على الأفراد قد قل كثيرا، وذلك لأنهم اعتمدوا علي الميكنة الزراعية.

ويحرص " محمود على تعليم أولاده، فهو في تصوره أن التعليم هو بديل للأموال، كما أنه هو سلاح ضد الجهل، لذا فهو يسعى إلى اقتطاع أجزاء كبيرة من أمواله وحتى مدخراته التي استطاع تكوينها من العمل في الخارج لتعليم أولاده.

وفيما يتصل بمسألة الخدمة الصحية، يرى صاحب هذه الحالة، أنه على الرغم من وجود الأطباء في القرية، إلا انه يطيب أولاده – إذا لزم الأمر – لدى العيادات الخاصة خارج القرية. ويضيف في ذلك، أن ذلك يرجع إلى ضعف الخدمة الصحية الرسمية، التي لا يعول عليها كثيرا أبناء القرية. وإذا كان " محمود " يلجأ إلى العلاج الخاص في علاج أسرته، إلا أنه لا يلجأ إلى الطب الرسمي في عمليات الولادة، وهو في ذلك يرتكن إلى الطب الشعبي ( الداية )، حيث أن القيم والعادات والتقاليد تقف أمام ذلك، إيماناً منه بأن الأطباء أغراب ولا ينبغي ( عيب ) أن يقوموا بالكشف على السيدات. وفي ذلك يقول:

" ... شوف احنا بنعرف العيب، وعندنا إسلام، يعني مش لازم الست تتكشف على أي غريب، وفيها إيه لما الست تولد عند الدايه، زى أمهاتنا ما ولدوا ...

وعن تنظيم الأسرة يقول " محمود ":

" إحنا دلوقتي منظمتين طبيعي ... ولو كنت أعرف أي حاجة قبل كده عن تنظيم الأسـرة برضـه مـا كنـتش هنظم ... يا عم العيال عزوة، ومش هنقف أدام ربنا ... هو حد يعرف ده رزق مين ... طيب شوف أنا كنت أجري عند الناس، وربنا كرمني وسافرت، وجبت شوية فلوس، وأهو أنا أحسن من غيري علمت ولادي وبنيت لهـم بيـت والحمـد ...".

وفيما يتعلق بمسألة المشاركة السياسية يرى صاحب هذه الحالة، أنه علي الرغم من وعيه بكل المسائل السياسية، إلا أنه يعزف عن المشاركة فيها، إيمانا منه بعدم الحرية في التعبير عن آرائه. فهو يعي بما يدور على الساحة العالميـة والمحلية من أحداث، بيد أنه يرى أن الدولة تلعب دوراً مهماً في سيادة ما تراه، لا ما يطلبه الشعب. كما أن من ينوب عن الشعب ليسوا ممثلين حقيقيين عنهم، وذلك يرجع في تصوره

أن نواب الشعب لا يعبرون عن دوائرهم لأنهم لا يعيشـون معهم، ولا يشعرون بمشاعرهم وفي ذلك يقول:

" ... أنا عارف كل حاجة عن السياسة، وأنا بسـمع لندن كل يوم عشان أعرف منها الأخبار الصـحيحة، وأنـا عارف إيه هيه الأحزاب الموجودة، وعارف أن مفيش حـد هينجح إلا الحزب الوطني عشان بتاع الحكومة. اوعى تفكر أني جاهل، ممكن أكون مش متعلم بس أنـا فـاهم كـويس. هتقولي أشارك في الانتخابات، أنا بشارك بس بطريقتي، أنـا بقعد في البيت والحكومة هي اللي بتنتخب بدالي، وملهـوش فايده هو الواحد يقدر يقف أدام القطر ... وكمان تعالى شوف الناس إلى بترشح نفسها يـدوب نشـوفها أيـام الانتخابـات وبس ... دول همه مش قاعدين هنا، هيعرفوا إيه عننـا ولا هيحسوا بإيه ...".

## الحالة الرابعة(*):

يعمل " علي " صاحب هذه الحالة فلاحا باليومية لدى الغير في الأرض الزراعية في بعض الأوقات، وفي أخرى يعمل في إحدى الورش بأجر أسبوعي. ويقرر صاحب هذه الحالة أن أجر يومه في العمل الزراعي يقدر بنحو ستة جنيهات في أوقات المواسم، بينما في الأيام الأخرى يصل إلى نحو أربعة جنيهات، ويضيف أيضاً أنه في الأيام العادية يخرج إلى العمل في إحدى الورش حيث يقل الطلب على العمالة الزراعية. ويذكر صاحبنا أنه من خلال هذا العمل يستطيع أن يدر دخلا إسبوعيا يقدر بنحو أربعين جنيها. وفي ذلك يقول:

---

(*) تعتبر الحالة الرابعة والخامسة من قرية " تلة " التابعة لمركز المنيا ، والتي يبلغ عدد سكانها نحو ٩٠ ألف نسمة، ويبلغ حجم المساحة نحو ٧٩٠ فداناً تقريباً. وتبعد قرية تلة عن مركز المنيا نحو ثلاثة كيلو مترات، وهي تعتبر من القرى الأم التي تضم إليها نحو خمس قرى فرعية هي قرية بهدال وطوه وبلقيس وأبو شادي وبني عبد ا . ويوجد بقرية تله نحو ثماني مدارس ابتدائية، ومدرستان إعداديتان ومعهد ديني ( أزهري ).

" ... أنا عامل بسيط بشتغل باليومية في أوقات المواسم والزراعة، والأوقات اللي مفهاش زراعة بروح اشتغل في الورش، وباخد أجرتي في الأسبوع. يعني أنا لما بشتغل في بعض الورش باخد في الأسبوع ٤٠ جنيه، يعني ممكن أجمع حوالي ١٦٠ جنيه، وليا ساحل براعيه بزرع فيه جرجير أو خص أو كرنب أو حسب الظروف، وده بيجيب لي تقدر تقول كده حوالي ٢٠ – ٣٠ جنيه، يعني كده بالتقريب تقدر تقول في الأيام العادية ( ينقص أو يزيد حسب الأيام اللي باشتغلها، أو حسب الدخان اللي بيطلع ( يقصد البقشيش ) ...".

ويضيف " على " أنه وزوجته يعملان جنبا إلى جنب في الساحل الذي يملكه، وفي بعض الأوقات تخرج المرأة للعمل في أراضي الغير خاصة في مواسم جمع القطن. وإلى جانب ذلك فهو يمتلك إحدى الحيوانات ( بقرة )، التي من خلالها يقوم ببيع إنتاجها لكي تساعده على المعايش. " ... والبهيمة اللي عندي بتساعدنا وبتفك ضيقنا، لأننا بنبيع من وراها سمنه وجبنه، ولما بتولد بنبيع اللي بتجيبه وربنا بيسهل الحال ...".

ويزيد صاحب هذه الحالة على ما سبق، فيذهب إلى أن الدخل الذي يدره هو وزوجته لا يكفـي للإنفـاق علـى الاحتياجات الضرورية ( الغذاء والملبس ) وهو فـي ذلـك يقرر: " ممكن تقوللي إن دخلك كويس وكتير، لكن وا مـا بيكفي، لأن العيال عندنا سبعة ( أربعة ذكور وثلاث إنـاث ) لو جبنا كد كده خمس مرات برضي مش هيكفي ..."

ويعيش صاحب هذه الحالة في مسكن يملكه ويتكون من حجرتين كبيرتين، إحداهما مخصصة له ولزوجته وفيهـا سرير خشبي ودولاب قديمين، والأخرى لأولاده والتي لـيس بها أي أثاث سوى بعض الأكلمة القديمة التي تفترش علـى الأرض درءا للرطوبة التي تخرج من الأرض، والتي ينـام عليها الأولاد بعد أن يوضع عليها بعض البطاطين القديمـة والأغطية المتهالكة. ويخلو مسكن " على " مـن الكهربـاء والمياه الجارية والمرافق الصحية، وهو مبني مـن الطـوب النيئ، ومسقوف ببعض الأخشاب القديمة الموضـوع عليهـا بعض مخلفات الزراعة مثل القش والحطب. وعلى حد قوله لا يملك أية أجهزة بمنزله سوى راديو ترانزسـتور يعمـل بالبطارية الجافة.

ويذهب على إلى أنه يقضي معظم أوقات اليوم فـي العمل، وفي أيام مواسم الزراعة والجمع، فهو يعمـل مـن بزوغ الفجر حتى صلاة العصر في إحدى المزارع، ثم يعود لمنزله لتناول الطعام، ثم يخرج مرة ثانية في مكـان آخـر ليعمل بأجر آخر حتى نهاية اليوم. ويقول في ذلك:

" ... أنا باشتغل طول اليوم من أوله إلى آخره، وأول حاجة أنا باعملها أصلي الفجر، وأجوم أجيب الفول والعـيش للعيال، وأصحب الست بتـاعتي علشـان تجهـز الفطـار، وأصحي العيال علشان يروحوا المدارس ويفطـروا معانـا. وبعدين أروح أنا على الغيط بالفاس واشتغل لحد الظهيـره، وأرجع أصلي الظهر وأرجع اشتغل لغاية العصر. وبعـدين أروح أتغذي وبعدين أرجع تاني في حته تانيـة. وده يابيـه عشان أجيب فلوس أكتر، أصلي أنا لو اشتغلت على طـول مش هجيب زي أنا ما بفيد ... ولما بجيب فلوس بروح أجيب شوية سكر وشاي وطلبات البيت وساعات حتة لحمة".

ويرى صاحب هذه الحالة، أنه برغم عـدم ادخـاره لأي وقت من اليوم هو وزوجته، إلا أن الدخل الذي يدرانه لا يكفي لسد احتياجاتهم الضرورية، وذلك لارتفاع الأسعار التي

تقضي أو تلتهم كل شيء. وإذا كانت اليومية التي يستطيع أن يحصل عليها هي التي يسـتطيع أن يصـرف منهـا علـى المعيشة،فإن الحصول على الملبس فإنه يستطيع توفيرها في أوقات معينة خاصة موسم جمع القطن.

" ... أنا راجل فلاح على كد حالي، وزى ما قلتلـك إن مفيش دخل محدد، فاللي بيجي من اليوميـة سـوا مـن الأرض أو من الورشة، أو من شغل الوليه بيروح كله علـى الأكل ... وكسوة العيال بتسيبها لموسم القطن اللي احنا فيـه بنمسك فلوس كتير، وبيبقي الخير كتير ...".

ويوضح صاحب هذه الحالة أنـه نتيجـة لارتفـاع تكاليف المعيشة، فأحيانا ما تضيق ذات اليد، الأمـر الـذي يجعله يقترض بعض الأموال، الـذي مـا يلبـث أن يقـوم بتسديدها وخاصة في أيام المواسم الزراعية.

وعن مدي توفر الحاجات الأساسـية التـي تجعـل الأسرة على قيد الحياة ( أقصد الطعام ) فإنه يرى:

" ... إحنا كلنا بناكل مع بعض، أنا والعيال، علشـان ربنا يبارك لينا في اللقمة اللي عطاها لينا والأوقـات اللـي

يكون فيها في الغيط أو الورشة أنا باكل لوحدى والعيال تاكل لوحدها عشان أنا باكل مع الأنفار اللي بتشـتغل معايـا ... والفطار دايما بيكون على طول فول أو شوية طبيخ من اللي بات، والغدا بيكون حتة جبنة أو بيض وحتة سـمنه، وفـي العشا إن كان عندنا طيور فبندبح منها، أو بنجيب حتة لحمة من الشغل اللي باشتغله زى ما قلتلك، وبنعمل شوية كشـك، وهو موجود عندنا في البيت، أو شوية ملوخية ناشفة. وطبعا احنا بنعمل البتاو في البيت، ودايما بنشتري الـدقيق عشـان إحنا معندناش أرض عشان نطحن منها ...".

ويضيف على أنه يقوم بشراء احتياجاته المنزلية من السوق العام للقرية، لأن القرية خاوية من أية محلات، أو من المدينة التي يجد فيها المرء كل ما يحتاجه، والتي يصل إليها بالسيارات الخاصة ( بالأجرة ).

" ... أنا بروح البندر في التيوتا بخمسين قرش، وأنا بروح حسب الظروف، لما أكون رايح أشتري قماش للعيـال في أيام موسم القطن ".

ويذكر صاحبنا أن ثمة قطيعة بينه وبين تناول اللحم، حيث ارتفاع ثمنها الذي تجاوز نحو أربعة عشر جنيها، وهو

في ذلك يستعيض عنها بالدواجن التي تقوم زوجته بترتيبها أمام المنزل. وهو في ذلك يقول:

" ... اللحمة أنا مقاطعها، وهي مسببة مشكلة لينا، وعلشان واحد فقير زي يجيب لحمه كل أسبوع ميقدرش، الكيلو وصل ١٤ جنيه وأنا أجيب منين. الست في البيت بتربي حتتين فروج، وكل كام سوق تدبح لينا فرخة علشان تسد مطرح اللحمة، وساعي نجيب لحمة بس مش على طول، فاحنا بنجيب كل ٣ أسابيع ويدوب نجيب ٢/١ كيلو ... إحنا كمان بنجيبها في المواسم، وساعات في ناس من الكبار اللي في البلد المقتدرين بيدونا حتة لحمة لما بيدبحوا ...".

وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة، يرى صاحب هذه الحالة، أن تنظيم الأسرة يتنافى مع الدين، وأنه لا يتبع مثل هذه البدع، كما أنه يرى أن خلفة الأولاد قيمة كبيرة ( عزوة ) برغم التكاليف الكبيرة لتربية الأولاد.

أما بالنسبة للعلاج، فإنه يرى أن قريته برغم اتساعها، إلا أنه يندر وجود الأطباء في الوحدة الصحية، ناهيك عن خلوها من العلاج اللهم إلا أنواع العلاج البسيطة

( الإسبرين ) إنه إمام ذلك، فهو يلجأ إما إلى الطب الشـعبي أو أن يذهب إلى المستشفي العام في مدينة المنيا.

وعن المشاركة السياسية يذهب " علي " إنه ليس لديه بطاقة انتخابية، وأنه لا يشارك في أية استفتاءات، ويقرر أنه لا يعرف أي شيء عن السياسة(*).

## الحالة الخامسة:

يسكن صاحب هذه الحالة في منزل تمتلكه زوجتـه، وهو مكون من طابقين، وهو مبني من الطوب النيئ والطين، الدور الأول ويحوي غرفتين وصالة ودورة ميـاه، والـدور الثاني يتكون من ثلاث غرف، كل غرفة تفتح على الأخرى. ويصل الدور الأول بالأخر بسلم حجري. ويقطن رب هـذه الأسرة في الدور الأول هو وزوجته وابنه الصغير، أما الدور العلوم فهو مخصص لبقية أولاده بواقع غرفـة لكـل ابـن وزوجته وأولاده، والمنزل وفقا لوصف صاحب هذه الحالة، يحتوي على كنبتين موضوعتين في الصالة القائمـة بالـدور الأرضي، بالإضافة إلى سرير خشبي لكل غرفة، فضلا عن

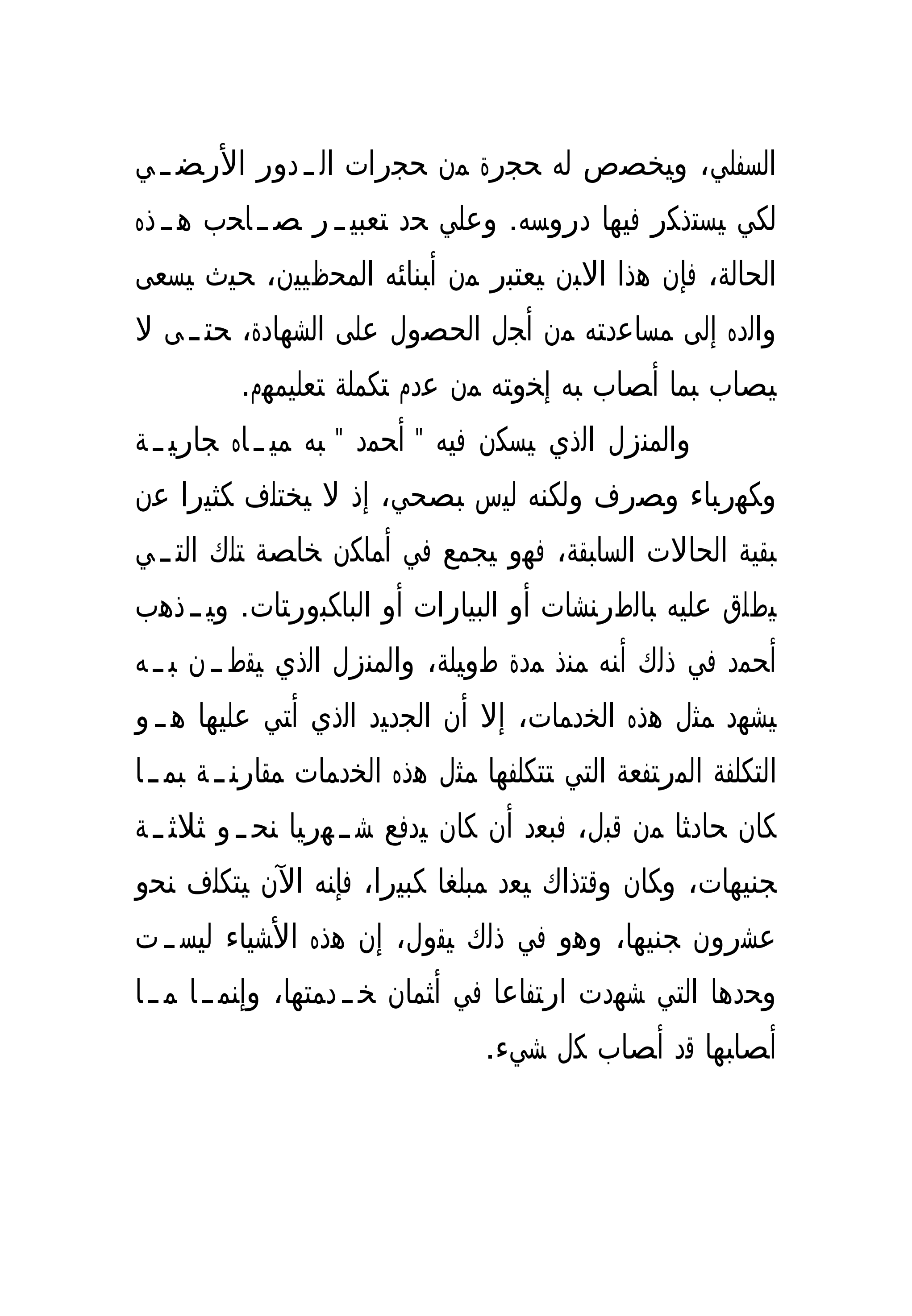
---

(*) أظهر المبحوث تخوفا من الحديث في هذه المسألة.

وجود دولاب " قديم " في غرفة إقامة رب الأسرة. وإذا كان الدور الأرضي لا يحوي إلا على " بعض " الأثاث القديم كما ذكرنا قبل قليل، فإن الدور العلوي الذي يقطن فيـه الأبنـاء يضم ثلاث غرف نوم كاملة، بواقع أثاث نـوم كامـل لكـل غرفة. ويقول صاحب هذه الحالة في ذلك:

" ... الدار اللي ساكن فيه كنت أتمني إنه يكون أوسع من كده عشان العيال يخدوا راحتهم والدار دورين، وهوه من الطوب الأخضر والطين، الدور الأول فيـه صـالة واسـعة وتلات مطارح ودورة ميه، وفيه سلم من الحجر ... والدور التاني فيه تلات مطارح مفتوحين على بعض وكـل واحـدة لعيل من العيال المجوزين اللي قاعـدين مـنهم بزوجـاتهم ( نسوانهم ) أنا بعيش أنا والست بتاعتي وابني الصغير اللي بيتعلم في الدور الأرضي. وباقي العيال قاعـدين فـوق ... والبيت ده مش بتاعي، ده بتاع الست مراتي ... فيه عنـدي سرير في كل مطرح، وفي بردي كنبتين في الصـالة اللـي تحت ... عندنا حاجات بسيطة زي اللي عنـد أي فقيـر ... سرير ودولاب قدام، وعند الولاد عشان هم مجـوزين أوض نوم كاملة ...".

ويرى " أحمد " صاحب هذه الحالة أن أولاده جميعهم لم يكملوا التعليم ما عدا الابن الأصغر، الذي ما زال يـدرس في المرحلة الثانوية التجارية. أما ولده الكبير الـذي يعـيش معه في نفس المنزل هو وزوجته وأولاده ( ولدين وبنـت )، والذي يعمل معه أيضاً في حيازتهم البسيطة ( ٢٠ قيراطاً ) التي ورثها عن والده، فإنه لم يكمل التعليم نتيجة الظـروف الصعبة التي كان يمر بها. فهو لم يستطع أن يفي باحتياجاته، لذا فصل أن يساعده ويعمل معه. أما الابن الثـاني، فيـذهب صاحبنا أنه هو الآخر متزوجا ويعيش معه في نفس المنزل، وأيضاً لم يكمل تعليمه بـرغم أنـه وصـل إلـى المرحلـة الإعدادية، ولكنه لم يجتاز امتحان شهادتها، الأمر الذي دفعه إلى ترك التعليم والعمل بالفلاحة. ولكنه لم يلبث أن اشـترى عربة جر " كارو " وعمل عليها، وهذا الابـن هـو الآخـر متزوج وله بنتان. والابن الثالث فقد حدث له ما حدث للابن الثاني، إذ لم يكمل تعليمه نتيجة رسوبه المتكرر في المرحلة الابتدائية، وهو يعمل الآن بالزراعة مع والده، ومتزوج ولـه طفلة صغيرة لا تتجاوز العامين. أما الابن الأخير فهو مازال في مرحلة التعليم الثانوي التجاري ويسكن مع والده بالـدور


السفلي، ويخصص له حجرة من حجرات الـدور الأرضـي لكي يستذكر فيها دروسه. وعلي حد تعبيـر صـاحب هـذه الحالة، فإن هذا الابن يعتبر من أبنائه المحظيين، حيث يسعى والده إلى مساعدته من أجل الحصول على الشهادة، حتـى لا يصاب بما أصاب به إخوته من عدم تكملة تعليمهم.

والمنزل الذي يسكن فيه " أحمد " به ميـاه جاريـة وكهرباء وصرف ولكنه ليس بصحي، إذ لا يختلف كثيرا عن بقية الحالات السابقة، فهو يجمع في أماكن خاصة تلك التـي يطلق عليه بالطرنشات أو البيارات أو الباكبورتات. ويـذهب أحمد في ذلك أنه منذ مدة طويلة، والمنزل الذي يقطـن بـه يشهد مثل هذه الخدمات، إلا أن الجديد الذي أتي عليها هـو التكلفة المرتفعة التي تتكلفها مثل هذه الخدمات مقارنـة بمـا كان حادثا من قبل، فبعد أن كان يدفع شـهريا نحـو ثلاثـة جنيهات، وكان وقتذاك يعد مبلغا كبيرا، فإنه الآن يتكلف نحو عشرون جنيها، وهو في ذلك يقول، إن هذه الأشياء ليسـت وحدها التي شهدت ارتفاعا في أثمان خـدمتها، وإنمـا مـا أصابها قد أصاب كل شيء.

ويملك صاحبنا إحدى البهائم ( جاموسة )، وهو يقوم بتربيتها لكي تقوم له مخرجاتها ( اللبن والجبن والزبد ) التي يقوم ببيعها في السوق، حتى يستطيع أن تعاونه على ارتفـاع النفقات المعيشية. وهو في ذلك يقول:

" ... أنا عندي جاموسة جبتها أنـا وأبنـي الكبيـر، وأديني بربيها وبراعيها، أهي بتجيب لنا شوية لبن إحنا بنبيع منهم شوية كل يوم، وبنشرب شوية، وبنعمل منهـا شـوية جبن، وشوية خض، وشوية زبدة. وفي حـد دائمـا بيجـي ياخدهم مننا ... وأهو اللي بيجي منهم أهو بيساعدني علـى المعايش ... أصل الحاجات غالية قوي ..."

ويضيف صاحب هذه الحالة أن منزله أيضاً يحتـوي على تليفزيون أبيض وأسود وغسالة كهربائية، وأيضاً ثلاجة، وهي خاصة بالدور العلوي الذي يسـكنه أولاده ويسـتطرد صاحبنا، أن هذه الثلاجة لا يتوقف اسـتعمالها علـى الأولاد فقط، بل غالبا ما تقوم ربة المنزل باستخدامها أيضاً.

ويذهب " أحمد " إلى أن تكاليف المعيشـة أضـحت مرتفعة، ويصعب على الفقراء مواصلة الحياة معهـا، إذ أن استمرارية ارتفاع الأسعار تؤثر على نصـيب الفـرد مـن

الاحتياجات المعيشية. فعلي سبيل المثال، فهو يرى أن ارتفاع تكاليف التعليم تؤثر بشكل أو بآخر على احتياجـات الأولاد منها. أي أنه حينما يتأثر الدخل بارتفاع المصاريف والإنفاق، فإن هناك بنوداً تؤثر على الأخرى. ففـي الوقـت الـذي لا يتأخر فيه عد دفع مصاريف المدارس، فإنـه فـي بعـض الأوقات يتأخر عن الإنفـاق علـى الكتـب أو الملابـس أو مستلزمات الدراسة ( مثل الكـراريس والكتـب الخارجيـة والدروس الخصوصية ) إن ارتفاع الأسعار بالنسبة للدخول، جعل الكل – من وجهة نظر المبحوث – يكيف ذاته أولاً، ثم يعمل على تمويل هذه الزيادة على حساب الآخر. فهو يقـول في هذا الصدد:

" ... واخد بالك، لما بيكون في زيـادة فـي سـعر حاجة، الكل بيزود الحاجات اللي بيشتغل فيها. مثلا الـدكتور تلاقيه راح رفع الفيزيته بتاعته، بتاع الفول يقلل مـن كميـة اللي بيبيعه، اللي عنده عربية يزود عن التوصيله ...".

ويرى " أحمد " أن الزيادة في الأسعار أثـر بشـكل سلبي على الاحتياجات المعيشية من الغذاء وهو فـي ذلـك يذهب:

" أنا زي ما قلت لك إن الحاجات اللي بنعملهـا فـي البيت واللي بنطلعها من ورا البهيمة إحنـا بنبيعهـا عشـان بطلعلنا قرش نقدر نمشي بيهم حياتهم. فيبقي مفيش قـدامنا غير الفول والطعمية وشوية الجبن، والفجـل والبصـل ... ودوت نصيبنا ... وا الحاجات دي ملازمانا صبح وضهر وعشيه، أما اللحمة والفراخ فدى تبع الأرزاق ... ده الغـلا اللي حاصل مبيخليش الفقراء اللـي زينـا يشـتروا لحمـه خالص ... اللحمة هنا وصلت ١٤ جنيه، إزاي بجـه نكفـي أسرة كبيرة زيينا ... حتى الفراخ اللي كانت رخيصة إحنـا الوقتي بنبيعها ونجيب بدلها فراخ من البيضة ...".

ويستطرد صاحبنا اتصالا بما سبق، ويقول:

" ... كل حاجة الوقتي بنبـدلها وبنستخسـرها فـي نفسينا ... دي حتة الزبدة واللا السمن البلـدي اللـي كـانوا الفلاحين مشهورين بيها معدتش خلاص. إحنا الوقتي بنبيـع الحاجات دي، وبنجيب حاجات تانيه بـدلها، إحنـا دلـوقتي بنجيب السمنة الصناعي أو الدهون اللي بتطلع من البهايم ... ودخ أرخص وأوفر، وميخلـيش الواحـد منـا يمـد إيـده ويستلف ... ومكدبش عليك أن الحاجة الوحيدة اللي مبنقدرش

نبطلها هي خبيز العيش البتاو ... بس كمـا إحنـا بنلاقـي الأمرين لما نلاقي الدقيق ...".

وإذا كان ارتفاع الأسعار قد أثر علـى الاحتياجـات الضرورية من الغذاء، فإنه أيضاً أثر على الملـبس. ويـرى صاحب هذه الحالة، أن هذا ليس وضعا جديداً عليه، وإنمـا يعد استمرارية لما كان سائداً من قبل. وفي ذلك يقول:

" ... موضوع اللبس على حسب ربنـا مـا يدينـه ونشتري، ودوت بيكون حسب النصيب من زمان ومن قبـل الأسعار ما تغلي كده، وإحنا لو إتوجد معانا فلوس اشـترينا ولبسنا، ومالوش دعوة لا بصيف ولا بشتا، ولا بمواسـم ولا غيره، ولا عيد نشتري عليه ... يابيه على جد لحافـك مـد رجليك ...".

وعن موضوع احتياجات الزراعة، يرى صاحب هذه الحالة إن كل مستلزمات الأرض أصبحت مرتفعة الأثمـان بالنسبة لما تدره الأرض من عائد. أضف إلى كـل ذلـك أن رفع يد الدولة عن تدعيم وتوفير ما تحتاجه العملية الزراعية، وضع الفلاح وخاصة الصغير، في حالة استغلال، وخاصـة

من قبل أصحاب الملكيات الكبيرة وأصحاب رءوس الأموال. ويدلل على ذلك بقوله:

" ... وا الفلاح الفقيـر اللـي زى حـالاتي حقـه مهضوم، ولا يقدر ياخد حقه زى الغني ... خد عندك مثلا " مبيد القطن " في موسم القطن، غيط الغني يتـنظم ويتـرش حسب الأصول، لكن الفقير بيطنش لأنه مبيقدرش يتكلم، ولو إتكلم مش هيخلص ... وعشان هيشتكي الموضوع هيطـول ومش هياخد لا حق ولا باطـل وكمـان الفقيـر اللـي زي معندوش وقت بسبب أرضه ويخش في عراك مـع حـد ... الغني فاضي وعنده اللي يزرع له الأرض ... أنـا عنـدي مين ... لازم أشوف كل حاجة بنفسي عشان الأرض تجيب، ودوكها ميهموش أي حاجة عشان ليه اللي بيدور عليه.

وفيما يتصل بالخدمات التي تقدمها مؤسسات القرية، فيذهب صاحب هذه الحالة إلى أنه لا يتعامل معها، لأنـه لا تقوم بخدمته، وإنما خصصت في الآونـة الأخيـرة لخدمـة الأغنياء فحسب، وهو في ذلك يقول:

" أنا ما بروحش الجمعية الزراعية أبدا، إلا لما يكون عايز حيازه أعمل بيها بحث اجتماعي عشان ابني اللي فـي

المدرسة، لأنها مش فاضية للفقير اللي زي ... هـي بتاعـة الأغنيا ... والوحدة الصحية بردي مفهاش حاجة ولا حتـى الدكاتره بتيجي بانتظام ... دول بيجيوا يوم وعشر لا ... ولو حصل إن حد إحنا بنوديه المنيا ... مفـيش حاجـة الـوقتي للفقير ... ده إحنا مظلومين ".

وفيما يختص بالمشاركة السياسية(*)، يرى أنه بالرغم من عدم قيده بجـداول الانتخابـات، إلا أنـه يـذهب فـي الاستفتاءات العامة ويمارس حقه السياسي. ولكن فيما بالقوى السياسية التي تعبر عنه، فهو يرى أنها لا تعمل إلا لمصالحها وحسب، وأنها بمجرد الوصول إلى كراسـي الإنابـة عـن الشعب، فإنها تعكف فقط على خدمة مصالحها ومصالح مـن حولها فقط أو يدال على ذلك.

---

(*) الحالة السادسة والسابعة يتبعا لقرية قونـه التابعـة لمركـز قلـين بمحافظة كفر الشيخ والذي يبلغ تعداد سكانها نحو ٦٠٠٠ نسمة، وتبلغ مساحتها نحو ١٠٥٥ متر مربع، ويوجد بها مدرستان للإعدادية، ومثلها للمرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى معهد ديني أزهري بالإضـافة إلـى مؤسسات القرية الرسمية التي تنتشر في جميع قرى مصر.

## الحالة السادسة(*):

تتكون أسرة صاحب هذه الحالة من سـبعة أفـراد، ثلاثة ذكور وأربع إناث، أحد الأبناء منهم تلميذ في المرحلـة الإعدادية، وآخر في التعليم الإعدادي، والآخر لم يتم تعليمه. أما بالنسبة للإناث، فمنهن اثنتان أنهيتا تعليمهمـا المتوسـط، والأخريان لم تتحصلا على أية قسط من التعليم.

" عندي ٣ عيال صبيان و ٤ بنات. منهم ولـد فـي أولى إعدادي وولد في تانية ابتدائي، وولد أصله طلـع مـن المدرسة. والأربع بنات، اتنين منهم اتعلموا وأخدوا دبلـوم، والاتنين الباقيين مادخلوش مدارس خالص ...".

ويذهب صاحب هذه الحالة إلى أنـه لا يحـوز أيـة أرض زراعية، بل أنه يعمل بالأجر لدى الغير، ويصل دخله اليومي من أربعة إلى خمسة جنيهات، وفي مواسـم العمـل

---

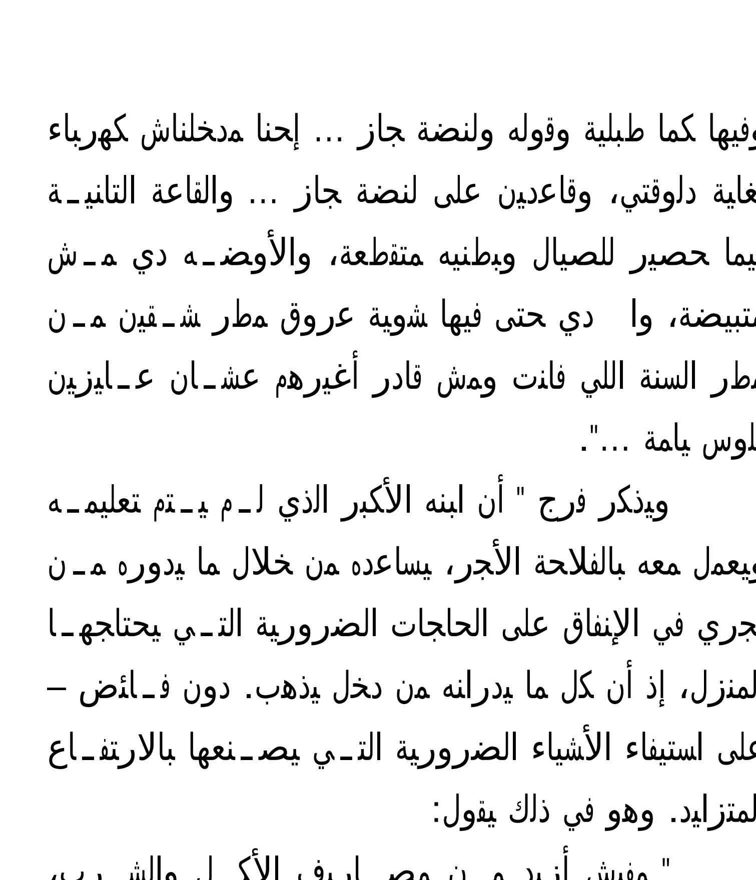
(*) الحالة السادسة والسابعة تتبعان لقرية قونه التابعـة لمركـز قلـين بمحافظة كفر الشيخ والذي يبلغ تعداد سكانها نحو ٦٠٠٠ نسمة، وتبلغ مساحتها نحو ١٠٥٥ مترا مربعا، ويوجد بها مدرسـتان للإعداديـة، ومثلهما للمرحلة الابتدائية، بالإضافة إلى معهد ديني أزهري بالإضافة إلى مؤسسات القرية الرسمية التي تنتشر في جميع قرى مصر.

الزراعي، حيث يزيد الطلب على العمالة يرتفع هذا الأجـر إلى ستة جنيهات.

" ... أنا باشتغل أجري على إيـدي وباخـد أربعـة خمسة أو ستة في اليوم. وده طبعا فـي المواسـم ... وأنـا باشتغل عند ده شوية، وعند ده شويه ... " ويضيف أيضاً: " أنا مفيش إيراد على طول كل شهر زي الموظـف، يعنـي رزق يوم بيوم ... نطلع نشتغل وأهو يوم نلاقي فـي شـغل ويوم ما نلاقيش والحمد ...".

ويسكن " فرج " صاحب هذه الحالة في أحد البيـوت الريفية المشيدة من الطوب النيئ – أو علي حسب تعبيره من الطوب الأسمر – ويتكون من حجرتين للمعيشـة، وأخـرى لتربية الحيوانات ولا يوجد بمنزل صـاحبنا أي نـوع مـن الخدمات، أي ليس به مياه جارية، أو كهربـاء، وكـذلك لا يوجد صرف صحي. ووفقاً لوصفه لهذا المسكن يقول:

" ... الدار اللي أنا قاعد فيها مطـروحين وزريبـة للبهايم ( جاموسة شرك وحمار )، والدار بالأسمر، المنـدرة اللي بره فيها ٥ عروق خشب ومتبيضة، وفيها سرير لي أنا والست بتاعتي، والأوضة التانية فيها بقية العيال ( ٧ أبناء )،



وفيها كما طبلية وقوله ولنضة جاز ... إحنا مدخلناش كهرباء لغاية دلوقتي، وقاعدين على لنضة جاز ... والقاعة التانية فيها حصير للصيال وبطنيه متقطعة، والأوضه دي مش متبيضة، وا   دي حتى فيها شوية عروق مطر شقين من مطر السنة اللي فاتت ومش قادر أغيرهم عشان عايزين فلوس يامة ...".

ويذكر فرج " أن ابنه الأكبر الذي لم يتم تعليمه ويعمل معه بالفلاحة الأجر، يساعده من خلال ما يدوره من أجري في الإنفاق على الحاجات الضرورية التي يحتاجها المنزل، إذ أن كل ما يدرانه من دخل يذهب. دون فائض – على استيفاء الأشياء الضرورية التي يصنعها بالارتفاع المتزايد. وهو في ذلك يقول:

" مفيش أزيد من مصاريف الأكل والشرب، ومصاريف العيال اللي بيتعلموا أهو همه عايزين كل يوم مصاريف للكتب والأقلام والكراريس، وأهو عندي الواد الكبير بيشتغل معايا وبيساعدني، ومفيش حاجة مقضية، الكل بيروح على الأكل والشرب".

ووفقاً لكلام المبحوث فإن دخله لا يتوقف على ذلـك فحسب، إذ أن إحدى بناته الحاصلة على الـدبلون التجـاري والتي تشتغل بعمل غير رسمي ( قطـاع خـاص )، تقـوم بمساعدته بعض الأموال التي تأتي بها إما من مرتبها أو مما توفره من عملية تربيتها لبعض الدواجن. " أهو عندي النبت بتشتري من مرتبها شوية بط وفراخ وتطلقهم في الدار، ولما يكبر وبتبيع منه شوية وبتديني أصرف منهم ...".

ويصف " فرج " أوجه وشكل الإنفاق علـى الطعـام والشراب، فيرى أن معظم الدخل يذهب إلى الإنفـاق علـى الطعام الذي يتكون عادة من البقوليات، إذ أن ثمة قطعية بين طعام أسرته وبين البروتين الحيواني، إلا إذ تم تـدبيره مـن خلال ما تقوم وحدته المعيشية بتربيته وخاصة من الطيـور وترجع قطيعة هذه الأسرة مع البروتين الحيواني إلى ارتفاع تكاليفه التي لا ينهض دخله على مسايرته. إن تناول البروتين الحيواني – وفقاً لمصدرنا الراهن – لهذه الأسرة يتوقف على المواسم والأعياد فقط، وهو في ذلك يذكر:

" مفيش مرة أقدر أكل كيلو لحمة زى الناس التانية، هجيب منين فلوس للكيلو ده، لأن تالاكله دى عايزه أجرتـي

في تلات تيام على بعض. ونقعـد بقيـة الأيـام مـن غيـر مصاريف ... أهو بيجي مواسم وأعيد وبنجيب اللحمة مـن الجمعية أهي رخيصة شوية ... وإحنا بنقضي أيامنا الصـبح فول وحته جبنه ولا شوية مش، أو شوية طبيخ مـن اللـي بنطبخه ارديحي، والظهر شوية طبيخ مـن اللـي بنطبخـه ارديحي، والظهر شوية طبيخ من غير زفر، وبالليل شـوية شعرية باللبن ... وإحنا النهارده منقدرش نخبـز زى الأيـام اللي فاتت، إحنا بنجيب العيش من بره ...".

وفيما يتصل بالإنفاق على الملبس، فإنه يرى أنه يقوم بشرائها كل عام، أي من الموسم إلى الموسـم، وفـي ذلـك يقرر:

والهدمة بقة ما بنجيبهاش مش ع الشهر زى الناس، أهى الهدمة اللي ع النفر تكفيه السنة لبس، ويوم ما بنجيـب بنجيب على الموسم من السمة إلى السنة ...".

وفيما يتصل بالعلاج والخدمات الصحية، فإنه يـرى أنه الاستناد إلى العلاج بخضع أيضاً لظروف الدخل. وأنـه في ذلك يلجأ إلى الوحدة الصحية بالقرية لرخص ثمن الكشف بداخلها ( ٣٥ قرشاً ) وإذا كان صاحبنا يلجأ إلـى الوحـدة

الصحية لرخص ثمن الكشف بها، فإنه في الوقت نفسه يئن من ثمن العلاج الذي لا يتوفر إلا في الصيدليات الخاصة.

وعن تنظيم الأسرة يرى " فرج " أنه على الرغم من أن زوجته تعاني من بعض الأمراض، إلا أنها لا تكف عن الإنجاب. وهو يرجع ذلك إلى العادات والتقاليد التي ورثتها عن آبائها، والتي من خلالها ترى أن كثرة الأولاد لا تجعل رب الأسرة نفكر مرة أخرى في الزواج، ناهيك عن فكرة أن الأولاد ثروة وتسند الأسرة في الأمور الاقتصادية. وفي ذلك يذكر:

" ينظم أسرة أية، إحنا يا بني نطلعوا نلاقوا ابهاتنا بيقولوا إن العيال عزوة ... رخرة الست بتاعتي صحتها تعبانة، ودايماً في النازل لكن مبتبطاش خلفه ... وهي في فكرتها أن العيال دول ممكن ميخلوش الواحد فنا يجوز ثاني ... أو أنهم ممكن لمتهم يسندوا الواحد في المصاريف ...".

وعن مدى توفر وسائل النقل والمواصلات في القرية، تلك التي تسهل عملية الاتصال بينها وبين غيرها من القرى أو بالمدينة، يرى صاحبنا أن هذه الوسائل تتمثل في

تدبير الأفراد لوسائل المواصلات المجهزة مثلها غيرها مـن القرى.

" مفيش غير العربيات التيوتا، اللي احنا بنقول عليها الصندوق، واحنا لما بنحب نـروح لقلـين بتنحشـر فيهـا حشر ...".

وعن المشاركة السياسية، يرى " فرج " أنه يشـارك في جميع الانتخابات، خاصة انتخابات مجلس الشعب واختيار العمدة، وهو في ذلك يقول:

" أنا بروح انتخب الحاج ( ع. ح. غ ). وهذه مـش من بلدنا وبس، ده هو كمان على قد حالنـا، وبيخـدم نـاس كثيرة من البلد. ويروح كما انتخب في العمدية وأنا اختـرت الحاج ( س ) عشان هوه راجل حته سكره بيشغل ناس كثير وفاتح بيوت كثيـرة، ومـش هخبـي عليـك هـوه كمـان بيساعدني ..."

## الحالة السابعة:

يذكر " إبراهيم " صاحب هذه الحالة أن أسرته تتكون من أربعة أفراد، بالإضافة له ولزوجة. وهؤلاء الأفراد هـم ولد. بالنسبة للبنتين، فإحداهن لم تحصل علـى قسـط مـن

التعليم، أي أنها لم تدخل مدارس قط، وأخرى في الصف الثالث الإعدادي، أما بالنسبة لابنه فهو بالصف الثاني الإعدادي.

" عندي ولد وبنت في المدرسة، الولد في ثانية إعدادي، والبنت في ثالثة إعدادي، والبنت الثالثة قاعدة في البيت بتشتغل مع أمها ... وسعات لما بيجي جمع القطن، أهي بتسرح كل يوم وتديني الأجر عشان نصرفه ... ".

ويقوم صاحب هذه الحالة بزراعة ثلاثة قيراط بالإيجار. ووفق ذكره يقول إنه لا يستطيع أن يتوسع في زراعة أكثر من ذلك، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستويات المعيشية ... ويقول:

" عندي ٣ قراريط بأزرع منهم بالإيجار، أهو على جد حالي، لأن المعيشة غالية، مقدرش أأجر أكثر من دول ...".

ويسكن " إبراهيم " في بيت مشيد بالطوب النيئ، وهذا البيت ورثه عن والدة، وهو يتكون من حجرتين، ومكان آخر في الدار ذاتها يقوم بتربية البهائم فيها. كما أن المنزل خلو من المرافق ( المياه والكهرباء والصرف الصحي )، كما

أنه خلو من الأثاث، اللهم إلا ما توفر للاستخدام فـي النـوم والمعيشة فقط.

" والبيت تباعي مبني بالأسمر، يعني بالطوب النـي والطين، وهو فيه مطرحين، واحدة بنام فيهـا أنـا والسـت مراتي، والمطرح الثاني للعيال ... وعندنا وسط الدار حتـه طويلة شوية بأعمل نصها للعجلة الصغيرة اللي عنـدي ... والدار من ساعت ما ورثتها عن أبوي معملتش فيه حاجة ... ده حتى الشبابيك قدمت واكسرت ومش عارف أصلحها، أنـا عايز أغيرها بس مش جادر ... وأنـا معنـديش ميـه فـي الدار ... أنا مدخلتش ميه لغاية دلوقتي، لأنه قالوا لو دخلـت ميه البيت هيقع ... وكمان الميه عايزه فلوس يامه ... وكمان معنديش كهرباء ... بس إحنا بنجيـب الميـه مـن الحنفيـة العمومية اللي على البحر ...".

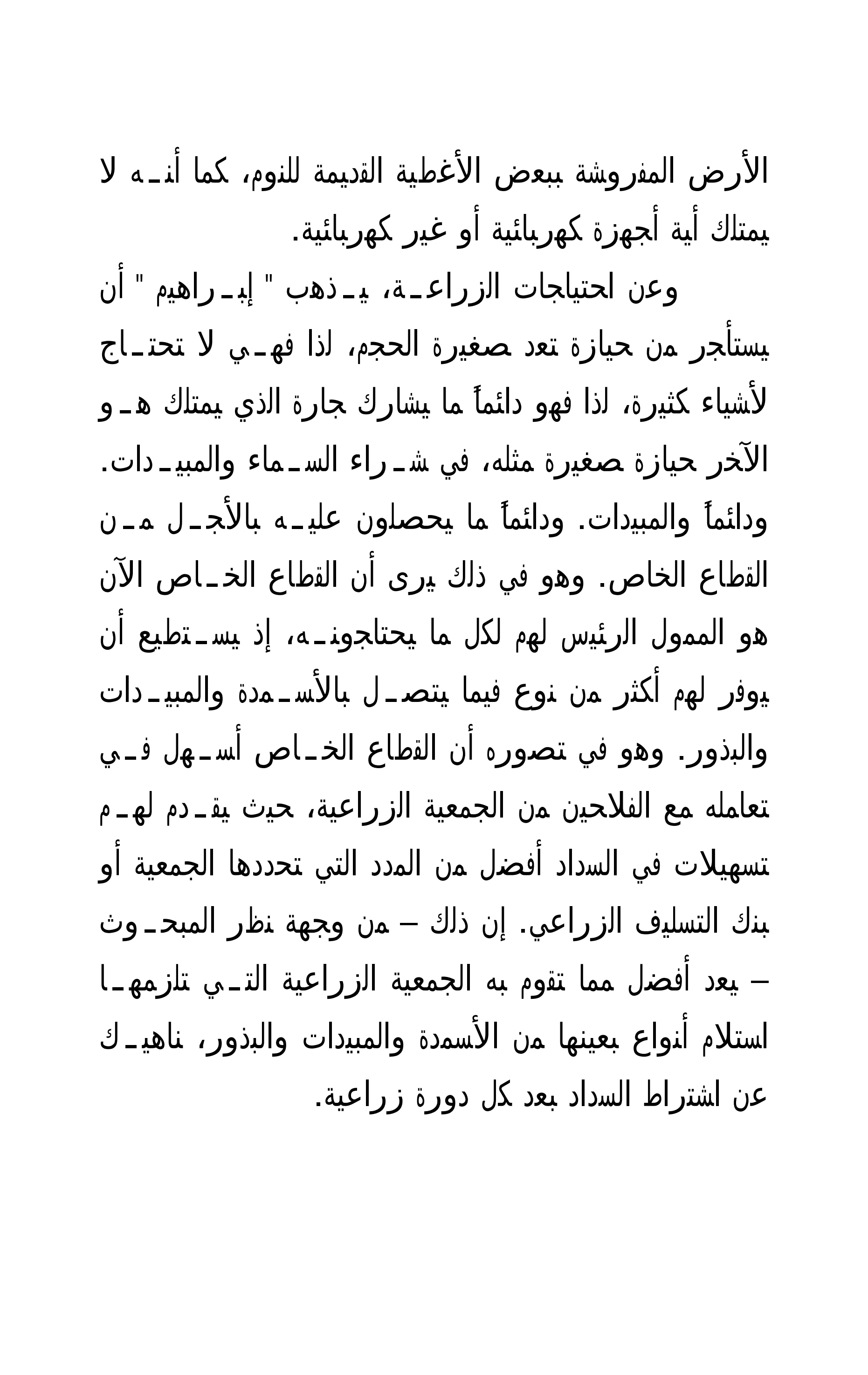
ويحكي " إبراهيم " أنه من خلال ما يقوم بزراعتـه، وما تنتجه زوجته بالمنزل، يستطيع أن يبقى فيزيقيا، إذ أنـه يعتمد على ذلك اعتماداً كليا، خاصة أنه ليس له دخل آخـر. وهو في ذلك يقرر:

" أنا كل يوم باطلع أشتغل في الأرض ... وأنا زارع خطين ليا وللعيال أنا والعيال نأكل منهم. وكل يوم وأنا راجع من الغيط بأجيب معاي شوية من الخضار، أهو ده غمـوس وخلاص ... أمال هنعمل إيه. وكمان الست بتاعتي بتربـي شويه فراخ وبط وبنعمل شوية جنبه ونخزنها أو بنبيع منهـا مع شوية زبدة ...".

واستطراداً لما سبق، يرى إبـراهيم، أن مـا يقـوم بزراعته، أو ما تدره زوجته مـن دخـل، فإنـه لا يكفـي لاستمرار المعيشة أو الإنفاق عليها. لذا فهو يرى أنه بجانب قيامه بزراعة الأرض التي يستأجرها، فإنه يبيع قوة عملـه خاصة في مواسم الحصاد مقابل أجر، وهو في ذلك يذهب:

" أنا كما مأجر الجراريط دي، وبأزرعها غلة أو رز شوية برسيم، وشوية خضار، وهـو بنأكـل منهـا شـوية وينصرف منها شوية، وساعات لما ييجي موسـم الضـم، باطلع أروح مع الرجالة واشتغل في اليوم بخمسـة أو سـتة جنيهات ...".

وفيما يتصل بالأشياء التي يقتنيها صاحب هذه الحالة، فإنه يرى أنه لا يمتلك في داره أي شـيء، فهـو يسـتخدم



الأرض المفروشة ببعض الأغطية القديمة للنوم، كما أنـه لا يمتلك أية أجهزة كهربائية أو غير كهربائية.

وعن احتياجات الزراعـة، يـذهب " إبـراهيم " أن يستأجر من حيازة تعد صغيرة الحجم، لذا فهـي لا تحتـاج لأشياء كثيرة، لذا فهو دائماً ما يشارك جارة الذي يمتلك هـو الآخر حيازة صغيرة مثله، في شـراء السـماد والمبيـدات. ودائماً والمبيدات. ودائماً ما يحصلون عليـه بالأجـل مـن القطاع الخاص. وهو في ذلك يرى أن القطاع الخـاص الآن هو الممول الرئيس لهم لكل ما يحتاجونـه، إذ يسـتطيع أن يوفر لهم أكثر من نوع فيما يتصـل بالأسـمدة والمبيـدات والبذور. وهو في تصوره أن القطاع الخـاص أسـهل فـي تعامله مع الفلاحين من الجمعية الزراعية، حيث يقـدم لهـم تسهيلات في السداد أفضل من المدد التي تحددها الجمعية أو بنك التسليف الزراعي. إن ذلك – من وجهة نظر المبحـوث – يعد أفضل مما تقوم به الجمعية الزراعية التـي تلزمهـا استلام أنواع بعينها من الأسمدة والمبيدات والبذور، ناهيـك عن اشتراط السداد بعد كل دورة زراعية.

وفيما يتصل بالغذاء والأشـياء الضـرورية التـي يحتاجها صاحب هذه الحالة، فإنه يرى أنه لضيق ذات اليـد، ولصعوبة وارتفاع نفقات المعيشة، فإنه يرتكن في غذائه على ما تدوره الأرض وحسب، لذا نجده يتقاضـى عـن تنـاول البروتينات الحيوانية، ويستند على البقوليات أو الخضـروات وبعض المنتجات المنزلية، كما أنه يكتفي فقط بالمواد المقررة التي تصرفها له الدولة، ناهيك عن شراء الخبز من أمـاكن صرفه سواء من الأفران أو لدى بائعيه ...".

وعن تنظيم الأسرة، فهو يرى أن هذه المسألة الخلفة محجوزة. ولكن في هذا الصدد يقول:

" ... أنا لو مكنش الخلفه ممنوعة من عنـد ربنـا، لكنت خليت مراتي تجيب كمان ... حد يقدر يمنع الرزق ... الخلفه دي رزق، وهيه عند الفقير زي الفلوس بالضـبط دي في ناس كثير اغنيا بتبيع اللي وراها واللي قـدامها عشـان تشوف حتة عيل ... حد يقدر يقف قدام ربنا ...".

وفيما يتصل بالاحتياجات الصحية، فإن صاحب هذه الحالة يقرر، أنه نتيجة لصعوبة وارتفـاع نفقـات العـلاج

الخاص، فإنه يلجأ دائماً إلى العلاج الرسـمي، الـذي يقـدم الفحوص بأجور زهيدة.

وعن المشاركة السياسـية، اعتـذر صـاحبنا عـن الخوض فيها، بحجة أنه لا يتحدث في السياسة أو في غيرها، وقد ختم حديثه " ... يا عم خلينا في حالنا، هو إحنا هنغيـر الكون ...".

## الحالة الثامنة [*]:

يعمل صاحب هذه الحالة مزارعا، ويمتلـك أرضـاً زراعية تقدر بنحو ثمانية قراريط، فضلاً عن رصـيد فـي البنك يقدر بنحو ثلاثة آلاف جنيه، يأخذ منهم ربحا شـهرياً نحو ثمانية وثلاثين جنيها. ويضيف صاحب هذه الحالـة أن لديه بقرة شرك ثمنها ١٧٠٠ جنيه، وقد كتب صاحبها عليـه

---

[*] الحالات من الثامنة حتى العاشرة من قرية شدموه التابعة لقرية منيه الحيط التابعة لمركز اطسا بمحافظة الفيوم. وقرية شدموه يحـدها مـن الشمال قرية الجعافرة ومن الجنوب قرية منشاه عبد المجيد ومن الشرق قرية منيه الحيط ومعجون، أما من الغرب فيحدها قرية دفنـو. ويتبـع قرية شدموه حوالي ٢٨ عزبة، وبها مدرسة ابتدائية وأخرى إعداديـة، وبعض المؤسسات الرسمية التي تخدمها.

سند ملكية بهذا الثمن. وتتكون أسرة " محمد " مـن ثمانيـة أفراد، خمسة ذكور، وثلاث إناث، بالإضافة إلـى زوجتـه ويحاول " محمد " وصف أسرته فيقول:

" ... وأنا مجوز وعندي خمسـة صـبيان وثـلاث بنات ... الولد الكبير واخد دبلون صنايع وسافر في الأردن، والبنت الكبيرة معاها دبلون تجـارة، وعنـدي عيلـين فـي الدبلوم، وواد تالت في ثالثة ابتدائي، والواد الصـغير لسـه مدخلش المدرسة، وبنت صغيرة عندها سنتين ... وعلى فكرة الست بتاعتي حامل ثاني ... والحالة مـش تمـام بافنـدي، مصاريف العيال كثيره، والتعليم مبقاش مجاني زي زمان، ده العيال عشان تـروح تـتعلم بتركـب موصـلات بالشـيء الفلاني ... الحال اتغير مبقاش زى زمان ...".

ويستطرد صاحب هذه الحالة فيرى أن كبـر حجـم أسرته لا تناسب مع حجم الدخل الذي تناقص بشكل ملفـت، بعد أن أصبح من الصعوبة بمكان معاودة السفر إلى الخارج ( دولة العراق ) التي من خلالها استطاع تكوين فائض نقدي، استطاع أن يكمل منزله على النحو الذي هو عليه الآن، وهو في ذلك يقول:

" ... مصاريف العيال كثير قوى، بس الواحد هيعمل إيه ... أنا مكنتش عامل حساب الأيام السودة دى ... زمـان أيام مكنت في العراق، ا يخليك يا ...[*] ويكرمك يا بتـاع الغلابة ... أنا قعدت عند ... فوق الثمن سنوات، كان الواحد بيكسب بس الواحد مكنش عامل حساب الأيام دي وقلنا كـل مادة والأيام بتتحسن، والفقر مننا ما كانش بيحوش ولا يشيل حاجة ... بس نقول إيه إحنا أحسن من غيرنا، بيتنا بيت يلم العيال، أحسن من الأوضه اللي كنت عايش فيها ده الواحـد مكنش سافر، كان زمانه قاعد فـي الشـارع ... كـان لازم الواحد أيامها يجيب للعيال كل حاجـة ... والسـت بتـاعتي بتصرف ومش عامله هي كمان للأيام دي ... ".

ويحاول المبحوث أن يصف حالة مسكنة، فيذهب إلى أنه يتكون من حجرتين وصالة، حجرة له ولزوجته وأخـرى لأولاده. والمنزل به مياه وكهرباء وصرف صحي مثل بقية ما هو سائد في قري مصري، أي أنه يتجمع فيه المخلفـات ويتم تفريغها بين وقت وآخر، ومن المهم أن نشير هنا، على الرغم من تخصيص حجرات المنزل للنوم، إلا أنها تسـتخدم

---

[*] يذكر رئيس دولة العراق.

أيضاً في الإعاشة. وتحتوي كل غرفة على سريرين وبعض الأرائك ( كنب بلدي ) التي هي الأخرى تستخدم في الجلوس والنوم معا. بالإضافة إلى بعض الأغطية والمفروشات التـي استطاع صاحبنا أن يتحصل عليها وقت أن كـان فـي بلـد المهجر. وإذا كانت منزل المبحوث يحوى علـى غـرفتين للإعاشة، فإنه أيضاً يحوى غرفة أخـرى، ولكـن لإعاشـة الحيوانات التي يمتلكها.

ويذكر المبحوث أن منزله عبارة عن طابق واحـد، كان قد أقامه على قطعة من الأرض الزراعية، ذلك الأمـر الذي سبب له بعض المشاكل، والتي استطاع تسـويتها مـع القضاء، ويضيف صاحب هذه الحالة أن منزله مبنـي مـن الطوب الأحمر ( الحوائط )، ويسقف بمجموعة من جـذوع الأشجار والمغطي بطبقة خفيفة مـن الأسـمنت، ويوضـح المبحوث أن عدم اكتمال منزله بالأسمنت والمسلح يرجع إلى قصر ذات اليد، وعدم توفر الأموال.

ويضيف صاحب هذه الحالة. أنه يقتني مجموعة من السلع المعمرة والأدوات المنزلية مثل التليفزيـون والثلاجـة والغسالة والمسجل، التي استطاع أن يتحصل عليهـا وقـت

الهجرة. وقد استطاع أن يتخلص من بعضـها ( الثلاجـة )، نظراً لعدم حاجته لها أولاً، ثم لمـروره بـبعض الضـوائق المالية التي اضطرته إلى بيعها.

ويكشف صاحب هذه الحالة عن مصادر دخله، فيقرر أن هذه المصادر متنوعة، فبعضها يأتي من خراج الأرض، أو مما تدره الحيوانات التي يقوم بتربيتها، أو من قوة عملـه للآخرين. وفي ذلك يقول:

" ... وا يا فندي الواحد بيشتغل في أرضه وربنـا بيرزقه منها ... وكمان البقرة بناخد منهـا الزبـد والجـبن وبنبيعها في السوق، أو للجماعة اللي زى حالاتك " الأفنديـة "، ولما الواحد يكون مزنوق في قرشين يطلع يشتغل بالأجرة عند أي حد، وإذا احتجت لفلـوس بطلـع اسـتلاف وبعـدين بنسددهم من الشغل، أو لما بتولد البهيمة بنروح نبيع ولادهـا في السوق ...".

ولا يتوقف ضخ الدخل لدى صاحبنا عند هذا الحـد، بل أنه يضيف مصادر أخرى فيقول:

" ... الواحد بيأجر فدان ولا حاجـة أزرعهـا أنـا والولاد، لأنهم بيساعدوني وبيشـتغلوا معايـا فـي الأرض.

وكمان همه بيروحوا يستغلوا أنفار في أراضـي تانيـة، أو ساعات بيقوموا بتصنيف المصاريف ... أو يقومـوا بجمـع القطن والواحد منهم بيجيب في اليوم مـن ١٧٥ إلـى ٢٠٠ صاغ ...".

وعلى الرغم من تعدد مصادر الدخل للمبحـوث، إلا أنه يرى أن دخله لا يكفيه لسد احتياجاته الضرورية، إذ يرى أن دخله كله يذهب لشراء ما يبقيه هو وأسرته جسـدياً. إن ارتفاع نفقات المعيشة يلتهم كل مصادر الدخل لديه.

وفيما يتصل بمسألة التعليم، فيري " محمد " أنه على الرغم من أن التعليم قيمة كبيرة إلا أنه يتكلف كثيـرا الآن، حيث ارتفاع تكاليف الدراسة والإنفاق عليها ويذهب في ذلك:

" ... أنا شايف إن تعليم العيال مصلحة، ودي حاجة كويسة ... أنا بحلم أعلم ولادي، لأن المـتعلم أحسـن مـن الجاهل ... بس الوقتي التعليم بيكلف كتيـر ... مـش بـس مصاريف المدرسة واللي بيحتاجه العيال، لا دي المواصلات كمان غاليه ... الواد من دول بيكلف في المواصلات الشيء الفلاني ... وأنت عارف ليه، لأن مفيش مـدارس للثانويـة عنونا في البلاد ...".

وعن تلبية احتياجاته الضرورية يذهب صاحب هـذه الحالة، إلى أنه يقوم بتدبير هذه الاحتياجات من خارج المنزل ( الفول – الطعمية – الخبز )، بالإضافة إلى بعض منتجات المنزل ( جبن – لبن مخيض ) فضلاً عن أنه يقوم بشراء كل شيء من السوق. الذي تقوم زوجته ببيع منتجـات وحـدتها المعيشية فيه.

وفيما يتصل بتنظيم الأسرة، يرى " محمد " إنه لم يقم بهذه العملية، نظراً لعدم معرفته بها في الأيام الأولـى مـن زواجه، كما أنه لا يوافق عليها الآن، لأنها تقف ضد الـدين وتعالمه وأوامر ا " المال والبنون زينه الحياة الدنيا" كما أنه يضيف في هذا الصدد أن الأولاد تلعـب أدواراً اقتصـادية بالنسبة للأسرة، ففضلاً عن مسـاعدة أسـرهم فـي العمـل الزراعي، فإنهم أيضاً من خلال أعمالهم لدى الغير يساعدون أسرهم " وا يا بيه العيال دول سند وعزوة في البيت والغيط " وعن عملية المشاركة السياسية، يذهب المبحوث إلى أنه لا يشارك في العملية الانتخابية، إذ أنه لا طائل منها. وفي ذلك يضيف أنه على الرغم من غيابه عن هذه العمليـة، إلا أنـه موجود وأيضاً، إذ أن هناك من يقوم بدلاً عنه بالتعبير عـن

آرائه واختياراته. وينبغي أن نشير هنا إلى أن صاحبنا يرى أنه ليس هناك أية فائدة من عملية التعبيـر عـن آرائـه أو مشاركته، لأن هناك صيرورة واستمرارية فـي الأوضـاع القائمة طالما أن الدولة تقرر ذلك:

وعن الخدمات الاجتماعية المتوفرة بالقريـة، فهـو يوضح أن وسائل المواصلات، أضحت في القرية حكراً على القطاع الخاص، إذ تنعدم تماما وسائل النقل العام وحتى هذه ( يقصد الوسائل الخاصة ) فهي لا تتسم بالآدميـة، إذ هـي بالأساس لم تجهز لنقل الناس. ويضيف في ذلك أن ثمـن أو تكاليف هذه المواصلات مرتفعة إذا ما قورنت بدخل البسطاء في القرية.

ويضيف صاحبنا، أن القرية لا تمـد أبناءهـا بمـا يحتاجون، الذين يعتمدون بشكل أساسي الآن على المدينـة، ليس على الصعيد الإداري فقط، بـل لتـوفير احتياجـاتهم الأساسية. ويستطرد صاحبنا فيما يتصـل بالخـدمات التـي تقدمها المؤسسات الاجتماعية والخدمية بالقرية، فيرى أنه لا يستفيد من أي منها، إذ أن الخدمة المقدمة دائما ما تحتاج إلى أموال حتى يمكن لأي فرد أن يحصل عليها فلم تعد الوحـدة

الصحية أو البيطرية أو حتى الاجتماعية تقدم أي عون لأبناء القرية وخاصة الفلاحين الفقراء منهم، اللهم إلا إذا تحصـل من خلال هذه المؤسسات على ثمن تقديم الخدمة.

وإذا كان المبحوث هنا يرى أنـه لا يتحصـل مـن المؤسسات الرسمية بالقرية على أية خدمة إلا مقابل أجـر، فإنه أيضاً يرى أنـه نتيجـة ضـعف الإمكانيـات الماديـة والبشرية، فالوحدة الصحية أيضاً مثلها مثل سابقيها لا تقـدم أي شيء يذكر، وإن قدمت، فهي تؤدي أشياء لا تفيده.

ويرى صاحب هذه الحالة أن ثمة تغيـرات طـرأت على كل شيء في القرية، فلم تعد الأوضاع بالقرية هي، كما كانت عليه من قبل، بل إن هـذه الأوضـاع ازدادت سـوءاً وتدنياً، وهو في ذلـك لا يشـير فحسـب إلـى الأوضـاع الاقتصادية، وإنما أيضاً لما طرأ علـى القـيم الاجتماعيـة السائدة، وخاصة الأخلاق، تلك التي تعرضت لهزات عنيفة.

## الحالة التاسعة:

صاحب هذه الحالة من الـذين لا يمتلكـون أرضـاً زراعية، ويعتمد على العمل بالأجر في الزراعـة كمصـدر وحيد للدخل، ولا يعتبر بيع قوة عمله فقط هو الـذي يعينـه

على تحمل أعباء المعيشة، بل يساعده في ذلك خارج نطـاق العمل الزراعي أبنه الذي يعمل " ساعياً " لدى أحد الأغنياء، وكذلك أبناؤه الذين يعملون في التراحيل وجمع المحاصـيل، ولا تقف مصادر الدخل عند هذا الحد، بـل تقـوم زوجتـه بحياكة الملابس لأبناء القرية.

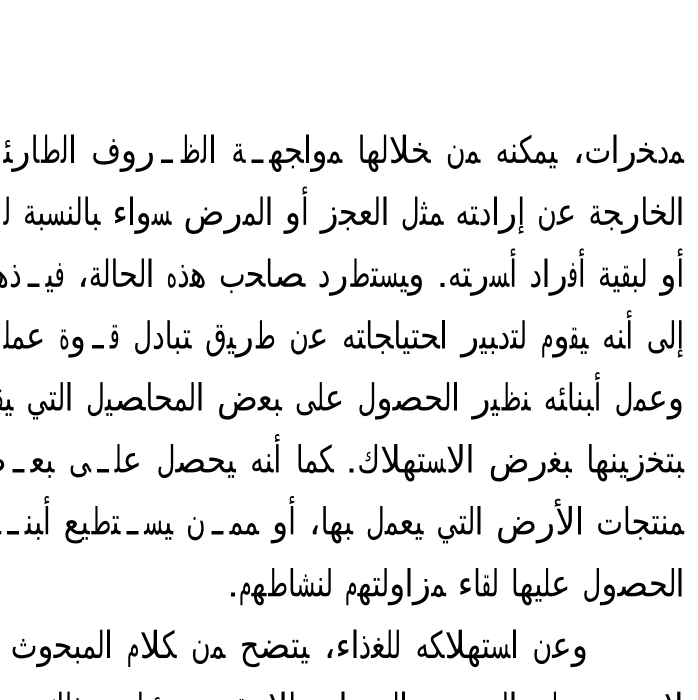
ويعيش المبحوث في منزل صغير، يتكون من حجرة واحدة وصالة ودورة مياه والمنزل مبني من الطوب النيـئ، المسقوف من ألواح الخشب، التي عليهـا الطـين وبعـض مخلفات العملية الزراعية، كما أن المنزل خلو مـن الميـاه الجارية، ولكن به إضاءة كهربية بواقع مصباح في الحجـرة والصالة. والمطلع على مسكن صاحبنا، يجد أن الـزمن قـد أتي فعله تجاهه، إذ يبدو عليه التهالك والقدم، فضـلاً عـدم حدوث أي تجديد فيه، أو قل إنه بات علـى حالـة دون أي تجديد، وذلك يتضح من كثرة الشقوق الماثلـة فـي حـوائط وجدران المنزل، وفي ذلك يذكر صاحب هذه الحالة:

" ... أحب أقولك، إن دارنا هو الحاجة الوحيدة اللي أنا ورثتها عن أبويا وزي ما أنت شايف فيه أوضـه كبيـرة وصالة كبيرة وحمام بلدي ... وحته من الصالة عاملينها زي

المطبخ، حطين فيه الوابور والحلل، والست بتاعتي بتطـبخ فيها ... والأوضه الكبيرة دي بنأكل فيها وبنام فيهـا، وكمـا مراتي بتخيط فيها، وبنستقبل فيها الناس اللي بتجينا ... وأنـا واخد لمبتين كهربا بدفع ليهم ٣ جنيه فـي الشـهر، والـدار مفهاش ميه ...".

وفيما يتصل بالدخل النقدي الذي يستطيع أن يستوفي به احتياجاته المعيشة، فإنه يرى أن كل ما تستطيع الأسرة أن تدره من دخل، يكاد يكفي بالكاد، برغم أن كل أفراد أسـرته تعمل ولا تدخر وسعا في ذلك. فكلما سبق أن ذكرنـا، فـإن الأسرة كلها تبيع قوة عملها لقاء أجر، كما أن الزوجة تقـوم بحياكة الملابس لأبناء قريتها ولكن ينبغي أن نشير في هـذا الصدد إلى أن الموسم الزراعي يـتحكم فـي مقـدار دخـل الأسرة. وإذا كان صاحب هذه الحالة يتمتع هو وأسرته فـي وقت المواسم الزراعية بالرواج النقدي، إلا أنه في غير هذه الأوقات يواجه عثرات مالية تدفعه إلى الاقتراض حينـاً، أو الحد من عمليات الإنفاق الضرورية على المعايش.

وعن أوجه إنفاق الدخل، يؤكد المبحوث، أن كل مـا يستطيع تجميعه من أموال يتم إنفاقها، حيث لا يتبقى له أيـة



مدخرات، يمكنه من خلالها مواجهة الظروف الطارئة الخارجة عن إرادته مثل العجز أو المرض سواء بالنسبة له أو لبقية أفراد أسرته. ويستطرد صاحب هذه الحالة، فيذهب إلى أنه يقوم لتدبير احتياجاته عن طريق تبادل قوة عمله وعمل أبنائه نظير الحصول على بعض المحاصيل التي يقوم بتخزينها بغرض الاستهلاك. كما أنه يحصل على بعض منتجات الأرض التي يعمل بها، أو ممن يستطيع أبناؤه الحصول عليها لقاء مزاولتهم لنشاطهم.

وعن استهلاكه للغذاء، يتضح من كلام المبحوث أنه لا يعتمد على البروتين الحيواني إلا بقدر ضئيل، وذلك يرجع إلى ارتفاع أثمانه. وعلى الرغم من عدم اعتماده على البروتين الحيواني، إلا أنه يعتمد على البروتين الداجني الذي يقوم المنزل بتدبيره، ناهيك عن بعض البروتين المتولد من الأسماك الذي يقوم أحد أبنائه بتوفيره نتيجة مزاولة عملية الصيد الذي يقوم به. وفي ذلك يذكر:

" ... أنا باشتري رز وغله خزين للسنة، وأسدد تمنه من الأجر أنا وأبني الكبير. إحنا بنطبخ يوم في الأسبوع، وبنشتري لحمة بس بنجيب نصف كيلو ... والست بتاعتي

بتربي فراخ وبندبح منها، وساعات أبنـي الصـغير يـروح يصطاد في البحر ويجيب سمك ... وسعات بناكل حتة جبنة من الدار ونأكل معاها شوية حاجات من الغيط اللي بنشـتغل فيه أيام كتير إحنا بنطبخ أرديحي، أو بنجيب حاجات شـكك ولما تاجي فلوس نسددها ...".

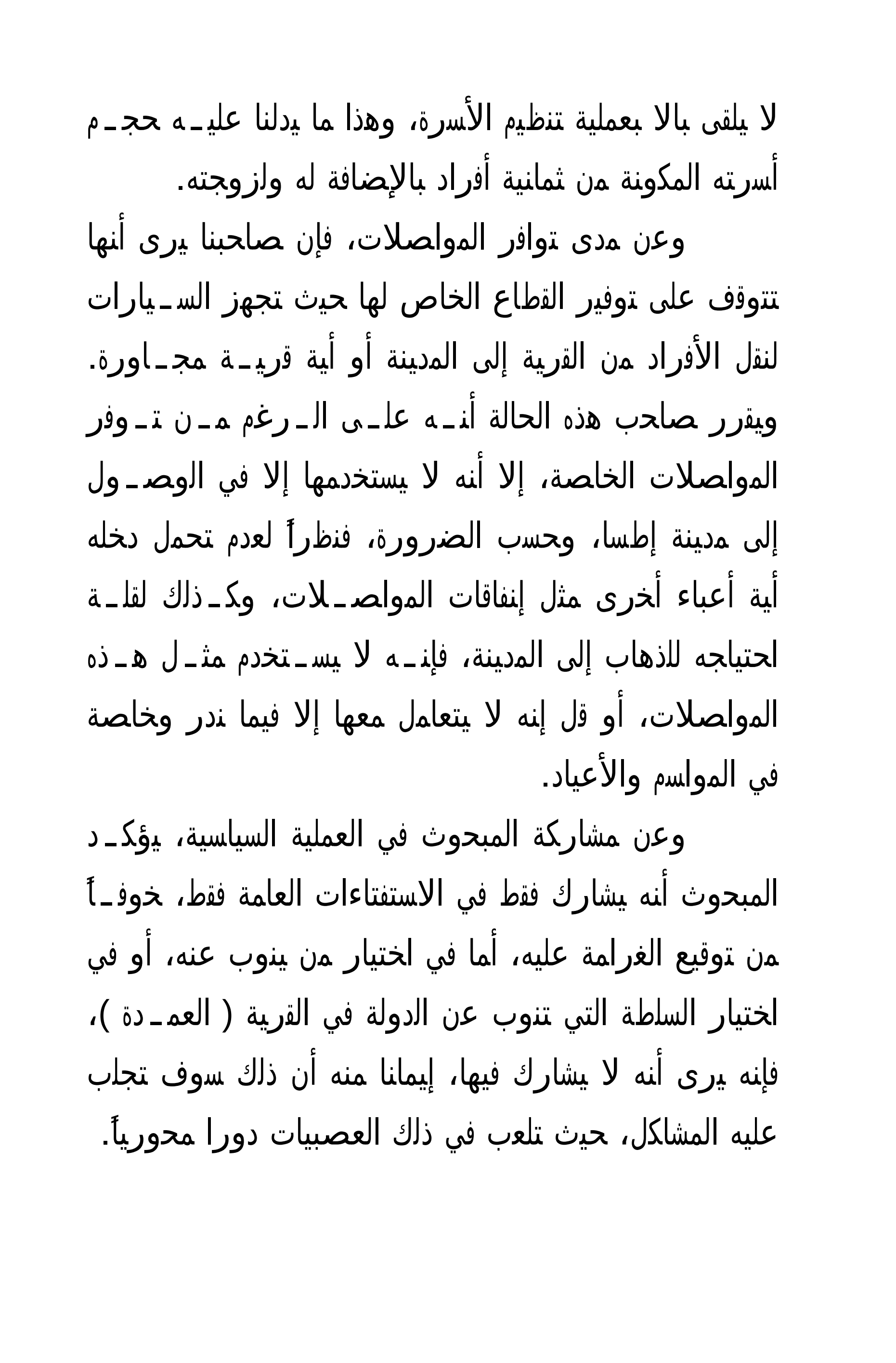
وفيما يتعلق بالتعليم، يفيد أنه يمثل حلم وأمل وقيمـة كبيرة في نظـر صـاحب هـذه الحالـة، إلا أن الظـروف الاقتصادية وقفت بالمرصاد أمام تعليم أولاده. إنه يرى أنـه بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي يعيشها، وكذا بسـبب ارتفاع تكاليف المعيشة، قد دفع بأبنائه إلى العمل الزراعـي حتى يساعده في تدبير الإنفاقات الضرورية، وفي ذلك يشير:

" ... إحنا بنطلع العيال من المدارس عشان تساعدنا في الغيط، والبنات تقعد في البيت عشان تسـاعد أمهـم ... مقدرش نعلم العيال، لأن العلام عايز فلوس، وإحنـا حالتنـا متمشيش مع العلام ده، لأنه بيكلف فلوس كتيره. هوه التعليم حلو وكويس، والعيال اللي بتتعلم بتنفع أهاليها، ولكن هنعمل إيه ... الأيد قصيرة ...".

وفيما يتصل بتأسيس منزل صاحب هذه الحالة، فإنه وفقاً لقوله، فإنه منزله لا يضم أية أشياء، فضلاً عن خلوه من الأشياء الضرورية، وهذا ما يعكسـه الواقـع الاقتصـادي للمبحوث. وفي ذلك يقول:

" ... أنا عندي كنبة وسرير وكليم، أنا بنـام علـى السرير مع الست بتاعتي، والولاد بيناموا على الكنب وعلـى الأرض المفروشة عليها الكليم ... وفيه بطاطين قديمة ولحام قديم بيغطوا بيهم ... وإحنا معندناش أي حاجة في الأوضـة إلا راديوم صغير بنسمع عليه القرآن والأخبار، وكمان العيال بتسمع عليه الأغاني ... ".

وعن موقف المبحوث من المؤسسات الخدميـة فـي القرية، فيرى أنه يتعامل دائماً مع الوحدة الصحية لأنها هـي التي تناسب موقعه الاقتصادي. وفي الوقت الذي يلجأ فيه إلى الطب الرسمي في القرية، فإنه أيضاً لا يخاصم الطب الشعبي إذ دائما ما يلجأ إليه في حالة الافتقار إلى الأمـوال اللازمـة لشراء العلاج، وإذا كان صاحب هذه الحالة يلجأ إلى الطـب الرسمي والشعبي في الوقت نفسه وفقاً لبوصلة الدخل، فإنـه



لا يلقى بالا بعملية تنظيم الأسرة، وهذا ما يدلنا عليـه حجـم أسرته المكونة من ثمانية أفراد بالإضافة له ولزوجته.

وعن مدى توافر المواصلات، فإن صاحبنا يرى أنها تتوقف على توفير القطاع الخاص لها حيث تجهز السـيارات لنقل الأفراد من القرية إلى المدينة أو أية قريـة مجـاورة. ويقرر صاحب هذه الحالة أنـه علـى الـرغم مـن تـوفر المواصلات الخاصة، إلا أنه لا يستخدمها إلا في الوصـول إلى مدينة إطسا، وحسب الضرورة، فنظراً لعدم تحمل دخله أية أعباء أخرى مثل إنفاقات المواصـلات، وكـذلك لقلـة احتياجه للذهاب إلى المدينة، فإنـه لا يسـتخدم مثـل هـذه المواصلات، أو قل إنه لا يتعامل معها إلا فيما ندر وخاصة في المواسم والأعياد.

وعن مشاركة المبحوث في العملية السياسية، يؤكـد المبحوث أنه يشارك فقط في الاستفتاءات العامة فقط، خوفـاً من توقيع الغرامة عليه، أما في اختيار من ينوب عنه، أو في اختيار السلطة التي تنوب عن الدولة في القرية ( العمـدة )، فإنه يرى أنه لا يشارك فيها، إيمانا منه أن ذلك سوف تجلب عليه المشاكل، حيث تلعب في ذلك العصبيات دورا محورياً.

" أنا مش قد مشاكل الناس الكبار دول " .

## الحالة العاشرة:

يعمل صاحب هذه الحالة فلاحـا، ويمتلـك أرضـا زراعية تقدر بنحو فدان وعدد ٢ قيـراط. وتتكـون أسـرة ( جمعة ) من سبعة أولاد، ثلاثة ذكور وأربع إناث. ويـذكر صاحب هذه الحالة أنه قام بتعليم أولاده الذكور، ماعدا الكبير فيهم الذي لم يكمل تعليم المرحلة الابتدائية، أما الإنـاث فلـم يكملوا تعليمهن ... وفي ذلك يقول:

" ... أنا علمت ولادي الذكور ... الواد الكبير طلـع من المدارس في الابتدائية ... والواد التاني أخد دبلوم صنايع والتالت أخد دبلوم تجارة ... أما البنات فمعلمتهوومش ".

ويرى " جمعة " أنه بالرغم من ضعف الدخل، إلا أنه قام بالإنفاق على زواج أولاده، خاصة الذكور، الذين عقـب زواجهم خرجوا إلى العمل بالخارج، تاركين لـرب الأسـرة أولادهم وزوجاتهم. ويفهم من حالة صاحبنا أنه علي الـرغم من غياب أولاده في بلاد الهجرة، إلا انه يكون أسرة ممتدة، إذ يعتبر نفسه الأب البديل، حيث يقوم بالإنفاق عليهم بدلاً من

أبنائه الذين انقطعت عنه معوناتهم المادية منذ فترة طويلـة. وفي ذلك يقول:

" ... الواد الوسطاني خدت له بنت عمه وجوزتـه، وطلع الأردن من تلات سنين، وسايب مراته وبنته الصـغيرة معايا. ومن يوم ما سافر لابعت حاجة ومحتاجه، وأنا قاعـد أربي ... والتاني أهو مسافر في السعودية بردك وقاعد هناك وسايب مراته وعياله معايا ومش بيبعت إلا حاجات بسيطة، وبيقوللي في الجوابات أن المرتبات هناك قلت ...".

ويكشف صاحب هذه الحالة عـن تـردي الأحـوال الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها فيما قبل سفره إلى إحدى الدول العربية " ليبيا "، إذ كان يقوم بتدبير احتياجاتـه عن طريق سرقة بعض المحاصـيل، وبعـض الحيوانـات الصغيرة ... ويضيف أيضاً أنه لولا خروجه للعمل في ليبيا، ما استطاع أن يوفر بعض الأموال التي من خلالها اسـتطاع أن يملك الحيازة التي ذكرناها قبل قليل. إنه وفقاً لقوله، فـإن الهجرة لعبت دوراً كبيراً في إنعاش وضـعه الاقتصـادي، خاصة إذا ما قورنت بأوضاعه الحالية، فضلاً عـن ابتعـاده عن ارتكاب مزيد من الجرائم ... وهو ذلك يذكر:

" ... أنا كنت باشتغل عند واحد اسـمه الشـيخ ... ناظر مدرسة ولما مات ولده قسموا الأرض، وجـت ليبيـا فتحت رحت مسافر عليها ... كانت أيام زمان أيام ضـنك، كان الواحد يخطف من هنا ويسرق من هنـا عشـان يأكـل العيال. لولا الفدانين والقرشين اللي الواحد عملهم من ليبيـا كان زماني داخل السجن ولا مات من الجوع ...".

ويذكر " جمعة " أنه بالإضافة إلى الداخل المتولد من العملية الزراعية، فهناك مصادر أخرى للدخل تأتي من خلال تربيته لبعض الحيوانات " جاموسة"، إذ من خلالها يتم توليد بعض الأموال نتيجة بيع المواد الناتجة عنهـا مثـل الجـبن والزبد، والذي يقوم ببيعها في الأسواق.

وفيما يتصل بوصف منـزل المبحـوث، فيـري أن منزله قد طرأ عليه تطور كبير الآن، إذا كان فيما قبل عبارة عن حجرة واحدة غير مجهزة تماماً، بالإضافة إلى شحها من المرافق. إن التطور الذي طرأ على هذا المنزل نتيجة قيـام المبحوث لبيع منزله السابق، وشراء آخـر، يتصـل بشـكل مباشر في الشكل وليس المضمون، حيث أن المنزل الجديـد الذي يعيش فيه هو في طبيعته أو قل من حيث ندرة الخدمات

والمرافق، ولكنه يختلف عن سـابقة فيمـا يتصـل بحجـم الحجرات أو الاتساع ويحاول صاحبنا وصف ذلك فيقول:

" ... أنا كنت عايش زمان في بيت مفهـوش غيـر أوضه واحدة وصالة، ومكنش فيه لا حمام ولا مطبخ ولا أي حاجة ... إنما دلوقت أنا بعت البيت ده واشـتريت قيـراط وبنيت عليه بيت كبير قاعد فيه أنا وعيالي ...".

ويتكون منزل " جمعة " من طـابق واحـد، مبنـي بالطوب الأحمر، وهو يتكون من أربع حجـرات وصـالة، بالإضافة إلى مطبخ وحمام وحجرة أخرى لتربية المواشـي وعن الخدمات والمرافق التي تتوفر بمنـزل صـاحب هـذه الحالة، فإنه يرى أن منزله يخلو مـن الميـاه والكهربـاء. فالكهرباء يستعيض عنها بالإنارة عن طريق الكيروسين، أما المياه فإنه يتغلب عليها عن طريق المياه العمومية التي تقـوم زوجته وزوجات واديه ( بالتناوب ) بتخزينها فـي الأمـاكن المخصصة بذلك ( أزيار ) ويرجع صاحب هذه الحالـة، أن عدم دخول الكهرباء والمياه لمنزله يعود إلى نقص الأموال، فضلا عن كون هذا المنزل قد تم إنشاؤه حديثاً.

وفيما يتصل بالحياة اليومية وأوجه ومصادر الإنفاق عليها، فإن صاحب هذه الحالة يرى أنه نتيجة عـدم اكتفـاء المصادر الرئيسية للدخل، وحتى المصادر الإضافية ( مثـل بيع المنتجات المنزلية ) فإنه دائماً ما يستعيض عن الأشـياء التي تولدها الوحدة المعيشية، بأشياء أخـرى أقـل تكلفـة، وتستطيع أن تملأ البطون. أنه نتيجة لتعايش مجموعـة مـن الأسر في مكان واحد، أو ما يسمى بوجود الأسرة الممتـدة، فإن صاحب هذه الحالة يتغلب على كثرة الأعداد بمـا يلـزم الجسد، ولكن بما يملأ البطون ويبقيها فزيقيا. وفي ذلك يقول:

" ... زكي ما قلت لك إحنا كتير عايشين في البيت، تلات أسر ... إحنا بنحتاج أكل كتيـر ... مراتـي بتـروح السوق بتبيع الحاجات اللي بتجيبها الجاموسة أو اللـي هيـه بتربيها، وهي راجعة بتجيب ٢/١ كيلو لحمة علـى شـوية ملوخية ناشفة شوية طماطم وتطبخ لينا ... وعشـان الزبـدة والحاجات دي غالية إحنا بنبيعها ونجيب زيت وكيلو دهنـه وبنطبخ بيها ...".

وفيما يتصل باللبس، فيـرى " جمعـة " أنـه يقـوم بشرائها كل عام، أو ممن يرسله أبنائه الآن من الدول العربية

التي يعملون بها. ويضيف صاحبنا، أنه في بعض الأحيان ما يرسل أبناؤه قطعا من القماش، الذي ما يلبث أن يقوم هو بتبديلها أو بيعها وشراء بدلاً منها ما يلزم أبناؤه وأبناء أبنائه.

وحول موضوع تنظيم الأسرة، يمكن أن نستدل من كلام " جمعة " عن أنه يقف موقفا مناهضا من هذه المسألة، إذ مثله مثل بقية الريفيين يرون وفقا لقيمهم، أن الإنجاب يمثل قيمة اجتماعية واقتصادية بالنسبة للأسرة فعلي الرغم من العوز والفقر، إلا أن الإنجاب إلى الآن يمثل مطلبا اجتماعيا في جميع المستويات الاقتصادية.

وعن مدى توفر الخدمات الاجتماعية، مدى استفادة المبحوث منها، يرى صاحب هذه الحالة أنه لا يستفيد مما تقدمه المؤسسات الخدمية في القرية خاصة في الوقت الراهن. فبعد أن كانت مثل هذه المؤسسات تمثل عونا دائما لأبناء القرية، أضحت الآن لا تمثل إلا قيمة جابية لفوائضهم. فعلي سبيل المثال بعد أن رفعت الدولة يدها عن إمداد الفلاح بكل ما يحتاجه من مستلزمات الإنتاج، فإنه الآن أصبح لا مفر من أن يستعين أبناء القرية بالسوق لتوفير احتياجاتهم. وإذا كان ذلك يرتبط بالجمعية الزراعية، فإنه أيضاً ينطبق

على بقية مؤسسات القرية مثل الوحدة البيطرية والوحدة الصحية التي لا يتوفر لديهم أية إمكانيات للعلاج.

وعن المشاركة في العملية السياسية، يرى صاحب هذه الحالة أنه يعزف تمام عن المشاركة، وأنه في الوقت ذاته يدير ظهره لمثل هذه العملية، لأنه وفقا لتصوراته أن الدولة تضطلع بهذه العملية بعيدا عن إرادة الشعب، ناهيك أن العائلات الكبيرة في القرية وأموالها تصوغ شكل وطبيعة الصفوات المحلية.

مما سبق يتضح من الدراسة الميدانية أن مساكن الفقراء خلو من المرافق الأساسية ( المياه – الكهرباء – الصرف الصحي ) فالمياه يتم جلبها من خارج المنزل، فهي إما من القرى المجاورة، أو من المصادر العمومية بالقرية. وبالنسبة لمدى توفر الكهرباء، توضح الدراسة أيضاً أن معظم منازل الفقراء في قرى الدراسة، تفتقر إلى الكهرباء، حيث يتم التغلب عليها – إلى الآن – بمصادر الإنارة التي يستخدم فيها الكيروسين، الذي هو قاسم مشترك في عملية الوقود أيضاً. ولا يختلف نصيب فقراء القرية من الصرف الصحي كثيرا عن نصيبها من الماء والكهرباء، إذ أن معظم

بيوت الفقراء تخلو من الصرف الصحي، إلا فيما ندر، تلـك التي يتغلبون عليها بأماكن لتجميع مختلف المنازل، والتي يتم نزحها بين الحين والآخر.

وفيما يتصل بتوفير الاحتياجات الأساسية من التعليم والصحة، فإن الواقع الميداني يكشف عن توفر أنواع معينـة من المدارس ( ابتدائي – إعدادي )، وهي بالطبع ذات كثافة عالية، وتفتقر إلى الإمكانيات المادية وحتـى البشـرية، ولا يختلف واقع الصحة عن واقع التعليم، إذ أن معظم الوحـدات الصحية بالقرى التي تعرضنا لبعض أسرها تخلو من الأطباء والأدوية، الأمر الذي يحدو بالأسر الريفية إلى اللجوء إلـى الطب الشعبي، ناهيك عن تخيرها إلى حائزي السلطة والقوة.

ويتضح من الدراسة الميدانية أيضاً عدم كفاية الغذاء المستخدم لدى الأسر الفقيرة، في تلبية احتياجاتهم من القيمـة الغذائية، أو ما يطلق عليه بالسـعرات الحراريـة. كمـا أن البيوت الفلاحية لم تعد وحدات إنتاجية مكتفية بذاتها، وغالبـا ما تتجه إلـى السـوق للوفـاء باحتياجاتهـا المعيشـية. إن الصعوبات المالية التي تواجه الفلاحين قد حالت بين تحقيـق

إشباعاتهم، وهذا ما يتضح في النمط الغذائي غير المنظم والذي يعتمد على الكم وليس الكيف.

إن استراتيجية البقاء لدى الأسر الفقيرة تتمثل بالأساس في بيع قوة عملهم والاعتماد على العمل الأجير وتربية الحيوانات وتكوين الأسر الكبيرة، والهجرة للعمل في الداخل والخارج.

وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن الفلاحين لا تقدم لهم أية مساندة من قبل الدولة، إذ أن المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمات في القرية – كما سبق أن أشرنا – لا يستفيد منها الفقراء، حيث تتوجه باستمرار إلى كبار ملاك الأرض. أو بمعنى آخر، يدرك الفلاحون وفق معطيات الدراسة أن هذه المؤسسات تنحاز بصفة مستمرة إلى كبار ملاك أرض، الذين حلوا محل الدولة في تقديم الخدمات وحتى ممارسة الاستغلال. إن الفلاحين وفق ذلك لا يتجهون إلى المؤسسات الحكومية بقدر ما يتجهون إلى الأفراد في تلبية احتياجاتهم.

لقد رفعت الدولة يدها عن تدعيم الخدمات الاجتماعية في القرية، إذ أطلقت العنان لكل آليات القطاع الخاص

للانتشار والسيطرة على كل شـيء، بـدءاً مـن التعامـل بمستلزمات الأرض، وحتى الاستفادة مـن الخـدمات التـي تقدمها مؤسسات القرية.

إن محاولتنا الراهنة لتقديم تشخيص لطبيعة الفقر في القرية المصرية، في ضوء السياسيات الليبرالية الجديدة التي ارتكنت الدولة لها، أخيراً تعد محاولة للكشف عن المظهـر الحالي لبعض الأسر الفقيرة، من خلال ما يتصل بتلبيـة أو مدى توافر الحاجات الضرورية. لقد حاولنا في إطار ذلك أن نوضح الصفات المهمة للفقر مثل توفير الطعـام والمسـكن والتعليم والاستهلاك، تلك التـي نطلـق عليهـا بسـمات أو خصائص الفقر، فضلاً عن محاولتنا لتوضيح كيفيـة توليـد الدخل وبعض العوامل الديموجرافية المتصلة بعملية الفقر، أو ما نطلق عليه هناك بالأسباب المؤدية إلى الفقر.

# خاتمة

# بيان من أجل الفقراء

تتفق معظم الدعاوى الأيديولوجية وتحلـيلات الفقـر والتنمية على الصعيد العالمي، أن هدف ووجهـة المعونـات الدولية، دائماً ما تسعي إلى بعث الـروح مـن جديـد فـي الاقتصاديات الوطنية، في الوقت التي تغض الطـرف عـن أحوال السكان وخاصة الفقراء منهم. فإذا كانـت النظريـات التنموية قد آمنت بأن الحل في إنهـاء اخـتلالات الهياكـل التنموية في البلدان الفقيرة يتمثل في عملية النمو الشاملة، إلا أنه في الوقت عينه، فإن التنمية الموجهة إلى الفقراء لا تلقي إلا اهتماما محدوداً، حيث ينظر إليهم علـي الـدوام بـأنهم يستفيدون ضمنا من عملية التنمية الشاملة. إن النظـر إلـى عملية التنمية على أنها تغير من وضع الفقراء، باعتبـار أن الأولى تلقي بظلالها على الثانية، تعد خطلا نظرياً وواقعيـاً مبيناً.

ويجدر أن نشير إلى أن تجارب التنمية التي شـهدتها بلدان العالم الثالث، أوضحت فشل الطـرح السـابق، الـذي يذهب باستفادة الفقراء من عملية التنمية الشاملة، لذا نجد أن ثمة تغيراً ملحوظاً في الأدبيات التنموية مفاده، التشديد علـى ضرورة رفع مستويات الفئات الاجتماعية الفقيرة، لا الوقوف

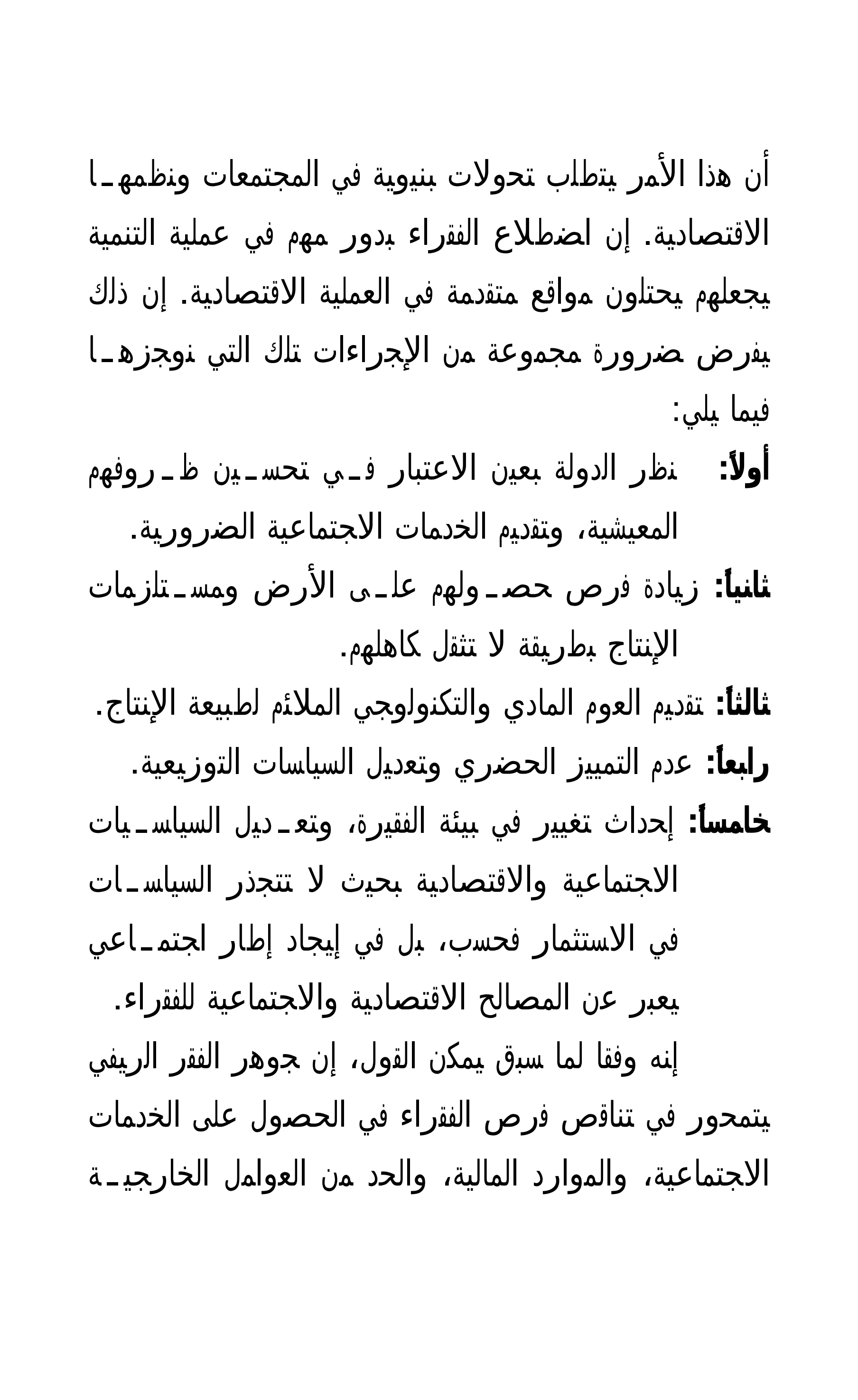
وحسب على زيادة مستويات دخول الدول الفقيرة ذاتهـا. إن الاهتمام بالفقراء لم يول اهتمامـاً يـذكر، بقـدر الاهتمـام بإدماجهم في عملية التنمية، أو أقل الاهتمام بمـا سـيقدمونه لعملية النمو، أو باعتبارهم عبئا على هذه العمليـة. إن ذلـك جعلهم يغفلون ما ينبغي أن يتلقوه من تلك العمليـة، بشـكل يسمح بتلبية احتياجاتهم المعيشية.

وحري بنا أن نشير إلى أن عملية التقطير من أعلى ( عملية التنمية ) إلى أسفل ( الفقراء )، لم يـؤد إلـى حـل مشكلة التنمية، بل أدى إلى تزايد إفقار الطبقات الدنيا خاصة في الريف. لقد ظل الفقراء على حالهم، بل أن الأمر اشـتد ضراوة في الثمانينيات والتسعينيات من هذا القـرن، بسـبب أزمة الديون الناتجة عن عدم القدرة علـى تعبئـة المـوارد وعملية الالتجاء إلى الموارد الخارجية. إنه نتيجة لذلك، فقـد ظل الفقراء على هامش العملية التنموية. ومن الأهمية بمكان أن نشدد على صعوبة الفصل بين فقر الدولة وفقـر النـاس، كما أنه ليس من السهل أيضاً الفصل بين حدوث نمو وطنـي دون حدوث تنمية اقتصادية بين الفقراء باعتبـارهم القاعـدة الأساسية لهذه العملية.

إن الفقراء يواجهون عقبات كأداء أمام السياسات التي تصنعها القوى الاجتماعية ( المحلية والعالمية )، تلك التي تحد من سيولة الخدمات الاجتماعية، وعدم الوعي بالفقر وحقيقته. إنه في ظل ذلك، يعتبر الحد من الفقر أمراً من الصعوبة بمكان، إذ لا بد من النظر إلى الفقراء كمنتجين وشركاء في العملية التنموية. أو بمعنى آخر، أنه لا بد أن تمد للفقراء يد المساعدة المادية.

وعلى هدي ما سبق، يمكن القول إن الأطروحات التنموية قاطبة شهدت إهمالاً واضحاً لطبيعة الفقراء كمنتجين، ومن ثم إشراكهم في عملية التنمية، والتراكم الرأسمالي. ولا شك أن إطلاق القدرات الإنتاجية للفقراء بشكل قوة زخم هناك في دفع عجلة النمو. إذ ليس الفقر نتيجة لفشل الفقراء، بقدر ما هو نتيجة التي تجعل من الفئات الدنيا فئات فقيرة.

إن تعبئة إمكانيات فقراء الريف، والنهوض بمستوياتهم المعيشية، وتوسيع فرص زيادة دخولهم، يعمل أولا علي تحسين مستوياتهم المعيشية من جانب، ومن ثم إسهامهم في نمو الدخل الوطني. ومن المهم أن نعي في ذلك



أن هذا الأمر يتطلب تحولات بنيوية في المجتمعات ونظمها الاقتصادية. إن اضطلاع الفقراء بدور مهم في عملية التنمية يجعلهم يحتلون مواقع متقدمة في العملية الاقتصادية. إن ذلك يفرض ضرورة مجموعة من الإجراءات تلك التي نوجزها فيما يلي:

**أولاً:** نظر الدولة بعين الاعتبار في تحسين ظروفهم المعيشية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الضرورية.

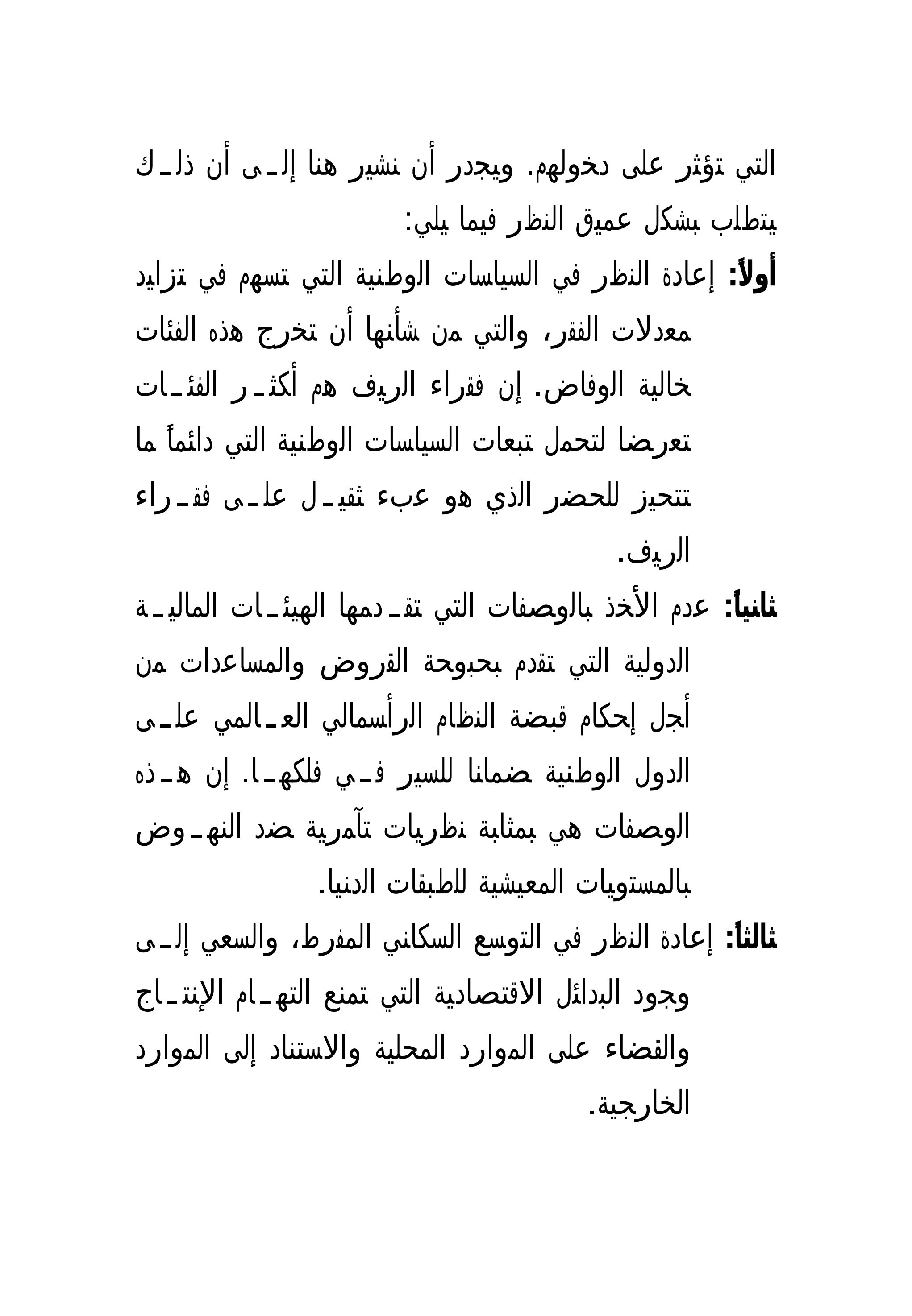
**ثانياً:** زيادة فرص حصولهم على الأرض ومستلزمات الإنتاج بطريقة لا تثقل كاهلهم.

**ثالثاً:** تقديم العوم المادي والتكنولوجي الملائم لطبيعة الإنتاج.

**رابعاً:** عدم التمييز الحضري وتعديل السياسات التوزيعية.

**خامساً:** إحداث تغيير في بيئة الفقيرة، وتعديل السياسيات الاجتماعية والاقتصادية بحيث لا تتجذر السياسات في الاستثمار فحسب، بل في إيجاد إطار اجتماعي يعبر عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للفقراء.

إنه وفقا لما سبق يمكن القول، إن جوهر الفقر الريفي يتمحور في تناقص فرص الفقراء في الحصول على الخدمات الاجتماعية، والموارد المالية، والحد من العوامل الخارجية



التي تؤثر على دخولهم. ويجدر أن نشير هنا إلـى أن ذلـك يتطلب بشكل عميق النظر فيما يلي:

**أولاً:** إعادة النظر في السياسات الوطنية التي تسهم في تزايد معدلات الفقر، والتي من شأنها أن تخرج هذه الفئات خالية الوفاض. إن فقراء الريف هم أكثـر الفئـات تعرضا لتحمل تبعات السياسات الوطنية التي دائماً ما تتحيز للحضر الذي هو عبء ثقيـل علـى فقـراء الريف.

**ثانياً:** عدم الأخذ بالوصفات التي تقـدمها الهيئـات الماليـة الدولية التي تقدم بحبوحة القروض والمساعدات من أجل إحكام قبضة النظام الرأسمالي العـالمي علـى الدول الوطنية ضمانا للسير فـي فلكهـا. إن هـذه الوصفات هي بمثابة نظريات تآمرية ضد النهـوض بالمستويات المعيشية للطبقات الدنيا.

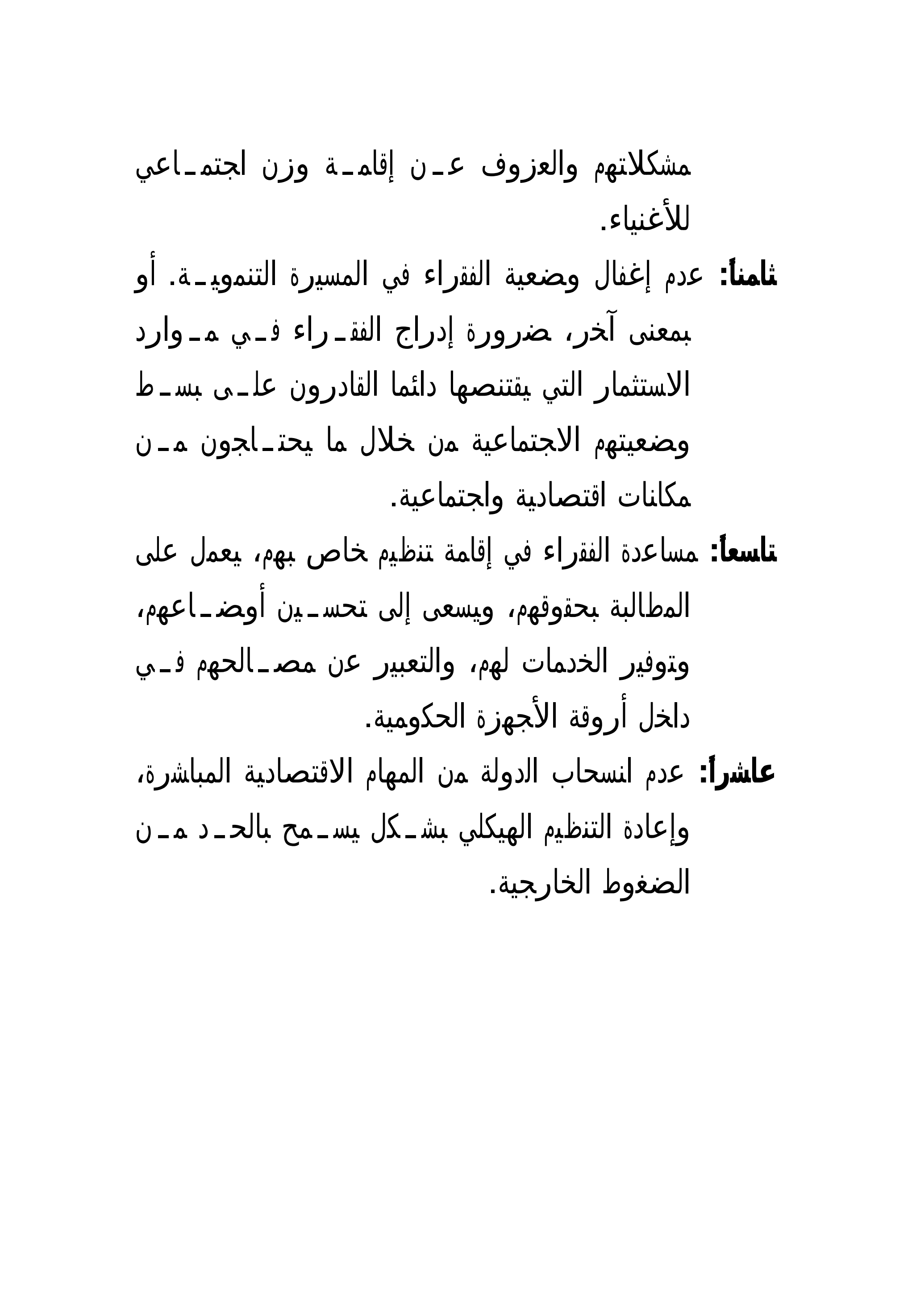
**ثالثاً:** إعادة النظر في التوسع السكاني المفرط، والسعي إلـى وجود البدائل الاقتصادية التي تمنع التهـام الإنتـاج والقضاء على الموارد المحلية والاستناد إلى الموارد الخارجية.

**رابعاً:** تخفيف العبء عن الفقراء، وعدم انتزاع فوائضهم، وذلك بإلغاء الوساطات الاستغلالية التي تضعف فرص الفقراء اقتصادياً واجتماعياً، وتقديم يد العون لكل ما يحتاجونه على جميع الأصعدة.

**خامساً:** توفير العناصر الأساسية التي تحد من الفقر، تلك التي تتمثل في توفير الموارد والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والمياه والتكنولوجيا والخدمات التجارية المتصلة بالإنتاج والمدخلات والائتمان.

**سادساً:** عدم الانحياز لأصحاب النفوذ الاجتماعي في القرية، وتحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية، ووضع القواعد القانونية التي تمنع تجريدهم من فوائضهم.

**سابعاً:** تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الاستثمارات في القرية، وذلك لأنه ما يصل إلى الفقراء يعد أمراً غير مذكور. أو بمعنى آخر، توجيه المساعدات المالية بدلا من الانحياز إلى الأغنياء الذين يحصلون وفقاً لمكاناتهم الاجتماعية على القسط الأعظم منها، وكذلك إطلاق المبادرات الاقتصادية من أجل حل

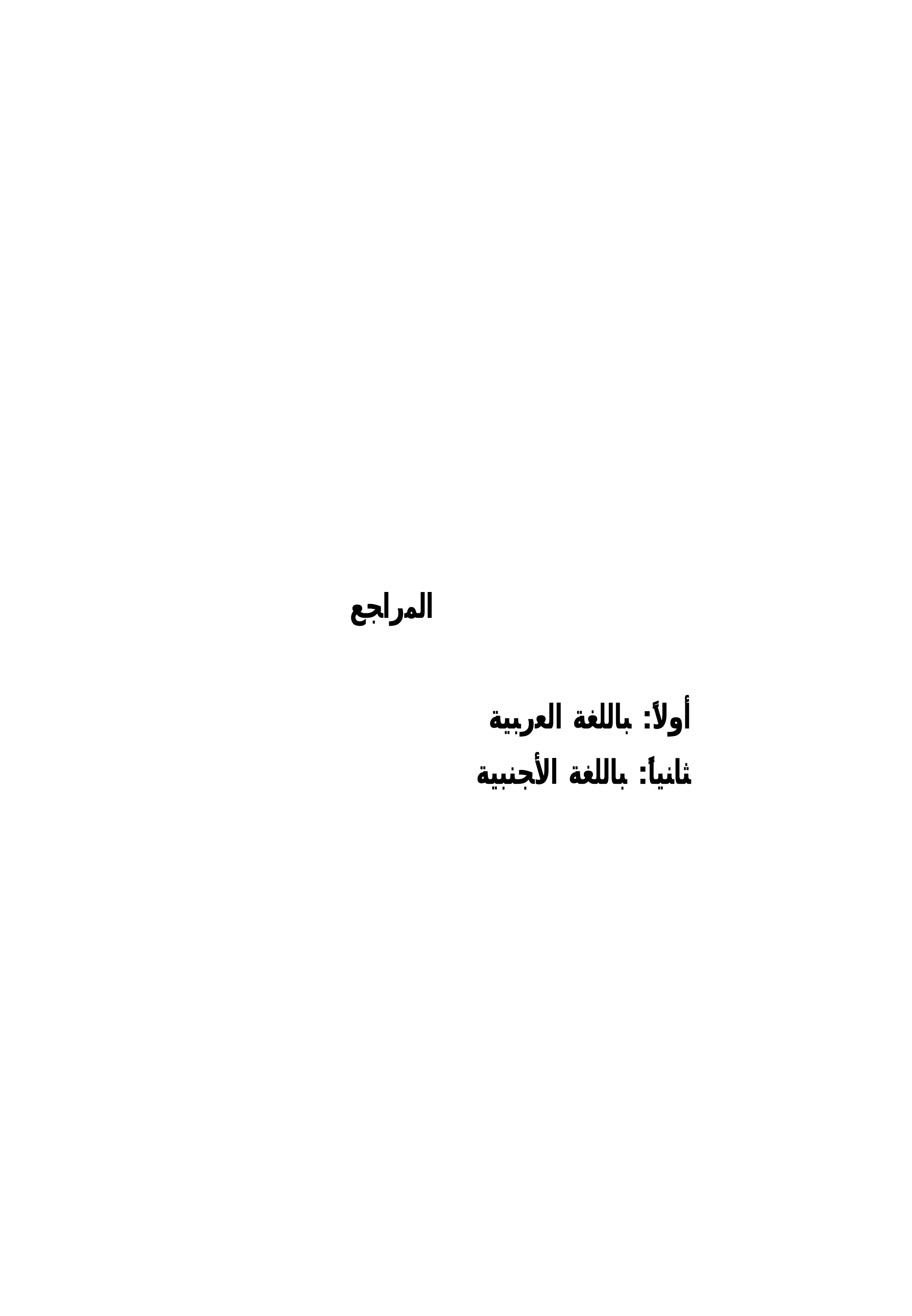


مشكلاتهم والعزوف عـن إقامـة وزن اجتمـاعي للأغنياء.

**ثامناً:** عدم إغفال وضعية الفقراء في المسيرة التنمويـة. أو بمعنى آخر، ضرورة إدراج الفقـراء فـي مـوارد الاستثمار التي يقتنصها دائما القادرون علـى بسـط وضعيتهم الاجتماعية من خلال ما يحتـاجون مـن مكانات اقتصادية واجتماعية.

**تاسعاً:** مساعدة الفقراء في إقامة تنظيم خاص بهم، يعمل على المطالبة بحقوقهم، ويسعى إلى تحسـين أوضـاعهم، وتوفير الخدمات لهم، والتعبير عن مصـالحهم فـي داخل أروقة الأجهزة الحكومية.

**عاشراً:** عدم انسحاب الدولة من المهام الاقتصادية المباشرة، وإعادة التنظيم الهيكلي بشـكل يسـمح بالحـد مـن الضغوط الخارجية.



# المراجع

أولاً: باللغة العربية

ثانياً: باللغة الأجنبية

**أولاً: باللغة العربية:**


١- إبراهيم العيسوي، مستقبل مصر: دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، كراسات دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٣.

٢- ـــ، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء، مصر المعاصرة ( مجلة )، العدد ٣٨٠، الجمعية المصرية للاقتصادي السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، إبريل ١٩٨٠.

٣- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.

٤- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٥- أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: رؤية سوسيولوجية، دار الثقافة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٥.

٦- ـــــ،البناء السياسي في الريف المصري: تحليل لجماعات الصفوة القديمـة والجديـدة، دار المعارف، الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٨١.
٧- البير فرحات، مصر في ظـل السـادات ١٩٧١ – ١٩٧٩، دار الفارابي، د. ت.
٨- السيد الحسيني، التنمية والتخلـف: دراسـة بنائيـة تاريخية، دار المعارف، الطبعـة الأولـى، القاهرة، ١٩٨٠.
٩- ـــــ، نظرية التبعية: حـوار وجـدل، الكتـاب السنوي لعلم الاجتماع، محمـد الجـوهري ( مشرفاً )، دار المعارف، الطبعة الأولـى، القاهرة ١٩٨١.
١٠- السيد الحسيني، التصنيع والتحول الاجتماعي فـي العالم العربي، مطابع سـجل العـرب، الطبعـة الأولي، القاهرة، ١٩٨٢.
١١- ألان منتجوي، التصنيع في الدول النامية، ترجمـة وتقديمه وتعليق السيد الحسـيني، مطـابع سـجل العرب، الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٨٢.

١٢- المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومنظمة العمـل العربية، التكوين الاجتمـاعي الاقتصـادي فـي الأقطار العربية ( ندوة )، الكويت، ١٩٨٣.
١٣- أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العامـة المصـرية ١٩١٩ – ١٩٢٩، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٩.
١٤- ـــــــ، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتـى ١٩١٩، دار الكاتب العربي للطباعـة والنشـر، القاهرة، د. ت.
١٥- أندريه فرانك، البرجوازية الرثة والتطور الـرث، دار العودة، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٧٣.
١٦- انريك أوتيزا، الاعتماد الجماعي علـى الـذات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعـة الأولـى، القاهرة، ١٩٨٥.
١٧- أنور عبد الملك، الفكر العربي في معركة النهضة، ترجمة وإعداد بدر الدين عروركـي، دار الآداب، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨١.
١٨- ـــــــ، دور الجيش في الثورة الوطنية المصرية ١٩٥٢ – ١٩٦٧، في: فـي الجـيش والحركـة

الوطنية، دار ابن خلدون، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٧١.
١٩- بنت هانسن وسمير رضـوان، العمـل والعـدل الاجتماعي فـي اقتصـاد متغيـر: مصـر فـي الثمانينات، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولـى، القاهرة، ١٩٨٣.
٢٠- بول بايروك، مأزق العالم الثالـث، دار الحقيقـة، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٧٣.
٢١- توماس سنتسن، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٨.
٢٢- تيموثي ميتشل، مصر في الخطـاب الأمريكـي، ترجمة بشير السباعي، دار كنعان، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩١.
٢٣- جامعة كمبردج، مصر تحت حكم السادات، ترجمة وعرض عثمان الميرغني، التضامن ( مجلـة )، العدد ١٣٢، السنة الثالثة، لندن، ١٩٨٥.

٢٤- جورج نوفاك، التطور المتفاوت والمركب والثورة في أمريكا اللاتينية، ترجمة بشير السـباعي، دار الأندلس، بيروت، ١٩٨٢.

٢٥- جـودة عبـد الخـالق ( محـرراً )، الانفتـاح: الجذور ... الحصاد ... المستقبل، المركز العربي للبحث والنشر، الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٦- جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية، دار على مختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القـاهرة، ١٩٨٧.

٢٧- جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٤.

٢٨- جونار ميردال، نقد النمو، ترجمة عيسى عصفور، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٠.

٢٩- حسين عبد الرازق، مصر في ١٨ و ١٩ ينـاير: دراسة سياسية وثائقية، دار الكلمة للنشر، الطبعـة الثالث، بيروت، ١٩٨٣.

٣٠- راؤول بريبش، نحو سياسة تجارية جديدة للتنمية، ترجمة جرجس عبده مرزوق، الـدار المصـرية للتأليف والنشر، القاهرة، مايو ١٩٦٦.
٣١- رمزي زكي، أزمة الـديون الخارجيـة، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
٣٢- ــــــ، الليبرالية المستبدة، دار سـينا، الطبعـة الأولى، القاهرة، ١٩٩٣.
٣٣- ــــــ، دراسات في أزمة مصر الاقتصـادية، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.
٣٤- ــــــ، مشكلة التضـخم فـي مصـر، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٠.
٣٥- رفعت السعيد، الطبقة الوسـطى ودورهـا فـي المجتمع، الطليعة ( مجلة )، العدد الثالث، السـنة الثامنة، القاهرة، مارس ١٩٧٢.
٣٦- سامية سعيد، من يملك مصر؟: دراسـة تحليليـة للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في مصـر ٧٤ – ١٩٨٠، دار المسـتقبل العربـي، القاهرة، ١٩٨٦.

٣٧- سعد الدين إبراهيم( محرراً )، مصر في ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولي، بيروت، ١٩٨١.

٣٨- سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخاف، ترجمة حسن قبيسي، دار ابن خلدون، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٨.

٣٩- ـــــ، حول التبعية والتوسع العالمي، في: قضايا فكرية، الكتاب الثاني، القاهرة، يناير ١٩٨٦.

٤٠- ـــــ، أزمة المجتمع العربي، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٨٥.

٤١- ط. ت شاكر، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر، دار الفارابي، بيروت، د. ت.

٤٢- طلال الباب، قضايا التخاف والتنمية في العالم الثالث: في المنهج، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣.

٤٣- عادل الجيار، سياسات توزيع الدخل في مصـر، مركز الدراسات السياسة والاسـتراتيجية، العـدد ٥٥، القاهرة، ١٩٨٣.

٤٤- عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولـة التابعة: دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقيـة في مصر ٧٤ – ١٩٨٢، دار المسـتقبل العربـي الطبعة الأولي، القاهرة، ١٩٨٦.

٤٥- عبد الخالق عبد ا ، التبعيـة والتبعيـة الثقافيـة: مناقشة نظرية، المستقبل العربـي، العـدد ٢٨٣، السنة الثانية، يناير ١٩٨٦.

٤٦- عبد الباسط عبد المعطي، التغيرات الاجتماعية في مصر السبعينيات، اليقظة العربية ( مجلة )، العدد الخامس، السنة الأولى، يوليو ١٩٨٥.

٤٧- عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، بيـروت، ١٩٧٩.

٤٨- علي الدين هلال، الاقتصـاد السياسـي وقضـايا التنمية المعاصرة، السياسية الدوليـة ( مجلـة )،

العـــدد ٧٥، مركـــز الدراســـات السياســـية والاستراتيجية، القاهرة، يناير ١٩٨٤.

٤٩- غالي شكري، الثورة المضادة في مصـر، الـدار العربية للكتاب، الطبعة الأولي، تونس، ١٩٨٣.

٥٠- فؤاد مرسي، هذا الانفتاح الاقتصادي، دار الوحدة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠.

٥١- فؤاد مرسي، الرأسـمالية تجـدد نفسـها، عـالم المعرفة، العدد ١٤٧، الكويت ١٩٩٠.

٥٢- ـــــ، التخلف والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

٥٣- محمد السيد سعيد، التبعيـة والشـركات متعـددة الجنسيات، المنار ( مجلة )، العدد الثالث، باريس، مارس ١٩٨٥.

٥٤- محمود حسين، الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥ – ١٩٧٠، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.

٥٥- محمود عبد الفضيل، مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، الطليعة، القاهرة، ١٩٨٤.

٥٦- محمود عبد المولي، العالم الثالث ونمو التخلـف، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٢.

٥٧- محمود عودة، الفلاحون والدولة: ودراسات فـي أساليب الإنتاج والتكـوين الاجتمـاعي للمجتمـع التقليدي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

٥٨- مكسيم ردونسون، الإسلام والرأسـمالية، ترجمـة نزيه الحكيم، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

٥٩- يوران تربون، سلطة الدولة: حول ديالكتيك الحكم الطبقي، ترجمة عبـد ا   خالـد، دار المـروج، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٥.

## ثانياً: باللغة الأجنبية:


٦٠. Archie Mefeje, Neo- colonialism, stste capitalism , or Reveloution , in: Gulkind R., Waterman P., ) eds.) , A ffrican social studies: A Reader, Heinemann , London , ١٩٧٧.

٦١. Caporaso J., Dependence , Dependency in Golobal system: A structure and Behavioural anakydsis, tnt. Organization Vol. ٣٢, No. I, ١٩٨٠.

٦٢. Chilcote R., Dependency: A CRITICAL SYNTHESIS OF LITERATURE Latian America pers pectives, Vol. I, No. t, ١٩٦٧

٦٣. Clawson P., The Develoment of Capitalism in Egypt, Khamsin , No. g, ١٩٨١.

٦٤. Cooper M., Egyptian state capitalism in Crisis: Economic polocoes and political Interststs: ١٩٦٧ – ١٩٧١ , Int. Journal of Middle East stud., vo. ١٠, Combridge, ١٩٧٩

٦٥. State capitalism m class structure, and social Trans formation in the third world: The case of Egypte, Int Middle Easst stud., U. S. A. , ١٩٨٣

٦٦. Ecla, The Economic development of Latin America and its principal problems, N. Y. , ١٩٥٠.

٦٧. Trank A. G., under development or Revoloution , Monthly Review Press, N. Y., ١٩٦٩.

٦٨. Galtung J., A structure theory of Imerualism, Journal of Peace Research, Vol. ٨, No. ٢, ١٩٧١.

٦٩. Halpern M,M Egypt an the New Middle class: Reaffirmation and New Exploration, Comparative Stud., in: Society and History , Vol. II, No. ٧, Jan ١٩٦٩.

٧٠. Ikram Kh., Egypt: Economic Management in a period Transition , The Report of John shophin univ. press , U. S. A. , ١٩٨٠.

٧١. Owen R. and sutculiffe B., ( eds) , studies in the theory of Imperilism , Longman , London , ١٩٧٢.

٧٢. Perlmutter A., Egypt and the Myth of the New class ; A comporative analysis , society and History , Vol. ٧٠, No. I, oct. ١٩٦٧

٧٣. Samir Radwan and Eddy lee, The Anatomy of Rural Poverty , Egypt, world Empoloyment Program, ١٩٧٧.

٧٤. Sumkel O., Big Bsines and Dependencies, forgeibn Affairs, Vol. ٥٠ April ١٩٧٢.

٧٥. Taylor J., from Modernization Mode of Production: A critique of sociologies of Develo pment and underderdevelo pment , the Macmillan Press, London , ١٩٨١.

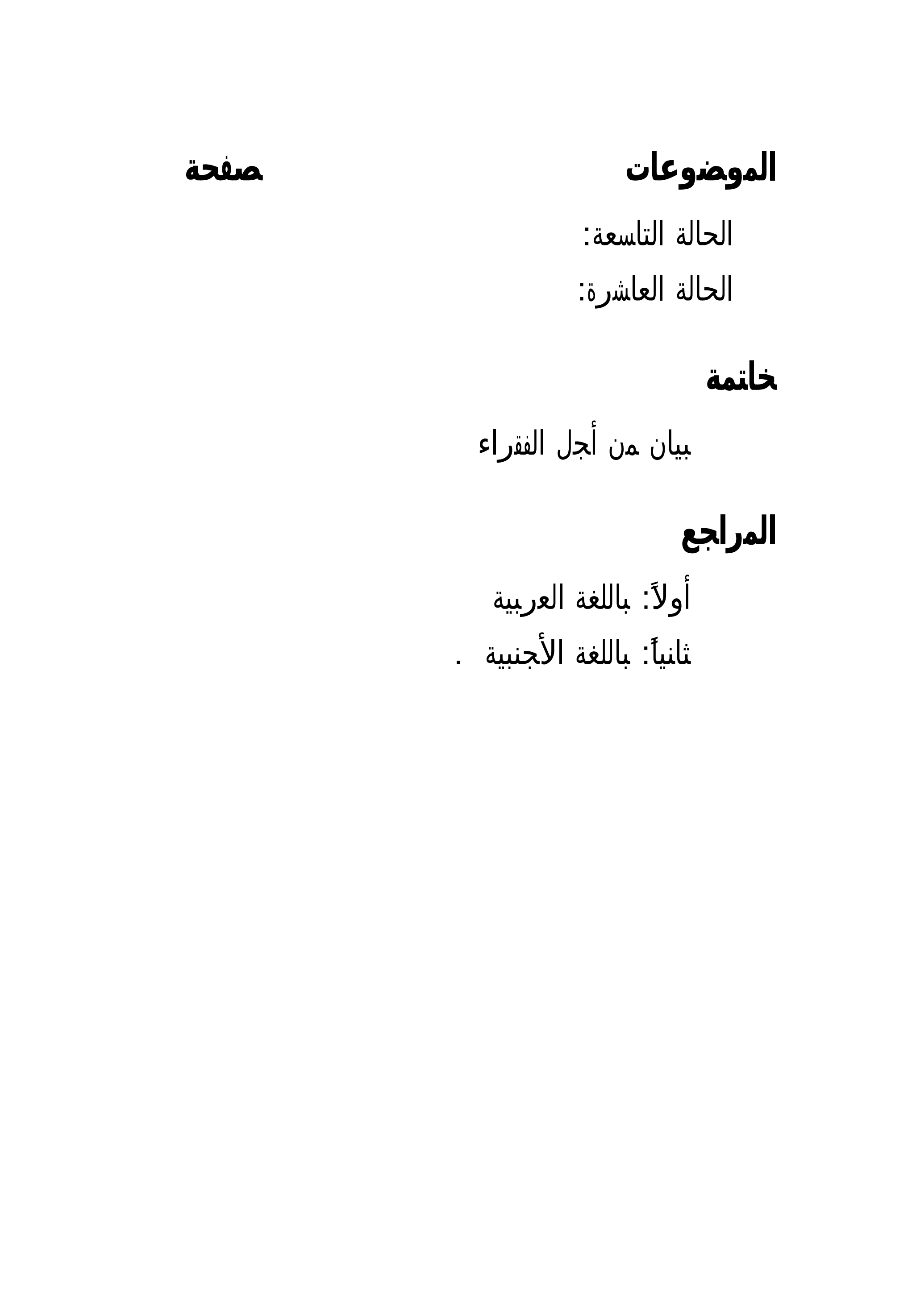
٧٦. Tignor and R. and Abdel Khalek G., the political Economy Income Distribution in Egypt , Holned and Meier Pulishers, Inc., U. S. A., ١٩٨٢

٧٧. Waller stein I., Trends in world capitalism , Monthly Review , Vol. ٢٥, No. ١٢, N. Y. , ١٩٧٤.
٧٨. Wesley P., The Third World, Wed filed and Nicolson , London , ١٩٧٧.

# الفهرس

**الموضوع** **صفحة**

**الموضوعات** **صفحة**



**الموضوعات** **صفحة**